آراء

العـــــدد 225
سبتمـــــــبر 2026

حـــــول الخليـــــج

ملف العدد:

تكلفة الحـــــرب الإيرانـــــية على أطراف الصراع ودول المنطـــقة والعـــــالم

- صنـــدوق النقـــد الـــدولي: صمـــود الاقتصـــاد الســـعودي والنمـــو المتوقـــع ٥,٥٪ في عـــام ٢٠٢٧
- توقـع تجـاوز صـادرات النفـط السـعودية ٣٠٠ مليـار دولار والجزائـر ٢١ مليـارًا العـام الحـالي
- اسـتنزفت الحـرب نصـف صواريـخ أمريـكا الاعتراضيـة والبنتاجـون طلبـت ١١٤ مليـار دولار
- تنـوع الصيـن مـوردي الطاقـة والبتروكيماويـات الأكثـر تضـررًا وتراجـع الصـادرات ١٣٪
- تراجـع دخـل الفـرد ٤٧٪ وانكمـاش الاقتصـاد ٦٪والتضخـم ١٣٤٪ في إيـران العـام الحـالي
- تضـررت اسـتثمارات "الحـزام والطريـق" وتوقفـت الإنشـاءات وتأخـرت المدفوعـات الصينيـة

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: 12379319000100

اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 - 1000 - 0012 - 3793 - 1900 - 0100

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان هيثم ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (53)

افتتاحية العدد

اتفاقيات السعودية للسلام والاستقرار والتنمية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات دولية

ترامب لن يقبل هزيمة حزبه في انتخابات الكونجرس النصفية

د. طلال صالح بنّان 6

دراسة العدد

خسرت أمريكا نصف مخزونها من الصواريخ الاعتراضية

أ.د. جودت بهجت 9

قضية العدد

الناتو يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي بمنظومة دفاعية والتعاون الوظيفي

السفير أليساندرو مينوتو 14

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

أ.د. محمد الرميحي	19
د / منجد الخشالي	24
سلمى الظاهري	30
د. مصدق بور	35
د. أوميد شكري	40
أ.د. عدنان الجوارين	45
د. عرفان الحسني	50
حسن راضي	57
أ.د تـوات عـثمـان	63
أ.د. أحمد سليم البرصان	70
أ.د. سمير صالحة	74
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي	80
أ.د. وانغ قوانغدا	86
أ.د. عية عبد الرحمن	96
محمّد حطّاب	100
عاصم الشيدي	104
د. ظافر محمد العجمي	109
موسى الفاخر	114
د. يوان تشانغ	119
د. كريستيان كوخ	125
أد. فلاح خلف الربيعي	130
د. أحمد صدام عبد الصاحب	135
أ.د. إسماعيل نوري الربيعي	139
أ.د. ثامر العاني	144
د. هلال بن أحمد الحبسي	149
العميد (م) المختار بن نصر	154
د. حنان نايف ملاعب	160
أ.د. تباني آمال	165
د. فاطمة الشامسي	170

وقفة

تكلفة ما بعد الحرب على إيران	
جمال أمين همام	175

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي قـراء مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (٢٢٥) مـن سلسلة الإصدار الشـهري للمجلـة، والصـادر في الأول مـن سـبتمبر ٢٠٢٦م، يطـرح قضيـة (تكلفـة الحـرب الإيرانيـة على أطـراف الصراع ودول المنطقـة والعالـم)، واسـتعرض العـدد رؤيـة المتخصصيـن في علـوم الاقتصاد والمـال خبـراء المسـتقبليات والاسـتراتيجيات وأسـاتذة العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة والقانـون الـدولي والباحثيـن، للخسـائر الماديـة سـواء الاقتصاديـة أو مـا لحـق بالمرافـق العسـكرية والمدنيـة والإنتاجيـة والبنيـة التحتيـة على أطـراف الصـراع، وسـواءً كانـت هـذه الخسـائر مباشرة أو غيـر مباشرة، وكذلـك امتـداد هـذه الخسـائر خـارج سـاحة الصـراع المباشـرة (أمريـكا وإسـرائيل وإيـران)، أي تأثيـر الحـرب وتداعياتهـا على دول مجلـس التعـاون الخليجـي ومنطقـة الشـرق الأوسـط، ثـم التداعيـات الاقتصاديـة على دول العالـم أجمـع جـراء الحـرب ومـا تبعهـا مـن إغلاق مضيـق هرمـز ووقـف إنتـاج وتصديـر قرابـة ٢٠٪ مـن الطاقـة والتـي تصـل إلى المسـتهلكين في مختلـف دول العالـم خاصـة الـدول الصناعيـة التـي تعتمـد إلى درجـة كبيـرة على الطاقـة التـي تصدرهـا دول المنطقـة، واسـتعرضت دراسـات ومقـالات العـدد تقديـرات التكلفـة الماديـة للحـرب بشـقيها المباشـر و غيـر المباشـر، وتنـاولت أيضًـا تأثيرهـا على معـدلات النمـو والتضخـم والركـود على الاقتصـاد الإقليمـي والـدولي في العـام الحـالي والأعـوام المقبلـة، وكذلـك التوقعـات المحتملـة في حـال توقفـت الحـرب بصفـة دائمـة ونجـاح المفاوضـات بيـن الولايـات المتحـدة وإيـران، أو في حـال عـاودت النشـوب مـرة أخـرى لـو فشـلت المفاوضـات. وتطرقـت دراسـات ومقـالات العـدد أيضًـا إلى التكلفـة غيـر الماديـة للحـرب ومنهـا التكلفـة الإنسـانية والاجتماعيـة والنفسـية، وكذلـك التعليـم والصحـة وغيـر ذلـك مـن أوجـه الحيـاة في المنطقـة والعالـم، وكذلـك تـم رصـد التقاريـر الدوليـة والأمميـة التـي تضمنـت تأثيـر الحـرب على الـدول الفقيـرة والمقترضـة والتـي عليهـا ديـون متراكمـة ومنهـا الـدول المسـتوردة للطاقـة والتـي تعانـي مـن أزمـات اقتصاديـة منـذ وقـت سـابق للحـرب ومـدى تفاقـم هـذه الأزمات بسـبب تداعيـات الحـرب وتوقـف سلاسـل الإمـداد خاصـة إمـدادات الطاقـة والمنتجـات الغذائيـة.

وتنـاول العـدد أهميـة إيجـاد الممـرات البديلـة التـي تضمـن اسـتمرار تدفقـات الطاقـة والسـلع وعـدم ارتهانهـا للطـرق التقليديـة القديمـة كمـا هـو الحـال بالنسـبة لمضيـق هرمـز الـذي تسـبب إغلاقـه في أزمـات دوليـة مركبـة وتأثـرت قطاعـات الإنتـاج والصناعـة والتوريـد في مناطـق كثيـرة مـن العالـم، وأشـاد المتخصصـون بالإجـراءات التـي اتبعتهـا المملكـة العربيـة السـعودية بضـخ النفـط عبـر خطـوط الشـرق / الغـرب لتصديـر النفـط عبـر موانـي البحـر الأحمـر لضمـان تصديـر النفـط وعـدم تفاقـم أزمـات الطاقـة وتأثيرهـا على مختلـف قطاعـات الإنتـاج، وطالبـت الدراسـات بوضـع حلـول دائمـة وقانونيـة وتحـت إشـراف إقليمـي ودولي لضمـان حريـة الملاحـة العالميـة وعـدم ارتهـان سلاسـل الإمـداد العالميـة لقـرارات انفعاليـة غيـر مدروسـة وقـت الحـروب والأزمـات كمـا حـدث مـع إغلاق إيـران لمضيـق هرمـز.

وتناولـت دراسـات ومقـالات العـدد تأثيـر الحـرب وتحمـل تكلفتهـا في عـدة مناطـق مـن العالـم ومنهـا دول جنـوب شـرق آسـيا، ودول المنطقـة العربيـة، ومنطقـة شـمال إفريقيـا، إضافـة إلى أوروبـا ودول قـارة إفريقيـا جنـوب الصحـراء والأمريكيتيـن.

وتناولـت الدراسـات والمقـالات تأثيـر تداخـل الجغرافيـا والسياسـة والاقتصـاد، خاصـة في النظـام العالمـي الجديـد الـذي يتشـكل الآن حيـث ضعـف دور الأمـم المتحـدة، والسـيطرة على مجلـس الأمـن الـدولي، ومـن ثـم ضعـف تأثيـر منظمـة التجـارة العالميـة والمنظمـات الاقتصاديـة المنبثقـة عـن الأمـم المتحـدة التـي تـوارى دورهـا منـذ نشـوب الحـرب الإيرانيـة.

وطالـب الباحثـون بضـرورة تبنـي دول المنطقـة العربيـة سياسـة أكثـر واقعيـة، وأكثـر تكامليـة لمواجهـة التقلبـات العالميـة للنـأي بـدول المنطقـة عـن تداعيـات الصراعـات والحـروب الدوليـة والإقليميـة حيـث تهـدد زيـادة أسـعار السـلع والمنتجـات الغذائيـة وارتفـاع معـدلات الفقـر والبطالـة وضعـف النمـو للناتـج المحلي الإجمـالي لـدول المنطقـة ومـن ثـم المخـاوف على اسـتمرار خطـط التنميـة المسـتدامة.

محاور العدد المقبل

يتنـاول العـدد المقبـل رقـم (٢٢٦) مـن سلسـلة إصـدارات المجلـة والـذي سـيصدر بمشـيئة اللـه تعـالى مطلـع شـهر أكتوبـر (٢٠٢٦م) في الملـف الرئيسـي " دول مجلـس التعـاون الخليجـي: التحديـات والمخاطـر والاسـتجابة".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيـد بـأي مـن الأحـوال عـدد الكلمـات عـن ٢٠٠٠ كلمـة للمقـال على أقصى تقديـر، ولـن يتـم التعامـل مـع أي مقـالات تتجـاوز عـدد الكلمـات المحـدد.

ـ لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعـاة الكتابـة بلغـة عربيـة سـليمة وليسـت باللهجات المحليـة، ولـن يلتفت للمقـالات التي لا تلتـزم بالجـودة أو المنقولـة مـن مواقـع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

اتفاقيات السعودية للسلام والاستقرار والتنمية

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

أدت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران في نهاية فبراير الماضي إلى متغيرات إقليمية ودولية، وخسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية للأطراف المتحاربة ودول المنطقة والعديد من دول العالم. كما أسست لمرحلة جديدة في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، بل في كثير من مناطق العالم نظرًا لتأثير وأهمية منطقة الخليج على الجغرافيا السياسية العالمية، وعلى الاقتصاد العالمي انطلاقًا من التأثير السياسي والاقتصادي لدول المنطقة التي تضم مخزونًا ضخمًا من النفط والغاز، إضافة إلى أهميتها في الميزان التجاري العالمي، وثقلها الديني والدبلوماسي والسياسي ، وأهميتها الجيواستراتيجية، وكذلك لعلاقاتها وتفاعلاتها الإقليمية والعالمية وانفتاحها على مختلف القوى ودورها في قيادة العالم العربي والإسلامي.

ورغم تبعات هذه الحرب وما ترتب عليها من خسائر اقتصادية، التي هي موضوع ملف هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج)، وقد أدلى المتخصصون بكثير من الآراء، وطرحوا العديد من السيناريوهات والتداعيات المقرونة بالإحصاءات حول خسائر أطراف الصراع المباشرة و غير المباشرة، اقتصادية كانت أو عسكرية، أو ما لحق بالمرافق والبنية التحتية من تدمير، وكذلك رصد الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي، كما قدروا التكلفة الإجمالية لهذه الحرب وما قد يترتب عليها من تبعات لأعوام مقبلة، استنادًا إلى تقارير دولية فيما يتعلق بإصلاح المرافق، و البنية التحتية، مع التركيز على منطقة مسرح الصراع خاصة بعد إغلاق مضيق هرمز وتوقف عجلة إنتاج وتصدير النفط والغاز وتعرض منشآت نفطية للتخريب.

وإن كانت خسائر هذه الحرب كبيرة، إلا أنها لم تكن بالحدة نفسها على المملكة العربية السعودية التي استشعرت المخاطر لحرب لم تكن طرفًا فيها، بل رفضت الانجرار إليها رغم ما تعرضت له من استفزازات ومحاولات للزج بها في أتونها من جانب إيران والميليشيات المسلحة التابعة لها، وتحصنت المملكة

بالصبر الاستراتيجي الذي كان عن قوة وليس عدم مقدرة على الرد، لكن بغية تجنيب المنطقة توسيع دائرة الحرب وتعطيل مشروعات التنمية التي أرست دعائمها رؤية ٢٠٣٠، وكانت المملكة تبنت منذ وقت مبكر سياسة متزنة جمعت بين التنمية المستدامة، وتنويع الشراكات، والاتفاقيات الإقليمية والدولية، والطرق البديلة للإمدادات النفطية، اضطلاعًا بمسؤوليتها التاريخية للحفاظ على تأمين أسواق النفط واستقرار أسعار هذه السلعة المهمة للعالم، باعتبارها من أدوات الإنتاج وليس سلعة سياسية، كما انتهجت المملكة التهدئة، وإبداء حُسن النية تجاه إيران، وترجمت ذلك في توقيع اتفاقية مع طهران برعاية صينية، وصدر بيان ختامي بشأنها في ١٠ مارس عام ٢٠٢٣م، تضمن الاتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما خلال مدة أقصاها شهران، وتضمن تأكيد الدولتين على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واتفقا أن يعقد وزيرا الخارجية اجتماعًا لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء، كما اتفقا على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما في ٢٠٠١/٤/١٧م، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في ٥/٢٧ /١٩٩٨م، ومفاد ذلك أن المملكة قررت فتح صفحة جديدة من حُسن الجوار مع إيران وطي صفحة التوترات من أجل مستقبل أفضل للعلاقات بين البلدين وشعبيهما واستقرار المنطقة ونزع فتيل الصراع الذي لن يغير قواعد التاريخ والجغرافيا.

وطبقًا لنهج المملكة القائم على يد تبني وأخرى تحمي الوطن، وتزود عن حياضه، وضعت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ خطط التنمية الاقتصادية ،ودعم الصناعات المدنية والعسكرية، ما يحقق للشعب السعودي رفاهيته، و يضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة، ويحفظ أمنها الداخلي، وحدودها ومقدراتها، ويجنبها الاعتداءات الخارجية، واختارت المملكة تعزيز الردع عبر بناء قوتها الذاتية سواء بدعم الصناعات الدفاعية وتوطين التكنولوجيا العسكرية والمدنية، أو التسليح بأحدث ما تنتجه التكنولوجيا العالمية من أسلحة ، بالتوازي مع توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك والشراكات الاستراتيجية مع الدول الكبرى والصديقة ، ومنها اتفاقية الدفاع الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ نوفمبر عام ٢٠٢٥م، والتي جاءت ضمن شراكة استراتيجية بين الرياض وواشنطن تمتد لأكثر من ٩٠ عامًا، وفي ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥م، وقعت المملكة مع جمهورية باكستان الإسلامية اتفاقية للدفاع الاستراتيجي المشترك في إطار سعي البلدين لتعزيز أمنهما وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم، وتطوير جوانب التعاون الدفاعي بين البلدين وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، حيث تنص الاتفاقية على أن أي اعتداء على أي من البلدين هو اعتداء على كليهما، وفي السابع من أغسطس المنصرم وفي قمة مكة المكرمة تم التوقيع على اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية على "اتفاقية الدفاع المشترك " بين الدول الثلاث بهدف تعزيز الردع ضد أي اعتداء حيث تنص الاتفاقية على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع كما تهتم الاتفاقية بتطوير كافة أوجه التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث، وقبل أن ينتهي شهر أغسطس الماضي جاءت زيارة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ـ حفظه الله ـ إلى فرنسا ،وعقد قمة مع الرئيس الفرنسي ماكرون وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات، بقيمة ١٠ مليارات دولار بما يضيف عمقًا مهمًا للعلاقات السعودية / الفرنسية. وما سبق توضيحه حول الاتفاقيات التي وقعتها المملكة مع الدول الصديقة والمهمة في المنطقة والعالم، تصب في دعم الاستقرار والسلام الإقليمي، وتحقيق الردع الذي يمنع نشوب الحروب ويحقق التوازن، ويتيح للمملكة توطين الصناعات الدفاعية المتطورة والحديثة التي تحقق الردع الذي يضمن السلام، فالقوة العاقلة المتزنة تحفظ السلام وتمنع الحروب، وهذا ما تضطلع به المملكة وتتخذه منهاجًا في سياستها الإقليمية والدولية وهذا النهج نابع من عقيدة المملكة منذ أن تأسست على يد المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ وهو منهج خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، وسوف تظل المملكة بمشيئة الله تعالى وبفضل رؤية قادتها الثاقبة قلعة للتنمية وحصنًا للأمن والاستقرار وركيزة للسلام.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

رئيس فوق العادة... ديمقراطية الاستبداد

ترامب لن يقبل هزيمة حزبه في انتخابات الكونجرس النصفية حتى لو لجأ للعنف

في علم السياسة مقولة قد تصل للمسلمة مفادها: أن الديمقراطية والاستبداد، متضادان لا يلتقيان، حتى أن البعض يحصر أنظمة الحكم بين هذين النقيضين: أنظمة حكم ديمقراطية.. وأنظمة حكم مستبدة، مهما كانت درجات التفاوت بين هذين النموذجين، لأنظمة الحكم عملياً وتاريخياً. في حقيقة الأمر: ليس هناك قطعية علمية أو تاريخية، تؤيد هذه النظرية، ولا جعل المقارنة بين أنظمة الحكم تقتصر، على هذين النموذجين لأنظمة الحكم. لكن الحقيقة التاريخية تؤكد أن من يمتلك ناصية السلطة، بالقوة المادية الجبرية الباطشة، هو أو هم، من يحدد أو يحددون حركية وقيم النظام السياسي القائم، في عهدٍ من العهود. للتبسيط: ليس كل نظام ملكي، هو نظام مستبد، لا يقيم وزناً للإرادة العامة للناس.. وليس كل نظام جمهوري، هو نظام ديمقراطي يعتد بتوجه الإرادة، وإن جاء بإرادة الناس، انعكاساً لإرادتهم الحرة واختيارهم المباشر الصريح.

د. طلال صالح بنّان

مقدمة كان لابد منها، حتى نتناول قضية الحكم، إرهاصاته ومآلاته، بمنهجية علمية، بعيداً عن طوباوية الميول القِيَمِيّة للبشر، التي تسودها التعددية، وليس الثبات والنمطية الأحادية.

مهما كانت وجهة النظر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المنهجية العلمية تفرض على الجميع، إنصافًا للحقيقة، عدم تجاهل الإمكانات الشخصية الحصرية لهذا الرجل التاريخي غير العادي. ليس من الضروري توقع أن هذه الإمكانات الشخصية، كلها أو بعضها إيجابية، بل بالعكس، معظمها قد تكون سلبية، تختلط فيها قيم الانحراف في الطبيعة البشرية، بقيم السلوك البشري السوي، بعيداً عن المثالية السياسية، التي لا تعكس في حقيقة الأمر السلوك السياسي، الذي تطغى عليه، واقعياً، قيم الصراع (العنيف) على السلطة. ما يميز الرئيس ترامب، حقيقةً عن بقية رؤساء الولايات المتحدة الأربع والأربعون، فهو: الخامس والأربعون من بين سبعٍ وأربعون فترة رئاسية، هو عداؤه للنظام السياسي الأمريكي، وشرعيته في تحديد مصير السلطة في الولايات المتحدة. قد لا تكون مصادفةً الفترة الرئاسية الثانية للرئيس ترامب توافق الذكرى الـ ٢٥٠ لإنشاء الولايات المتحدة، وهي في قمة عنفوانها التاريخي، غير المسبوق، في تاريخ الأمم والحضارات، وليس لديها ما تفتخر به، أكثر من افتخارها بنظامها السياسي، ودستورها العتيد.

الرئيس ترامب لم يأتِ من رحم النظام السياسي الأمريكي. هو لا يُعيد الفضل لمجيئه لأعلى سلطة سياسية في البلاد، بل في العالم، لطرفٍ آخر، كما كان من قبله من الرؤساء الأمريكيين يدينون بالفضل لمجيئهم للبيت الأبيض، للديمقراطية الأمريكية، وقيم الدستور الأمريكي، والتجربة الفذة المستقرة للنظام السياسي الأمريكي. هو كما يحلو للبعض يفسرون سلوكه هذا لنرجسية تتملك شخصيته الغامضة المثيرة للجدل، وتنعكس على سلوكه وخطابه ولغة الجسد الخاصة به. الرئيس ترامب يعيد الفضل لنجاحه الباهر، بوصوله للبيت الأبيض (مرتين)، سوى نفسه هو، لا أحد غيره، وهذا إلى حدٍ بعيد صحيح. لهذا من البداية، وحتى قبل أن يدخل البيت الأبيض، كان الرئيس ترامب مناصباً العداء للنظام السياسي الأمريكي، قيماً وحركة، وليس لخصومه السياسيين، سواء كانوا من الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي أو الصحافة وأصحاب رؤوس الأموال في وول ستريت. من اليوم الأول لولايته الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠م) ترامب، لم يخفِ مناصبة العداء للنظام السياسي الأمريكي، حركةً وقيماً. بل قبل ذلك عند ترشحه للمنصب، عن الحزب الجمهوري وأثناء حملته الانتخابية لترشيح الحزب الجمهوري له خوض الانتخابات الرئاسية، وقبل يوم الانتخابات، أعلن: إذا لم يفز بالمنصب، فإنه لن يعترف بنتيجة الانتخابات إذا جاءت بمنافسته في تلك الانتخابات الديمقراطية

استبداد ما يسمى الأغلبية وحكم القانون وسطوة المؤسسات من عيوب الديمقراطية وقد جاء هتلر للحكم عن طريق الديمقراطية

السيدة هيلاري كلنتون! سلوك لم يسبقه له أي رئيس أمريكي، وكأنه يعلن للملا أن شرعيته كرئيس للولايات المتحدة، تنبع من شخصيته هو، وليس انعكاساً لإرادة الشعب الأمريكي، ولا للنظام السياسي، حركةً وقيماً ولا للدستور الأمريكي. موقف غير مسبوق، ربما لم يلتفت إليه أحد، من قبل.

مرت الأزمة المتوقعة بسلام، وفاز هو بتلك الانتخابات. لم يتخلَ الرئيس ترامب عن موقفه هذا من آلية اختيار الرئيس الأمريكي في انتخابات ٢٠٢٠م، التي لم ينجح فيها، وظل متمسكاً بزعم أن تلك الانتخابات مزورة.. وأن المنصب سُرق منه، بل حاول جاهداً بالعنف الحؤول دون وصول الرئيس جو بايدن (الديمقراطي) المنتخب، بالقوة عندما اقتحم أنصاره الكونجرس في السادس من يناير ٢٠٢١م، حين كان مجلس الشيوخ منعقدا للتصديق على نتيجة انتخابات نوفمبر ٢٠٢٠م، تمهيداً لتقلد الرئيس الديمقراطي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة. حتى أنه أوعز لنائبه مايك بنس، بوصفه رئيساً لمجلس الشيوخ أن يعلن تزوير الانتخابات ويعلن أن من فاز بها رئيسه وليس جو بايدن، مهدداً حياة نائبه للخطر، في تلك الأثناء، حيث بالفعل أثناء تلك الأحداث كان يحرض أنصاره على قتل نائبه، إن هم وجدوه!؟

ظل الرئيس ترامب متمسكاً بموقفه هذا، بالرغم من خسارته لـ ٦٠ قضية قانونية، بمختلف درجات القضاء، أجمعت على رفض مزاعمه بتزوير تلك الانتخابات، وادعاء سرقة الديمقراطيين لها. طوال فترة حكم الرئيس بايدن لأربعة سنوات لم يعترف بنتيجة تلك الانتخابات، بل أنه يردد هذه الأيام، أنه يتطلع لفترة رئاسة ثالثة، بحجة تعويضه عن انتخابات ٢٠٢٠م، التي يزعم أنها سُرقت منه!؟

خلال الأربع سنوات من حكم الديمقراطيين، عمل وهو خارج السلطة زعيماً غير متوج للحزب الجمهوري، لتهيئة المسرح لانتخابات ٢٠٢٤م، الرئاسيةً، تمهيداً لرجوعه رئيسا للولايات المتحدة، يحكم من خلال كونجرس يتمتع فيه الجمهوريون بأغلبية

مريحة، وقد كان. في الأثناء تخلص من سياسيين جمهوريين، لم يشاركوه زعمه بتزوير ٢٠٢٠م، مثل النائبة الجمهورية ليز تشيني، التي بالفعل خسرت انتخابات الكونجرس في الانتخابات النصفية، في عهد الرئيس جو بايدن، واستبدالهم بنواب وشيوخ يشاركونه فرية تزوير انتخابات ٢٠٢٠م. فترة حكم الديمقراطيين لم يترك الديمقراطيون من حيلة سياسية ممكنة، إلا ولعبوها، حتى يُحرم الرئيس ترامب من حقوقه الدستورية، كي لا يخوض انتخابات ٢٠٢٤م، وفشلوا في مسعاهم هذا، أيما فشل!

لقد طورد الرئيس ترامب قضائياً حتى أنه أدين في ٣٤ قضية جنائية، بواسطة محلفين، إلا أنه بموجب الدستور لا تمنع هذه الإدانة في جرائم جنائية، حتى لو دخل السجن بموجبها، فهذه الأحكام القضائية، لم تكن لتحول بينه والترشح لمنصب الرئاسة في انتخابات ٢٠٢٤م. لا تمنع هذه الإدانات الرئيس ترامب من ترشحه لمنصب الرئاسة. الجريمة الدستورية الوحيدة، التي قد تتسبب في حرمانه من حقوقه السياسية، هي جريمة محاولة التمرد وقلب نظام الحكم، التي نجح محامو الرئيس ترامب تأجيل نظرها في المحاكم، حتى جاء موعد انتخابات الرئاسة نوفمبر ٢٠٢٤م، وفاز فيها الرئيس ترامب ليتمتع من جديد بالحصانة الرئاسية، حيث لا يمكن دستورياً محاكمة الرئيس وهو في سدة الحكم.

هل أفرغت جعبة الساحر هنا من الحيل. لا بالطبع. الرئيس دونالد ترامب لم يحقق، بعد، أغلى أمانيه في التمسك، بأي ثمن بسكنى البيت الأبيض، للأبد، ما مكنه ذلك. الرئيس ترامب وحتى نهاية فترته الأولى من ولايته الثانية (الحالية)، يعمل بجهد لا يكل ولا يمل من أجل الإبقاء على الأغلبية في الكونجرس، خلال الفترة القادمة، من ولايته الحالية (الثانية). لا أحد يعرف ما الذي يدبره الرئيس ترامب لإدارة انتخابات الكونجرس النصفية، نوفمبر القادم. المؤكد أن الرئيس ترامب لن يقبل بهزيمة حزبه الجمهوري في انتخابات الكونجرس (النصفية) نوفمبر القادم، حتى لو تطلب الأمر اللجوء للعنف كما حدث في السادس من يناير ٢٠٢١م، لأن الأمر هذه المرة لن يُضار به مستقبله السياسي، بل ربما حياته وحريته. الديمقراطيون لو فازوا بأغلبية مقاعد الكونجرس بغرفتيه (النواب والشيوخ)، في قمة أولويات أجندتهم السياسية الإطاحة بالرئيس ترامب، حتى قبل أن ينهي فترته الرئاسية الحالية.

الرئيس ترامب، ربما هو الرئيس الوحيد، الذي فهم القوة الكامنة (الطاغية) لمؤسسة الرئاسة، تتجاوز ما قد يحلم به أي طاغية في أنظمة الحكم الاستبدادية (التقليدية). من عيوب الديمقراطية، استبداد ما يسمى الأغلبية وحكم القانون، وسطوة المؤسسات. هتلر جاء للحكم عن طريق الديمقراطية، وما أن تمكن من السلطة، تنكر للديمقراطية، أحرق البوندستاغ (البرلمان) وسوى مبناه بالأرض، ولم تقم للسلطة التشريعية قائمة في عهد هتلر حتى هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. ترامب، من ناحية أخرى، فطن، لحقيقة، لم يفطن لها عتاة الطغاة، حتى هتلر: أنه بالإمكان الحكم بقوة القانون ومن خلال المؤسسات، بما لم يتفرد به طاغية، من خلال الحكم خارج القانون، في غياب للمؤسسات. الرئيس دونالد ترامب من أذكى الرؤساء الأمريكيين، إن لم يكن أذكاهم، فهماً للدستور واستيعاباً لدور المؤسسات. كتبة الدستور الأمريكي الآباء الأوائل أنشأوا جمهورية، وفاتهم تصور احتمالية أن يحكمها طاغية، بقوة القانون، بعيداً عن المؤسسات.

من أعتى أنظمة الحكم تلك التي تحكم بقوة القانون، من خلال مؤسسات ديمقراطية منتخبة، يُظن أن بينها ميزان حساس للقوة، يحول دون تفوق أو طغيان إحداها على الأخريات، وفق آلية رقابة متبادلة صارمة، تضمن حصانة سياسية لكل سلطة في إطار نظام سياسي متكامل، تحرياً لاستقرار سياسي مستدام. الحكم بالقانون في أنظمة ديمقراطية من خلال مؤسسات منتخبة، يعد من أعتى أنظمة الحكم قاطبة، متى اختار رموز السلطة، بالذات في السلطة التنفيذية، الانحراف عن الديمقراطية، للاستبداد، والحكم باستبداد الأغلبية وقوة القانون وهشاشة وهامشية المؤسسات، عن الحكم المطلق للمستبد خارج القانون والدستور والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة. في النهاية، ليس هناك خطٌ فاصلٌ بين الديمقراطية والاستبداد، ليكن هناك فقط نموذجين للحكم... دعك من الزعم: أن هناك فقط نموذجان للحكم، لا ثالث لهما (ديمقراطي أو استبدادي). ويبقى الصراع (العنيف) على السلطة هو من يحدد مصير الاستحواذ عليها والبقاء فيها، وليست أية آلية سواء كانت خشنة أو ناعمة، لأنه من يمتلك مقاليد الحكم بين يديه ويتمتع بالقوة والإرادة لخوض معمعة الصراع عليها، هو من يفوز في آخر خط السباق، بقصب السبق.. ويبقى في السلطة ما شاء له أن يبقى فيها، إلى أن يأتي من ينافسه عليها لتبدأ جولة جديدة من الصراع الأبدي على السلطة.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

حرب إيران: التداعيات المباشرة وغير المباشرة على الولايات المتحدة

استنزفت الحرب نصف مخزون أمريكا من الصواريخ الاعتراضية و٦٠٪ من الأمريكيين غير راضين عن ترامب

بعد مرور عدة أشهر على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالهجوم على إيران وشنّ حرب كبرى في الشرق الأوسط، يبدو أنه بات عالقًا في مستنقع صراع يلتهم رئاسته تدريجيًا، دون أن يجد سبيلًا واضحًا للخروج منه. لقد اصطدم ترامب بحدودٍ لقوته لم تكن في حسابه عندما أطلق عمليته العسكرية الشاملة ضد إيران في ٢٨ فبراير، واضعًا نصب عينيه هدفين رئيسيين هما: الإجهاز السريع على البرنامج النووي الإيراني والإطاحة بنظام الحكم هناك، وهما هدفان لم يتحقق أيٌّ منهما حتى الآن.

أ.د. جودت بهجت

لقد دخلت الإدارة الأمريكية الحرب دون استراتيجية واضحة لتحقيق النصر، في وقت تتصاعد فيه كلفتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مما وضع الرئيس ترامب أمام تحدٍّ متزايد للبحث عن مخرج يحفظ به ماء وجهه. وبحلول أوائل أغسطس، وطبقًا لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، أسفرت المواجهات عن مقتل ١٨ جنديًا أمريكيًا وإصابة أكثر من ٦٠٠ آخرين، في حين سقط آلاف الإيرانيين وغيرهم من جنسيات متعددة بين قتيل وجريح. ولم تتوقف تداعيات الحرب عند حدود الخسائر البشرية فحسب، بل امتدت لتخلّف آثاراً سلبية جسيمة طالت قطاعاتٍ عدة.

تكلفة التصعيد العسكري

ما يزال التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين واشنطن وطهران غاية بعيدة المنال، تقتضي تقديم تنازلات صعبة من الطرفين. فمنذ أواخر فبراير، واصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التهديد بتوسيع نطاق الضربات لتطال أهدافًا عسكرية ومدنية داخل إيران، وهو ما قد يفضي إلى سقوط أعداد غفيرة من الضحايا المدنيين، ويُفاقم خطر المجاعة بين الإيرانيين الذين سبق لترامب أن تعهد بحمايتهم من حكومتهم.

بيد أن تردد ترامب في تصعيد الضربات يعود، إلى حدٍ كبير، إلى استنزاف الحرب للمخزون الأمريكي من الصواريخ الاعتراضية؛ إذ أشارت تقديرات نُشرت في أبريل إلى أن الولايات المتحدة استهلكت زهاء نصف مخزونها من بعض منظومات الاعتراض الأساسية، فيما أكد مسؤولون عقب استئناف القتال في يوليو، أن هذا المخزون بلغ مستويات حرجّة. ويساور المسؤولين الأمريكيين قلق من أن يستحضر كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جين بينغ هذا النقص عند رسم خططهما المقبلة في أوكرانيا وتايوان.

وفي السياق ذاته، أقرّ مجلس النواب الأمريكي، في أواخر يوليو، مشروع قانون للسياسة الدفاعية بقيمة ١,١٥ تريليون دولار، مشفوعًا بإجراءات لتغطية التكاليف المتصاعدة للحرب، وذلك عقب فرض الجمهوريين رؤيتهم على الديمقراطيين، الذين رأوا في ذلك إخفاقًا من الكونجرس في كبح التوسع الذي تمارسه إدارة ترامب في استخدام القوة العسكرية.

تكلفة "الغضب الملحمي" تجاوزت ١٠٠ مليار دولار نهاية يونيو وطلبت البنتاجون ١١٤ مليارًا ضمن موازنة عام ٢٠٢٧

ويتضمن مشروع الموازنة تخصيص ٧٣ مليار دولار إضافية لوزارة الدفاع (البنتاجون) ووكالات الاستخبارات، يُوجَّه القسط الأكبر منها لتغطية نفقات الحرب على إيران. وطبقًا لوزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث، فإن تكلفة الصراع ستصل إلى نحو ٣٧,٥ مليار دولار بحلول نهاية سبتمبر، ملوّحًا بأن البنتاجون سيضطر إلى تقليص التدريبات العسكرية إن لم يحصل سريعًا على تمويلٍ إضافي.

ولا تشمل هذه التقديرات تكلفة إعادة بناء القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط التي طالتها الأضرار إبان الحرب. في المقابل، تُرجح تقديرات أخرى، تستند إلى نطاقٍ أوسع من النفقات ومعدلاتٍ أعلى لاستهلاك الذخائر، أن تكلفة عملية "الغضب الملحمي" ربما تجاوزت ١٠٠ مليار دولار بحلول أواخر يونيو. كما طلب البنتاجون بالفعل تخصيص ١١٤ مليار دولار ضمن موازنة العام المالي ٢٠٢٧م، لإعادة تعويض مخزونات الذخائر الحيوية ذات الطلب العالي، وهو ما يعادل نحو خمسة أضعاف التمويل المعتمد لهذه الذخائر في موازنة عام ٢٠٢٦م، فضلاً عن مطالباتٍ بـ ٦٠ مليار دولار إضافية لبرامج تطوير وشراء أنواع أخرى من الذخائر.

التكاليف الاقتصادية الداخلية

أدت الحرب على إيران إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار الوقود داخل الولايات المتحدة مقارنة بما كانت عليه قبل بدء الهجمات التي شنتها إدارة الرئيس ترامب على إيران. وتشير التقديرات إلى أن الأمريكيين تكبدوا أكثر من ٧٠ مليار دولار كتكاليف إضافية لشراء البنزين وزيت الديزل منذ اندلاع الحرب، بما يعادل أكثر

يساور المسؤولين الأمريكيين القلق من استحضار الرئيسين الروسي والصيني نقص مخزون الأسلحة الأمريكية عند رسم خططهما في أوكرانيا وتايوان

من ٥٠٠ دولار أعباء إضافية على كل أسرة أمريكية، فقد كان متوسط سعر جالون الوقود يبلغ ٢,٩٨ دولار في ٢٧ فبراير، قبل أن يقفز منذ ذلك الحين ليتذبذب حول مستوى ٤ دولارات للجالون، وسط توقعات باستمرار الأسعار المرتفعة خلال الفترة المقبلة. كما أسهم ارتفاع أسعار الوقود في دفع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها خلال ثلاثة أعوام، ما أدى إلى تآكل معظم الزيادات التي حققها العاملون في أجورهم على مدار الاثني عشر شهرًا الماضية. ولم تقتصر التداعيات الاقتصادية على ذلك فقط، إذ أسهمت الحرب أيضًا في رفع أسعار الفائدة، مما زاد من تكلفة الاقتراض بالنسبة للأفراد والشركات. وبحلول أوائل أغسطس، قُدرت التكلفة الإجمالية للحرب بنحو ١٠٠ مليار دولار لكل أسرة أمريكية، في ضوء ما يقارب ١٥٠ مليار دولار من الأعباء المتراكمة حتى الآن، والتي تشمل ارتفاع أسعار الطاقة وتذاكر السفر الجوي والمواد الغذائية وتكاليف الاقتراض، إلى جانب الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي.

التكلفة السياسية الداخلية

جرت العادة في التاريخ الأمريكي الحديث أن تندلع الحروب وسط تأييد شعبي جارف، غير أن هذا الزخم يتلاشى تدريجيًا كلما طال أمد الصراع دون إحراز مكاسب جليّة أو نتائج حاسمة. وعلى النقيض من ذلك، افتقرت الحرب مع إيران إلى الحاضنة الشعبية حتى قبل اندلاعها، لتتصاعد وتيرة الرفض الجماهيري لها بمرور الوقت. وتُظهر استطلاعات الرأي أن نحو ٦٠٪ من الأمريكيين يناهضون هذه الحرب؛ إذ يشكك السواد الأعظم منهم في سردية الإدارة الأمريكية القائلة بأن طهران شكلت تهديدًا داهماً لبلادهم، ويرون أنه كان لزامًا على الرئيس دونالد ترامب نيل موافقة الكونجرس قُبيل الشروع في أي عمليات عسكرية.

في غضون ذلك، تنامى إدراك شريحة متزايدة من المواطنين بإخفاق بلادهم في إعادة فتح مضيق هرمز، أو طي صفحة البرنامج النووي الإيراني بصفة نهائية، أو كفالة الحرية للشعب الإيراني. ومع حلول أوائل مايو، تبلورت قناعة لدى قطاع أكبر بأن للحرب ارتدادات سلبية عميقة طالت تكاليف المعيشة في الداخل الأمريكي، وشبكة العلاقات الدولية، وصورة واشنطن الخارجية، فضلًا عن مساسها المباشر بالأمن القومي.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية الأمريكيين يعتقدون أن إدارة ترامب لم تبذل جهودًا كافية للتشاور مع الحلفاء والشركاء في المنطقة، أو للحد من الخسائر البشرية بين المدنيين الأمريكيين والإيرانيين، أو للدفع نحو تسوية تفاوضية تنهي الصراع. كما يرى عدد كبير منهم أن الحرب وصلت إلى حالة من الجمود، دون أن يتمكن أي من الطرفين من تحقيق تفوق واضح، فيما يشكك كثيرون في التزام كل من الولايات المتحدة وإيران بأي اتفاق محتمل لإنهاء النزاع.

ولم يكن من الصعب تفسير هذا التراجع في التأييد الشعبي، إذ ارتفعت أسعار البنزين والديزل بشكل ملحوظ، وهو ما انعكس مباشرة على الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن قطاع النقل بالشاحنات، الذي يعتمد بصورة رئيسية على وقود الديزل، يتولى نقل أكثر من ٧٠٪ من البضائع داخل الولايات المتحدة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما تسبب توقف حركة الملاحة عبر مضيق هرمز في زيادة أسعار الأسمدة التي يعتمد عليها المزارعون الأمريكيون مع بداية موسم الزراعة الربيعي، الأمر الذي أضاف ضغوطًا جديدة على القطاع الزراعي وأسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وفي هذا السياق، تراجعت معدلات التأييد الشعبي للرئيس ترامب خلال معظم فترات ولايته الثانية، إلا أن الحرب مع إيران بدت عاملًا رئيسيًا في تسريع هذا الانخفاض. وتشير البيانات إلى أن واحدًا من كل أربعة ناخبين صوتوا لترامب في انتخابات عام ٢٠٢٤م، بات يُعارض الحرب، فيما تراجعت نسبة الرضا عن أدائه إلى نحو ٤٠٪، مقابل ارتفاع نسبة غير الراضين إلى حوالي ٦٠٪.. وتحمل هذه المؤشرات أهمية سياسية كبيرة، إذ يؤثر مستوى التأييد الشعبي للرئيس بصورة مباشرة في نتائج انتخابات التجديد

الأمريكيون تكبدوا ٧٠ مليار دولار تكاليف إضافية لشراء البنزين والديزل منذ اندلاع الحرب بما يعادل ٥٠٠ دولار أعباء إضافية لكل أسرة

النصفي للكونجرس. ففي حال تمكن الديمقراطيون من الفوز بالأغلبية في مجلس النواب، ستواجه الأجندة التشريعية للرئيس عراقيل كبيرة، كما ستخضع إدارته لرقابة برلمانية أكبر. وفي حال نجاح الحزب الديمقراطي في الفوز بالأغلبية في مجلس الشيوخ، فسيصبح الرئيس مضطرًا إلى مراعاة مواقف المعارضة بشأن المرشحين للمناصب العليا، ما سيجعل تمرير تعييناتهم أكثر صعوبة.

التكاليف الاستراتيجية

نجحت الصين في استغلال الصراع لإعادة تقديم نفسها بوصفها قوة دولية مسؤولة، في مقابل ما وصفته بالنهج الأحادي والعسكري الذي اتبعته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو ما عزز موقف بكين التفاوضي في مواجهة واشنطن على الساحة الدولية. وفي الوقت ذاته، أدى قرار إدارة ترامب تعليق العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية، في محاولة لتهدئة أسواق الطاقة العالمية، إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة لموسكو، التي حصدت مليارات الدولارات من عائدات النفط منذ اندلاع الحرب في أواخر فبراير. كما أدى إعادة نشر أصول عسكرية أمريكية استراتيجية، مثل بطاريات الدفاع الصاروخي التي نُقلت من كوريا الجنوبية إلى الشرق الأوسط، إلى جانب الاستهلاك المكثف للذخائر التي كانت أوكرانيا في أمسّ الحاجة إليها، إلى إثارة مخاوف حلفاء واشنطن بشأن التزام الولايات المتحدة بأمنهم، وأعادت طرح تساؤلات حول مدى موثوقيتها كشريك استراتيجي.

ورغم استخدام الولايات المتحدة وإسرائيل أحدث أنواع الأسلحة في هجماتهما المشتركة، وما أسفرت عنه من مقتل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي وعدد من كبار القادة السياسيين والعسكريين، فإن الحكومة الإيرانية تمكنت من البقاء، وخرجت من الحرب أكثر تشددًا وثقة وإصرارًا على مواصلة سياساتها. كما عززت طهران من تأكيد سيادتها على مضيق هرمز، وهو تطور لم يكن قائمًا قبل اندلاع الحرب، في وقت امتدت فيه تداعيات الصراع إلى تهديد حركة الملاحة التجارية في البحر الأحمر، بما يمنح إيران أوراق ضغط استراتيجية واقتصادية قد تؤثر في توازنات المنطقة. إن بقاء إيران بصورة أكثر جرأة، رغم الدمار الواسع الذي طال بنيتها الاقتصادية وتراجع قدراتها العسكرية، يمثل تحديًا جسيمًا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ويُثير في الوقت ذاته قلق القوى الإقليمية. فمنذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، اتسمت العلاقات بين واشنطن وطهران بالتوتر المستمر، ولا تبدو فرص تطبيع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية بين الجانبين قريبة، حتى مع تبني ترامب نهجًا براجماتيًا في السياسة الخارجية. وتجدر الإشارة إلى وجود فجوة تتمثل في انعدام الثقة بين الولايات المتحدة وإيران لا تزال عميقة، مما يجعل التوصل إلى تطبيع شامل أمرًا مستبعدًا في المستقبل القريب. ويؤكد أن الخيار الأكثر واقعية يتمثل في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، يعقبه العمل على خفض التصعيد وإطلاق إجراءات لبناء الثقة بين الطرفين.

لقد ساهمت الحرب مع إيران في تعقيد العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، رغم المستوى غير المسبوق من التواصل بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اللذين التقيا ثماني مرات منذ بداية الولاية الثانية لترامب في يناير ٢٠٢٥م، ويواجه الزعيمان تحديات سياسية وانتخابية خلال الأشهر المقبلة. ففي إسرائيل، يتراجع نتنياهو في استطلاعات الرأي قبيل الانتخابات المقررة في الخريف المقبل، وهو ما يدفعه إلى إقناع الناخبين بأن علاقته الوثيقة بترامب لا تزال قائمة رغم تزايد الخلافات بينهما. أما في الولايات المتحدة، فيستعد ترامب لخوض انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر، في ظل تداعيات حرب غير شعبية يرى كثير من الأمريكيين أنه انخرط فيها بتحريض من إسرائيل، وهو ما أدى إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب. ولطالما قدم نتنياهو علاقته الشخصية بترامب باعتبارها إحدى ركائز حملاته الانتخابية، إلا أن هذه العلاقة شهدت خلال الأشهر الأخيرة تقلبات واضحة. فبعدما أشاد ترامب بنتنياهو واصفًا إياه بـ "القائد العظيم" في

زمن الحرب"، عاد ليوجه إليه انتقادات علنية، قائلًا: "سيفعل كل ما أريده أن يفعله." كما أكد ترامب أنه وصف نتنياهو خلال اتصال هاتفي بأنه "مجنون"، ووصفه في مناسبة أخرى بأنه "رجل صعب للغاية"، في تصريحات عكست حجم التوتر بين الجانبين. وفي المقابل، التزم نتنياهو الصمت الدبلوماسي على تلك التصريحات. وهكذا، أخفق ترامب ونتنياهو في تحقيق الأهداف الرئيسية المعلنة مع بداية الحرب، والمتمثلة في إنهاء البرنامج النووي الإيراني والإطاحة بالنظام الحاكم في طهران. ومع اندلاع القتال، بدأ كل من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي في انتهاج مسارين مختلفين. فبينما يسعى ترامب إلى التوصل لاتفاق مع إيران يفضي إلى إنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، ترى القيادة الإسرائيلية أن استئناف العمليات العسكرية يبقى الخيار الأفضل، انطلاقًا من اعتقادها بأن أي اتفاق سلام تعقده واشنطن مع طهران سيمنح إيران فرصة لتعزيز نفوذها وترسيخ بقائها، في حين لا تزال إسرائيل تتمسك بهدف إسقاط النظام الإيراني. وفي هذا السياق، أبقت الولايات المتحدة إسرائيل خارج مسار المفاوضات الرامية إلى التوصل لاتفاق سلام مع إيران.

ولا تقتصر الخلافات بين إدارة ترامب وإسرائيل على الملف الإيراني، بل امتدت إلى عدد من القضايا الإقليمية التي تمثل أولوية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خاصة مع حلول موعد الانتخابات الإسرائيلية. فقد فرضت الإدارة الأمريكية قيودًا على العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد ميليشيا حزب الله في لبنان، كما تضغط على إسرائيل لبدء سحب قواتها من جنوب لبنان وسوريا. وفي الوقت ذاته، يواجه اتفاق وقف إطلاق النار المزعوم في قطاع غزة صعوبات متزايدة تهدد استمراره، بالتزامن مع تصاعد التوترات وأعمال العنف في الضفة الغربية المحتلة. كما تدرس إدارة ترامب إمكانية بيع مقاتلات "إف-٣٥" لتركيا، وهي الخطوة التي تعارضها إسرائيل بشدة.

وفي النهاية، من المرجح أن تشهد العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تدقيقًا ومراجعة كبيرة خلال الأشهر المقبلة. فعلى مدار عقود، ظلت واشنطن الشريك الأمني الأبرز لدول الخليج، إلى جانب ما يجمع الطرفين من تعاون دفاعي وثيق، وتبادل تجاري واستثمارات متبادلة في قطاعات استراتيجية، من بينها التقنيات الناشئة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. إلا أن الحرب مع إيران أثارت تساؤلات متزايدة بشأن مدى صلاحية الولايات المتحدة كشريك استراتيجي. فقد مارست دول الخليج ضغوطًا دبلوماسية مكثفة للحيلولة دون اندلاع الحرب، غير أن إدارة الرئيس دونالد ترامب مضت في الخيار العسكري دون الاستجابة لمواقف حلفائها العرب. وفي نهاية المطاف، وجدت دول الخليج نفسها تتحمل جانبًا كبيرًا من التداعيات الاقتصادية والسياسية لصراع كانت تسعى إلى تجنبه. وألقت الحرب بظلالها على اقتصادات المنطقة، إذ تسببت الاضطرابات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي في إبطاء جهود دول الخليج الرامية إلى تنويع اقتصاداتها وتنفيذ رؤاها التنموية الطموحة في المستقبل.

وخلال الأشهر والسنوات المقبلة، من المتوقع أن تحافظ الولايات المتحدة على شراكتها الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية الوثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما ستواصل هذه الدول النظر إلى واشنطن باعتبارها شريكًا رئيسيًا في منظومة الأمن الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يُرجح أن تستمر دول الخليج في توسيع شبكة شراكاتها الدولية، عبر تعزيز التعاون مع قوى عالمية أخرى، مثل روسيا والصين والهند وباكستان والدول الأوروبية، بما يحقق قدرًا أكبر من التوازن في علاقاتها الدولية. كما ستواصل دول الخليج العمل مع دول الجوار لتعزيز الاستقرار والازدهار الإقليمي، من خلال التعاون والاستثمار في دول مثل سوريا ولبنان والعراق. وخلال الأشهر الأخيرة، برزت المملكة العربية السعودية، بالتنسيق مع مصر وتركيا وباكستان، كأحد أهم الأطراف الساعية إلى إعادة ترسيخ توازن القوى في المنطقة. ومع توقف العمليات العسكرية، يُتوقع أن تستأنف دول الخليج بقوة برامجها لتنويع الاقتصاد، وزيادة استثماراتها في التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، إلى جانب مواصلة بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية أكثر تطورًا.

* أستاذ شؤون الأمن القومي بمركز الدراسات الاستراتيجية لجنوب آسيا والشرق الأدنى جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن ـ أمريكا

الناتو يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي بمنظومة دفاعية والتعاون الوظيفي لا الهياكل

لا توجد حاجة لتكتل إقليمي مع "الناتو" بل اتفاقيات مع شركاء مختارين والتركيز على أهداف محددة

تسببت الهجمات على إيران في نهاية شهر فبراير الماضي وما أعقبها من اضطرابات متلاحقة، بين تصعيد وتهدئة، ومساع ظاهرة للسلام يعقبها موجات عنف جديدة، وهدنة أولية شاقة برعاية باكستان، وتباين في تفسير بنود الاتفاقً، في اندلاع أزمة إقليمية بأبعاد غير مسبوقة. ولا تزال تداعيات هذه الأزمة قائمة وتتردد أصداؤها في المنطقة، في وقت تتحرك فيه الأحداث وتتلاحق على الأرض بسرعة تتجاوز قدرة التغطيات الصحفية والتحليلات السياسية على ملاحقتها.

السفير أليساندرو مينوتو

وفي الواقع، تبعث هذه الحرب المتقطعة برسائل جديدة إلى العالم أجمع، سواء على مستوى أساليب الحرب، أو الجغرافيا الاقتصادية، أو مفهوم الأمن الدولي، أو قواعد القانون الدولي. وتبعث الصورة العامة للأوضاع إشارات واضحة لحالة من عدم اليقين، في ظل غياب أهداف طويلة الأمد، وكذلك غياب منطق واضح يمكن للرأي العام استيعابه وفهمه.

واليوم، يبدو أن كل شيء مؤقت وقابل للتغيير؛ فنحن نعرف نقطة الانطلاق، لكننا عاجزون عن رؤية نقطة الوصول. وثمة درسٌ آخر يتمثل في أن خريطة الفائزين والخاسرين لم تعد معالمها واضحة ومحددة، كما أن الآراء الشخصية بشأن ما يجري قد تتباين إلى حد كبير، في الوقت الذي لا نعرف فيه على وجه اليقين أي المعلومات صحيحة وأيها مضلل. وخلاصة القول: مرحبًا بكم في عالم بلا قواعد واضحة أو مرجعيات مستقرة!

وفي الوقت نفسه، يتطلب الوضع إجراء تحليل معمق لشكل النظام الجديد الذي قد ينشأ من حالة الفوضى الراهنة، رغم صعوبة هذه المهمة. هذا النظام الذي يوفر قدرًا من الاستقرار ويحمي الدول التي وجدت نفسها ضحية لعدوان غير مبرر.

وينسحب هذا الطرح بصورة أساسية على الدول العربية في المنطقة، التي وجدت نفسها أكثر عرضة للمخاطر مما كان متوقعًا، وبلا مظلة حماية لم تكن تتخيل غيابها، لتدفع ثمنًا باهظًا من اقتصادها واستقرارها المجتمعي، دون أن يكون لها أدنى ذنب في اندلاع هذه الحرب المكلفة.

كما دفعت الولايات المتحدة أيضًا ثمنًا بشريًا واقتصاديًا، ولم تتمكن من توفير الحماية الكاملة لحلفائها التقليديين. ومن ثم، لا يمكن لأي طرف أن يدعي أنه خرج راضيًا عن نتائج هذه الأزمة التي تبدو بلا نهاية. فنحن أمام نوع من الوضع الانتقالي الذي يصعب، من منظور منطقي، التكيف معه.

فقد أصبحت إدارة حالة عدم اليقين والتعامل مع الحقائق اليومية هي الأولوية، وبالعودة إلى التاريخ الحديث في أحداث السياسة الدولية، لن نجد أزمة مماثلة من حيث كونها متقلبة ومتقطعة بهذا الشكل.

ويبرز تساؤل جوهري حول الجهة التي تمسك فعليًا بمقاليد السلطة في طهران، وكيفية صناعة القرار داخل دوائر حكم تبدو مجزأة ومفككة. فالمرشد الأعلى لم يظهر علنًا بصورة مباشرة

تكتسب اتفاقية الدفاع الموقعة بين السعودية وتركيا وباكستان أهمية خاصة ويمكن أن تسهم بصورة طبيعية في دفع التطورات في هذا الاتجاه

حتى اللحظة، وما يزال كأنه شخصية غامضة تكتنف المشهد، مما يفتح الباب أمام تساؤلات عدة: هل يتبع أسلوب "القيادة من الخلف"، كما تظاهر الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما خلال الأزمة الليبية عام ٢٠١١؟ أم أن غيابه يشي بأنه لم يعد موجودًا فعليًا؟

وقد حاولت إيران استغلال بعض الأوضاع الحساسة والدقيقة لتوسيع نطاق الأزمة، عبر تصدير مشكلاتها الداخلية إلى الخارج وتحويلها إلى صراع وجودي.

وفي هذا السياق، تعد الأردن حالة نموذجية، فهي دولة ليست غنية، ولا تنتج الطاقة على الإطلاق، وتضم نسبة كبيرة من السكان من أصول فلسطينية، كما تربطها علاقات طبيعية مع إسرائيل، وهي في الوقت نفسه حليف وصديق قديم للولايات المتحدة. ولذلك، لا يوجد أي مبرر لأن تدفع عمان ثمنًا للحرب أو تتعرض لصواريخ وطائرات مسيّرة قاتلة. وهذه حقيقة مؤلمة ومقلقة لا يمكن تجاهلها.

ولا تقتصر تداعيات هذا الوضع على دول المنطقة، بل تمتد آثارها إلى مختلف أنحاء العالم، بما يفرض على دول بعيدة جغرافيًا اتخاذ مواقف سياسية، حتى وإن كانت معرفتها بالتفاصيل والقضايا المحلية محدودة.

وفي هذا السياق، من اللافت أن قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي عُقدت في العاصمة الفلبينية مانيلا، خصصت نقاشًا موسعًا لبحث طبيعة رد الفعل الأكثر ملاءمة، مع الأخذ في الاعتبار التداعيات المحتملة لإغلاق مضيق هرمز على المصالح الآسيوية، فضلًا عن ضرورة تقييم الأهمية السياسية لهذه السابقة وتداعياتها المستقبلية.

الدول العربية عرضة للمخاطر ودفعت ثمنًا باهظًا من اقتصادها واستقرارها المجتمعي دون أن يكون لها ذنب في اندلاع الحرب

وقد امتلأت الأرشيفات بالفعل بمقالات وتحليلات لخبراء ومحللين حول الموقف الصيني تجاه إيران والحرب الدائرة، مع تركيز بالغ على كل كلمة وتصريح يصدر عن المتحدثين الرسميين الصينيين، في محاولة لفهم حقيقة الموقف الصيني وتحديد اتجاهاته إزاء الأزمة.

ويمثل هذا المشهد مادة ثرية للتحليل والتقييم أمام خبراء الشؤون الدولية، إذ تختلف هذه الأزمة بالفعل عن أي أزمة أخرى. وهي مختلفة إلى درجة أنه يمكن، على سبيل المثال، أن تقرأ عنوانًا في صحيفة نُشر قبل شهر أو شهرين، فتظن للوهلة الأولى أنه نُشر اليوم. فكل بضع ساعات، تتوالى التصريحات والتطورات عبر شاشات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي ووكالات الأنباء، يتابعه مليارات البشر حول العالم باهتمام شديد.. نعم، مليارات البشر، فهذا الرقم ليس خطأً مطبعيًا.

ورغم أن تكرار هذه النقطة قد يبدو مملًا للقارئ، فإنه من المهم الإشارة إلى أن الرأي العام، بصورة عامة، فقد قدرًا كبيرًا من الثقة في منطق واتساق وحكمة القادة الدوليين.

وباتت التصريحات والبيانات العلنية تبدو اليوم أكثر أهمية من الوقائع التي تتبعها على أرض الواقع، وهو ما يؤدي حتمًا إلى ترسيخ عادة التعامل مع القضايا الدولية الخطيرة والحكم عليها بصورة يومية مبسطة، بعيدًا عن سياقها الأوسع وتعقيداتها الحقيقية.

وهناك أيضًا اتجاه لدى بعض المحللين إلى النظر إلى إيران باعتبارها خصمًا يمتلك رؤية استراتيجية واسعة ومتكاملة. لكن الواقع أن إيران كانت دائمًا أكبر دول المنطقة من حيث المساحة والسكان، وتمتلك تاريخيًا نزعة توسعية، كما أنها تختلف تقليديًا في طبيعتها السياسية والاستراتيجية عن معظم الدول العربية.

وفي الوقت الراهن، تمثل إيران نظامًا ديكتاتوريًا لا يُظهر احترامًا كافيًا لقيمة حياة الإنسان، بصرف النظر عن حقيقة ما يفكر فيه الرأي العام الإيراني أو موقفه من سياسات النظام.

وفي ظل قيادة منقسمة تمارس السلطة في الداخل بقدر غير مسبوق من القسوة، تستطيع السلطة في طهران، بعبارة أخرى، تحمل دفع أي ثمن من أجل استمرار الأعمال العدائية، حتى لو كان ذلك بتكلفة باهظة على البلاد، لأنها لا تخضع للمساءلة أمام الرأي العام.

ومن هنا، أصبح من الضروري النظر إلى الصورة الدولية الأوسع، بحثًا عن إجابات ومرتكزات يمكن الاستناد إليها في رسم ملامح المستقبل. ويتمثل العامل الأهم في أن الأزمة تجاوزت نطاقها الإقليمي الأولي المحدد، وتحولت إلى قضية دولية تحظى باهتمام مشترك.

وربما لا يكون من السهل على الرأي العام في الدول العربية فهم الكيفية التي تطورت بها ردود الفعل الدولية على نطاق واسع. غير أن نقطة التحول الأساسية تتمثل في أن إسرائيل والولايات المتحدة خاضتا، للمرة الأولى، حربًا مشتركة، بما أعطى انطباعًا بأن إسرائيل لعبت دورًا رئيسيًا في إقناع واشنطن بالتحرك العسكري.

وكانت إسرائيل قد حاولت الدفع في الاتجاه نفسه خلال عهد ثلاثة رؤساء أمريكيين سابقين، إلا أن الإجابة كانت دائمًا سلبية، انطلاقًا من أن خوض حرب شاملة مع إيران دون ضمان تدمير بنيتها التحتية النووية يمثل مخاطرة بالغة، ومن ثم فإن الإقدام على مثل هذه المبادرة لم يكن يُنظر إليه باعتباره خيارًا حكيمًا.

وقد شارك كاتب هذا التحليل قبل نحو عشرين عامًا في نقاشات ضمت مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، كانوا يتحدثون عن نيتهم التحرك ضد إيران، وفي الوقت نفسه عن استحالة تنفيذ ذلك من دون مساعدة أمريكية.

أما هذا العام، فقد تمكنت إسرائيل من إقناع كبار المسؤولين في واشنطن، بمن فيهم أعضاء مؤثرون في مجلس الشيوخ

إيران أكبر دول المنطقة في المساحة والسكان وتمتلك تاريخيًا نزعة توسعية وتختلف تقليديًا في طبيعتها السياسية والاستراتيجية عن الدول العربية

الأمريكي، بأن إحداث تغيير في النظام الحاكم في طهران هدف يمكن تحقيقه بسهولة نسبيًا.

ولم يتم إبلاغ حلفاء الناتو مسبقًا، كما لم يتم إبلاغ الحلف نفسه أو المؤسسات الأوروبية. وربما يعود ذلك إلى أن التقدير الأولي كان يشير إلى أن الضربات الجوية لن تستمر سوى بضعة أسابيع، قبل تحقيق الهدف المتمثل في تدمير المنشآت النووية وإحداث تغيير في النظام الإيراني.

لكن الأحداث تطورت بصورة مختلفة تمامًا، وهو ما خلق حالة من الإحراج السياسي العميق داخل «الناتو» ولدى الدول الأعضاء فيه على حد سواء. فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام وضع غير مسبوق.

ولا توجد عاصمة غربية تقريبًا تكن تعاطفًا مع النظام الإيراني، بالنظر إلى سجله السيئ للغاية في مجال حقوق الإنسان، وتكرار تنفيذ أحكام الإعدام، وطريقة تعامله مع النساء، فضلًا عن تطرفه الديني.

لكن، في المقابل، أدى الدور الإسرائيلي المحوري في الحرب إلى خلق مشكلة سياسية خطيرة. فالحكومة الإسرائيلية الحالية لا تحظى عمومًا بتعاطف كبير على المستوى الدولي، كما أن الطريقة الدموية التي أُديرت بها أزمة غزة أثارت استياءً عميقًا لدى الرأي العام وفي معظم عواصم دول الناتو.

وفي الوقت نفسه، تجد الدول الأوروبية صعوبة في اتخاذ خطوات مباشرة وحاسمة ضد إسرائيل لعدد من الأسباب، من بينها الذاكرة التاريخية للمحرقة "الهولوكوست"، التي لا تزال حاضرة بقوة في الوعي الأوروبي.

وقد يكون من الممكن انتقاد هذا الموقف، لكن الواقع أن دول الناتو والحكومات الأوروبية عمومًا تواجه صعوبة سياسية حقيقية فرضتها هذه الخلفية التاريخية القريبة، وما يرتبط بها من اعتبارات تتعلق بالمسؤولية التاريخية والشعور بالذنب.

وفي الوقت ذاته، يبرز سؤال أكثر تعقيدًا: كيف يمكن التحرك في وقت تقف فيه الولايات المتحدة، الحليف التاريخي الأهم لجميع هذه الدول، على هذا القدر من التقارب مع إسرائيل؟

ومع مرور الوقت، بدأت حدة التوتر تنخفض إلى حد ما، كما تراجعت الانتقادات القادمة من واشنطن للدول التي اتُّهمت بأنها تركت الولايات المتحدة وحدها في مواجهة إيران.

وعلى عكس الكثير من التوقعات، تكللت قمة أنقرة في مطلع يوليو بالنجاح، وخرج حلف "الناتو" من العاصمة التركية وهو يؤكد على ترابطه وأهميته وجوده.

وعلاوة على ذلك، قرر الحلف في هذه القمة بدء خطة استثمارية كبيرة جدًا في صناعة الدفاع والتكنولوجيا الحديثة، ليكون مستعدًا للتحديات الجديدة في مجال الأسلحة والحماية من التهديدات الهجينة غير التقليدية.

وفي ختام القمة، غادر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنقرة معربًا عن رضاه وتقديره، مشيرًا كذلك إلى شعور ودي معين قال إنه لمسه داخل قاعة الاجتماع. وبعبارة أخرى، لا يزال الحلف قويًا وفاعلًا، خلافًا لبعض التوقعات التي كانت تشير إلى عكس ذلك.

لكن لماذا لا يزال حلف الناتو متماسكًا؟ الإجابة تكمن في امتلاك الحلف قدرًا استثنائيًا من المرونة والقدرة على التكيف. فعادة ما يحافظ الناتو على قدر كبير من الاتساق الاستراتيجي، مع وجود قيود قانونية محدودة نسبيًا. ويجمع الحلف بين مجموعة سياسية من الدول المتقدمة والمتقاربة في الرؤى، وبين قدرة قوية على إسقاط القوة العسكرية، وهو ما يجعل الناتو منظومة عملية وفعالة للغاية بمجرد اتخاذ القرارات السياسية.

وتتمتع الدول الأعضاء بدرجة عالية من قابلية التشغيل البيني في المجال الدفاعي، نتيجة اعتيادها العمل المشترك على

مدى ٧٦ عامًا، فضلًا عن امتلاكها منظومة تخطيط شاملة ومعايير موحدة. وهي بذلك تمثل آلة عسكرية هائلة إذا جرى تشغيلها بالطريقة الصحيحة.

وكما أشرنا، فقد أقرت قمة أنقرة خطة استثمارية قوية وطموحة. ولكن لماذا؟ في المقام الأول، لأن القمة السابقة كانت قد أقرت زيادة في الإنفاق الدفاعي على المستوى العام، وأصبح المطلوب الآن ترجمة هذا القرار إلى خطط عملية ومحددة وقابلة للتنفيذ. وقد كشفت الحرب في أوكرانيا بوضوح أن أساليب الحرب الجديدة تتطور بوتيرة متسارعة.

فالطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة، والتي يجري تطويرها بصورة مستمرة، أصبحت في بعض الحالات أكثر فاعلية من الصواريخ التقليدية، التي تتميز بارتفاع تكلفتها وافتقارها إلى المرونة ذاتها. كما بات الذكاء الاصطناعي ووسائل الرصد والكشف الجديدة تُستخدم يوميًا بطرق مبتكرة، فيما تتواصل داخل الناتو مناقشات مكثفة حول تطوير أنواع جديدة من الأسلحة ومنظومات الاستخبارات والمعلومات.

وفي الوقت نفسه، نشهد في أوكرانيا حرب استنزاف مستمرة، تتسبب في خسائر بشرية كبيرة، وتؤكد أن طبيعة الحروب الحديثة تشهد تحولًا عميقًا وسريعًا.

ويتجلى في الأفق حاليًا نهج جديد وغير تقليدي لمواجهة الخصوم في منطقة الخليج، تُستخلص منه الدروس يومًا بعد يوم. ويُقدّم الهجوم الإيراني على عدد من الدول العربية نموذجًا جليًا على ذلك؛ إذ جرى توظيف أسلحة تقليدية جنبًا إلى جنب مع منظومات حديثة شديدة الدقة، يُرجّح أن روسيا والصين قد زودتاها ببعض منها.

والسؤال التالي يتعلق باحتمال تدخل حلف الناتو في المنطقة؛ والإجابة هي نعم، هذا التدخل ممكن، وهناك أساسًا تاريخيًا يمكن الاستناد إليه بوصفه دليلًا ومرجعًا في تحديد شكل هذا التدخل.

وتكتسب اتفاقية الدفاع الموقعة مؤخرًا بين السعودية وتركيا وباكستان أهمية خاصة، إذ يمكن أن تسهم بصورة طبيعية في دفع التطورات في هذا الاتجاه.

ويُعدّ تبني الدول العربية موقفًا إيجابيًا الشرط الأول لتحقيق ذلك، كما يمكن مناقشة إنشاء شراكة بأشكال متعددة مع حلف شمال الأطلسي. والهدف هنا ليس إقامة تحالف تقليدي قائم على معاهدة، وإنما إنشاء منظومة أمنية مرنة قادرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج دون الحاجة إلى هيكل جامد أو بيروقراطي. وربما يكون هناك نمط مماثل يتشكل بالفعل حاليًا مع دول المحيطين الهندي والهادئ الأربع، وهي: كوريا الجنوبية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

وبالنظر إلى الشراكات التاريخية التي نشأت قبل نحو ٢٠ عامًا، مثل الحوار المتوسطي، ومبادرة إسطنبول للتعاون، والتي تضم ١٣ دولة، تبدو هذه الأطر للوهلة الأولى ذات طابع مؤسسي مبالغ فيه، لكنها في الواقع تقوم على طبيعة ثنائية وعملية في جوهرها.

ويتمثل أساس التعاون في برنامج عمل سنوي يتم اعتماده على المستوى الفني، مع إمكانية تعديله بناءً على اتفاق مشترك بين مختلف الأطراف، ويتزامن ذلك مع عقد اجتماعات سياسية من وقت لآخر، دون الحاجة إلى إبرام معاهدة رسمية.

وبعبارة أخرى، ليست هناك حاجة إلى إنشاء تكتل إقليمي مع حلف الناتو، إذ إن الأسهل والأكثر مرونة هو إقامة اتفاقيات وظيفية مع شركاء يتم اختيارهم بعناية، بحيث يتم التركيز على أهداف محددة وقضايا بعينها ضمن مجالات ذات أولوية.

كما ينبغي أن يكون مستوى التعاون اختياريًا، وأن تتم مناقشته بصورة غير رسمية، وفقًا لاحتياجات كل طرف.

وتتمثل الفكرة الأساسية في أن حلف الناتو يمكنه أن يسهم بصورة جادة في تعزيز الأمن الإقليمي، من خلال الدفع نحو بناء منظومة دفاعية أكثر تنسيقًا وفعالية، تقوم على التعاون الوظيفي والمرونة بدلًا من الهياكل التقليدية.

* رئيس مؤسسة كلية دفاع الناتو ـ نائب الأمين العام السابق لحلف الناتو

ضرورة قراءة المشروعين المتنافسين.. والحروب الحديثة صراع نماذج

تعميق التكامل الخليجي وتطوير مجلس التعاون لم يعد مجرد طموح سياسي بل ضرورة إقليمية

لم تكن المواجهة العسكرية التي اندلعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، مفاجئة للمراقبين الذين تابعوا تطورات الإقليم خلال العقدين الأخيرين فالتوتر كان يتراكم تدريجياً عبر سلسلة من الأزمات المتلاحقة، بدأت بتوسيع النفوذ الإيراني في عدد من الساحات العربية، ثم تصاعدت مع تطور البرنامجين النووي والصاروخي في إيران، قبل أن تبلغ ذروتها بعد أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وما أعقبها من حرب واسعة في غزة وكما هو معرف على نطاق واسع أن إيران هي التي حرضت حماس على تلك الخطوة غير المحسوبة لأغراض خاصة بها و لا تعني القضية الفلسطينية، ثم تطور الأمر إلى انتقال المواجهة إلى ساحات أخرى انتهت بمواجهة مباشرة بين أطراف كانت، حتى وقت قريب، تفضل إدارة الصراع عبر الوكلاء ومع أن هذه الحرب وضعت إيران والولايات المتحدة وإسرائيل في واجهة المشهد، فإن أكثر المتضررين من تداعياتها لم يكونوا بالضرورة أطرافها المباشرين

أ.د. محمد الرميحي

بل دول وشعوب المنطقة التي وجدت نفسها أمام واقع أمني جديد، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي. فهذه الدول لم تكن طرفاً في قرار الحرب، لكنها أصبحت في قلب نتائجها، بحكم موقعها الجغرافي، وثقلها الاقتصادي، وارتباطها بأهم مصادر الطاقة والممرات البحرية في العالم.

لقد اعتادت دول الخليج خلال العقود الماضية أن تتعامل مع بيئة إقليمية مضطربة، إلا أن التطورات الأخيرة كشفت أن المنطقة دخلت مرحلة مختلفة. فلم تعد الحروب تدور بعيداً عن الحدود الخليجية، ولم يعد ممكناً الفصل بين الأمن الوطني لكل دولة والأمن الجماعي للإقليم. كما أن مفهوم الردع التقليدي لم يعد كافياً في ظل انتشار الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية، والحرب الإعلامية، وهي أدوات تستطيع تجاوز الحدود خلال دقائق، وتؤثر في الاقتصاد والمجتمع بقدر تأثيرها في الميدان العسكري.

منذ سنوات بنت إيران جزءاً مهماً من استراتيجيتها الأمنية على فكرة نقل خطوط المواجهة إلى خارج حدودها، عبر دعم حلفاء وقوى مسلحة في أكثر من ساحة عربية وقد رأت طهران أن هذه السياسة توفر لها عمقاً استراتيجياً يخفف من احتمالات نقل الحرب إلى الداخل الإيراني، ويمنحها أوراق ضغط في أي تفاوض إقليمي أو دولي لكن السنوات الأخيرة أظهرت أيضاً أن هذه الاستراتيجية رفعت مستوى التوتر في الإقليم، وأدت إلى توسيع دائرة المخاطر لتشمل دولاً لم تكن طرفاً مباشراً في النزاع، بل نابع من أيديولوجية (فاشية- دينية) غير مسبوقة في تاريخ الأمم الحديثة.

وفي المقابل، كانت دول مجلس التعاون تبني نموذجاً مختلفاً يقوم على التنمية الاقتصادية والانفتاح على العالم وجذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وقد حقق هذا النموذج نجاحاً لافتاً جعل العديد من التقارير الدولية، بل وبعض الدراسات الإيرانية، تشير إلى الفجوة المتزايدة بين الأداء الاقتصادي في الخليج وما يواجه الاقتصاد الإيراني من تحديات داخلية نتيجة العقوبات وسوء الإدارة والفساد وتكاليف الصراعات الإقليمية الظاهرة للعيان،

التعايش لا يعني تجاهل الخلافات إنما منع تحولها لمواجهات وتشمل بناء الثقة وإيقاف دعم الميليشيات المسلحة والالتزام بأمن الممرات المائية

وهنا برز تنافس من نوع مختلف؛ ليس تنافساً عسكرياً فقط، وإنما تنافس بين نموذجين في إدارة الدولة متقاربان جغرافيا، نموذج يجعل التنمية والاستقرار والانفتاح الاقتصادي محوراً للسياسات العامة، ونموذج يمنح الأولوية للصراع الجيوسياسي وتوسيع النفوذ الإقليمي، وتصدير الأيديولوجيا، حتى وإن ترتب على ذلك أثمان اقتصادية واجتماعية مرتفعة. وقد أصبح هذا التنافس أكثر وضوحاً مع تسارع برامج التحول الاقتصادي في السعودية والإمارات وقطر وبقية دول المجلس، في وقت تواجه فيه إيران ضغوطاً اقتصادية واجتماعية متزايدة.

ومن هنا فإن قراءة الحرب الأخيرة لا ينبغي أن تقتصر على عدد الصواريخ التي أطلقت أو المواقع التي استهدفت، بل يجب أن تشمل طبيعة المشروعين المتنافسين في المنطقة فالحروب الحديثة لا تدور فقط بين الجيوش، وإنما بين نماذج سياسية واقتصادية تسعى كل منها إلى إثبات قدرتها على تحقيق الاستقرار والازدهار.

أما الكلفة الأمنية المباشرة على دول الخليج فقد كانت الأكثر وضوحاً. فقد تعرضت عدة دول خليجية خلال الأشهر الماضية لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدفت منشآت مدنية وحيوية، مطارات ومحطات مياه و كهرباء ومؤسسات مدنية، كما واجهت المنطقة تهديدات متكررة للملاحة في الخليج العربي وبحر العرب ومضيق هرمز. وأدى ذلك إلى رفع مستويات الجاهزية العسكرية، وتعزيز الدفاعات الجوية، وتوسيع التعاون الاستخباراتي، وزيادة الإنفاق على حماية المنشآت النفطية والموانئ والمطارات والبنية التحتية الرقمية.

القلق من اتساع الصراع والخوف على المنطقة يؤثر في المزاج العام ويفرض على الدولة مسؤولية تعزيز الثقة والطمأنينة للمواطنين والمقيمين

ولم تعد التهديدات تقتصر على احتمال اندلاع حرب شاملة، بل أصبحت تشمل عمليات محدودة لكنها قادرة على إحداث خسائر اقتصادية ونفسية كبيرة. فهجوم واحد على منشأة للطاقة، أو تعطيل مؤقت لممر بحري، أو استهداف شبكة اتصالات، قد ينعكس فوراً على الأسواق العالمية وأسعار التأمين والنقل، ويؤثر في ثقة المستثمرين، حتى وإن انتهى الهجوم خلال ساعات ومن الواضح أن لجوء إيران إلى حليفها الحوثي في اليمن، لإشاعة الفوضى في البحر الأحمر وباب المندب، سوف يثير العالم، فكان قرار الحكومة البريطانية الجديدة بالسماح للولايات المتحدة باستخدام مطاراتها، هو الخطوة الأولى في تحرك العالم ضد العبث الإيراني.

كما كشفت الحرب أن أمن أي دولة خليجية أصبح جزءاً لا يتجزأ من أمن بقية دول المجلس، فالصاروخ الذي يعبر أجواء دولة واحدة، أو الطائرة المسيّرة التي تستهدف منشأة في دولة أخرى، أو السفينة التي تتعرض للخطر في أحد الممرات البحرية، لا تمثل مشكلة وطنية فحسب، وإنما قضية أمن جماعي تتطلب تنسيقاً سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً على مستوى مجلس التعاون بأكمله.

ولعل أهم الدروس التي فرضتها هذه المواجهة هو أن الأمن لم يعد يقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة العسكرية فقط، بل بقدرة الدولة على حماية اقتصادها، وضمان استمرار الخدمات، والحفاظ على ثقة المجتمع، وتأمين حركة التجارة والطاقة، وإدارة الأزمات بكفاءة. وهذه جميعها عناصر أصبحت تشكل جزءاً من مفهوم الأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين.

سياسياً، دفعت الحرب دول الخليج إلى اتباع سياسة دقيقة تقوم على مبدأين متوازيين؛ أولهما المحافظة على الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وثانيهما تجنب الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع إيران، لأن أي حرب واسعة لن يكون لها منتصر حقيقي في الإقليم. وقد انعكس هذا التوازن في الخطاب السياسي الخليجي الذي ركز على الدعوة إلى التهدئة، واحترام القانون الدولي، وضمان أمن الملاحة، وتغليب الحلول الدبلوماسية متى أمكن ذلك.

وأثبتت الأزمة كذلك أن العمل الجماعي الخليجي لم يعد خياراً سياسياً مرغوباً فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية، تنادي بها النخب الخليجية، فكلما تعقدت البيئة الإقليمية، ازدادت الحاجة إلى توحيد المواقف، وتنسيق السياسات الدفاعية، وتعزيز التكامل الأمني والاقتصادي، لأن التحديات الجديدة أصبحت أكبر من قدرة أي دولة منفردة على التعامل معها مهما بلغت إمكاناتها.

الخليج بعد الحرب... وكلفة السلام

إذا كانت الكلفة الأمنية للحرب هي الأكثر وضوحاً، فإن الكلفة الاقتصادية كانت الأعمق أثراً لأنها مست حياة الناس، وخطط التنمية في آن واحد. فقد وجدت دول مجلس التعاون نفسها مطالبة بتخصيص موارد إضافية لتعزيز الأمن والدفاع، وفي الوقت نفسه الحفاظ على وتيرة المشاريع الكبرى التي تمثل أساس رؤى التنمية الوطنية. وهذا التوازن بين الأمن والتنمية أصبح أحد أبرز التحديات التي فرضتها الحرب، ومنها التوجه الى دعم الأمن ربما على حساب بعض برامج التنمية.

وتأثرت حركة التجارة البحرية بصورة مباشرة مع ازدياد المخاوف المتعلقة بأمن الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر العرب. وباب المندب، بوابة البحر الأحمر الجنوبية، فمجرد ارتفاع مستوى المخاطر يؤدي إلى زيادة أقساط التأمين على السفن والشحنات، ويرفع تكاليف النقل، ويؤثر في أسعار السلع والطاقة، حتى لو لم تتوقف الملاحة بالكامل. ومن هنا فإن الحرب فرضت تكلفة اقتصادية غير منظورة تتحملها الحكومات والشركات والمستهلكون في الوقت نفسه.

الأمن لم يعد يقاس بعدد الجنود والترسانة العسكرية فقط بل بحماية الاقتصاد واستمرار الخدمات والحفاظ على ثقة المجتمع وتأمين التجارة

كما دفعت الأزمة دول الخليج إلى تسريع البحث عن بدائل لطرق تصدير الطاقة، وتطوير الموانئ والربط اللوجستي، وتعزيز أمن المنشآت الحيوية. ولم يعد الحديث عن تنويع طرق التصدير ترفاً استراتيجياً، بل أصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي لدول المنطقة.

وفي مجال الاستثمار، أثبتت التجربة أن الاستقرار السياسي والأمني يظل العامل الأكثر أهمية في قرارات المستثمرين. لذلك كان من الضروري أن تبعث دول الخليج رسائل واضحة بأنها قادرة على حماية اقتصادها واستمرار أعمالها حتى في ظل بيئة إقليمية مضطربة، وهو ما أسهم في الحد من الآثار السلبية مقارنة بمناطق نزاع أخرى.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تركت الحرب آثاراً نفسية لا تقل أهمية عن آثارها الاقتصادية. فالقلق من اتساع دائرة الصراع، والخوف على مستقبل المنطقة، والمتابعة اليومية للأحداث، كلها عوامل تؤثر في المزاج العام وتفرض على مؤسسات الدولة مسؤولية إضافية في تعزيز الثقة والطمأنينة للمواطنين والمقيمين.

وبرزت كذلك أهمية الإعلام المسؤول في أوقات الأزمات. فالحروب الحديثة لا تُخاض بالسلاح وحده، وإنما بالمعلومات أيضاً. وتنتشر الشائعات بسرعة كبيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يكون أثرها في المجتمع مساوياً لأثر بعض العمليات العسكرية، إذا لم تواجه بالمعلومة الدقيقة والشفافية، وكشف الزيف والإشاعات والمعلومات المزيفة.

وأظهرت التجربة أن تعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير المعلومات الرسمية بسرعة، والتصدي لحملات التضليل، أصبحت جميعها عناصر من منظومة الأمن الوطني فالمواطن الواعي يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الحرب النفسية.

وفي المقابل، كشفت الأزمة عن فرص مهمة لدول مجلس التعاون. فقد عززت الحاجة إلى التكامل الدفاعي، وإلى الاستثمار في الصناعات العسكرية والتقنيات الحديثة، وإلى تطوير القدرات السيبرانية، وإقامة شراكات أوسع في مجالات الأمن والذكاء الاصطناعي والطاقة والبنية التحتية.

كما أعادت الحرب التأكيد على أهمية التنسيق الخليجي في السياسة الخارجية، لأن وحدة الموقف تمنح دول المجلس وزناً أكبر في التعامل مع القوى الدولية والإقليمية، وتزيد قدرتها على حماية مصالحها المشتركة.

الخليج بعد الحرب... وكلفة السلام

ورغم الكلفة الكبيرة للحرب، فإنها فتحت نافذة لإعادة التفكير في مستقبل النظام الإقليمي. فقد أثبتت التجربة أن استمرار الصراع يستنزف الجميع، وأن الأمن الدائم لا يمكن أن يقوم على الردع العسكري وحده، بل يحتاج أيضاً إلى تفاهمات سياسية وقواعد واضحة لإدارة الخلافات.

ومن هذا المنطلق، تبدو العلاقة المستقبلية بين دول مجلس التعاون وإيران أمام خيارين متناقضين؛ الأول استمرار منطق المنافسة الصفرية الذي يرى في مكاسب الطرف الآخر خسارة له، والثاني الانتقال إلى إدارة المصالح المشتركة دون إلغاء الاختلافات السياسية (وهو ٠احتمال ضئيل) والتجارب الدولية تشير إلى أن الخيار الثاني هو الأكثر قدرة على حماية الاستقرار وتحقيق التنمية ولكنه (كرقصة التانجو) يحتاج الى شريكان!!

ولا يعني التعايش تجاهل الخلافات أو التغاضي عن الملفات العالقة، وإنما يعني بناء آليات تمنع تحولها إلى مواجهات، ويمكن أن تشمل هذه الآليات تعزيز قنوات الاتصال السياسي، وتوسيع إجراءات بناء الثقة، واحترام سيادة الدول، والامتناع عن دعم الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة الوطنية، والالتزام بحرية الملاحة وأمن الممرات البحرية.

الردع التقليدي لم يعد كافيًا في ظل الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية والحرب الإعلامية التي تتجاوز الحدود في دقائق

وفي المقابل، تستطيع دول الخليج أن تواصل سياسة الانفتاح الاقتصادي وتنويع الشراكات الدولية، مع الحفاظ على موقف موحد في القضايا الأمنية الكبرى. فكلما زادت درجة التنسيق الخليجي، أصبحت قدرة المجلس على التفاوض مع القوى الإقليمية والدولية أكبر وأكثر تأثيراً.

كما أن المرحلة المقبلة تستدعي الاستثمار بصورة أكبر في المعرفة والتكنولوجيا وجودة التعليم والاقتصاد الرقمي، لأن عناصر القوة في القرن الحادي والعشرين لم تعد تقتصر على القدرات العسكرية. فالدولة التي تمتلك اقتصاداً متنوعاً، ومؤسسات فعالة، ومجتمعاً متماسكاً، تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات مهما كان مصدرها.

ومن الدروس المهمة التي أفرزتها الحرب أن الأمن والتنمية ليسا مسارين منفصلين. فلا يمكن جذب الاستثمارات من دون استقرار، ولا يمكن الحفاظ على الاستقرار إذا تعثرت التنمية. ولذلك فإن بناء الاقتصاد الحديث أصبح جزءاً أصيلاً من منظومة الأمن الوطني، تماماً كما أصبحت السياسة الخارجية الرشيدة جزءاً من حماية المصالح الاقتصادية.

لقد أظهرت الحرب أيضاً أهمية استمرار تطوير مجلس التعاون باعتباره إطاراً استراتيجياً للأمن والاقتصاد والسياسة. فالتحديات التي تواجه المنطقة تتجاوز حدود كل دولة، سواء تعلق الأمر بالطاقة أو الأمن السيبراني أو الأمن الغذائي أو إدارة الأزمات ومن هنا فإن تعميق التكامل الخليجي لم يعد مجرد طموح سياسي، بل أصبح ضرورة تمليها طبيعة البيئة الإقليمية.

ويبقى السؤال الأهم: هل تستطيع المنطقة الانتقال من مرحلة إدارة الحروب إلى مرحلة إدارة السلام؟ إن الإجابة لا تعتمد على طرف واحد، بل على استعداد جميع الأطراف للاعتراف بأن التنمية أكثر ربحاً من الصراع، وأن احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية يمثلان الأساس لأي نظام إقليمي مستقر.

إن الخليج لا يحتاج إلى سلام مؤقت تفرضه موازين القوى، بل إلى سلام مستدام تصنعه المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل. وإذا كانت الحرب قد كشفت حجم الكلفة التي يمكن أن تتحملها المنطقة، فإن السلام بدوره يحتاج إلى إرادة سياسية، ورؤية استراتيجية، وشجاعة في مراجعة السياسات التي أثبتت التجربة محدوديتها نتائجها.

إن الدرس الأبرز الذي ينبغي أن يبقى حاضراً بعد هذه المواجهة هو أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بانتصار طرف على آخر، وإنما ببناء نظام إقليمي يتيح لجميع دوله أن تتنافس في التنمية والابتكار ورفاه الإنسان، لا في ساحات الصراع. وعندئذ فقط يمكن القول إن الخليج انتقل من تحمل كلفة الحرب إلى الاستثمار في كلفة السلام، وهي الكلفة التي تبدو مرتفعة في بدايتها، لكنها تظل أقل كثيراً من الثمن الذي تفرضه الحروب الممتدة على الأجيال والدول.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

إعادة التفكير في خطط التنويع الاقتصادي والواقعية بعد أزمة هرمز

استفادت السعودية من المسارات البديلة وسجلت زيادة ٣٠٠٪ في صادرات النفط عبر البحر الأحمر

مع تصاعد الأعمال العسكرية في منطقة الخليج العربي بين الولايات المتحدة وإيران يتصدر العامل الجيوسياسي الاهتمام في متابعة تأثير هذا المتغير على اقتصادات دول المحيط الجغرافي لهذا الصراع، فالتوصيف الواضح للعامل الجيوسياسي هو التأثير الجغرافي على القوة السياسية المرتبطة بالمكان الجغرافي، وتتنوع هذه العوامل الجغرافية كأن تكون المساحة، الثقل البشري، الإطلالات البحرية، الممرات المائية بما تشكله من تأثير على السلوك السياسي، فتحرك القرارات السياسية وتولد الحروب وترسم موازين القوى الدولية.

التأثير المتبادل بين الجغرافية والسياسة كان حاضرًا في أحداث تاريخية طويلة ومتعددة كان أبرزها ما عرف بنظرية (المجال الحيوي) وهو مفهوم جيوسياسي تبناه الزعيم الألماني أدولف هتلر ليصبح جوهر الأيديولوجيا النازية التي تنص على أن الدولة مثل "الكائن الحي" تحتاج إلى التوسع المستمر في حدودها الجغرافية لضمان مواردها وتأمين بقائها.

د. منجد الخشالي

واستخدم هتلر هذه النظرية لتبرير احتلال أراضي الدول المجاورة خاصة في شرق أوروبا وكانت السبب في إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م.

ولعل الحرب الاخيرة في منطقة الخليج ٢٠٢٦م، كانت تجسيدًا واضحًا لما يمكن أن نطلق عليه بالمخاطر الجيوسياسية فهي وإن بدأت تحت عناوين ومبررات أخرى لا ترتبط بالعوامل الجغرافية إلا أنها حتمًا آلت إلى مأزق جيوسياسي متمثل في إغلاق المنفذ البحري الوحيد (مضيق هرمز) لصادرات الطاقة لدول المحيط الجغرافي بالإضافة إلى مخاطر أمنية شكلت تهديدًا مباشرًا لهذه الدول، أي أن الجغرافيا لعبت دورًا هامًا في دفع الأمور إلى أوضاع سياسية واقتصادية شكلت مخاطر جدية لدول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن هذه الدول لم تكن طرفًا في أسباب الصراع ولا ترغب في استمراره، فكانت الحتمية الجغرافية محركًا للمسار السياسي .

وإذا كانت هذه المخاطر واسعة وذات اتجاهات متباينة فإننا سوف نركز على التأثير الجيوسياسي المشار إليه على سياسية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لما تشكله هذ السياسية من أهمية بالغة في الخطط والرؤى الاستراتيجية لهذه البلدان.

أولًا / سياسات التنويع الاقتصادي رؤية وطنية طموحة

اتجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اعتماد التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي من خلال تبني رؤى وطنية طويلة الأجل (رؤية السعودية ٢٠٣٠ رؤية قطر ٢٠٣٠، الإمارات ٢٠٣١ بالإضافة إلى عمان ٢٠٤٠). وإذا كانت هذه الرؤى تختلف في التفاصيل إلا أنها اشتركت في تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة هي:

- تحقيق تنمية مستدامة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين وحفظ حقوق الأجيال القادمة
- تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.
- تبني سياسية التنويع الاقتصادي من أجل تقليل

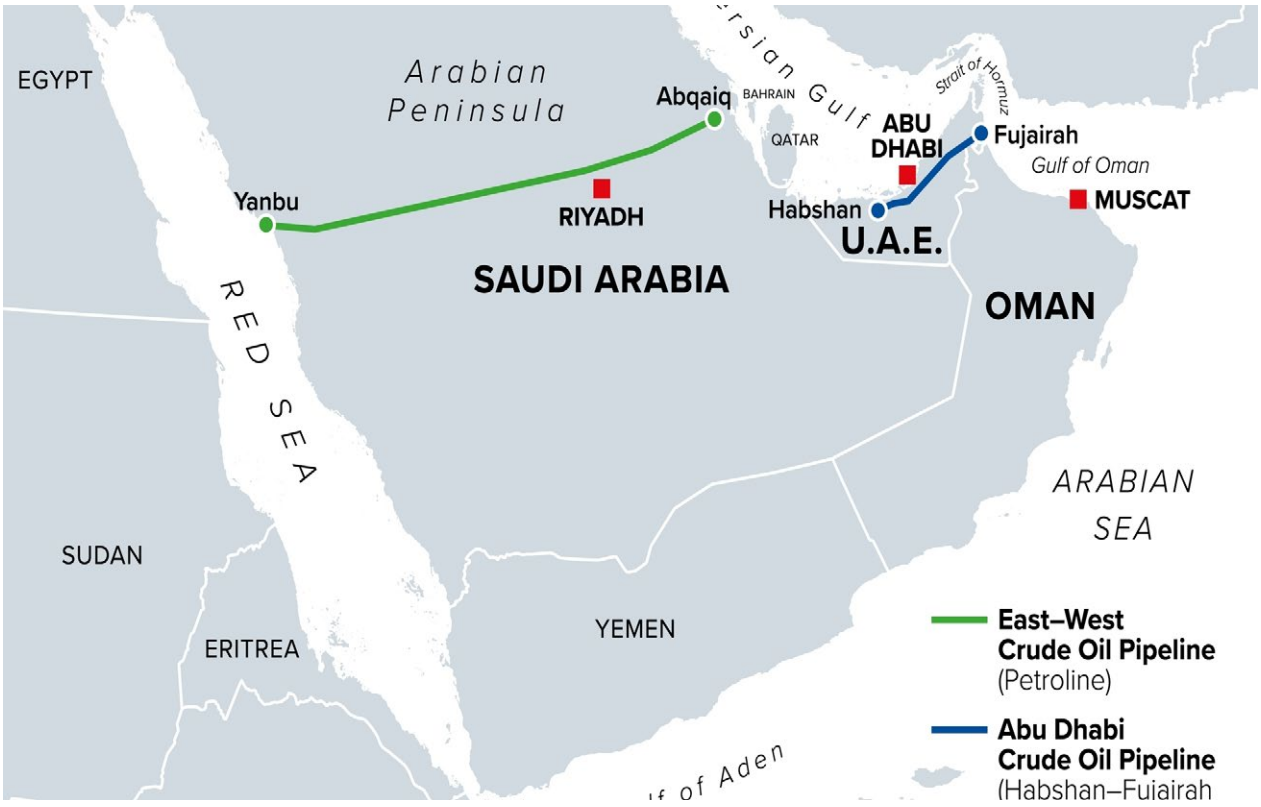

صندوق النقد الدولي: الاقتصاد السعودي أثبت صموده أمام التوترات الجيوسياسية ومتوقع أن يحقق نموًا بـ ٥,٥٪ خلال ٢٠٢٧

الاعتماد على إيرادات الطاقة وتجاوز الاقتصاد الأحادي.

ومن أجل تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على إيرادات الطاقة كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة تبنت أغلب دول مجلس التعاون خطط طموحة لتنمية القطاع غير النفطي من خلال التركيز على تطوير الأنشطة السياحية والخدمات المالية واللوجستية بالإضافة إلى صناديق ثروة سيادية تدير الاستثمارات في مختلف دول العالم وتحقق إيرادات مالية مهمة .

إن أية تخطيط استراتيجي يتعين أن يضع بنظر الاعتبار المخاطر المحتملة التي ممكن أن تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وقد وضعت دول مجلس التعاون مخاطر الصدمات النفطية وبدائل الطاقة كتهديد رئيس لتمويل هذه الرؤى، في حين أوكلت المخاطر الأمنية إلى التحالفات الدولية لردع التهديدات الخارجية، ونعتقد أن التصعيد العسكري الأخير في منطقة الخليج أفرز مخاطر من نوع آخر ليس على المستوى الأمني فقط عندما بدأت إيران بتوجيه ضربات صاروخية نحو البنية التحتية لدول المنطقة ، بل ان التهديد الجغرافي كان الأهم والمتمثل بإغلاق مضيق هرمز وشل حركة الملاحة عبر المضيق الذي تمر منه ٢٠٪ من إمدادات الطاقة العالمية وتمر منه ١٣٨ عملية عبور يومية قبل الحرب لتجد هذه الدول نفسها ولأول مرة في مواجهة تحدي جيوسياسي جديد يعمل على رفع أسعار الطاقة إلا أنها غير قادرة على التصدير بسبب التهديدات الجيوسياسية وإغلاق المضيق، فلم يكن انخفاض أسعار النفط هو الخطر المحتمل، بل كان غلق منافذ التصدير هو التهديد الرئيسي، وباستثناء السعودية وعمان اللتان لديهما بدائل ومنافذ للتصدير وجدت دول المنطقة نفسها لا تملك بدائل واقعية لتصدير النفط والغاز، وهذا يدل على أن استراتيجية

إصلاح أضرار ٨٠ منشأة طاقة في دول الخليج بتكلفة ٥٨ مليار دولار مع خسارة في الإنتاج بنسبة ٧٪ على مدى خمس سنوات

المخاطر للرؤى الوطنية كانت تنطوي على فجوات واضحة لأنها لم تستوعب مخاطر الجغرافية السياسية وكان الاهتمام بالجانب الجغرافي مهتمًا بمخاطر البيئة والتصحر والجفاف، لذا واجهت سياسة التنويع الاقتصادي في دول المنطقة تهديدًا حقيقيًا ليس على المستوى الأمني بل على مستوى تحديات الجغرافية السياسية التي يستحيل تغييرها أو إعادة رسمها.

وتكمن خطورة التحديات الجيوسياسية التي تواجه دول الخليج في اختلاف الدور الدولي الجديد لهذه الدول في الاقتصاد العالمي، فهي وبعد أن تبنت رؤى وطنية طموحة لم تعد تمارس دور المجهز العالمي للطاقة فحسب، بل هي لاعب رئيس في الاقتصاد العالمي من خلال حجم صناديق الثروة السيادية، النشاط السياحي، التمويل الدولي للخدمات اللوجستية والطيران. حيث تبلغ قيمة اقتصاداتها ٢,٣ تريليون دولار، أي ما يزيد عن ٢٪ من الناتج العالمي وهي ملاذ لملايين المغتربين الذين انجذبوا إليها لما تعد به من واحة آمنة ومزدهرة في منطقة مضطربة، أما الآن فقد بات هذا النموذج يواجه تهديدًا حقيقيًا لما سببه التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران وإغلاق مضيق هرمز من ضرر على خطط التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون.

ثالثًا / خطط التنويع تحت ضغوط الحرب والجغرافية

أظهر تقرير لوكالة الطاقة الدولية صدر في أبريل من هذا العام تأثير الحرب وإغلاق مضيق هرمز على الاقتصادات الكلية لدول مجلس التعاون، وإذا ما تابعنا باهتمام التأثير على الأنشطة غير النفطية نجد أن القطاع السياحي كان أبرز المتضررين فالتقرير أشار إلى انخفاض إقليمي في أعداد السياح يتراوح بين ٢٣ و٣٨ مليون زائر، مما سيؤدي إلى خسائر في الإيرادات تتراوح بين ٣٤ و٥٦ مليار دولار. ومنذ ٢٨ فبراير انخفض عدد الرحلات الجوية في المنطقة بنسبة ٥٠٪. ويمكن أن نعرض باختصار أهم الضغوط والتكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تعرضت لها الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بما ينعكس سلبًا على خطط التنويع الاقتصادي.

السعودية	• أدى الإنفاق على التنويع الاقتصادي وإغلاق مضيق هرمز إلى أكبر عجز في الميزانية منذ عام ٢٠١٨. حيث سجل عجز الميزانية العامة نحو ١٢٥,٧ مليار ريال (٣٣,٥ مليار دولار) في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، وسط زيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد نتيجة الاضطرابات الناجمة عن حرب إيران. • أجرت مؤخراً مراجعة لأهداف رؤيتها ٢٠٣٠، والتوجه نحو الاستثمارات الداخلية، متخليةً عن حصصها في شركة "ليف غولف" ودار الأوبرا المتروبوليتان في نيويورك • ألحقت طائرات إيرانية مسيرة أضراراً برأس تنورة، ومصفاة سامرف، أكبر مصفاة نفط في السعودية، ومنشأة منيفة لإنتاج النفط البحرية، ومجمع خريص البري، ومحطة ضخ تابعة لخط أنابيب ينبع (شرق-غرب). ووفقاً لشركة جي بي مورغان، أدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية للطاقة جراء الحرب إلى انخفاض إنتاج النفط الخام السعودي بنسبة ١٠٪. • عام ٢٠٢٥، ساهمت السياحة بنحو ١٧٨ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بعد الحرب في عام ٢٠٢٦م، انخفض عدد الوافدين إلى المملكة العربية السعودية بنسبة ٣٥٪.

واجهت سياسة التنويع الاقتصادي في دول المنطقة تهديدًا ليس على المستوى الأمني بل تحديات الجغرافية السياسية التي يستحيل تغييرها

الإمارات	• يحتاج مجمع مصفاة الرويس، ومجمع حبشان للغاز، وميناء الفجيرة، ومرافق توليد الطاقة، وتحلية المياه، وتكرير النفط إلى إعادة تأهيل. • الحاق أضرار بمصنعي "الإمارات العالمية للألومنيوم" (EGA) وستستغرق أعمال إصلاح المصنع والذي كان يزود العالم بنسبة ٤٪ من إنتاج الألومنيوم قبل النزاع، ١٢ شهراً على الأقل. • ساهم القطاع السياحي بنحو ٧٠ مليار دولار من إجمالي قيمة الناتج قبل الحرب ومن ثم انخفض أداد الوافدين بنسبة ٣٠٪ وأدى النزاع إلى انخفاض معدلات إشغال الفنادق وإيرادات المطاعم، فضلاً عن تسببه في مشاكل في سلاسل التوريد. وتواجه المطاعم في دبي صعوبات جمة، ما اضطر مديريها إلى تقليص قوائم الطعام، وخفض الأجور، أو تسريح بعض الموظفين. وفي ظل انخفاض معدلات إشغال الفنادق من ٨١,١٪ إلى ٢٢,٨٪ في منتصف مارس، خصصت دبي حوالي ٢٧٢ مليون دولار أمريكي كدعم مالي لقطاع السياحة
قطر	• من المتوقع أن تخسر قطر ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي سنويًا من عائدات التصدير. فقد ألحقت إيران أضرارًا بمصنع لتحويل الغاز إلى سوائل في قطر، والذي ينتج النفثا والكيروسين والبارافينات وغيرها من المنتجات البتروكيماوية. • تراجع عدد زوار دولة قطر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ بنسبة ٣٣,٤٦٪ على أساس سنوي، بضغط من تزايد حالة التوترات في المنطقة، حيث استقبلت دولة قطر في أول ٦ أشهر من عام ٢٠٢٦ نحو ١,٧٥ مليون زائر، مقابل ٢,٦٣ مليون زائر في النصف الأول من العام الماضي، وذلك بحسب بيانات صادرة عن قطر للسياحة.
البحرين	• استهدفت إيران أيضاً مصانع صهر الألومنيوم في المنطقة، حيث لحقت أضرار بمصنع "ألبا" للألومنيوم في البحرين وأدى إغلاق مضيق هرمز إلى تباطؤ صادرات النفط والألومنيوم التي تشكل نحو ثلثي إيرادات الحكومة وربع الناتج المحلي الإجمالي. • ألحقت الهجمات الإيرانية أضرارًا بمراكز البيانات في البحرين مما أدى إلى تعطيل مؤقت للخدمات المالية وخدمات الشركات وغيرها من الخدمات الاستهلاكية، مثل توصيل الطعام والتسوق الإلكتروني.
الكويت	• فرضت الكويت قيودًا على الرحلات التجارية في بداية النزاع. كما أدى النزاع إلى رفع أقساط التأمين لشركات الطيران من حوالي ٢٠,٠٠٠ إلى ٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي، وأجبر شركات الطيران على تغيير مسارات رحلاتها مما زاد من تكلفة السفر ومدة الرحلة. • انخفض إنتاج الكويت من النفط الخام من ٣ مليون برميل في اليوم إلى ٨٠٠ ألف، وفقدت إمكانية الوصول إلى الغاز الطبيعي المسال القطري، مما يزيد من خطر انقطاع التيار الكهربائي بشكل متقطع خلال أشهر الصيف.

وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٦

انخفاض إقليمي في أعداد السياح بين ٢٣ و٣٨ مليون زائر
ما يؤدي لخسائر في الإيرادات تتراوح بين ٣٤ و٥٦ مليار دولار

مما تقدم يظهر حجم تداعيات المخاطر الجيوسياسية على خطط التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، لهذا غير صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٦م، مقدراً انكماشاً اقتصادياً في قطر بنسبة ١٤,٧٪، والكويت بنسبة ٤,٢٪، والبحرين بنسبة ٣,٨٪، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ١,٩٪، وسلطنة عمان بنسبة ٠,٥٠٪ والمملكة العربية السعودية بنحو ٤,٨٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من ٢٠٢٦م. ومع هذا أشار صندوق النقد الدولي مؤخرًا إلى أن الاقتصاد السعودي أثبت صموده أمام التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة متوقعًا أن يحقق نموًا بـ ٥,٥٪ مع تسارع نمو القطاع غير النفطي في السعودية إلى ٤,٥٪ خلال العام المقبل ٢٠٢٧م.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن تكلفة إصلاح الأضرار التي لحقت بأكثر من ٨٠ منشأة طاقة في دول الخليج العربي قد تصل إلى ٥٨ مليار دولار. ويتوقع صندوق النقد الدولي خسارة تراكمية في الإنتاج بنسبة ٧٪ على مدى خمس سنوات في منطقة الخليج بعد انتهاء النزاع مع استمرار الآثار السلبية حتى بعد مرور عشر سنوات. وإذا استمر النزاع وبقي مضيق هرمز مغلقاً، ستتراكم الخسائر الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة انخفاض إنتاج الطاقة، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي تُقلل الاستهلاك والاستثمار وإن مواجهة هذه المخاطر والتحديات يتعين إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية وفق المتغيرات الجيوسياسية التي أفرزتها الحرب الأخيرة في منطقة الخليج بين إيران والولايات المتحدة.

رابعًا / مواجهة المخاطر الجيوسياسية (فرص التحول إلى اقتصادات أكثر مرونة)

في شهر يوليو من هذا العام ٢٠٢٦م، نشرت صحيفة **The Economist** مقالًا تحت عنوان (التحديات الثلاثة التي تواجه منطقة الخليج بعد الحرب) لخصت فيها أهم التحديات التي ينبغي على دول الخليج التعامل معها بعد الحرب الأخيرة هذه التحديات هي:

١- **استعادة الثقة:** يتعين على دول مجلس التعاون استعادة الثقة الدولية التي تضررت جراء تعرض بنيتها التحتية للهجمات الصاروخية وحالة عدم الاستقرار واليقين التي أضعفت الودائع الأجنبية والأسواق المالية، وتعد هذه الخطوة الأولى والأساسية لتقليل التداعيات التي أفرزتها الحرب. استعادة الثقة بالاقتصاد في دول الخليج بعد الحرب تعتمد على مزيج من الاستقرار الأمني والإصلاحات الهيكلية، وتعزيز الثقة يبدأ من إصلاحات سريعة في النظام الضريبي ورفع كفاءة الإنفاق العام واستخدام الصناديق السيادية لدعم وتحفيز القطاعات المتضررة من الأنشطة غير النفطية بالإضافة إلى تسهيل تأشيرات العمل.

الدول الخليجية لديها أدوات قوية (رؤى وطنية، صناديق سيادية، موقع استراتيجي) واستعادة الثقة يعتمد على التنفيذ السريع للإصلاحات وتحويل الدروس من الحرب (مثل مخاطر هرمز) إلى فرص للاستقلالية الاقتصادية.

٢- تعديل خطط التنويع الاقتصادي: من المهم إعادة التفكير في خطط التنويع الاقتصادي وفق الوضع الجيوسياسي الجديد وأن يتم البدء بالتحول إلى خطط أكثر واقعية يأخذ بعين الاعتبار الواقع اللوجيستي بعد أزمة مضيق هرمز وإلى أين ستؤول هذ الأزمة ووفق أية ترتيبات دولية محتملة والوضع المالي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب ومتطلبات الإنفاق الأمني والدفاعي، إذ من الصعب أن تبقى خطط التنويع بنفس مستوى

أدى الإنفاق على التنويع الاقتصادي وإغلاق مضيق هرمز إلى أكبر عجز في الميزانية منذ عام ٢٠١٨

الطموح السابق، وفي تقديرنا أن التمسك بمقياس تقييم كفاءة مستوى التنويع الاقتصادي فقط من خلال نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج أصبح غير واقعي ما لم يراع حجم الإنفاق على الأنشطة غير النفطية ومستوى الإنتاجية والقدرة على خلق فرص العمل، مع مراجعة أولويات هذه الأنشطة المستهدفة وربطها بخطط الميزانية العامة. كما يمكن اتخاذ عدة خطوات لدعم أصحاب المشاريع المتضررة من الأزمة خصوصًا في حقل السلع غير النفطية مثل دعم الخدمات اللوجستية للتخفيف من ارتفاع تكاليف النقل وتأجيل الدفعات المستحقة للتسهيلات الائتمانية المستحقة على أصحاب المنتجات غير النفطية.

٣- مواجهة وضع جيوسياسي معقد: تعكس التحديات المحتملة لدول مجلس التعاون على تداخل العامل الاقتصادي والسياسي والجغرافي مما يضع هذه الدول أمام وضع جيوسياسي معقد لا يمكن مواجهته إلا باستراتيجية الأمن الجماعي كضرورة وجودية، إذ عادة ما يعمل التهديد المشترك على تعزيز التكتلات الاقتصادية والسياسية. (كما حصل في الاتحاد الأوروبي خلال أزمة الحرب الأوكرانية / الروسية). التحدي الجغرافي كان ولايزال الأكثر خطورة على دول الخليج الأمر الذي يحتم على جميع دول مجلس التعاون العمل بكل جدية على وضع استراتيجية تكون أولوياتها البحث عن منافذ تصدير بديلة لتفادي مخاطر إغلاق مضيق هرمز مستقبلًا، ويمكن الاستفادة من التجربة السعودية في هذا المجال، فقد حققت السعودية نجاحًا واضحًا حين استفادت من المسارات البديلة عبر المضيق وتحويلها إلى موانئ البحر الأحمر مسجلة زيادة تفوق ٣٠٠٪ في صادرات الخام عبر البحر الأحمر، كما ساهم هذا أن تصبح السعودية دورًا لوجستيًا مركزيًا من خلال النقل عبر الشاحنات للمواد الغذائية والإمدادات لكل دول المنطقة . وإذا كانت الجغرافية قاسية على بعض دول الخليج فهي في الوقت نفسه وفرت منافذ بديلة لدول أخرى، وكما أشارنا قبل قليل مع رفع مستوى التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة يمكن مواجهة او تخفيف عبء هذا المأزق الجيوسياسي من خلال الاستفادة من المنافذ البديلة التي كفلتها الجغرافية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي:

لا تخلو المسارات البديلة من مخاطر، ومع هذا فهي ضرورية لرفع مرونة التجارة الدولية في دول المنطقة خصوصًا في أوقات الأزمات، وهي أصبحت ضرورة ملحة بعد أزمة مضيق هرمز، وتُشير تقديرات غولدمان ساكس إلى إمكانية تصدير ٦٠٪ من تدفق النفط الذي كان يمر عبر مضيق هرمز قبل الحرب عبر طرق جديدة بحلول نهاية عام 2028م.

وبدون استراتيجية فعالة وتكاملية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتفعيل بدائل المنافذ، سوف تبقى خطط التنويع الاقتصادي تحت وطأة مستوى مخاطر عالية.

* استشاري اقتصادي - دولة قطر

الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب: التحديات والتحولات الاستراتيجية

فرص نجاح سياسة الاحتواء محدودة ما لم يصاحبها تحول في السلوك الاستراتيجي الإيراني

كشفت الحرب على إيران، وما نتج عنها من اعتداءات إيرانية على دول الخليج العربي عن طبقة مختلفة من السياسات الخليجية الواعية والاستراتيجية تجاه التعامل مع هذا التصعيد الغاشم الذي فرض مزيدًا من التحديات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي.

حيث عمدت دول الخليج إلى إظهار نموذجًا استراتيجيًا لمدى فاعلية دبلوماسيتها في إدارة الأزمات واحتواء تداعياتها، ويظهر ذلك جلياً حيث إنه تزامناً مع الوقت الذي تتجه فيه البوصلة الخليجية نحو تصفير النزاعات وبناء الشراكات الاقتصادية العابرة للحدود، تأتي هذه الأزمة لتفرض تحديات غير مسبوقة وليس هذا فحسب، بل وتكبّد المنطقة والعالم بأسره تكاليف مباشرة وغير مباشرة على مختلف الأصعدة.

سلمى الظاهري

في الوقت الذي وجهت فيه إيران ضرباتها العسكرية صوب دول الخليج عبر أراضيها أو عبر وكلائها في المنطقة تحلت دول الخليج بأقصى معايير ضبط النفس، وأبت الانجرار للتحول كطرف مباشر في الحرب، وكثفت اتصالاتها الإقليمية والدولية لمنع المنطقة من الانزلاق في حرب قد تتسع وتقودها لتصعيد نوعي ستكون له تكلفة مباشرة على المنطقة.

لا شك أن الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية – الإيرانية لا تمثل مجرد حدث طارئ جديد يمكن إضافته لسجل صراعات المنطقة، حيث إنها سرعان ما تحولت إلى نقطة تحول جيوسياسية، امتدت تداعياتها لتطال مختلف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها دول الخليج العربي، بحكم موقعها الجغرافي وتشابك مصالحها الأمنية والاقتصادية مع مسرح الصراع ما أدخل دول الخليج في اختبار غير مسبوق جعلها تتحمل خلاله تكاليف مباشرة وغير مباشرة أثرت على تلك الدول في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فسياسياً، وجدت دول الخليج العربي نفسها أمام ضغوط استراتيجية غير مسبوقة فرضتها الحرب، باعتبارها نتيجة مباشرة لحالة من الاستقطاب الحاد بين حليفها الاستراتيجي التقليدي، الولايات المتحدة، وبين جارها الإقليمي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي هذا السياق، اتسم الموقف الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية، بدرجة عالية من ضبط النفس والانضباط الدبلوماسي، إذ انتهجت دول المجلس سياسة تقوم على الحياد الإيجابي وإدارة التوازنات، ساعيةً إلى تحقيق معادلة شديدة التعقيد تمثلت في تجنب الانخراط المباشر في العمليات العسكرية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التزاماتها الأمنية وشراكاتها الاستراتيجية، والعمل على تفادي انتقال تداعيات الصراع إلى أراضيها أو تهديد استقرارها ومصالحها الحيوية. وأمنياً، وضعت الحرب القواعد العسكرية والمنشآت الحيوية والمطارات فضلاً عن أزمة مضيق هرمز في قلب الاهتمام الدولي، حيث تحولت هذه المواقع إلى أهداف استراتيجية، وأظهرت أن أي اضطراب في حركة الملاحة يمكن أن ينعكس سريعًا على صادرات النفط والغاز وسلاسل الإمداد العالمية ومن هنا فطنت دول الخليج العربي إلى أهمية العمل نحو تبني استراتيجيات خليجية أمنية جمعية للعمل سوياً نحو تسريع وتيرة التنسيق الأمني والسياسي إيمانًا منها بأن التحديات الوجودية باتت تتطلب أكثر من أي وقت مضى موقفاً خليجياً موحداً يعزز

من قدرة دول المجلس على تحصين جبهتها الداخلية.
واقتصادياً، لا شك أن التكلفة الاقتصادية هي الأكثر تأثيرًا في ميزان هذه الحرب، وقد تجلى أثر ذلك في مسارات متعددة يمكن إبرازها فيما يلي:

• اضطراب سلاسل الإمداد والممرات المائية: يمكن القول إن اقتصادات دول الخليج العربي تحملت أعباء رفع تكاليف التأمين البحري وتذبذب حركة الملاحة والتجارة البينية كنتيجة مباشرة لموقعها المطل على مضيق هرمز ومياه الخليج العربي، مما ألقى بظلاله على استقرار سلاسل الإمداد.

• أسواق الطاقة العالمية: تشد دول مجلس التعاون الخليجي، بوصفها من أبرز الدول المصدرة للطاقة، الحفاظ على استقرار أسواق النفط والغاز باعتباره ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصادين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، ورغم أن الحرب أفضت إلى ارتفاعات مؤقتة في أسعار النفط نتيجة المخاوف المرتبطة باحتمالات تعطل الإمدادات وتهديد الممرات البحرية، فإن آثارها الأكثر عمقًا تمثلت في زيادة حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، وتراجع ثقة المستثمرين، وارتفاع تكاليف التأمين والشحن، بما انعكس سلبًا على بيئة الاستثمار واستقرار أسواق الطاقة على المدى المتوسط والطويل.

• الضغط على الخطط التنموية: أدت الحرب إلى الوصول إلى حالة من حالات عدم اليقين الأمني والتي نجم عنها بطء نسبي في وتيرة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ولا شك أن هذا الأمر يؤثر سلباً على الرؤى التنموية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي (مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ وغيرها من الرؤى الخليجية) التي تضع في صميم أولوياتها تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين التكنولوجيا، ولكن كنتيجة طبيعية لذلك اتخذت الحكومات عددًا من الإجراءات وتدابير مضاعفة من شأنها المحافظة على زخم المشاريع الكبرى.

وفيما يتعلق بالبُعد الاجتماعي، لم تقتصر تداعيات الحرب على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل امتدت لتطال البعد الاجتماعي الذي يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد أسهمت التطورات العسكرية المتسارعة، وما صاحبها من تدفق مكثف للمعلومات عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، في خلق بيئة معلوماتية معقدة اختلطت فيها الأخبار الموثوقة بالشائعات والمعلومات المضللة، الأمر الذي أوجد حالة من الترقب والقلق المجتمعي بشأن تطورات الأزمة واحتمالات امتدادها إلى المنطقة. وأبرزت هذه التطورات أهمية الأمن النفسي والمجتمعي وأكدت الحاجة إلى إدارة فعالة للمعلومات وتعزيز التواصل الرسمي بما يقلل من تأثير الشائعات ويحافظ على استقرار الجبهة الداخلية.

وفي المقابل، كشفت الأزمة عن مستوى مرتفع من التماسك المجتمعي والوعي الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أظهرت الشعوب الخليجية التفافًا واضحًا حول قياداتها السياسية، وإدراكًا لأهمية الحفاظ على وحدة الصف في مواجهة التحديات الإقليمية. وأسهمت المؤسسات الحكومية، من خلال تبني سياسات اتصالية اتسمت بالشفافية وسرعة الاستجابة، في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وتوفير المعلومات الموثوقة للمواطنين والمقيمين، بما حدّ من فرص استغلال الأزمة لإثارة الانقسامات أو التأثير في النسيج الاجتماعي. وبالتالي، أثبتت الحرب أن تحصين الجبهة الداخلية لم يعد يقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية، بل أصبح يشمل أيضًا بناء الثقة المجتمعية، وتعزيز الوعي الوطني، وإدارة الفضاء الإعلامي والمعلوماتي باعتبارها ركائز أساسية في تعزيز صمود الدول في مواجهة الأزمات.

أثبتت الحرب أن الأزمات الكبرى، على الرغم مما تفرضه من تحديات ومخاطر، تمثل في الوقت ذاته دافعاً لإعادة صياغة التفكير الاستراتيجي للدول. فمن خلال كشفها لنقاط القوة والقصور في منظومات الأمن التقليدية، تدفع هذه الأزمات الدول إلى مراجعة أولوياتها وتطوير أدواتها بما يتلاءم مع البيئة الاستراتيجية الجديدة.

وفي هذا الإطار، لم تقتصر تداعيات الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي على الآثار السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية المباشرة، بل أسهمت في إحداث تحول ملحوظ في المقاربة الخليجية للأمن الإقليمي، حيث دفعت دول المجلس إلى إعادة تقييم منظومة الردع، وتنويع خياراتها الاستراتيجية، وتعزيز قدرتها على التعامل مع بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين وذلك من خلال

التحالف البحري الدفاعي أهم أدوات الردع الاستراتيجية الجديدة في منطقة الخليج ويقوم على الجمع بين الردع الدفاعي والعمل الجماعي والشراكات الدولية

أولًا: تنويع الشراكات وإعادة هيكلة التحالفات

أبرزت الحرب محدودية الاعتماد على شريك أمني واحد، الأمر الذي عزز توجه دول مجلس التعاون نحو بناء شبكة أكثر تنوعًا من الشراكات الدولية، بما يحقق قدرًا أكبر من التوازن في علاقاتها الخارجية.

فمن ناحية، تعمل دول المجلس على تطوير شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بما يعزز التشاور حول القضايا التي تمس أمن المنطقة، وبما يقلل من احتمالات تحول دول الخليج إلى ساحة لتداعيات الصراعات الدولية.

ومن ناحية أخرى، تسارعت وتيرة الانفتاح على القوى الدولية الصاعدة، وفي مقدمتها الصين والهند وروسيا، ليس فقط كشركاء اقتصاديين، وإنما أيضًا باعتبارهم أطرافًا مؤثرة في معادلات الأمن البحري وأمن الطاقة واستقرار النظام الإقليمي.

ثانياً: التحول نحو تعزيز القدرات الدفاعية

أكدت الحرب أن أمن الخليج لم يعد يمكن أن يعتمد بصورة كاملة على الضمانات الأمنية الخارجية، بل أصبح يتطلب تعزيز عناصر الردع الذاتي وبناء قدرات دفاعية وطنية وخليجية أكثر تكاملًا.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تسريع برامج توطين الصناعات العسكرية، والاستثمار في التقنيات الدفاعية الحديثة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، والطائرات المسيّرة، والذكاء الاصطناعي العسكري، إلى جانب تطوير القدرات السيبرانية باعتبارها أحد ميادين الصراع المستقبلية.

كما أعادت الحرب التأكيد على الحاجة إلى الارتقاء بالتعاون الدفاعي الخليجي من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التكامل، من

المفهوم الخليجي للأمن قائم على احترام الدول وعدم التدخل في شؤونها فيما اعتمدت إيران على علاقات مع فاعلين غير حكوميين لتعزيز نفوذها

خلال تطوير منظومات الإنذار المبكر، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتحديث آليات الاستجابة المشتركة لأي تهديدات جوية أو بحرية، بما يعزز قدرة دول المجلس على التعامل مع الأزمات بصورة جماعية.

ثالثاً: التحالف البحري الدفاعي

يمثل إعلان المملكة العربية السعودية عن مشروع التحالف البحري الدفاعي أحد أبرز التحولات التي أفرزتها الحرب في العقيدة الأمنية الخليجية، إذ يعكس انتقالًا من الاكتفاء بإدارة التهديدات إلى بناء منظومة ردع جماعية لحماية المصالح الحيوية.

ولا تقتصر أهمية هذا المشروع على حماية الممرات البحرية وتأمين حركة التجارة والطاقة، وإنما تكمن أيضًا في كونه يعبر عن توجه خليجي متزايد نحو بناء ترتيبات أمنية متعددة الأطراف، تقوم على تقاسم المسؤوليات وتعزيز الأمن البحري الإقليمي، بما يقلل من قدرة أي طرف على استخدام الممرات البحرية أو البنية التحتية للطاقة كوسيلة للضغط السياسي أو العسكري.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى هذا التحالف باعتباره أحد أهم أدوات الردع الاستراتيجية الجديدة التي بدأت تتشكل في منطقة الخليج، والتي تقوم على الجمع بين الردع الدفاعي، والعمل الجماعي، والشراكات الدولية، دون أن يعني ذلك التخلي عن المسارات الدبلوماسية.

رابعاً: الدبلوماسية الاستباقية وإدارة الأزمات

على الرغم من تنامي الاهتمام بتعزيز القدرات الدفاعية، فإن الحرب أكدت أيضًا أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يتحقق من خلال أدوات الردع وحدها، وإنما يتطلب دورًا دبلوماسيًا أكثر فاعلية في منع الأزمات واحتواء تداعياتها.

ومن ثم، تبدو دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلة للانتقال من موقع المتأثر بالصراعات إلى موقع المساهم في إدارتها واحتوائها، مستفيدة من ثقلها السياسي والاقتصادي وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية.

ويشمل ذلك طرح مبادرات خليجية لتعزيز الحوار الإقليمي، والمساهمة في حماية أمن الملاحة والطاقة، ووضع أطر واضحة للتعامل مع الأزمات الإقليمية، بما يرسخ مبدأ أن أمن الخليج واستقراره يمثلان مصلحة دولية مشتركة، وليس مجرد قضية تخص دول المنطقة وحدها.

يقودنا ما سبق إلى طرح تساؤل هام مفاده؛ هل من الممكن تفادي الصراع مع هذا الجار الإقليمي من خلال إتاحة الفرصة للتقارب الخليجي مع إيران بما يتيح المجال لتهدئة هذا السلوك الإيراني المهدد لأمن الخليج العربي من خلال فتح قنوات للاندماج الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، والالتفات نحو التنمية في الإقليم؟

الإجابة الواضحة هي "نعم" لكن لماذا لم تنل جميع المحاولات للتقارب مع إيران النجاح الكافي لاستمرارها؟

أظهر التاريخ أن المملكة العربية السعودية لم تعتمد نهجاً واحداً تجاه إيران، وتنقلت بين الردع والاحتواء حسب الظروف التي تمليها الأحداث، وإعطاء فرصة للتهدئة وبناء المصالح المشتركة قبل الانتقال إلى سياسات أكثر تشددًا، مع بقاء أمن الخليج وعدم التدخل في الشؤون الداخلية شرطين أساسيين لأي تقارب مستدام.

رغم فترات التوتر الحاد قادت المملكة العربية السعودية محاولات مهمة للتقارب مع إيران ولكنها لم تنل النجاح المنشود بسبب التباين بين الخطاب الإيراني وبين طموحها الإقليمي.
ففي أعقاب انتهاء الحرب الإيرانية / العراقية، ارتأت الرياض أن إيران الخارجة من الحرب قد تكون أكثر استعدادًا للانفتاح وقامت بتقديم مساعدات إنسانية بعد زلزال عام ١٩٩٠م،

اتسم الموقف الخليجي بقيادة السعودية بضبط النفس والانضباط الدبلوماسي وسياسة الحياد الإيجابي وإدارة التوازنات وتجنب الانخراط في الحرب

وعملت على إعادة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩١م، وإعادة قنوات الحج والتعاون الإسلامي وتكررت هذه السياسات الداعية للانفتاح والحوار. وشهدت الأعوام ١٩٩٧- ٢٠٠٣م، العصر الذهبي للتقارب السعودي / الإيراني خلال تولي الرئيس الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي الرئاسة الإيرانية وقيادته لمشروع يدعو إلي حوار الحضارات وتقليل التوتر مع دول الجوار وشهدت هذه الفترة زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله إلى طهران في فترة ولاية عهده للمملكة العربية السعودية آنذاك عام ١٩٩٧م، تلتها زيارة محمد خاتمي إلى السعودية عام ١٩٩٨م، وزيارة أخرى مطولة لخاتمي عام ١٩٩٩م، وكانت أولى الزيارات على هذا المستوى منذ الثورة الإيرانية، وتوالت هذه المحاولات والتي كان أبرزها اتفاق بكين عام ٢٠٢٣م، وهو ما ارادت به المملكة العربية السعودية القول إنها تريد تصفير النزاعات في الإقليم وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية التي تتطلب بيئة إقليمية أكثر استقراراً.

عودة للإجابة على التساؤل لماذا لم تحقق هذه المحاولات نجاحا كاملاً، يمكن القول إن "الأمن القومي" كمفهوم شهد خلافاً في تعريفه بين دول الخليج العربي وبين إيران، فالأمن القومي في المفهوم الخليجي قائم على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية الخلافات عبر الدبلوماسية، في المقابل، اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية منذ العام ١٩٧٩ على بناء علاقات مع فاعلين غير حكوميين في عدة دول لتعزيز نفوذها كما في العراق واليمن.

كذلك، شهدت موجات التقارب احداث إقليمية زعزعت عملية بناء الثقة الاستراتيجية الخليجية في إيران، فمنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، مروراً بالحرب السورية والأزمة اليمنية والهجمات على منشآت أرامكو عام ٢٠١٩م، والاعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية عام ٢٠١٦م، وغيرها من الأحداث جعلت من الصعب بناء الثقة المستدامة مع إيران وجعلت أي محاولات للتحاور والاحتواء هي محاولات حذرة وأعطت انطباع أنها ستكون مؤقته أو مرتبطة بظروف سياسية محددة.

يعد الطموح الإيراني في مد نفوذها الإقليمي هو ما يسبب الانتكاسة لمحاولات الاحتواء، حيث تتعامل إيران مع بعض الدول العربية مثل العراق واليمن كعمق استراتيجي تم توظيفه لنقل خطوطها الدفاعية للأمام وعدم الانجرار صوب خوض أي حرب داخل أرضها خاصة بعد الخسائر الفادحة التي تكبدها في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية.

وخلاصة القول، بالنظر إلى التجربة التاريخية الممتدة منذ أربعة عقود، وفي أعقاب الهجوم الإيراني المستمر على دول الخليج العربي الذي التزمت فيه هذه الدول بأقصى معايير ضبط النفس لعدم الانجرار إلى حرب تشعل المنطقة وتهدد أمنها ومقدراتها، تظل فرص نجاح سياسة الاحتواء محدودة ما لم يصاحبها تحول جوهري في السلوك الاستراتيجي الإيراني تجاه الأمن الإقليمي، وأن استئناف الحوار الدبلوماسي، في غياب تغيرات ملموسة في السياسات الإقليمية الإيرانية لم يكن كافيًا لتحقيق احتواء مستدام.

* مسؤولة في مجال التعاون الدولي بجامعة الدول العربية ـ المملكة العربية السعودية

إيران بين الانهيار الاقتصادي والصمود

تراجعَ دخل الفرد ٤٧٪ وقدّر صندوق النقد انكماش الاقتصاد الإيراني ٦,١٪ عام ٢٠٢٦

ثمة اقتصادان لا يخضعان للمعايير ذاتها، إذ يُقاس الأول بالأسواق وشاشات البورصة وخطوط الإمداد، بينما يُقاس الثاني بما تخبئه البيوت من حيواناتِ المزارع وسجاجيد وأموال لا تعرف البنوك. الأول ينهار حين تنقطع الكهرباء عن المصانع ويُحاصر الميناء وتتوقف شاشات التداول، والثاني يظل واقفًا لأن قوامه ثروات موزعةٌ في آلاف البيوت الريفية والحضرية. ولذلك، فإن الأمريكيين والإسرائيليين حين راهنوا على أن الضربات ستهوي بالاقتصاد الإيراني قبل الجيش، كانوا يقرؤون إيران بأدوات الاقتصاد الأول، بينما تعيش هذه البلاد في جزءٍ كبيرٍ منها بقواعد الاقتصاد الثاني. وهذه هي المعادلة التي يختبرها الواقع منذ خمسة أشهر.

د. مصدق بور

بدأ الحساب الفعلي في ٢٨ فبراير الماضي، حين انطلق العدوان على الجمهورية الإسلامية بإيقاعٍ صُمم ليكون سريعًا حاسمًا، مبنيًا على فرضية أن تتكسر البنيةُ الاقتصادية في أسابيع، ثم يعلن الجيش عجزه ويستسلم الشعب جوعًا قبل نضوجِ أي مفاوضات.

مضى على تلك اللحظة أكثر من خمسة أشهر، فإذا بالحرب تنتهي إلى هدنةٍ هشةٍ أُعلنت في ٨ أبريل بوساطةٍ باكستانية، ثم إلى تفاهم إطاري لا يزال يبحث عن واقعٍ يترجمه في يونيو، وإذا بالأرقام تحكي قصةً مخالفة؛ فالحملة على إيران كلّفت وزارة الدفاع الأمريكية وحدها نحو ٤٠ مليار دولار، وفق تقدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، بعد أن بدأت التقديرات بنحو ١١,٣ مليار دولار في اليوم السادس من القتال، وقد أقرّ مسؤولو البنتاغون أمام الكونغرس بتكلفةٍ عملياتيةٍ بلغت ٢٩ مليار دولار حتى منتصف مايو.

وإذ كان مضيقُ هرمز، الذي يعبره نحو ربع تجارة النفط البحريةِ العالمية وخُمس الغاز الطبيعي المسال، مسرح التوتر الأول، فقد قفزت أسعار الخام ليبلغ خام برنت ١٤٤ دولارًا في ذروته قبل أن يتراجع إلى نحو ١١٠ دولارات في منتصف مايو، في انقطاعٍ وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه الأكبر في تاريخ سوق النفط العالمية.

وعلى الجانب الآخر من المعادلة، أخرجت الضربات الإيرانية نحو ١٧٪ من طاقة قطر للغاز المسال عن العمل لمدة قد تصل إلى خمس سنوات، فكانت مراجعةُ صندوق النقد الدولي لتوقعات قطر من أشدّ مراجعاته انخفاضًا، فيما تعالت المطالبات القطرية بالتعويض أمام الأمم المتحدة.

طهران " خرجت محتفظةً بقدراتها الدفاعية وورقة تفاوض، فيما خرج الجانب المهاجم بفاتورةٍ تتسع، وبسؤال يؤرقه: هل كان ثمنُ هذا الدمار يستحق؟

إغلاق ٥٠ مجمعًا بتروكيماويًا وتضرر ٢٠ ألف وحدة إنتاجية صناعية إيرانية أي ما يقارب خُمس قاعدة الإنتاج الوطنية

بنيةٌ تحت النار

لأن العدوان أدرك أن الاجتياحَ البري مستحيل، وجّه كلَّ طاقته إلى ما اعتبره مخططوه "الوتر الحساس": البنية المولدة للدخل القومي.

ضربت الغارات مصانع الصلب في أصفهان وخوزستان، وعلى رأسها مجمعا "مباركة" و"خوزستان"، فتراجع الإنتاج الفولاذي خلال فترة الحرب بنحو ٤٦٪. وكذلك، تعرّض حقل "بارس الجنوبي"، الذي يمد إيران بنحو ٨٠٪ من غازها الطبيعي، لأضرارٍ جسيمةٍ في منشآت معالجته بعد قصفٍ في منتصف مارس، لا يزال يجري ترميمُها على عجل قبل الشتاء المقبل

كما تعرّضت جزيرة خرج، التي يُصدَّر منها نحو ٩٠٪ من الخام الإيراني، لقصفٍ مزدوجٍ في منتصف مارس وأوائل أبريل.

ويضاف إلى ذلك الحصار البحري الذي فرضته واشنطن على الموانئ في ١٣ أبريل، والضغوط المصرفية، والهجمات السيبرانية. بينما في مقابل ذلك، وإعمالًا لسياسة "من يضرب مصادر دخلنا يُضرب في مصادرِ دخله "

ورقةُ الطاقة

على صعيد النفط، ظلت صادرات الخام الإيراني قرب ١,٤ مليون برميل يوميًا في أبريل رغم الحصار البحري، وفق وكالة

بلغ التضخم الرسمي ١٣٤٪ وتجاوز تضخم الغذاء ١٠٥٪ وانكمشت الواردات بنحو النصف خلال أشهر القتال

الطاقة الدولية، بعد تراجعٍ يقارب ٤٠٠ ألف برميل يوميًا عن مارس، ما دفع طهران إلى التخزين العائم؛ فراكمت ناقلات النفط ما بين ٦٧ و٨٩ مليون برميل في عرض البحر في انتظار المشترين، بحسب بيانات شركة (كبلر).

بيد أن المعركة انتقلت من الكمية إلى القيمة؛ فانعدام الأمن في الموانئ وارتفاع مخاطر التحميل زادا الخصومات السعرية وأقساط التأمين وتكاليف الشحن، فصار الحفاظ على التدفق لا يعني الحفاظ على العائد، واتسعت الفجوة بين ما يُنتَج وما يعود إلى خزينة الدولة.

وقد أظهرت بيانات "يوروستات" أن صادرات الغاز الإيراني إلى تركيا ارتفعت ٣٤٪ في النصف الأول من ٢٠٢٦م، وذلك بعد أن بلغت صادرات ٢٠٢٥م، نحو ٧,٤ مليار متر مكعب إلى أنقرة و٧,٥ مليار إلى بغداد.

صحيحٌ أن قصف «بارس الجنوبي» في مارس عطّل جزءًا من مرافق المعالجة وأجبر طهران على إعادة التوزيع، غير أن الشبكةَ البرية واصلت عملها، وهو ما يجعل الغاز ركيزةً في مرحلة إعادة التموضع الإيراني.

ركيزتا العملة الصعبة

إذا كان النفط والغاز يشكلان العمود الفقري، فإن البتروكيماويات والصلب هما ركيزتا العملة الصعبة غيرِ النفطية في إيران، وقد دفعا الثمن كاملًا.

كشفت الجمعية الوطنية للصناعات البتروكيماوية أن الحرب كبّدت القطاع خسائر وأرباحًا مفقودةً تقترب من ٥ مليارات دولار خلال ثلاثة أشهر فقط، مع تراجعِ المعروض بنحو ٤٠٪ وقفزةٍ في الأسعار المحلية بلغت ١٦٥٪.

وعلى مستوى الصلب، استهدف العدوان مصانع أصفهان وخوزستان تحديدًا لأنها المصدر الأول للعملة الصعبة بعد النفط، فتراجع الإنتاج ٤٦٪، وما تزال المصانع الكبرى تعمل بطاقةٍ جزئيةٍ وسط سباقٍ لإعادة التأهيل.

ولا تقف حصيلة الخسائر عند هذين القطاعين؛ فقد أشارت وسائل إعلام إيرانيةٍ شبه رسمية إلى إغلاق نحو ٥٠ مجمعًا بتروكيماويًا، فيما بلغ عدد الوحدات الصناعية المتضررة نحو ٢٠ ألف وحدةٍ إنتاجية، أي ما يقارب خُمس قاعدة الإنتاج الوطنية. هذه القطاعات هي ما يُمول به الاستيراد ويُدار به الميزان التجاري، ومن هنا جاء استهدافُها أولويةً اقتصاديةً في خطة العدوان.

ضغطٌ معيشيٌ.

في الداخل، اختبر الإيرانيون وطأة الحرب على معيشتهم اليومية؛ فمع حلول مايو، بلغ التضخم الرسمي ١٣٤٪ وتجاوز تضخم الغذاء ١٠٥٪، وانكمشت الواردات بنحو النصف خلال أشهر القتال، وهو ما وفّر نحو ١,٢ مليار دولار لكنه ضغط على استهلاك الأسر.

تحدث عبد الناصر همتي، محافظ البنك المركزي الإيراني، عن بياناتٍ محليةٍ ودوليةٍ تُظهر تراجعَ الدخلِ الفرديِّ الحقيقي بنحو ٤٧٪، في وقتٍ قدّر فيه صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد بنحو ٦,١٪ في ٢٠٢٦ . وأقر بأن عائدات الصادرات لم تكن تصل إلى سوقِ الصرف خلال الحرب، وبأن إدارة الواردات

قدّر صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد ٦,١٪ في ٢٠٢٦ وأن عائدات الصادرات تصل لسوقِ الصرف خلال الحرب

تراجع إنتاج الفولاذ ٤٦٪ وتعرّض حقل "بارس الجنوبي"، الذي يمد إيران بنحو ٨٠٪ من غازها الطبيعي، لأضرارٍ جسيمةٍ

كانت الغرض الأساسي لمنع انهيار العملة، مع إنفاقِ جزءٍ كبيرٍ من الاحتياطيات الأجنبية لهذا الغرض.

ومع ذلك، استمرت حركة التجارة عبر الجمارك وإن تقلصت، وظل التوزيع المدعوم للسلع الأساسية قائمًا وإن تحت ضغط. هذه حقائقُ تضع حدًّا فاصلًا بين ضغطٍ معيشيٍّ قاسٍ وبين انهيارٍ شامل، رغم ما تُشير إليه الأرقام الرسمية من فقدان أكثر من مليون وظيفةٍ مباشرةً جراء الحرب.

منهجياتُ حصرِ الخسائر

حول حجم الخسائر، تتفاوت الأرقام الرسمية تفاوتًا يكشف اختلاف المنهجيات؛ إذ أعلنت المتحدثة باسم الحكومة فاطمة مهاجراني في حديثٍ إلى "ريا نوفوستي" أن تقديرات الأضرار المباشرة وغير المباشرة بلغت نحو ٢٧٠ مليار دولار، واعتبرته رقمًا أوليًا غير نهائي، مشيرةً إلى أن التعويضات كانت أولويةً في المحادثات التي جرت في إسلام آباد، وأن الرئيس بزشكيان كان قد طرحها في أكثر من مناسبة.

في المقابل، يرى ميثمُ ظهوريان، عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى، أن الرقم الرسميَّ المرفوع إلى سماحة المرشد الأعلى يبلغ نحو ٢٨ مليار دولار، وأن النطاق الأدقَّ يتراوح بين ٢٠ و٤٠ مليارًا، فيما يصف التقديرات غير الرسمية التي تتحدث عن ٩٠ إلى ١٢٠ مليارًا بأنها مبالغٌ فيها وتقوم على الخسائر غير المباشرة وحدها.

الفارق بين ٢٨ و٢٧٠ مليارًا إذن، فارق منهجية في العد لا فارق صدقٍ وكذب؛ إذ تتفاوت الحسابات بين منشآتٍ مباشرةٍ وبين سلاسلِ توريدٍ معطلة، وانقطاعِ إنترنتٍ امتد منذ يناير إلى أواخر مايو، وتوقف إنتاجٍ وتآكلِ ثقة المستثمرين. ومن هنا، يبدو منطقيًا أن ترفض طهران العدَّ الضيق للخسائر؛ فهي كما يصف المسؤولون معركةٌ وجوديةٌ تستدعي حصر الضرر في صورته الأوسع، بما يشمل ما فات من إنتاجٍ وما أُهدر من فرصٍ استثماريةٍ وما سيتطلبه إعادةُ البناء من سنوات.

اقتصادُ المقاومة

هنا يتدخل العنصر الذي لا تدخله حسابات الاقتصاد التقليدي، إذ يظهر على المسرح ما يُعرف باقتصاد المقاومة. إيران ليست عضوًا في صندوق النقد الدولي ولا تُقاس دورة نشاطها بأسواق البورصة العالمية، وقوام حياتها الاقتصادية الفعلية أوسع من موازنة الحكومة؛ إذ تعتمد على "الاقتصاد الشعبي": مزارعون يملكون ثرواتٍ حقيقيةً خارج القطاع المصرفي، وأسر تحتفظ بمدخراتها وأصولها في غير البنوك، ودولة حوّلت الدعم إلى شبكة تعويضاتٍ شهريةٍ لكل عائلة.

وقد ارتفعت أجور العاملين حتى صار العامل البسيط يتقاضى نحو ٤ ملايين تومان يوميًا، أي ما يعادل ٢٥ إلى ٣٠ دولارًا بالسعر الحر، وهو مبلغٌ يحفظ الحدَّ الأدنى من القوة الشرائية، فيما واصلت عجلة الداخل دورانها وإن ببطء. ولأن إيران بلد الفصول الأربعة والمكتفي في سلعٍ أساسية، واصلت إنتاجها وتصديرها إلى العراق وآسيا الوسطى أثناء الحرب.

من هنا، تتبع مقامرة طهران على الزمن؛ فهي تدرك أن الضغط الاقتصادي قد يُحدث شرخًا داخليًا، وقد بلغت هذه المعرفة حدًّا حمل محافظ البنك المركزي على حثّ الرئيس

تراجعَ دخل الفرد ٤٧٪ في وقتٍ قدّر فيه صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد بنحو ٦,١٪ في ٢٠٢٦

على المضيِّ في السلام واستعادة الإنترنت بوصفها إجراءات إنقاذٍ اقتصادي عاجلة.

وهي في المقابل تراهن على أن قدرتها على التحمل أطول من أفقِ الخصم السياسي، إذ تنتظر واشنطن انتخاباتٌ بعد نحو ثلاثة أشهر، وقد كلّفت الحرب المستهلك ودافع الضرائب الأمريكي نحو ١٣٢ مليار دولار حتى منتصف يونيو، وقفزت أسعار البنزين من أقل من ٣ دولارات إلى ٤,٥٦ دولار للغالون.

في ملف التعويضات وضع المرشد الأعلى مجتبى خامنئي القاعدة الحاكمة حين توعد بالحصول على تعويضٍ كاملٍ من العدو، وإن رفض، "سنأخذ من ممتلكاته بقدر ما نحدده، وإن تعذر ذلك دمّرنا ما يعادله". وفي المقابل، قلب الرئيس الأمريكي الطاولة قبل أيام، فعاد يطرح التعويضات من طهران، في وقتٍ تضمن فيه التفاهم الإطاري الموقَّع في بورغنستوك السويسرية في ١٩ يونيو خطةً لإعادة إعمارٍ بقيمة ٣٠٠ مليار دولار يصر ترامب على أن دافعي الضرائب الأمريكيين لن يمولونها، بينما تعتبرها طهران جزءًا من تعويضاتها؛ إذ كانت طهران قد طالبت في مرحلةٍ سابقةٍ بنحو ٤٠٠ مليار دولار قبل أن تتبلور خطة الـ ٣٠٠ مليار.

بالتوازي، رفعت طهران المطلب إلى الأمم المتحدة، فأرسل مندوبها الدائم سعيد إيرواني رسائل إلى الأمين العام ومجلس الأمن تطالب فيها بالتعويض، فيما لا يزال تمويل الخطة الكبرى قيد التشاور؛ إذ تتحدث المصادر عن حزمةٍ أوليةٍ من الأصول المجمدة تقارب ١٢ مليار دولار، وهي أقل من ١٠٪ من حجم الخسائر المقدَّر. ومن هنا تكتسب الورقةُ الإيرانيةُ أهميتها: فإيران لم تسقط، وكلَّما طال الزمن ازدادت تكلفة من حاول إسقاطها.

لقد مضت خمسة أشهر من الحرب، ووضعت الأرقام الجميع أمام سؤال لا مفر منه: هل كان الانهيار المفترض مجرد وهم خطط له صناع القرار في واشنطن وتل أبيب؟

خاضت إيران حربًا على جسدها الاقتصادي وخرجت منهكةً لكنها واقفة، واليوم يتبادل الطرفان مطالبات التعويض على طاولةٍ واحدة. بينما الحقيقة التي سيواجهها صناع القرار قريبًا أن ثمن تدميرِ اقتصاد لا يعرف قواعد الانهيار أعلى من ثمنِ إعادة بنائه؛ فإيران التي تقول إن الصبر جزءٌ من استراتيجيتها تراهن على أن الزمن يلعب لصالحها، وهذا أيضًا يطرح سؤالًا مهمًا: هل يكفي رهانٌ اقتصاديٌّ لإسقاط دولةٍ امتلأت خزائن شعبها بما لا تراه البنوك؟ أم أن عقلانية الحسابات ستفرض في النهاية تعويضًا يرفضه الطرفان إلى الآن؟

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية والعربية ـ إيران

تداعيات الحرب الإيرانية على إمدادات الطاقة والدول المنتجة والمستهلكة

المخزونات الاستراتيجية أسرع الأدوات مواجهة اضطرابات الإمدادات وإنشاء شبكة متعددة المسارات

النفط والغاز يفقدان قيمتهما المباشرة حين تتلف خطوط الأنابيب، أو تعجز الموانئ عن تحميل الشحنات، أو تمتنع شركات التأمين عن تغطية الناقلات، أو يرفض البحارة الإبحار، أو حين تعجز المصافي عن تأمين الخام اللازم لعملياتها.

ولذلك فإن التكلفة غير المباشرة للحرب الإيرانية، قد تتجاوز حجم الخسائر المادية المباشرة. فارتفاع رسوم الشحن والتأمين، وتأخر التوريد، وانخفاض إنتاج التكرير، والاندفاع نحو التخزين الاحترازي، فضلاً عن موجات التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي، كلها أعباء امتد أثرها إلى دول بعيدة تماماً عن جبهات القتال، بل إن كثيرًا من هذه الضغوط الاقتصادية سيستمر حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها.

د. أوميد شكري

ورغم أن الدول المنتجة للطاقة قد تجني أرباحاً من القفزات السعرية، إلا أن هذه الاستفادة تظل مرهونة بقدرتها على استدامة الإنتاج وضمان وصول صادراتها إلى الأسواق. وفي المقابل، تتكبد الدول المستوردة خسائر فادحة تتمثل في اتساع العجز التجاري، وتزايد فاتورة الدعم الحكومي، وارتفاع تكاليف المعيشة والتشغيل على الأسر والشركات. كما ألقت اضطرابات إمدادات النفط والغاز بظلالها على إنتاج الغذاء، والنقل، والكهرباء، والتجارة العالمية. كما كشفت الحرب أن أمن الطاقة لا يعتمد فحسب على امتلاك الموارد والوصول إليها، بل يرتبط بمرونة وصمود البنية التحتية والشبكات التجارية المسؤولة عن نقلها.

دول مختلفة وتداعيات متباينة

تعرضت إيران لدمار واسع النطاق طال بنيتها التحتية العسكرية، وقطاعات النقل، والصناعة، والطاقة، والموانئ. ورغم صعوبة تقديم تقديرات دقيقة لتكاليف إعادة الإعمار أو أعداد الضحايا في الوقت الراهن، إلا أن المسار الاقتصادي يبدو واضحاً؛ إذ أدت الحرب والعقوبات واضطراب التجارة وتقييد صادرات النفط إلى تراجع الإيرادات الحكومية، بالتوازي مع تفاقم التضخم والبطالة ونقص السلع، فضلاً عن الضغوط المتزايدة على قيمة الريال الإيراني. وفي هذا السياق، يتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٥,٤٪ خلال عام ٢٠٢٦م، وإن كان هذا الرقم يظل مرهوناً بمدة الصراع ومدى سرعة تعافي صادرات النفط.

ورغم استمرار إيران في بيع كميات من النفط عبر التخفيضات السعرية، والوسطاء، وقنوات الدفع الغامضة، واستخدام "الأسطول الخفي"، إلا أن استمرار الصادرات لا يعني الحصول على إيرادات طبيعية. فالتخفيضات، وطرق الشحن الطويلة، وعمليات نقل الشحنات بين السفن، وصعوبات التأمين، وتكاليف التهرب من العقوبات، جميعها عوامل تلتهم جزءاً كبيراً من أرباح كل برميل.

على الجانب الآخر، تكبدت الولايات المتحدة فاتورة مختلفة؛ ففي ٢١ يوليو، قدر وزير الدفاع بيت هيغسيث التكلفة العسكرية بنحو ٣٧,٥ مليار دولار، وهو رقم يشمل النفقات المتوقعة حتى ٣٠ سبتمبر وليس فقط حجم الانفاق الفعلي المباشرة. كما أفادت وكالة "رويترز" بمقتل ١٨ جندياً أمريكياً وإصابة نحو ٤٣٠ آخرين. هذا بالإضافة إلى أن الفاتورة النهائية ستشمل الرعاية الطبية للمصابين، واستبدال المعدات، وتعويض الذخائر المستهلكة، فضلًا

تجاوز إيجار ناقلة نفط من الشرق الأوسط للصين حاجز ٤٠٠,٠٠٠ دولار

بعد الصراع وكان قبله ٢٠٦,٠٠٠ دولار وارتفعت أسعار شحن الغاز ٤٠٪

عن التكلفة الاستراتيجية المترتبة على إعادة نشر القوات وأنظمة الدفاع الجوي بعيدًا عن بعض المناطق.

أما إسرائيل، فتتوزع تكاليفها بين العمليات الهجومية، والصواريخ الاعتراضية الباهظة الثمن، وتعبئة احتياطي الجيش، والأضرار التي لحقت بالممتلكات، إضافة إلى التعطل الذي أصاب قطاعات الطيران والسياحة وسوق العمل. وحتى لو حققت إسرائيل بعض أهدافها العسكرية، فستظل ملزمة بالحفاظ على أعلى درجات الجاهزية لمواجهة أي هجمات متجددة بالصواريخ والطائرات المسيرة أو الهجمات السيبرانية.

وتواجه الدول المنتجة للنفط في الخليج مفارقة معقدة؛ فارتفاع أسعار النفط قد يعزز الإيرادات، ولكن هذا في حال تمكنت هذه الدول من إيصال صادراتها. فالسعودية والإمارات تمتلك خطوط أنابيب حول مضيق هرمز، في حين تظل الكويت وقطر والبحرين وجزء كبير من العراق أكثر اعتماداً على المضيق. وتُقدّر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن خطوط الأنابيب السعودية والإماراتية قادرة حالياً على تحويل نحو ٤,٧ مليون برميل يومياً فقط، وهو رقم يقل بكثير عن التدفقات المعتادة عبر المضيق.

وتعد قطر الأكثر عرضة لهذه المخاطر؛ إذ توفر نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً دون وجود أي مسار بديل عملي للتصدير. وقد أجبر هذا الصراع شركة "قطر للطاقة" على تعليق الصادرات وتمديد حالة القوة القاهرة لعدد من المشترين الآسيويين حتى سبتمبر، مع توقعات باستمرار الاضطرابات حتى أكتوبر. وتزداد المشكلة تعقيداً كون الغاز المسال لا يمكن نقله ببساطة عبر ناقلات تقليدية أو تحويله للضخ عبر خطوط أنابيب النفط.

في المقابل، تدفع الدول المستوردة للطاقة الثمن عبر فواتير الوقود والكهرباء المرتفعة، والضغط المتزايد على موازنات الدعم الحكومي، وتراجع الموازين التجارية. وتعتبر تركيا ومصر والأردن ولبنان، إضافة إلى الاقتصاديات الآسيوية الكبرى، الأكثر عرضة لهذه الصدمات. كما تتكبد مصر خسائر إضافية في إيرادات قناة السويس نتيجة تجنب السفن المرور عبر البحر الأحمر. وفي الدول الأشد فقراً، تتسرب زيادة تكاليف الطاقة سريعاً إلى أسعار الغذاء؛ نظراً لاعتماد الأسمدة، والري، والتبريد، والنقل على الوقود. وقد تكون العواقب العالمية وخيمة؛ فوفقاً للسيناريو الأسوأ للبنك الدولي، في حال استمرار القتال لستة أشهر أو أكثر، قد يتباطأ النمو العالمي إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٦م، بينما قد يصل التضخم إلى ٤,٥٪. ورغم أنها مجرد تقديرات مستندة لسيناريوهات محتملة وليست نتائج حتمية، إلا أنها تعكس كيف يمكن للحرب الإقليمية أن تتحول إلى صدمة اقتصادية تحبس أنفاس العالم بأكمله.

من النقص الفعلي في الإمدادات إلى مخاوف الأسواق

قبل اندلاع الحرب، كان يمر عبر مضيق هرمز نحو ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات البترولية، وهو ما يمثل نحو ربع إجمالي تجارة النفط المنقولة بحراً في العالم. إلا أن بيانات وكالة الطاقة الدولية كشفت أن متوسط التدفقات انخفض إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً فقط خلال أشهر مارس وأبريل ومايو، لتتجاوز الخسائر التراكمية في إمدادات المنتجين في الشرق الأوسط حاجز ١,٣ مليار برميل. ورغم تحسن الأوضاع نسبياً بعد إعادة الفتح الجزئي للمضيق، حيث ارتفع المعروض العالمي بمقدار ٤,١ مليون برميل يومياً في يونيو، إلا أنه ظل أدنى من مستويات ما قبل الحرب بنحو ٩,٤ مليون برميل. وكشفت هذه التجربة الفارق الشاسع بين "الطاقة الإنتاجية على الورق" والنفط الذي يصل فعلياً إلى المستهلكين؛ فالطاقة الإنتاجية الاحتياطية لا تستطيع تهدئة الأسواق إذا كانت موجودة خلف ممر ملاحي غير آمن.

ولا تعكس أسعار النفط حجم النقص الفعلي في الإمدادات بل تُترجم حالة الرعب التي تسود الأسواق. فبعد أن جرى تداول خام برنت قرب ٧٦ دولاراً للبرميل في ١٠ يوليو، عاد ليقترب من حاجز الـ ١٠٠ دولار مع تصاعد التهديدات في مضيق هرمز والبحر الأحمر. فالنقص الفعلي للإمدادات لا يفسر سوى جانب من هذا الارتفاع، بينما تقف قفزات تكاليف التأمين، وموجات الشراء الاحترازي، والمخاوف بشأن شحنات المستقبل وراء بقية المشهد.

وعندما تسحب شركات التأمين تغطيتها أو يلغي مالكو السفن رحلاتهم، يتحول الخطر النظري فوراً إلى اضطراب حقيقي في الإمدادات. وقد برز قطاع التكرير كإحدى أضعف حلقات السلسلة؛ ففي يوليو، تجاوزت هامش أرباح التكرير الآسيوية لزيت الغاز (الديزل) ووقود الطائرات ٦٥ دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو ٢٠ دولاراً فقط قبل الحرب. كما سجلت الهوامش في الولايات المتحدة وأوروبا مستويات قياسية غير مسبوقة، نتيجة تعثر إمدادات الخام القياسية والقيود المفروضة على المنتجات الروسية، ما أدى إلى خنق أسواق الوقود.

وتكمن أهمية هذا التحول في أن المستهلك النهائي لا يشتري "النفط الخام"، بل يشتري البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، والغاز المسال، والمنتجات البتروكيماوية. ومن ثم، فإن السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية للنفط الخام لن يحل أزمة النقص في الإمدادات إذا كانت المصافي تفتقر إلى نوع الخام المناسب أو تواجه صعوبات في التشغيل بكفاءة. وهو ما يفرض إدراج المشتقات المكررة ضمن خطط الطوارئ المستقبلية. أما الغاز الطبيعي المسال، فيبدو أقل مرونة بكثير؛ إذ تعتمد سلسلة إمداده على محطات إسالة متخصصة، وناقلات عملاقة، ومحطات لإعادة التغويز، وعقود طويلة الأجل، دون وجود أي احتياطي عالمي منسق للغاز المسال يماثل احتياطيات النفط الاستراتيجية لدى أعضاء وكالة الطاقة الدولية. ولذلك، فإن أي انقطاع مطول في الصادرات القطرية من شأنه أن يرفع تكاليف الكهرباء، ويضر بالصناعات كثيفة التكلفة، ويدفع بعض الدول للعودة اضطراراً إلى حرق المزيد من الفحم والنفط.

الشحن والتأمين والتجارة

غالباً ما تعكس بيانات حركة الملاحة البحرية ثقة الأسواق بدقة أكبر مما تفصح عنه التصريحات الرسمية. ففي الثاني والعشرين من يوليو، لم تعبر مضيق هرمز سوى ثلاث سفن بضائع فقط، مع غياب تام لناقلات النفط العملاقة وناقلات الغاز الطبيعي المسال عن شاشات التتبع. في حين فضلت سفن أخرى الانتظار، أو تغيير مسارها، أو إخفاء مواقعها، أو سلك طرق أطول، مما تسبب في إرباك الجداول الزمنية وارتفاع تكاليف التخزين الاحترازي.

وقد انعكس هذا الارتباك مباشرة على أجور الشحن؛ إذ كان السعر المرجعي اليومي لتأجير ناقلة نفط عملاقة متجهة من

الشرق الأوسط إلى الصين يصل إلى نحو ٢٠٦٬٠٠٠ دولار قبل اندلاع القتال، لكنه قفز لتجاوز حاجز ٤٠٠٬٠٠٠ دولار بعد نشوب الصراع. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحن الغاز الطبيعي المسال بنسبة تجاوزت ٤٠٪ في جلسة تداول واحدة. ولم تكن أقساط التأمين ضد مخاطر الحروب بمعزل عن هذه القفزات، إذ ارتفعت من نحو ٠٫٢٥٪ لتصل إلى ٣٪ من قيمة السفينة. وهذا يعني أن تكلفة تغطية ناقلة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار قفزت من نحو ٦٢٥٬٠٠٠ دولار إلى نحو ٧٫٥ مليون دولار عن فترة التغطية المحددة. بل إن بعض مالكي السفن وجدوا صعوبة بالغة في الحصول على أي تغطية تأمينية بأي ثمن، لتصبح إمكانية توفر التأمين من الأساس مسألة لا تقل أهمية عن قيمة القسط نفسه.

على الجانب الآخر، لا يشكل البحر الأحمر ملاذاً آخراً خالياً من المخاطر؛ إذ أدت التهديدات الحوثية الموجهة ضد الموانئ والحرية الملاحية السعودية إلى دفع العديد من السفن للعودة أدراجها بالقرب من مضيق باب المندب. كما اضطرت السفن للدوران حول إفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، ما أدى إلى رفع مصاريف الوقود، وتكلفة تأجير السفن، وتكاليف البضائع المعطلة في البحر. وتُظهر رسوم الطوارئ الإضافية التي فرضتها شركة سي إم ايه سي جي أم الفرنسية والتي تراوحت بين ٦٥ و١٦٥ دولاراً للحاوية الواحدة، كيف تتسرب هذه الأعباء من قطاع الطاقة لتلقي بظلالها على تجارة الغذاء والأسمدة والسلع المصنعة عالمياً.

تأمين الأسواق والمسارات البديلة

لا يمكن النأي بأسواق الطاقة عن تداعيات الحروب، غير أن تعزيز قدرتها على الصمود بوجه الاضطرابات يظل أمرًا متاحًا. وتبرز الأولوية الأولى في إيجاد آلية تفاوضية تكفل المرور الآمن، بمشاركة إيران وسلطنة عُمان ودول الخليج والقوات البحرية ومُلّاك السفن وشركات التأمين. كما أن اتخاذ إجراءات فورية: كتحديد مسارات آمنة لعبور السفن، وتنسيق التحركات البحرية، وتطهير المياه من الألغام، وتوفير بيانات دقيقة حول التهديدات، وتفعيل خدمات الإنقاذ والطوارئ، من شأنه أن يسهم في استعادة الثقة بالحركة الملاحية بفاعلية تفوق الاعتماد على المرافقة العسكرية بمفردها. كما ينبغي تصميم البنية التحتية الإقليمية بما يضمن سرعة التعافي عند وقوع الاضطرابات. ويتطلب ذلك استثمار الحكومات في محطات وخطوط ضخ أكثر تحصينًا، ومنشآت تخزين موزعة، ومصادر طاقة احتياطية، وقطع غيار، ومعدات متنقلة للإصلاح، وفرق مشتركة للاستجابة للطوارئ. ويمكن للضمانات الحكومية المؤقتة أو إنشاء تجمع تأميني متعدد الأطراف أن يساعدا في استمرار تشغيل السفن الأساسية عندما تصبح التغطية التأمينية الخاصة غير متاحة.

ويمثل خط أنابيب "شرق-غرب" السعودي وخط أنابيب "حبشان-الفجيرة" الإماراتي أهم البدائل القائمة حاليًا لمضيق هرمز. إلا أن قدراتهما لا تكفي لنقل جميع صادرات المنطقة. ولكن يمكن تعزيز القدرة على الصمود من خلال زيادة طاقات التخزين والتحميل في مينائي ينبع والفجيرة. كما يمكن للعراق إعادة تأهيل المسارات الشمالية تجاه تركيا، ودراسة إمكانية إنشاء خطوط ربط مستقبلية تجاه الأردن أو سلطنة عُمان. ومع ذلك، فإن لكل مسار بديل قيوده؛ فخطوط الأنابيب تحتاج إلى سنوات من الاستثمار، بينما تتطلب موانئ التصدير طاقات تحميل كافية وحماية جوية وبحرية. كما أن زيادة الاعتماد على ينبع قد ترفع مستوى التعرض للاضطرابات في البحر الأحمر. لذلك، ينبغي أن يكون الهدف إنشاء شبكة متعددة من المسارات البديلة، وليس استبدال الاعتماد على ممر واحد بالاعتماد على ممر آخر.

وتظل المخزونات الاستراتيجية أسرع الأدوات المتاحة على المدى القصير لمواجهة اضطرابات الإمدادات. ففي مارس، وافقت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على سحب قياسي بلغ ٤٠٠ مليون برميل من الاحتياطيات. لكن في حال حدوث اضطراب بمعدل ١٠ ملايين برميل يوميًا، فإن هذه الكمية لا توفر سوى نحو ٤٠ يومًا من الإمدادات البديلة. ولذلك، يجب أن تتكامل الاحتياطيات الاستراتيجية مع تنويع عقود التوريد، وإجراءات مؤقتة للحد من الطلب، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، والتحول المستهدف بين أنواع الوقود. وينبغي للحكومات حماية المستهلكين الأكثر تضررًا من خلال تحويلات نقدية مؤقتة أو مساعدات للنقل بدلًا من تطبيق دعم واسع النطاق للوقود؛ لأن الدعم العام يشجع على زيادة الاستهلاك في وقت تكون فيه الإمدادات محدودة، كما يفرض أعباء إضافية على الماليات العامة.

المؤسسات الدولية والموانئ الإيرانية وآفاق المستقبل

لا تستطيع أي مؤسسة بمفردها إدارة هذه الأزمة بمعزل عن باقي الأطراف. ففي حين تملك وكالة الطاقة الدولية القدرة على تنسيق عملية السحب من احتياطيات الطوارئ وتقديم بيانات موثوقة

عن حركة الأسواق، يستطيع تحالف "أوبك+" تعديل مستويات الإنتاج متى ما توفرت الإمكانية للوصول بالبراميل الإضافية إلى المشترين. على صعيد آخر، ينبغي للمنظمة البحرية الدولية أن تركز جهودها على سلامة البحارة وتأمين الملاحة البحرية، بدعم من الأمم المتحدة لتسهيل الوساطة وضمان حرية الملاحة. وفي الوقت نفسه، يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساعدة الدول المستوردة الأكثر تضررًا على مواجهة ضغوط التضخم وانعدام الأمن الغذائي وتحديات التمويل.

ولا تقل أهمية التنسيق الوثيق مع سلطات الموانئ، وشركات الشحن، ومؤسسات التأمين عن الجهود الأخرى. فوجود آلية دائمًا لإدارة الأزمات من شأنه أن يوفر إنذاراً مبكراً، وأن ينظم استجابات للطوارئ، فضلاً عن تقديم ضمانات تأمينية مؤقتة لشحنات الطاقة والاحتياجات الإنسانية الأساسية. وعلى صعيد آخر، لن تؤدي العقوبات الأمريكية تلقائياً إلى إغلاق كافة الموانئ الإيرانية، بل إن القيود المترتبة على استهداف مشغلين محددين، وشركات شحن، وموانئ، وناقلات، وبنوك، وشركات تأمين تجعل الشركات الدولية تتردد في تقديم خدمات التمويل، والصيانة، والتصنيف البحري، والتزويد بالوقود، أو خدمات التعامل مع البضائع. ونتيجة لذلك، حتى التعاملات التجارية المسموح بها قانوناً قد تصبح أبطأ وأكثر كلفة.

وقد تدفع هذه القيود أيضًا إيران إلى الاعتماد بشكل أكبر على سفن قديمة، وهياكل ملكية غير واضحة، وعمليات نقل من سفينة إلى أخرى، ومستندات غير دقيقة، وبيانات تتبع جرى التلاعب بها. ولا تقتصر تداعيات هذه الممارسات على ارتفاع التكاليف، بل تزيد كذلك من مخاطر وقوع حوادث تصادم وتسربات نفطية وفقدان الشحنات، فضلًا عن تأخر وصول المساعدات والاستجابة لحالات الطوارئ. وعلى الرغم من أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ألغى في ٧ يوليو تصريحًا مؤقتًا كان يسمح ببعض معاملات النفط الإيراني، فإنه أبقى على استثناءات محدودة تتعلق بتفريغ الشحنات، وإجراءات السلامة، وحماية البيئة، وإلغاء الأنشطة القائمة بالفعل.

إن مستقبل إمدادات النفط في المنطقة يعتمد بقدر كبير على سلامة عمليات النقل، وليس فقط على توافر الاحتياطيات والإنتاج. ولذلك فإن التوصل إلى وقف لإطلاق النار قد يدعم التعافي التدريجي، إلا أن أعمال إصلاح البنية التحتية، والعقوبات، واستمرار حالة عدم الاستقرار حول مضيق هرمز والبحر الأحمر، قد تؤخر عودة حركة الإمدادات إلى طبيعتها. وفي حال استمرار التوترات، ستتجه الدول المستوردة إلى البحث عن جهات توريد بديلة، بينما ستواجه الدول المنتجة في المنطقة ضغوطًا متزايدة لتوسيع قدراتها التخزينية، وتطوير مسارات بديلة لخطوط الأنابيب، وزيادة قدرات التصدير بعيدًا عن طرق النقل الأكثر عرضة للخطر.

وعلى المدى القصير، ستؤدي الهجمات المتكررة إلى استمرار تقلب أسعار الطاقة، وتقييد إمدادات الغاز الطبيعي المسال، ورفع تكاليف الشحن والتأمين. وحتى لو جرى التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، فإن التعافي سيستغرق وقتاً طويلاً؛ إذ يتطلب الأمر إصلاح البنية التحتية، وإعادة بناء المخزونات، وتصريف الشحنات المؤجلة، وطمأنة المشغلين التجاريين بشأن أمان الممرات الإقليمية. وفي هذا السياق، توقع استطلاع أجرته وكالة "رويترز" في يوليو وجود عجز في سوق النفط بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٢٦م، يليه إحتمالية حدوث فائض قدره ١,٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٧م. ويعتمد هذا التوقع بشكل مباشر على تعافي الإنتاج في الخليج وعودة الملاحة الآمنة والموثوقة عبر المنطقة.

ويبقى الدرس الأكبر من هذه الأزمة أن أمن الطاقة لا يبدأ ولا ينتهي عند رأس البئر، بل يعتمد على منظومة متكاملة تضم خطوط الأنابيب، والموانئ، والمصافي، والناقلات، والتأمين، ومسالك التجارة الموثوقة. ولذلك، فإن حماية هذا النظام تتطلب دبلوماسية فاعلة، وبنية تحتية مرنة، وممرات تصدير متنوعة، ومخزونات طوارئ كافية، وتنسيقاً دولياً وثيقاً. ومن ثم، يجب التعاطي مع هذه الحرب كإنذار مبكر؛ ففي حال لم يستثمر المنتجون والمستهلكون في تطوير بنية تحتية أكثر صلابة وشبكات إمداد أكثر مرونة، فإن أي مواجهات مستقبلية في الخليج ستظل تفجر صدمات اقتصادية يمتد صداها إلى ما هو أبعد بكثير من حدود المنطقة.

* باحث استراتيجي في شؤون الطاقة- زميل زائر أول في جامعة جورج ميسون

أثر صدمات الحرب على القطاع الصناعي الخليجي: صناعة البتروكيماويات والألمنيوم

تصدر دول الخليج ٨٠٪ من إنتاج الألمنيوم لأمريكا وأوروبا وأدى إغلاق هرمز لتراجع الإنتاج ٦٪

تؤدي الصناعة دورًا هامًا في استراتيجية التنويع الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل وحيد مثل النفط، ويتمثل هذا الدور في تطوير قطاعات إنتاجية متعددة، وتوسيع نطاق الصادرات لتشمل سلعًا وخدمات متنوعة، فضلًا عن تطوير مصادر دخل بديلة بعيدًا عن الموارد الطبيعية.

وقد أدت الاضطرابات في منطقة الخليج العربي إلى إغلاق مضيق هرمز الذي يعد أهم نقطة اختناق نفطي في العالم، إذ أوضحت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن التدفقات عبر مضيق هرمز في عام ٢٠٢٤ والربع الأول من عام ٢٠٢٥م، مثلت أكثر من ربع تجارة النفط المنقولة بحرًا عالميًا، ونحو خُمس استهلاك العالم من النفط والمنتجات النفطية، فضلا عن نحو خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالميًا

أ.د. عدنان الجوارين

هذا يعني أن أي اضطراب فيه لا يرفع أسعار النفط فقط، بل يضرب أيضًا الغاز، والبتروكيماويات، والشحن، والتأمين، وتوقعات الأسواق في وقت واحد.

وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات كبيرة ومباشرة نتيجة ذلك الإغلاق والتطورات المرافقة له، اذ أدت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران إلى تراجع حركة الشحن عبر مضيق هرمز بنسبة تصل إلى (٩٧٪)، وتعّطلت تدفقات بضائع تقدر قيمتها بنحو (٢,٤ مليار دولار يوميًا)، كما أدت الاضطرابات خلال الأسبوعين الأوليين إلى خسائر تجارية قدرت بنحو ٣٠ مليار دولار.

وتعد أسواق الطاقة المؤشر الفوري والأكثر دلالة على تداعيات الصراع، حيث قفزت أسعار خام برنت للبرميل في ٢٧ /فبراير ٢٠٢٦ من ٧٢,٤٨ دولارًا إلى ١٠٢,٢٨ دولار بحلول ١٣ مارس ٢٠٢٦، بزيادة قدرها (٤١,١٪) خلال ١٣ يومًا، كما تصاعدت المخاطر التي تهدد البنى التحتية للإنتاج والتصدير في دول مجلس التعاون الخليجي، أما أسواق الغاز الطبيعي، فشهدت تقلبات أكبر، إذ ارتفع المؤشر المرجعي للغاز الطبيعي المسال في شمال غرب أوروبا من نحو ٢٨,٨٠ دولارًا لكل مليون وحدةً، أي بزيادة تقارب (٨٠٪)، وذلك عقب الاضطرابات التي ضربت إنتاج الغاز الطبيعي المسال القطري في مدينَتي رأس لفان ومسيعيد، اللتين تحتويان معًا على حوالي (١٩٪) من إمدادات الغاز العالمية.

وقد واجه قطاع البتروكيماويات تحديات عديدة أهمها أن المواد الأولية -مثل النافثا- تعد عنصراً حيوياً للمراكز الصناعية في آسيا، ونظراً لاعتماد اليابان على الشرق الأوسط في توفير ٧٠٪ من احتياجاتها من النافثا، واعتماد كوريا الجنوبية على المنطقة بنسبة ٥٠٪، فقد أدى غياب الشحنات الموثوقة إلى إجبار هذه المناطق على خفض كبير في القدرات الإنتاجية، وقد أفاد باحثون بأن إنتاج الإيثيلين في كل من كوريا الجنوبية واليابان قد شهد تقليصاً ملحوظاً كنتيجة مباشرة لقيود الإمداد هذه.

والأمر نفسه ينطبق على إنتاج الألمنيوم وصادراته في دول مجلس التعاون الخليجي التي واجهت ضغوطاً خلال الأسابيع الأخيرة، خصوصا أن دول المجلس تستحوذ على ما يقرب من ٩ إلى ١٠ في المئة من الإنتاج العالمي للألمنيوم الأولي، مما يجعل أي اضطراب

ارتفع سعر الإيثيلين في آسيا من حوالي ٦٨٠ دولارًا للطن في بداية مارس ٢٠٢٦ إلى نحو ٨٦٠ بحلول الثامن من نفس الشهر

إقليمي يؤثر بشكل مباشر على الإمدادات والأسعار العالمية، وفي الوقت نفسه، يواصل الطلب المرتبط بالمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة وقطاع البناء نموه وتوسعه.

تتمثل مساهمة هذا المقال في تحليل أثر الحرب من منظور الاقتصاد الجيوسياسي وربط تطورات أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد بأداء الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الألمنيوم في دول مجلس التعاون.

أولا: الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون:

يمثل القطاع الصناعي ركيزة محورية في استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يسهم بأكثر من ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويحتل المرتبة الثالثة كأهم قطاع اقتصادي، وتبرز أهميته الاستراتيجية من خلال تنويع مصادر الدخل، تقليل الاعتماد على النفط، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير آلاف الوظائف المستدامة.

تؤدي الصناعة دوراً محورياً في التنويع الاقتصادي الخليجي من خلال تخفيض الاعتماد على قطاع النفط والغاز، وتوليد القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وقد أولت دول المجلس أهمية كبرى للقطاع الصناعي في رؤاها واستراتيجياتها المستقبلية، فقد بينت المملكة العربية السعودية في (رؤية السعودية ٢٠٣٠) أن الصناعة تعد ركيزة أساسية لتحقيق التحول الاقتصادي،وفي الإمارات أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الاستراتيجية المعروفة بمشروع ٣٠٠ مليار، وهي الخطة الأكبر والأشمل لتطوير القطاع الصناعي في الدولة، وتعزيز مساهمته في تحفيز الاقتصاد الوطني، أما في سلطنة عمان فإن قطاع التصنيع يعد أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها رؤية عُمان ٢٠٤٠، باعتباره المحرك الرئيس للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، أما (رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠) فقد ركزت على رفع القيمة المضافة للقطاع

ارتفع سعر الستايرين إلى ١١٨٠ دولارًا مقارنة بـ ٩٧٠ دولارًا قبل الحرب وارتفع سعر البولي بروبيلين في آسيا من ٨٨٠ إلى ٩٧٠ دولارًا للطن

الصناعي، وزيادة الاستثمار في الصناعات التحويلية، ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتعد صناعات البتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب والأسمدة والصناعات التحويلية أهم الصناعات في دول المجلس وسيركز المقال على القطاعين الأولين.

ثانيًا: قنوات انتقال أثر الحرب إلى القطاع الصناعي:

تنتقل آثار الصدمة الجيوسياسية الناتجة عن الحرب إلى القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي عبر مجموعة من القنوات الاقتصادية المترابطة وكالآتي

بدء الحرب يقود إلى اضطراب الملاحة البحرية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين ومن ثم ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وبالتالي تراجع هوامش الربح مما يقود إلى انخفاض القدرة التنافسية وبالتالي تراجع الصادرات الصناعية الأمر الذي يقود في النهاية إلى تباطؤ النمو والتوظيف الاقتصادي.

هناك العديد من النظريات التي توضح كيف تؤثر النزاعات والحروب بشكل مباشر على القطاع الصناعي فمثلًا من منظور نظرية "سلاسل القيمة العالمية" فان الصناعات الخليجية التحويلية والمتقدمة (مثل البتروكيماويات، الألومنيوم، والصناعات الدفاعية الناشئة) تعتمد على استيراد السلع الوسيطة والمكونات التكنولوجية الدقيقة من الخارج، وتصدير منتجاتها للأسواق العالمية، وبما أن دول المجلس تقع بالقرب من مضائق بحرية استراتيجية (مضيق هرمز وباب المندب) فإن أي تصعيد عسكري يهدد هذه الممرات سوف يحجم قدرة القطاع الصناعي على شحن المنتجات النهائية إلى الأسواق المستهلكة في الغرب أو آسيا، وسوف تضطر المصانع إلى دفع مبالغ مضاعفة لتأمين بدائل الشحن، مما يفقد المنتج الخليجي ميزته التنافسية السعرية في السوق الدولي.

وتتجسد "المخاطر الجيوسياسية" في البيئة الصناعية من خلال ارتفاع كلفة التأمين والشحن، وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تهديدات البنية التحتية اذ تزيد الحروب الإقليمية من احتمالية الهجمات السيبرانية أو الهجمات المادية بالطائرات المسيرة على المنشآت الصناعية الحيوية ومحطات الطاقة وتحلية المياه التي تغذي المصانع.

وتشير نظرية "مرونة سلاسل الإمداد" إلى أن دول مجلس التعاون ونتيجة للأزمات العديدة التي مرت بها انتقلت من التركيز على "التصنيع بأقل تكلفة" إلى "التصنيع بالأمان الأعلى"، مطبقةً استراتيجيات المرونة لحماية قطاعها الصناعي مثل استراتيجية الـ **Friend-shoring** و **Near-shoring:** وتعني نقل الأعمال إلى دول قريبة او دول صديقة لضمان عدم انقطاع الإمدادات أثناء الحروب، واستراتيجية التوطين وبناء المخزونات الاستراتيجية مثل إطلاق برامج مثل "صنع في السعودية" و"مشروع ٣٠٠ مليار" في الإمارات لتوطين صناعة قطع الغيار والمواد الأساسية محلياً، واستراتيجية تنويع ممرات اللوجستيات: الاستثمار في خطوط نقل برية وسكك حديدية (مثل قطار الخليج) وموانئ بديلة تقع خارج الممرات المائية المهددة بالحروب لضمان استمرار تدفق السلع الصناعية.

فضلًا عن ذلك أفضى الصراع إلى اضطرابات حادة في تدفقات التجارة البحرية عبر مضيق هرمز، فقد شهد عدد السفن الواصلة يوميًا إلى موانئ الخليج انخفاضًا حادًا من نحو (١٣٧-٩٥) سفينة قبل بدء الحرب، إلى حوالي خمس سفن يوميًا بحلول مطلع مارس ٢٠٢٦ م، وهو ما يمثل تراجعًا بنسبة تتراوح بين (٩٧-٩٦ ٪)

واجه قطاع البتروكيماويات تحديات عديدة أهمها المواد الأولية مثل النافثا التي تعد عنصرًا حيويًا للمراكز الصناعية في آسيا

تستحوذ دول مجلس التعاون على ١٠٪ من الإنتاج العالمي للألمنيوم ما يجعل أي اضطراب يؤثر مباشرة على الإمدادات والأسعار العالمية

في نشاط الشحن، كما شهد حجم التجارة عبر مضيق هرمز تراجعًا حادًا، إذ انخفض متوسط تدفقات التجارة المتحرك لسبعة أيام من (٣,٥٧) ملايين طن ساكن يوميًا في عام ٢٠٢٥ م، إلى نحو (٠,٠٦) ملايين طن ساكن يوميًا، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة (٩٨ ٪) في حجم التجارة البحرية.

أما تكاليف الشحن فقد وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ سبتمبر عام ٢٠٢٤م، كما زادت تكلفة الوقود بنحو ٦٨٪، فضلًا عن ارتفاع أسعار الشحن من شنغهاي إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة بأكثر من ٥٠٪، فيما سجلت الخطوط المتجهة إلى أوروبا والبحر المتوسط زيادات تراوحت بين ٣٠٪ و٧٠٪ مقارنة بمستويات منتصف فبراير ٢٠٢٦م، وأدى ذلك إلى تراجع حركة السفن العابرة لمضيق هرمز مما قاد إلى انخفاض تدفقات التجارة إلى منطقة الخليج بنسبة وصلت إلى ٨٦٪.

ثالثًا: تقلب أسعار الطاقة وأثره على القطاع الصناعي:

تتضح آثار تقلب أسعار الطاقة في الآتي:

١- ارتفاع تكاليف الإنتاج: إذ يؤدي تقلب أسعار الطاقة وتزايد الضغوط الجيوسياسية إلى ارتفاع تكلفة التشغيل والنقل، مما يضع ضغوطاً متزايدة على الصناعات.

٢- تأثر الصناعات الثقيلة: تواجه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة -مثل البتروكيماويات والأسمدة وصهر المعادن- التبعات الأكبر عند حدوث طفرات في أسعار الغاز الطبيعي والنفط.

٣- القدرة التنافسية: إن الاعتماد المفرط على مصادر الطاقة التقليدية يجعل القطاع الصناعي عُرضة للصدمات الخارجية العالمية.

٤- تباطؤ الاستثمارات: يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى إبطاء قرارات الاستثمار وتأجيل توسعة خطوط الإنتاج.

رابعاً: أثر الحرب على صناعة البتروكيماويات والألمنيوم الخليجية

قبل اندلاع الحرب، كانت أسعار المنتجات البتروكيماوية بشكل عام تتجه نحو الانخفاض بسبب وفرة العرض في السوق، وفي غضون أيام قليلة من بدء الحرب، شهدت أسعار العديد من المنتجات البتروكيماوية ارتفاعاً واضحًا، إذ أن الحرب تسببت في صدمة سعرية سريعة في الأسواق العالمية للبتروكيماويات، فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الإيثيلين في آسيا من حوالي ٦٨٠ دولاراً للطن في بداية مارس ٢٠٢٦ إلى نحو ٨٦٠ دولاراً بحلول الثامن من نفس الشهر، مسجلاً زيادة تقارب (٢٦٪) كما ارتفع سعر الستايرين إلى نحو ١١٨٠ دولاراً مقارنة بـ٩٧٠ دولاراً قبل أسبوع واحد فقط، فضلا عن ذلك ارتفع سعر البولي بروبيلين في آسيا من حوالي ٨٨٠ إلى ٩٧٠ دولاراً للطن في الفترة نفسها ، كما ارتفع سعر البولي إيثيلين منخفض الكثافة إلى نحو ١١٤٠ دولاراً مقارنة بنحو ٩٤٠ دولاراً قبل اندلاع الحرب، من جهة أخرى شهدت أسعار اللقيم ارتفاعات ملحوظة، حيث زاد سعر النافثا اليابانية من حوالي ٦٣٥ إلى ٧٧٥ دولاراً للطن، وصعد سعر البنزين في آسيا إلى نحو ٩٧٠ دولارًا.

فضلًا عن ذلك ارتفعت "علاوة المخاطر" لشحنات النافثا في منطقة الخليج العربي إلى ٤٢,٧٥ دولار للطن، وهو أعلى مستوى تسجله المنطقة منذ عام ٢٠٢٤، كما أن أسعار الغاز الطبيعي والمسال (**LNG**) شهدت قفزة حادة بنسبة تجاوزت ٧٠٪ إلى ٧٢٪ منذ اندلاع التصعيد، وأدى توقف إنتاج الغاز البترولي المسال (**LPG**) في منشآت رئيسية (مثل قطر) إلى تحويل نحو ٧٠,٠٠٠ برميل يومياً من النافثا لاستخدامها كلقيم بديل لتعويض النقص، مما تسبب في تضخم تكاليف الطاقة التشغيلية داخل المصانع الخليجية.

الصناعة ركيزة محورية في استراتيجيات دول الخليج وتسهم بـ١١٪ من الناتج المحلي وتحتل المرتبة الثالثة كأهم قطاع اقتصادي

صناعات البتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب والأسمدة والصناعات التحويلية أهم الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي

ولم تقف الآثار عند الأسعار بل تعرضت بعض شركات البتروكيماويات، لمخاطر جسيمة شملت التضرر المباشر للمنشآت الحيوية، وتوقف سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التأمين البحري، وإعلان حالة القوة القاهرة لتعطل الإنتاج إذ واجهت شركة السعودية أضراراً مادية بالغة نتيجة الحرب، مما فرض ضغوطاً مالية كبيرة على الشركة وسط مخاوف من تأثر حصتها التي تبلغ نحو (٦٪) إلى (٨٪) من إجمالي إنتاج البتروكيماويات العالمي، في حين واجهت شركة بروج الإماراتية ضغوطاً متصاعدة جراء المخاطر اللوجستية وتحديات الشحن عبر الخليج والممرات الحيوية، وتعرضت شركة قافكو (**Qafco**) القطرية لضربات مزدوجة تمثلت في احتمال تضرر سلاسل توريد الأسمدة وصعوبة وصول الغاز الطبيعي (اللقيم الأساسي للتشغيل) بأسعار مستقرة، فضلاً عن تعطل طرق الملاحة البحرية الدولية.، والحال نفسه مع شركتي إيكويت وشركة بي آي سي **PIC** الكويتية.

كما تسببت الحرب في اضطرابات واسعة لصناعة الألمنيوم في الخليج، إذ تؤدي دول الخليج دوراً محورياً في صناعة الألمنيوم العالمية، حيث توفر قرابة ١٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي وتصدر أكثر من ٨٠٪ من إنتاجها لأسواق أمريكا وأوروبا، وأدت الهجمات على المنشآت الحيوية وإغلاق مضيق هرمز إلى تراجع الإنتاج الإقليمي بنسبة ٦٪ وتعطل شحنات المواد الخام (الألومينا)، فلقد تعرضت منشآت تابعة لشركة "الإمارات العالمية للألمنيوم" (**EGA**)، وتحديداً مصهر الطويلة، لأضرار مادية أدى إلى تعليق الإنتاج، وفي البحرين التي تمتلك مصانع ضخمة تقودها شركة "ألبا" شهدت إغلاقاً لبعض خطوط الإنتاج وتقليصاً للسعة التشغيلية إلى نحو ٣٠٪، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في صادراتها، أما في السعودية فتؤدي "معادن للألمنيوم" دوراً قيادياً في القطاع، ورغم الاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية، واجهت الشركة تحديات في تأمين واردات الألومينا عبر مضيق هرمز، مما تطلب إيجاد مسارات بديلة لضمان استمرار تشغيل مصاهرها المتكاملة، كل هذه العوامل دفعت أسعار المعدن عالمياً إلى قفزات تاريخية تجاوزت ٣,٧٠٠$ للطن.

بشكل عام فان الحروب تتسبب في اضطرابات جيوسياسية واقتصادية عالمية، وينعكس أثرها المباشر على القطاع الصناعي بشكل عام وعلى قطاعي الكيماويات والألمنيوم بشكل خاص من خلال صدمات سلاسل الإمداد، وارتفاع حاد في تكاليف الطاقة (مثل النفط والغاز)، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط شديد على هوامش الربح نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع الصادرات الدولية، وتأجيل الاستثمارات الجديدة نتيجة حالة عدم اليقين، فضلًا عن تراجع الصادرات نتيجة إغلاق الموانئ.

من أجل التقليل من آثار الصدمات الجيوسياسية فإنه من الضروري تنويع الأسواق وعدم الاعتماد على أسواق معينة بذاتها، وزيادة المخزون الاستراتيجي لمعالجة أي نقص أو شح في حالات الصدمات، والأمر الأهم هو تطوير ممرات تصدير بديلة في حال إغلاق مضيق هرمز يتم اللجوء اليها، وتعزيز التكامل الصناعي الخليجي، والتوسع في التصنيع المحلي للمدخلات.

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة

آثار الحرب على الاقتصاد الإماراتي: ٣ سيناريوهات متوقعة و٤ دروس مستفادة

مستقبل الاقتصاد يتوقف على ترتيبات ما بعد الحرب والاتفاق الأمريكي / الإيراني والتحالفات الإقليمية

ثمة إجماع بين المراقبين على أن الحرب الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حليفتها إسرائيل على إيران (٢٨ فبراير- ٨ أبريل ٢٠٢٦م) والتي لا تزال ارتداداتها ماثلة حتى اليوم، تعد من بين الحروب الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بل العالم منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يعود ذلك إلى حجم الدمار المادي الذي خلفته هذه الحرب فحسب، وإنما لتداعياتها الاقتصادية العابرة للقوميات لاسيما إثر غلق مضيق هرمز ذو الموقع الاستراتيجي للتجارة العالمية، حيث سرعان ما انتقلت التداعيات إلى دول الخليج العربي والمنطقة، وامتدت للعالم متجسدة في اضطراب أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، وارتفاع معدلات التضخم.

د. عرفان الحسني

سنخصص هذا المقال لبحث آثار الحرب على اقتصاد دولة الإمارات على المستويين الكلي والقطاعي، كما سنتناول السياسات والتدابير التي انتهجتها الإمارات لتعزيز مَنَعة وقدرة الاقتصاد الوطني على احتواء تداعيات الأزمة، واستلهام دروس تلك الأزمة، واستشراف مستقبل الاقتصاد الإماراتي في ظل هذه المتغيرات الجيوسياسية، وتقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز استدامته مستقبلاً.

بدايةً، يمكن القول إن الحدث الأبرز الذي أثر على الاقتصادين الإقليمي والعالمي نتيجة للحرب هو غلق مضيق هرمز، نظراً لأهميته الاستراتيجية في حركة التجارة العالمية. فبحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمر عبر المضيق ما بين ٣-٥٪ من تجارة السلع العالمية. كما يكتسب أهمية استثنائية لأمن الطاقة لتعامله مع ٢٠٪ من تجارة النفط و١٩٪ من الغاز الطبيعي المسال العالميين. كما أن ٨٠٪ من النفط الذي يمر عبر المضيق يتجه إلى الأسواق الآسيوية، خاصة الصين والهند، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية.

منهجياً، ثمة مجموعتان من آثار الحرب على الاقتصاد الإماراتي، هما:

الآثار المباشرة: ويقصد بها الآثار التي تنتقل إلى الاقتصاد الإماراتي بصورة مباشرة عبر قنوات عدة أهمها التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود. ويمكن النظر إلى هذه الآثار من بُعدين رئيسيين:

البُعد الأول: الآثار على الاقتصاد الكلي

كان من الطبيعي أن تتأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية للإمارات بتداعيات الحرب، لاسيما أن الاقتصاد الإماراتي يعد ضمن أكثر الاقتصادات انفتاحاً، إذ بلغت نسبة الانفتاح التجاري ٢٠٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٤م. وفيما يلي أهم تلك المتغيرات:

• معدل النمو الاقتصادي الحقيقي: أكد صندوق النقد الدولي، أن الحرب تركت بصماتها على الاقتصاد الكلي الإماراتي، وتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٦ بمعدل يصل إلى ١,٧٪، في حين تجاوز ٦٪ خلال العامين الماضيين، وذلك نتيجة لتباطؤ كل من الصادرات النفطية على إثر غلق مضيق هرمز، والنشاط غير النفطي الذي تأثر بسبب ارتفاع حالة عدم اليقين، خصوصاً السياحة، والنقل، والتجارة، والعقارات، لكن الصندوق توقع عودة النمو وبقوة في العام القادم ليبلغ حوالي ٩,٨٪ مدفوعاً بانتعاش جميع الأنشطة.

صندوق النقد الدولي: نمو الناتج المحلي الإماراتي المتوقع عام ٢٠٢٦ يهبط إلى ١,٧٪ بعد تجاوز ٦٪ خلال العامين الماضيين

• المالية العامة: حافظت الإمارات على وضعها المالي القوي الذي حققته خلال العام الماضي، من خلال استدامة الفائض في الميزانية الحكومية بفضل كفاءة كل من النفقات والإيرادات، والمستوى المنخفض للدين العام الذي تراجع بصورة ملحوظة خلال العامين الماضيين، ويتوقع أن يتراجع أكثر ليصل إلى ٣١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري.

بنحو عام، تمتلك الإمارات هوامش مالية واحتياطيات وأصولاً سيادية كبيرة، الأمر الذي يسمح للحكومة بامتصاص الصدمات دون اللجوء إلى تقشف مالي حاد.

• السياسة النقدية والقطاع المصرفي: ساهمت سياسات مصرف الإمارات المركزي على استدامة الاستقرار النقدي، وتعزيز النمو. فعلى مستوى المجاميع النقدية، تشير تقارير المصرف، أن العرض النقدي (**M1**) و (**M2**) و (**M3**) استمر بالنمو خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة، فقد حافظ المصرف على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) عند مستوى ٣,٦٥٪ خلال الربع الأول-نهاية شهر إبريل من عام ٢٠٢٦م، تماشياً مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي: شهد إجمالي أصول النظام المصرفي المحلي نمواً على أساس سنوي بنسبة بلغت ١٧,٧٪، ليبلغ ٥٥٦ مليار درهم بنهاية الربع الأول ٢٠٢٦م، مما يعكس وفرة السيولة المصرفية بالرغم من الظروف الإقليمية غير المواتية، لكنه انخفض بمقدار ضئيل مقارنة بالربع الذي سبقه، فيما حققت محفظة الإقراض لدى البنوك نمواً على أساس سنوي بنسبة ٢٠,٣٪، وهو انعكاس لظروف التمويل الملائمة في الدولة.

وينطبق الحال على الودائع، التي شهدت نمواً على أساس سنوي بلغ ١٧,٤٪ ما عززت من القدرة الإقراضية للبنوك.

• معدلات التضخم: شهدت معدلات التضخم المحلي ارتفاعاً طفيفاً نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة خلال الحرب، حيث ارتفاع سعر برميل النفط الخام لأكثر من ١٠٠ دولار وما رافقه من ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن والنقل وسلاسل الإمداد بالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما مثل كل ذلك مجتمعاً ضغوطاً تصاعدية على الأسعار، لكن بالمقابل كان الخزين الاستراتيجي للإمارات كافياً وبمستويات عالية ما قلل من أثر تلك الضغوطات.

هذا وتوقع مصرف الإمارات المركزي أن يصل معدل التضخم بدولة الإمارات بنحو ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٦، لكنه سينخفض بصورة ملحوظة ليصل إلى ١,٩٪ في العام القادم.

على مستوى إمارة أبو ظبي: بلغ متوسط أسعار المستهلك خلال شهري يناير-فبراير ٢٠٢٦ م، على أساس سنوي بحدود ١,٤٪، تركز الارتفاع بصورة رئيسية في أسعار المساكن، والمياه، والكهرباء، والمرافق العامة، وبمستوى أقل المواد الغذائية والمشروبات.

أما على مستوى إمارة دبي: وصل متوسط تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي نحو ٣,٧٪ خلال الفترة يناير- إبريل ٢٠٢٦م، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع تكاليف المساكن، تليها النقل والمواد الغذائية والمشروبات، ومن ثم التعليم.

• التجارة الخارجية: يعد قطاع التجارة الخارجية في مقدمة القطاعات التي تأثرت بالحرب نظراً لكون الإمارات مركزاً عالمياً للتجارة وإعادة التصدير والنقل الجوي والبحري، ولأن الأزمة أساساً هي "صدمة عرض" نتيجة لغلق مضيق هرمز، ما أدى لارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتشغيل شركات الطيران، بالتالي اضطراب سلاسل الإمداد التي شملت العديد من السلع خاصة السيارات والمكائن والمعدات، مع استمرار ارتفاع مخاطر التجارة الإقليمية.

بالنسبة للصادرات النفطية: انخفضت خلال فترة الحرب بصورة حادة لتتجاوز نسبة ٥٠٪ عن معدلها في فترة ما قبل الحرب (كمعدل ٣,٣ مليون برميل/ اليوم)، ووصلت إلى القاع عند مستوى ١,٩ مليون برميل/ اليوم، جراء غلق مضيق هرمز وتوقف الملاحة ما أجبر شركة بترول أبو ظبي الوطنية على الإغلاق المؤقت لبعض آبار الإنتاج براً وبحراً نتيجة امتلاء السعات التخزينية وتوقف شحن الناقلات.

• سعر الصرف: انخفض سعر الصرف الرسمي للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي على أساس سنوي بنسبة تراوحت ١,٥٪ في مارس ٢٠٢٦م، نتيجة لضعف الدولار نسبياً مقارنة بسلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للإمارات.

• سوق العمل: ارتفع عدد الموظفين المشمولين بحماية الأجور على أساس سنوي بنسبة ١١,٧٪، كما ارتفع متوسط الأجور بنسبة ٠,٧٪ بدءًا بشهر مارس ٢٠٢٦م، ما يشير إلى وجود طلب على العمالة دون ضغوط كبيرة على الأجور.

البُعد الثاني: الآثار على القطاعات الاقتصادية

• قطاع الطاقة: بعد الزيادات الملحوظة في إنتاج النفط خلال عام ٢٠٢٥م، تراجع إنتاج النفط خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٦م، بنسبتي ٣٤,٣٪ و٣٠,٤٪ على أساس سنوي على التوالي، متأثراً باضطرابات الحرب. بنحو عام، انخفض الإنتاج النفطي خلال الأشهر الأربع الأولى من العام ليبلغ متوسطه ٢,٦٨ مليون برميل/ اليوم (الرسم البياني ١). وينطبق الحال على إنتاج الغاز الذي شهد انخفاضاً نسبياً خلال الربع الأول من العام بمقدار ١٢,٣٪ مقارنة بالربع الذي سبقه.

الرسم البياني 1: إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات

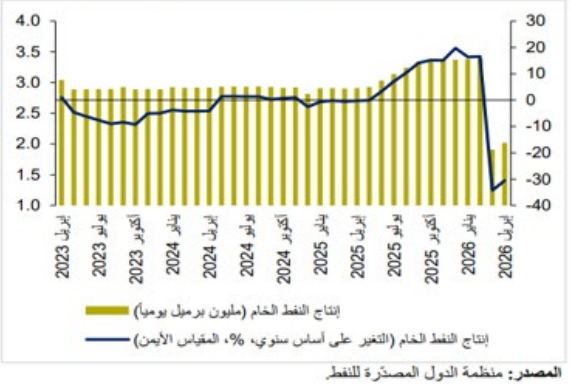

المصدر: منظمة الدول المصدّرة للنفط.

لكن الدولة نجحت لاحقاً في تحقيق تعافٍ سريع واستثنائي لصادراتها النفطية، حيث بلغ إنتاجها من النفط الخام نحو٤,١ مليون برميل/ اليوم في يونيو ٢٠٢٦م، مقارنة بنحو ٣,٣ مليون برميل/ اليوم في مايو، مسجلاً زيادة تقارب ٢٤-٢٧٪ (أو ما يعادل ٨٠٠ ألف برميل يومياً)، كثمرة خروجها رسمياً من منظمة "أوبك" وتحالف (أوبك بلس) في ١ مايو ٢٠٢٦م، مستخدمة خطوط أنابيب بديلة.

حافظ سعر فائدة الأساس على ٣,٦٥٪ خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦ تماشيًا مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

• **القطاعات غير النفطية:**

– النقل والطيران: القطاع الأول الذي تأثر بصورة مباشرة بالحرب نتيجة لغلق الأجواء الجوية، حيث حصل انكماش في حركة الطيران نتيجة لإلغاء آلاف الرحلات الجوية الدولية والمسارات الطويلة، رافقه اضطرابات في جدول الرحلات، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتشغيل لشركات الطيران الوطنية.

– السياحة: ويرتبط هذا القطاع بسابقه، سيما وأنه يُعد من أكثر القطاعات -غير النفطية- حساسية للصدمات الجيوسياسية. حيث انخفض عدد السائحين والزوار خلال فترة الحرب المباشرة بصورة واضحة ما أثر بدوره على قطاع الفندقة والمرافق السياحية، لكن عاد نشاطه بعد توقف العمليات القتالية في المنطقة.

– العقار: القطاع الذي كان من المتوقع أن يتأثر بصورة كبيرة بتداعيات الحرب لأسباب تتعلق بتزعزع ثقة المستثمرين، وارتفاع معدلات التضخم وتداعيتها على أسعار مواد البناء، ناهيك عن ارتباط هذا القطاع بطيف من الأنشطة التي تأثرت أساساً بالحرب، مثل السياحة، والتجزئة، وغيرها. لكن بحسب التقارير المحلية، شهد سوق العقار بالدولة نمواً قوياً خلال الربع الأول من العام الحالي، مدفوعاً بارتفاع قيم المعاملات من بيع وشراء في كل من إمارتي أبو ظبي ودبي، لاسيما مع توفر خيارات واسعة وميسرة أمام المستثمرين الدوليين وتجار الجملة الذين انتهزوا الفرص التي وفرتها بعض شركات التطوير العقاري، مثل الإعفاء من دفع رسوم التسجيل، أو المرونة في دفع الأقساط، وغيرها، إضافة إلى ملاءمة عوائد الإيجارات.

على مستوى إمارة أبو ظبي، حافظ قطاع العقارات على زخمه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م، وبدعم من الطلب المتزايد على المشاريع الجديدة، ارتفعت مبيعات الشقق والفلل على أساس سنوي بنسبة ١٢٩,٨٪ و٩٩,٦٪ على التوالي. (الرسم البياني ٢)

الرسم البياني 2: عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي

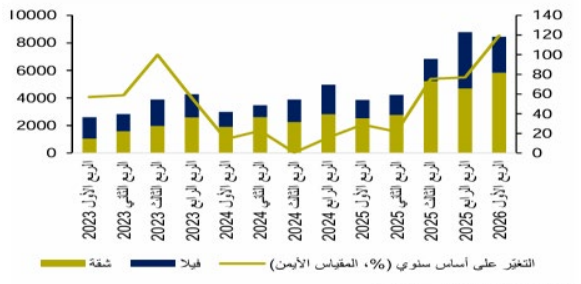

المصدر: مركز أبوظبي العقاري.

كذلك حافظت إمارة دبي على نمو قطاعها العقاري خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية بنسبة ٣٠,٣٪ على أساس سنوي. (الرسم البياني ٣)

الرسم البياني 3: عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في دبي

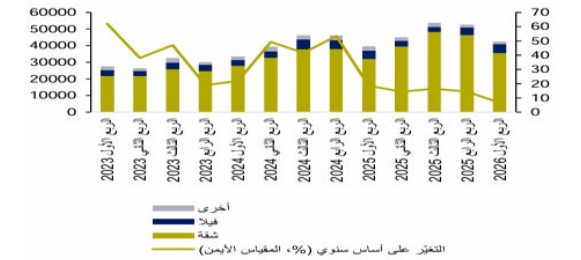

المصدر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي. البيانات من منصة التسجيل العقاري

الآثار غير المباشرة: ويقصد بها الآثار التي تنتقل إلى الاقتصاد الإماراتي، نتيجة لانفتاحه الواسع على الخارج، بعد مرورها بسلسلة طويلة من الآثار على المستوى الدولي، وتتضمن ما يلي:

• انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي: خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لهذا العام إلى ٢,٥٪ ليشمل حوالي ثُلثي دول العالم وهو أدنى مستوى له منذ الجائحة، بعد أن كان

توقع مصرف الإمارات المركزي يصل معدل التضخم ٢,٣٪ عام ٢٠٢٦ وينخفض ليصل إلى ١,٩٪ في العام القادم

٢,٩٪، لكنه توقع ان يرتفع إلى ٢,٨٪ العام القادم ٢٠٢٧م.

• انخفاض معدل نمو التجارة العالمية: طبقاً لتقارير منظمة التجارة العالمية، لم تنخفض التجارة العالمية بصورة تامة على أساس سنوي خلال فترة الحرب، لكن انخفضت التوقعات بشأن نموه بصورة كبيرة إلى حدود ١,٩-٢,٨٪، مقارنة بما سجل لعام ٢٠٢٥م، والتي بلغت بحدود ٥٪، أي انخفضت التوقعات بمقدار النصف. ويتركز هذا الانخفاض بصورة كبيرة في مناطق التوتر خاصة منطقة الشرق الأوسط على إثر غلق مضيق هرمز، حيث انخفض حجم صادراتها السلعية بنحو ٩,٧٪ واستيراداتها بنحو ١١,٩٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الجاري.

وعلى مستوى تدفقات الطاقة العالمية، انخفضت الاستيرادات العالمية من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط في شهر مارس لوحده قرابة ٤٥٪ على أساس سنوي، فيما انخفضت استيرادات الغاز الطبيعي المسال قرابة ٥٢٪.
أما على صعيد تجارة الخدمات، فقد خفضت المنظمة توقعاتها بشأن معدلات النمو من ٤,٨٪ إلى ٤,١٪، أي خسارة ما يقارب ٠,٧ نقطة مئوية نتيجة للتوترات الجيوسياسية سالفة الذكر.

• ارتفاع معدل التضخم العالمي: أدى غلق مضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط بصورة فلكية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري نتيجة لفرض شركات التأمين ما يعرف بعلاوة المخاطر الجيوسياسية على السفن التي تمر بالمضيق خلال فترات التوتر، ما يزيد من تكلفة التأمين والشحن لنقل النفط والسلع. وطبقاً لتقديرات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وصل معدل التضخم العالمي خلال فترة الحرب بنحو ٤٪.

بنحو عام، ترتب على ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الحرب سلسلة من الآثار وكما يلي:

• ارتفاع سعر الدولار الأمريكي: صعد الدولار بقوة خاصة في بداية الحرب نتيجة للطلب عليه من قبل المستثمرين كملاذ آمن، وكذلك لمواجهة مخاوف التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الوقود مما دفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تقليل احتمالات خفض أسعار الفائدة آنذاك.

• انخفاض أسعار الذهب: انخفضت أسعار الذهب العالمية بنسبة تجاوزت ٢٠٪، مسجلة أسوأ أداء شهري لها منذ عام ٢٠١٣م. فبعد أن افتتح الذهب تعاملات الحرب (في ٢٨ فبراير) قريباً من ذروته التاريخية عند ٥,٤٢٣ دولاراً للأونصة، هبط بشكل حاد ومفاجئ ليكسر مستويات٤,٢٠٠ دولار و٤,١٧٥ دولاراً للأونصة بحلول ربيع وصيف العام الجاري.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الذهب لم يفقد قيمته كملاذ آمن، لكن وظيفته هي التي تحورت بسبب ظروف الحرب. فبدلاً من أن يقفز سعره، تحول الذهب إلى أداة لتوفير "السيولة الفورية "مع تنامي مخاوف التضخم وتوقع تشديد السياسة النقدية عبر رفع الفائدة، وما عانوه من نقص حاد في الدولار، واضطرار الكثير من المستثمرين لتسييل حيازاتهم من الذهب. لكن، بمجرد هدوء حدة العمليات العسكرية بعد ذلك، عاد الذهب إلى مسار التعافي القوي، فيما أشارت التوقعات إلى إمكانية ارتداد الذهب بقوة ليصل مستويات٥,٢٠٠ دولار للأونصة قبل نهاية عام ٢٠٢٦م.

صفوة القول، أثرت جميع هذه التطورات على قرارات المستثمرين المحليين والدوليين، وعلى حركة رؤوس الأموال عبر حدود دولة الإمارات وسائر دول الخليج.

سياسات وتدابير احتواء تداعيات الحرب

في مواجهة التداعيات الاقتصادية للحرب، تبنت دولة الإمارات حزمة من السياسات والتدابير الاستباقية على المستويين الاتحادي والمحلي، استهدفت الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

أخذت التدابير الحكومية لمواجهة تداعيات الحرب أشكالاً مختلفة، وغطت العديد من المجالات، وكما يلي:

على صعيد السياسات النقدية والمالية: قام مصرف الإمارات المركزي بإجراءات عدة لتعزيز السيولة المصرفية والمحافظة على استقرار وتماسك النظام المالي، واستقرار الدرهم:

• في ١٨ مارس ٢٠٢٦م، تم إطلاق "حزمة المرونة الاستباقية للمؤسسات المالية"، مدعومة بأصول للمصرف تبلغ نحو ١ تريليون درهم. تضمنت الحزمة أدوات لإتاحة سيولة إضافية للمصارف وتعزيز قدرتها على الاستمرار في تمويل الاقتصاد.
• تفعيل "تسهيلات تأمين السيولة الطارئة" بضخ أكثر من ٣٠ مليار درهم لحماية البنوك التجارية المتأثرة بالحرب.

• تخفيف متطلبات الاحتياطي من خلال السماح للبنوك بالوصول لما يصل إلى نسبة٣٠ ٪ من متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي.
• توفير التمويل متعدد العملات لتأمين التدفق النقدي للمستوردين والشركات.
• المرونة الائتمانية المتمثلة بتقديم إعفاءات وتسهيلات لتأجيل تصنيف القروض المتعثرة مؤقتاً.

على مستوى إمارة دبي، اتخذت حكومة دبي حزم من التدابير والحوافز ما يعكس نهج دبي القائم على الاستباقية والمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية. فقد أطلقت الحكومة حزمتين اقتصاديتين بإجمالي وصل إلى ٢,٥ مليار درهم، إضافة إلى إعفاءات وتأجيل الرسوم الحكومية، وتخفيض بعض الرسوم الجمركية ورسوم الخدمات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. على صعيد سياسات أمن الطاقة وسلاسل الإمداد: تم تعظيم استخدام مسارات بديلة لتصدير النفط، وتسريع تطوير مرافق التخزين، وتنويع مسارات التجارة والنقل، إلى جانب تعزيز الأمن الغذائي والمخزونات الاستراتيجية.

حالياً، طبقاً للتقارير المحلية، على الرغم من إبرام تفاهمات مؤقتة لإعادة فتح مضيق هرمز جزئياً لفترة وجيزة، إلّا أن تجدد التوترات في شهر يوليو ٢٠٢٦ م، دفع دولة الإمارات مجدداً إلى خفض اعتمادها على المضيق بأكثر من النصف (بنسبة ٥٣٪)، لتصبح الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي استعادت صادراتها البحرية إلى مستويات ما قبل اندلاع الحرب. وتحقق هذا التعافي عبر عدد من الاستراتيجيات أهمها، تفعيل خط أنابيب حبشان – الفجيرة (الممر البديل الرئيسي) الذي يفتح مباشرة على بحر عُمان بطاقة استيعابية تبلغ ١,٥ مليون برميل يومياً، وكذلك السحب من مستودع "المندوس" الاستراتيجي للفجيرة تحت الأرض والذي تبلغ سعته ٤٢ مليون برميل.

على صعيد الأمن الغذائي: أكدت وزارة الاقتصاد الإماراتية خلال فترة الحرب اكتمال المخزونات الاستراتيجية من السلع لفترة تتراوح بين ٤ و٦ أشهر، وأن الأمن الغذائي للبلاد مضمون في ظل أي ظروف طارئة، لاسيما من خلال الاستفادة من شبكة واسعة من الأسواق الشريكة العالمية وتفعيل سريع للأسواق البديلة. كما تم التحذير من المخالفات، أو الاحتكار، أو الزيادات غير المبررة في الأسعار.

على صعيد سياسات تعزيز المرونة الاقتصادية: تم العمل على رفع جاهزية الموانئ والمطارات، والمحافظة على ثقة المستثمرين. وبالتوازي، استمر العمل على تنفيذ مشاريع التنويع الاقتصادي.

استشراف المستقبل

يتجلى من المناقشات السابقة، أن تداعيات الحرب على الاقتصاد الإماراتي ذات جذور جيوسياسية ولا تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الإماراتي، بالتالي فإن آفاق المستقبل –بإطار موضوع المقال– ستتوقف بغير حدود على الترتيبات الأمنية والجيوسياسية التي ستعقب الحرب، وبنحو أدق على صيغة الاتفاق النهائي بين أمريكا وإيران، وفيما إذا كان مستداماً وصلباً وسيرضي كل الأطراف الرئيسية، بالتالي على شكل التحالفات الإقليمية والدولية التي ستتمخض عن هذه الحرب، ومضامينها على حالة السلم في المنطقة والعالم، بالتالي على أمن الملاحة عبر مضيق هرمز وآفاق الاستثمارات في منطقة الخليج العربي.

تأسيساً على ما ذكر، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسية للاقتصاد الإماراتي:

السيناريو الأول: المتفائل، ويتلخص بحصول انفراج واضح ومستدام لحالة التوتر (العسكري) بين الولايات المتحدة وإيران، وتوقف إيران عن ضرب أية أهداف لها في دول منطقة الخليج، وتوصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق "صامد" ينطوي على فتح دائم لمضيق هرمز وإزالة الألغام، وتوافق دولي وإقليمي على صيغة معينة لإدارة

المضيق لا تنفرد فيها إيران، بما يؤمن منع تكرار غلقه مرة أخرى. وفي ذات الوقت تتعزز جهود الإمارات لإيجاد ممرات بديلة وآمنة لتصدير الطاقة.

في ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن يشهد العالم ارتفاعاً في معدلات نموه الاقتصادي نتيجة لعودة الحركة لسلاسل الإمداد والطاقة، مقابل انخفاض معدلات التضخم العالمي، ما سينعكس كل ذلك إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي للإمارات بصورة واضحة نتيجة لتنامي صادراتها لاسيما النفطية منها بعد انسحابها من منظمة الأوبك، إضافة إلى عودة بيئة أسعار الفائدة العالمية (على الدولار الأمريكي) المنخفضة ما سيشجع ذلك على عودة التدفقات الاستثمارية من الخارج والتي ستتوجه إلى مختلف القطاعات، بما سينعكس بالنتيجة إيجاباً على سوق العمل.

على صعيد تصدير النفط، تجدر الإشارة إلى أن الإمارات بدأت بالفعل في تنفيذ خطة متكاملة، تهدف إلى تقليل الاعتماد على مضيق هرمز تدريجياً، وصولاً إلى نسبة اعتماد صفرية على هذا الممر المائي الحيوي، مثل مشروع ربط الإمارات بمدينة البصرة العراقية، ومنها إلى تركيا وسوريا، إلى جانب دراسة إنشاء مسار آخر.

ومن المتوقع أن يظل نمو الأنشطة غير النفطية إيجابياً خلال الفترة المقبلة مدعومة بالاستثمارات الحكومية المستمرة، وأنشطة القطاع الخاص، ومشاريع التنويع الاقتصادي الجارية.

السيناريو الثاني: الحذر، ويتمثل بتوصل أمريكا وإيران إلى اتفاق هش ينطوي على فتح مضيق هرمز لفترات محدودة ومتكررة، تتخلله قيام الولايات المتحدة بشن ضربات محدودة على إيران، مع قيام إيران بممارسات تقييدية لحركة السفن عبر المضيق، وكما يحصل حالياً.

في هذه الحالة، سيتحسن الوضع الاقتصادي لدولة الإمارات نسبياً مقارنة بما حصل في بداية الحرب، لكن استمرار هذا المشهد طويلاً سيؤثر على ثقة المستثمرين لاسيما الأجانب، وستتأثر مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتتدهور أحوال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تأثر انسيابية الصادرات النفطية، والصادرات السلعية. السيناريو الثالث: المتشائم، ويتمثل باستمرار توترات الحرب على إيران، ما يؤدي إلى استمرار غلق أو شبه غلق لمضيق هرمز، بالتالي تأثير كل ذلك على انسيابية الحركة التجارية لاسيما الطاقة عبر المضيق، واحتمالات حصول أزمة غذاء عالمية، وارتفاع معدلات التضخم العالمي، يرافقه ارتفاع في أسعار الفائدة ما سيقوض من حركة الاستثمارات الدولية، بالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي. ومن الطبيعي أن يلقي هذا المشهد بظلاله القاتمة على الاقتصاد الإماراتي وسائر دول المنطقة.

الدروس المستوحاة:

بقدر ما شكلته الآثار الاقتصادية للحرب سالفة الذكر من تحديات أمام الاقتصاد الإماراتي، فإن ثمة دروس يمكن استيحاؤها من تلك التجربة وبلورتها على شكل فرص بما يكفل استدامته وتعزيز مرونته مستقبلاً، أهمها ما يلي:

- تعزيز جهود استراتيجية التنويع الاقتصادي بعيداً عن الطاقة الهيدروكربونية، مع استمرار الجهود في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة.
- تعظيم وتسريع الجهود لإيجاد بدائل لنقل النفط غير مضيق هرمز.
- تعزيز الخزين الاستراتيجي للنفط تحسباً لأية متغيرات جيوسياسية طارئة مستقبلاً.
- تعزيز الشراكات والتحالفات الاستراتيجية الإقليمية (خاصة الخليجية) والدولية سواء في مجال أمن الطاقة، أو سلاسل الإمداد، أو غيرها.

* خبير اقتصادي بصندوق النقد العربي وبمجلس دبي الاقتصادي

الخسائر الإيرانية في الحرب: الأبعاد العسكرية والاقتصادية والإنسانية والبيئية

تحدي ما بعد الحرب لا يقل تعقيدًا عن المواجهة وإعادة البناء والتأهيل تتطلب برامج وموارد كبيرة

شكّلت الحرب بين أمريكا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، أزمة إقليمية واسعة تجاوزت المواجهة العسكرية المباشرة لتطال الاقتصاد والبنية التحتية والطاقة والخدمات العامة، إضافة إلى الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والبيئية. وأظهرت تطورات النزاع أن الحروب الحديثة لا تستهدف القدرات العسكرية فحسب، بل تؤثر أيضًا في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها والحفاظ على الخدمات الأساسية والاستقرار الاجتماعي.

بدأت العمليات العسكرية في ٢٨ فبراير بهجمات أمريكية وإسرائيلية على أهداف داخل إيران، واتسعت دائرة الاستهداف لتشمل منشآت عسكرية واستراتيجية ومرافق مدنية واقتصادية وخدمية، مما أدى إلى تصاعد الخسائر البشرية والمادية وزيادة الضغوط على مؤسسات الدولة والاقتصاد الإيراني.

حسن راضي

وتزامن التصعيد العسكري مع ضغوط اقتصادية تمثلت في استهداف قطاع الطاقة وفرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية عقب التوترات في مضيق هرمز، ما أثر في التجارة الخارجية وصادرات النفط وسلاسل الإمداد، وفاقم المشكلات التي كان الاقتصاد الإيراني يعاني منها أصلًا بسبب العقوبات الدولية. كما أثار استهداف المنشآت النفطية ومحطات الكهرباء وشبكات النقل مخاوف بشأن أمن البنية التحتية الحيوية وتأثير ذلك في النشاط الاقتصادي والحياة اليومية للسكان.

ورغم الجهود الدبلوماسية اللاحقة لاحتواء التصعيد والتوصل إلى تفاهمات سياسية، فإن آثار الحرب تجاوزت نطاق العمليات العسكرية لتتحول إلى أزمة شاملة مست الدولة والمجتمع. وأصبحت مرحلة ما بعد الحرب تتطلب إعادة إعمار المنشآت المتضررة، واستعادة النشاط الاقتصادي وتأهيل البنية التحتية، إلى جانب معالجة التداعيات الإنسانية والبيئية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الخسائر التي تكبدتها إيران نتيجة الحرب، من خلال تناول الخسائر العسكرية والبشرية، والاقتصادية والمالية، وأضرار البنية التحتية والطاقة، والآثار الإنسانية والاجتماعية، إضافة إلى الانعكاسات البيئية والصحية طويلة الأمد، بما يبرز طبيعة الحرب كأزمة مركبة تؤثر في الاستقرار والتنمية ومستقبل التعافي في إيران.

الخسائر العسكرية والبشرية في إيران

شكّلت الخسائر العسكرية والبشرية إحدى أبرز النتائج المباشرة للحرب، إذ تعرضت إيران لحملة عسكرية واسعة استهدفت منشآت عسكرية واستراتيجية، إلى جانب بنى تحتية مدنية ومناطق سكنية في عدد من المحافظات. ومع اتساع نطاق العمليات، ارتفعت الكلفة البشرية والمادية بصورة ملحوظة، وأصبحت إعادة تأهيل القدرات العسكرية والخدمية من أبرز التحديات التي واجهت الدولة خلال فترة النزاع.

وتشير التقارير إلى أن العمليات العسكرية أسفرت عن مقتل نحو أربعة آلاف شخص معظمهم من القادة العسكريين والأمنيين من الصف الأول والثاني. وامتدت العمليات العسكرية إلى استهداف

٢٧٠ مليار دولار الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإيران خلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب حسب التقديرات الرسمية الإيرانية

القدرات الدفاعية الإيرانية، حيث تشير البيانات المنشورة إلى أنه تم استهداف أكثر من ١٤ ألف هدف عسكري داخل إيران، كما دُمّر أكثر من ٣٠٠ منصة صواريخ إيرانية، وفقًا لما نُسب إلى الجيش الإسرائيلي. وشملت الضربات قواعد عسكرية، ومراكز قيادة، ومنشآت لوجستية، ومواقع مرتبطة بالقدرات الدفاعية، وهو ما ألحق أضرارًا جسيمة بمخازن الصواريخ والمسيرات وكذلك بالجاهزية التشغيلية للقوات المسلحة، وفرض الحاجة إلى إعادة توزيع القوات وإصلاح المنشآت المتضررة.

الخسائر الاقتصادية والمالية في إيران

شكّلت الخسائر الاقتصادية والمالية أحد أكثر أوجه الحرب تأثيرًا على إيران، إذ تجاوزت آثارها الأضرار العسكرية المباشرة لتطال مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك المالية العامة، وإنتاج الطاقة، والتجارة الخارجية، وسوق العمل، والاستقرار النقدي، ومستوى معيشة السكان. وجاء ذلك في وقت كان الاقتصاد الإيراني يواجه أصلًا تحديات هيكلية ناجمة عن العقوبات الدولية، وارتفاع التضخم، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، مما جعل آثار الحرب أكثر عمقًا واتساعًا.

وبحسب التقديرات الرسمية الإيرانية، بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة خلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب نحو ٢٧٠ مليار دولار أمريكي، وهو رقم يقترب من حجم الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإيران خلال العام نفسه، بما يعكس حجم الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني. وشملت الخسائر أضرار البنية التحتية، وتعطل النشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج، وتراجع الصادرات، وتوقف أو تباطؤ عمل العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

مقتل ٤ آلاف معظمهم قادة عسكريين وأمنيين واستهداف ١٤ ألف هدف عسكري داخل إيران وتدمير ٣٠٠ منصة صواريخ إيرانية

كما شهد الاقتصاد الإيراني تدهورًا في مؤشرات الاستقرار النقدي، إذ تراجع سعر صرف الريال نتيجة تصاعد المخاطر الاقتصادية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، ما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية. وتشير البيانات المتداولة إلى أن معدل التضخم تجاوز ٨٥٪، الأمر الذي انعكس مباشرة على القوة الشرائية للأسر، واتساع الضغوط المعيشية وارتفاع تكاليف الحياة.

وفي هذا السياق، أقرّ الرئيس الإيراني بأن الضغوط الاقتصادية الواقعة على المواطنين قد تتسبب في إلحاق الضرر بالنظام، مؤكدًا أن «أهم ساحة معركة اليوم هي الاقتصاد ومعيشة الشعب»، وهو تصريح يعكس انتقال مركز الثقل في الأزمة من الميدان العسكري إلى المجال الاقتصادي، وإدراك القيادة الإيرانية أن التعافي يعتمد بدرجة كبيرة على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية. كما أشار مسعود بزشكيان إلى أن الحرب تسببت في اضطرابات اقتصادية، ونقص في العملة، وارتفاع في الأسعار، وهي نتائج فاقمت الضغوط على الاقتصاد الإيراني وأثرت في القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.

وأوضح حميد قنبري، المسؤول في الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية الإيرانية، أن الخسائر التي تكبدتها إيران نتيجة الحرب كانت كبيرة وملحوظة، وأن تعويضها وإعادة بناء الاقتصاد المتضرر يتطلبان استثمارات واسعة النطاق. وأكد أن إيران بحاجة إلى تهيئة ظروف اقتصادية جاذبة لاستقطاب المستثمرين الأجانب، ولا سيما من الدول الصديقة مثل روسيا، للمساهمة في إعادة الإعمار وتعويض الأضرار التي خلفتها الحرب.

وفي حديثه إلى سبوتنيك، أشار قنبري أيضًا إلى أن وثائق وسياسات بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون لا تزال في المراحل الأولى من التشكّل، وتحتاج إلى مزيد من العمل والتطوير قبل أن تتمكن بصورة كاملة من أن تحل محل المؤسسات القائمة، وهو ما يعكس محدودية البدائل الاقتصادية والمؤسسية المتاحة لإيران في مواجهة تداعيات الحرب.

وتفاقمت هذه الضغوط مع الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة على الموانئ الإيرانية عقب تصاعد التوترات في مضيق هرمز، إذ أدى إلى تراجع صادرات النفط، وزيادة تكاليف النقل البحري والتأمين، وإبطاء حركة الواردات والصادرات، فضلًا عن تعقيد عمليات التمويل والشحن. ورغم التوصل مؤقتًا إلى تفاهم يقضي بإعادة حركة الملاحة تدريجيًا، فإن انهيار هذا التفاهم واستئناف الحصار أعادا حالة عدم اليقين إلى الأسواق الإيرانية وزادا الضغوط على النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، أوضح مهدي طغياني، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الإسلامي، أن الحصار البحري الأمريكي قلّص إمكانات التبادل التجاري عبر المنافذ البحرية في المحافظات الجنوبية، الأمر الذي حدّ من حركة التجارة البحرية، وأثر في تدفق السلع والمواد الأولية، وزاد الضغوط على القطاعات الإنتاجية وسلاسل الإمداد.

أثرت الحرب في النشاط الصناعي والاستثماري، نتيجة اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين وصعوبة توفير المواد الخام وقطع الغيار، مما أدى إلى تراجع الإنتاج والاستثمار، خاصة في قطاعات الطاقة والصلب والبتروكيماويات، وزيادة الضغوط على الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما زادت الحكومة الإنفاق العسكري والإغاثة وإصلاح الأضرار، في وقت تراجعت فيه الإيرادات بسبب ضعف النشاط الاقتصادي واضطراب صادرات النفط، ما زاد الضغوط على الموازنة والحاجة إلى تمويل إعادة الإعمار.

وبذلك تجاوزت الخسائر الاقتصادية الأضرار المباشرة لتشمل تراجع النمو والإنتاج والاستثمار، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخم، واضطراب التجارة الخارجية، مما يجعل التعافي عملية

تجاوزت الخسائر الاقتصادية الأضرار المباشرة لتشمل تراجع النمو والإنتاج والاستثمار وانخفاض العملة وارتفاع التضخم واضطراب التجارة

طويلة تتطلب استعادة القدرة الإنتاجية والثقة بالاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة.

خسائر البنية التحتية والطاقة والقطاع الصناعي في إيران

شكّلت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية أحد أبرز مظاهر الخسائر التي تكبدتها إيران خلال الحرب، إذ لم تقتصر العمليات العسكرية على استهداف المواقع العسكرية، بل امتدت إلى منشآت ترتبط باستمرار النشاط الاقتصادي والحياة اليومية للسكان. وكان قطاع الطاقة من أكثر القطاعات تأثرًا نظرًا لمكانته المحورية في الاقتصاد الإيراني.

فقد أعلن عباس علي آبادي، وزير الطاقة الإيراني، أن الهجمات الأمريكية أثرت في «قدر كبير» من قدرات قطاعي الطاقة والمياه، موضحًا أن فرق وزارتي النفط والطاقة تعمل على إعادة محطات توليد الكهرباء الخارجة عن الخدمة وتأمين إمدادات الكهرباء للمناطق المتضررة، مع توقعات بمعالجة أزمة نقص الكهرباء والانقطاعات خلال أربعة وخمسة أسابيع. وتعكس هذه التصريحات حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والجهود الحكومية لإعادة تشغيل المرافق الحيوية.

كما أوضح ستار هاشمي، وزير الاتصالات، أن اضطرابات خدمات الاتصالات التي تزامنت مع انقطاع الكهرباء تعود إلى محدودية تجهيزات الطاقة الاحتياطية والظروف الفنية التي تواجه مواقع الاتصالات. ويشير ذلك إلى امتداد أضرار قطاع الكهرباء إلى شبكات الاتصالات والإنترنت، بما أثر في الخدمات الحكومية والاقتصادية وبعض الأنشطة التجارية والإدارية.

وفي قطاع النفط، تعرضت منشآت التخزين لأضرار مباشرة، إذ نقل عضو في مجلس مدينة طهران أن جزءًا كبيرًا من خزانات مستودع النفط في منطقة شهران تضرر خلال الحرب. وأشار إلى أن المجلس طلب من وزارة النفط دراسة نقل المستودع إلى موقع آخر بصورة جدية، بسبب المخاطر الأمنية التي كشفت عنها العمليات العسكرية على المنشآت النفطية القريبة من المناطق السكنية.

وامتدت آثار الحرب إلى القطاع الصناعي، إذ أدى تضرر عدد من المصانع والمنشآت الإنتاجية وصعوبة توفير المواد الخام والمعدات إلى انخفاض القدرة الإنتاجية، ولا سيما في الصناعات الثقيلة المرتبطة بالصلب والبتروكيماويات. كما تأثرت شبكات النقل والخدمات اللوجستية نتيجة الأضرار التي لحقت ببعض الجسور والبنية التحتية المرتبطة بحركة البضائع، مما أضعف كفاءة سلاسل التوريد وأدى إلى تأخير وصول المواد الأولية والمنتجات إلى المصانع والأسواق.

وتظهر هذه المعطيات أن استهداف البنية التحتية لم يقتصر على الأضرار المادية المباشرة، بل خلّف آثارًا تشغيلية وتنموية طويلة الأمد، إذ تتطلب إعادة تأهيل شبكات الطاقة والمنشآت الصناعية والمرافق الخدمية وشبكات النقل والاتصالات استثمارات كبيرة وفترات زمنية ممتدة، إلى جانب خطط متكاملة لاستعادة كفاءة هذه القطاعات وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية.

الخسائر الإنسانية والاجتماعية في إيران

على المستوى الاجتماعي، أدت الحرب إلى تراجع مستويات المعيشة واتساع الضغوط التي تواجه الأسر الإيرانية، نتيجة اضطراب الحياة اليومية وتعطل عدد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية والتعليمية وهو ما انعكس على قرارات الأسر المتعلقة بالإنفاق والتعليم والعمل، وعزز حالة عدم اليقين التي صاحبت استمرار النزاع. كما أسهمت هذه الظروف في زيادة الضغوط على الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة، الذين تأثروا بصورة أكبر بتراجع الخدمات الأساسية.

استهداف البنية التحتية خلّف آثارًا تشغيلية وتنموية طويلة الأمد وتتطلب إعادة تأهيلها استثمارات كبيرة وفترات زمنية ممتدة

ولم تقتصر آثار الحرب على الجوانب المادية، بل امتدت إلى الصحة النفسية للمجتمع، إذ تشير الأدبيات المتعلقة بالنزاعات المسلحة إلى أن التعرض المستمر للقصف والانفجارات، وفقدان أفراد الأسرة أو الممتلكات، والعيش في بيئة يسودها الخوف وعدم اليقين، يرتبط بارتفاع معدلات القلق والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة، خاصة لدى الأطفال والنساء وكبار السن. وغالبًا ما تستمر هذه الآثار النفسية لسنوات بعد انتهاء العمليات العسكرية، مما يجعل التعافي المجتمعي أكثر تعقيدًا من مجرد إعادة إعمار البنية التحتية.

وتبرز هذه المعطيات أن الكلفة الإنسانية للحرب لا تقتصر على الخسائر البشرية المباشرة، وإنما تشمل أيضًا التغيرات التي تصيب النسيج الاجتماعي، ومستويات الصحة العامة، والتعليم، والاستقرار النفسي، وجودة الحياة. ومن ثم، فإن مرحلة التعافي تتطلب إلى جانب إعادة إعمار المنشآت المتضررة تنفيذ برامج طويلة الأمد لإعادة تأهيل القطاع الصحي، ودعم العملية التعليمية، وتوسيع خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية بما يسهم في استعادة التماسك المجتمعي وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

الخسائر البيئية والصحية طويلة الأمد في إيران

مثّلت الآثار البيئية والصحية إحدى أكثر نتائج الحرب تعقيدًا واستدامة بالنسبة لإيران، إذ لا تنتهي آثار العمليات العسكرية بانتهاء المواجهات، بل قد تمتد لسنوات وربما لعقود نتيجة تلوث الهواء والتربة والمياه وما يترتب عليه من انعكاسات صحية وبيئية واقتصادية طويلة الأجل. كما أن استهداف المنشآت الصناعية والنفطية والبنية التحتية الحيوية يترك إرثًا بيئيًا يحتاج إلى برامج متخصصة لإعادة التأهيل والرصد.

وأدت الضربات العسكرية إلى إطلاق كميات كبيرة من الغبار والركام وبقايا الخرسانة والمواد الكيميائية والمعادن الثقيلة في الغلاف الجوي، مما زاد مستويات التلوث في عدد من المناطق. ومع معاناة بعض الأقاليم الإيرانية أصلًا من الجفاف والتلوث والعواصف الترابية، تصبح هذه الملوثات أكثر قابلية للانتشار بفعل الرياح، بما يوسع نطاق تأثيرها ويطيل مدة بقائها في البيئة.

كما تسبب تضرر المنشآت الصناعية والنفطية في انبعاث ملوثات خطرة، من بينها الجسيمات الدقيقة، والسيليكا، والمعادن الثقيلة، والوقود المحترق، والمواد الكيميائية الصناعية. ويمكن أن تترسب هذه المواد في التربة والمياه ثم تعود إلى الهواء مع العواصف الترابية، مما يطيل فترة تعرض السكان لها.

وتسببت الحرائق في بعض المنشآت النفطية في تصاعد سحب كثيفة من الدخان وتدهور جودة الهواء في المناطق المحيطة، مع تحذيرات من احتمال تشكل أمطار حمضية نتيجة احتراق النفط والمواد الكيميائية. صحيًا، يزيد التعرض المستمر لهذه الملوثات من احتمالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية وبعض أنواع السرطان، مع مخاطر أكبر على الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. كما يمكن أن يؤدي تلوث المياه والتربة إلى الإضرار بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي نتيجة تراكم المواد السامة والمعادن الثقيلة في الموارد الطبيعية والمحاصيل.

وامتدت الأضرار إلى النظم البيئية والموارد الطبيعية، إذ قد يؤدي تسرب الوقود والمواد الكيميائية إلى تلوث المياه الجوفية، وإضعاف خصوبة التربة، وتراجع التنوع الحيوي، بما يؤثر في الإنتاج الزراعي واستدامة الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

وتؤكد هذه المعطيات أن الخسائر البيئية والصحية لا تقل أهمية عن الخسائر العسكرية والاقتصادية، لأن آثارها قد تستمر لسنوات بعد انتهاء العمليات العسكرية، وتفرض تحديات في مجالات الصحة العامة وإدارة الموارد الطبيعية وإزالة التلوث وإعادة تأهيل المناطق المتضررة. لذلك، يتطلب التعافي الشامل، إلى جانب إعادة بناء المنشآت والبنية التحتية، برامج وطنية طويلة

الكلفة الإنسانية للحرب لا تقتصر على الخسائر البشرية المباشرة بل تشمل تغيرات النسيج الاجتماعي والصحة العامة والتعليم وجودة الحياة

الأمد لحماية البيئة وتحسين جودة الهواء والمياه والتربة وتعزيز أنظمة الرصد البيئي والصحي، للحد من الآثار الممتدة للحرب على الإنسان والبيئة.

الخاتمة والاستنتاجات

تكشف المعطيات التي تناولتها هذه الدراسة أن الحرب على إيران خلّفت خسائر واسعة النطاق تجاوزت حدود المواجهة العسكرية المباشرة، لتتحول إلى أزمة مركبة مست مختلف أبعاد الدولة والمجتمع. فقد أظهرت الأحداث أن النزاعات الحديثة لم تعد تقاس بنتائجها العسكرية وحدها، وإنما بقدرتها على التأثير في الاقتصاد الوطني، والبنية التحتية، والخدمات العامة، والبيئة، والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يجعل تكلفة الحرب تمتد إلى ما بعد توقف العمليات العسكرية بسنوات طويلة.

وتبين الدراسة أن الأبعاد العسكرية والاقتصادية والإنسانية والبيئية لم تكن منفصلة عن بعضها، بل شكلت منظومة مترابطة أثرت كل منها في الأخرى. فقد انعكست الأضرار التي لحقت بالمنشآت الحيوية على قدرة الاقتصاد على الاستمرار، وأدى تراجع النشاط الاقتصادي إلى زيادة الضغوط المعيشية، في حين أسهم تضرر الخدمات الأساسية في تعميق التحديات الاجتماعية والصحية، بينما أضافت الآثار البيئية أعباء طويلة الأمد قد تستمر حتى بعد اكتمال إعادة الإعمار.

كما أظهرت الحرب حجم الترابط بين القطاعات الحيوية داخل الدولة، إذ أدى تعطل بعض مرافق الطاقة إلى اضطراب خدمات أخرى مرتبطة بها، في حين انعكس تضرر البنية التحتية على كفاءة النقل والإنتاج وسلاسل الإمداد، الأمر الذي أبرز أهمية حماية المنشآت المدنية والاستراتيجية بوصفها عنصرًا أساسيًا في الأمن الوطني، وليس مجرد مكونات اقتصادية أو خدمية.

وتؤكد النتائج أيضًا أن مرحلة ما بعد الحرب تمثل تحديًا لا يقل تعقيدًا عن مرحلة المواجهة العسكرية نفسها، إذ إن إعادة بناء المنشآت المتضررة، واستعادة النشاط الاقتصادي، وتأهيل الخدمات العامة، ودعم القطاعات الصحية والاجتماعية، ومعالجة الآثار البيئية، تتطلب برامج طويلة الأمد، وموارد مالية كبيرة، وسياسات متكاملة توازن بين متطلبات إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ثم، فإن تقييم آثار الحرب على إيران لا ينبغي أن يقتصر على حجم الدمار المادي أو الخسائر البشرية، بل يجب أن يشمل تأثيرها في مسار التنمية، وقدرة مؤسسات الدولة على استعادة كفاءتها، ومستقبل النمو الاقتصادي، ومستويات معيشة السكان، واستدامة الموارد الطبيعية. وتبرز هذه المعطيات أن التعافي الحقيقي لن يتحقق بمجرد انتهاء العمليات العسكرية، وإنما يتطلب عملية شاملة لإعادة بناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والبيئية، بما يعزز قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة الأزمات المستقبلية ويضع أسسًا أكثر استدامة للتنمية والاستقرار.

* باحث وكاتب متخصص في الشأن الإيراني

حرب يدفع الجميع ثمنها: التكلفة العسكرية والاقتصادية للصراع الإيراني

الاستنزاف المالي وتسعير المخاطر وتعطل سلاسل الإمداد تجعل الخسائر موزعة على جميع الأطراف

لم تعد الحروب في القرن الحادي والعشرين تُقاس بعدد الصواريخ التي أُطلقت أو المواقع العسكرية التي جرى تدميرها، بل بحجم الاستنزاف الاقتصادي الذي تخلّفه. ففي عالم شديد الترابط، أصبحت الحرب صدمة اقتصادية تتجاوز حدود أطرافها المباشرين، لتطال الاقتصاد الكلي، وأسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، والاستثمار، والنمو الاقتصادي. وإذا كانت الحروب التقليدية تنتج غالبًا طرفًا منتصرًا وآخر مهزومًا، فإن اقتصاديات الحروب الحديثة تكشف أن الجميع يدفع الثمن، وإن اختلفت درجة الخسارة.

أ.د توات عثمان

وتجسد الحرب الإيرانية الحالية هذا التحول بوضوح. فمن جهة، تتحمل إيران وإسرائيل وأمريكا تكاليف عسكرية مباشرة تتزايد مع استمرار العمليات. ومن جهة أخرى، تتحمل دول مجلس التعاون تكاليف غير مباشرة ناجمة عن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وتقلبات أسواق الطاقة، بينما يتحمل الاقتصاد العالمي فاتورة التضخم، واضطراب التجارة، وارتفاع تكاليف النقل.

ومع توقيع مذكرة تفاهم بين أمريكا وإيران في يونيو ٢٠٢٦م، بدا للجميع أن الحرب انتهت – على الأقل مؤقتاً- لكن سرعان ما تجددت العمليات العسكرية خلال شهر يوليو. وانطلاقًا من ذلك، تحلل هذه المقالة فاتورة الصراع الإيراني-الأمريكي-الإسرائيلي من خلال ثلاث دوائر مترابطة. الأولى هي التكلفة العسكرية المباشرة التي تتحملها الدول المتحاربة نتيجة العمليات العسكرية والإنفاق الدفاعي. والثانية هي التكلفة الاقتصادية الكلية التي تظهر في مؤشرات النمو، والتضخم، وأسواق المال والطاقة، والتجارة الدولية. أما الدائرة الثالثة فتمثل التكلفة الاستراتيجية طويلة الأجل، حيث تؤدي الحرب لإعادة تشكيل أولويات الاستثمار، وسلاسل القيمة، وخريطة المخاطر الجيوسياسية، بما ينعكس على مستقبل التنمية في المنطقة والعالم.

دائرة التكلفة العسكرية: حرب تلتهم الموارد

تمثل التكلفة العسكرية الحلقة الأولى في سلسلة الخسائر التي تولدها الحروب، وهي الأكثر وضوحًا للرأي العام، لكنها ليست بالضرورة الأكبر على المدى الطويل. وتشمل هذه التكلفة الإنفاق على العمليات العسكرية، والذخائر، والدفاعات الجوية، وتحريك القوات، وإعادة بناء القدرات العسكرية، وتعويض المعدات المدمرة، فضلًا عن تكلفة إعادة إعمار المنشآت العسكرية والمدنية المتضررة.

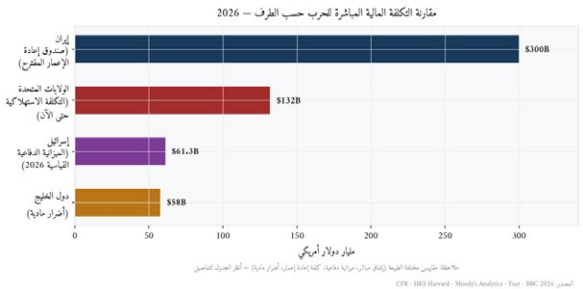

تكلفة الحرب المباشرة مليارا دولار يوميًا وأعلن البنتاغون تكلفة الأيام الأولى ١١,٣ مليار والتكلفة مع الذخائر ١٦ مليار دولار في الأسبوع الأول

أمريكا: تكلفة الحرب لا تنتهي بانتهاء القتال

دخلت الولايات المتحدة الحرب بـ ٥٦,٠٠٠ جندي في المنطقة، معظمهم على متن سفن وقواعد عسكرية متقدمة. وحسب تقديرات خبراء ميزانيات الحروب مثل البروفيسورة "ليندا بيلمز" من جامعة هارفارد، بلغت التكلفة التشغيلية المباشرة للعمليات قرابة مليارَي دولار يومياً. وفي حين أعلن البنتاغون أن الأيام الأولى كلفت ١١,٣ مليار دولار، فإن التكلفة الحقيقية مع احتساب استبدال الذخائر بلغت ١٦ مليار دولار في الأسبوع الأول وحده.

فصاروخ "توماهوك" المستخدم في المخزون بقيمة ٢ مليون دولار، يكلف اليوم بين ٣ و٣,٥ مليون دولار للاستبدال. أما صواريخ "باتريوت" فقد كانت قيمتها التاريخية بين ١ و٢ مليون دولار، بينما تكلف النسخ الجديدة بين ٤ و٥ ملايين دولار. وفي الأيام الأربعة الأولى للحرب، أطلقت الولايات المتحدة أكثر من ألف صاروخ "توماهوك" وأكثر من ١٥٠٠ صاروخ دفاع جوي، بما في ذلك أكثر من نصف مخزونها السابق من صواريخ "باتريوت" التي كانت أوكرانيا بأمسّ الحاجة إليها للدفاع عن نفسها ضد الهجمات الروسية.

وإلى جانب استنزاف الذخائر، خسرت واشنطن أصولاً عسكرية ثمينة؛ منها مقاتلات **F-15** وطائرات هجومية **A-10** ومسيّرات متطورة أسقطتها الدفاعات الإيرانية. كما تسببت نيران صديقة من الكويت في خسارة ٣ مقاتلات **F-15** أخرى. وتعرضت ٢٠ منشأة عسكرية أمريكية في المنطقة لأضرار بالغة جراء الضربات الصاروخية الإيرانية. ولعل الحادثة الأبرز تجسدت في حاملة الطائرات المتطورة "يو إس إس جيرالد فورد" (البالغ قيمتها ١٣ مليار دولار)، والتي اضطرت للانسحاب لإجراء إصلاحات ستستغرق ١٤ شهراً بعد حريق هائل شب في مرافقها نتيجة تمديد بقائها في الخدمة، وتجاوز كلفة صيانتها اليومية حاجز ٤٠٠ ألف دولار.

كما كشف وزير الدفاع الأمريكي، بيت هيغسيث، في تصريح رسمي أدلى به يوم الثلاثاء ٢١ يوليو ٢٠٢٦م، خلال جلسة استماع علنية أمام لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ، أن التكلفة الإجمالية المباشرة للعمليات العسكرية الأمريكية ضد إيران بلغت ٣٧,٥

مليار دولار أمريكي حتى الآن. ويمثل هذا الرقم قفزة ملحوظة وزيادة بنحو ٨ مليارات دولار مقارنة بالتقديرات المعلنة في منتصف مايو الماضي والتي كانت تقارب ٢٩ مليار دولار، حيث تغطي هذه النفقات العمليات الجارية للجيش الأمريكي، والرواتب، وتكاليف الصيانة، والوقود، والاحتياجات المتوقعة حتى نهاية السنة المالية في ٣٠ سبتمبر. وفي السياق ذاته، دافع البنتاغون عن طلب إدارة الرئيس دونالد ترامب الحصول على حزمة تمويل إضافية طارئة تُقدر بنحو ٦٧ مليار دولار لسد العجز وتوسيع خطوط إنتاج الذخائر وتجنب حدوث نقص حاد في الجاهزية التشغيلية، علماً بأن هذه الميزانيات الرسمية المعلنة لا تأخذ في الحسبان كلفة إعادة بناء أو إصلاح القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تضررت جراء الضربات الإيرانية المضادة.

إيران: دمار البنية التحتية وتكلفة إعادة البناء

تتحمل إيران العبء الأكبر من التكلفة العسكرية المباشرة، فالضربات التي استهدفت منشآت عسكرية، وبنى تحتية للطاقة، ومرافق نووية، لا تعني خسارة أصول مادية فحسب، بل تعني أيضًا تكاليف ضخمة لإعادة البناء، واستبدال المعدات، وإعادة تأهيل الشبكات اللوجستية والإنتاجية. وتقدر تكلفة إعادة إعمار ما دمّرته الحرب بنحو ٣٠٠ مليار دولار، وفق بعض التقديرات.

إسرائيل: كلفة الدفاع قد تتجاوز كلفة الهجوم

إذا كانت إيران تتحمل عبء إعادة بناء ما يُدمَّر، فإن إسرائيل تواجه معضلة مختلفة تتمثل في الكلفة الباهظة للدفاع النشط. فقد فرضت الحرب تشغيلًا مكثفًا لمنظومات الدفاع الجوي متعددة الطبقات، وعلى رأسها القبة الحديدية، ومقلاع داود، وآرو، لاعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وتُظهر البيانات المتداولة في الدراسات الدفاعية أن تكلفة صاروخ **Tamir** المستخدم في القبة الحديدية تتراوح بين ٤٠ ألفًا و١٠٠ ألف دولار، بينما تصل تكلفة الصاروخ الاعتراضي في منظومة **Arrow** إلى ما بين ٢ و٣ ملايين دولار، وتُقدَّر تكلفة صاروخ **David's Sling** بما يقارب ٧٠٠ ألف إلى مليون دولار. وعندما تُستخدم مئات الصواريخ الاعتراضية خلال أيام قليلة، تتحول تكلفة الدفاع وحدها إلى مئات الملايين من الدولارات.

دائرة التكلفة الاقتصادية: كيف تنتقل الحرب من ساحات القتال إلى الاقتصاد؟

التكلفة الاقتصادية تبدأ عندما تنتقل آثار الحرب إلى الموازنات العامة، وأسواق المال، والعملات، والتجارة الدولية، والسياسة النقدية. ففي الاقتصادات الحديثة، لا تتوقف الحرب عند

تفصيل التكلفة العسكرية والمالية المباشرة حسب الطرف

الطرف	البند	القيمة	المصدر
الولايات المتحدة	التكلفة التشغيلية الرسمية (وزير الحرب، يوليو ٢٠٢٦)	٣٧,٥ مليار دولار	وزير الحرب
	التكلفة الإجمالية على المستهلك والخزينة حتى الآن	١٣٢ مليار دولار	**Moody's Analytics**
	التقدير طويل المدى للتكلفة الكاملة	نحو تريليون دولار	أ. ليندا بيلمز، هارفارد
	معدل الإنفاق اليومي في الأيام الأولى	٢ مليار دولار/يوم	هارفارد كينيدي سكول
إسرائيل	الميزانية الدفاعية القياسية المطلوبة لعام ٢٠٢٦	٦١,٣ مليار دولار	**Ynet / Calcalist**
	تقدير وزارة المالية لكلفة الحرب المباشرة (أبريل)	١١,٥ مليار دولار	وكالة شينخوا
	كلفة تعبئة الاحتياط (نحو ١١٠ آلاف جندي)	١٠ مليار دولار	**Ynet**
إيران	صندوق إعادة الإعمار المتفق عليه بالمذكرة	٣٠٠ مليار دولار	مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية
دول الخليج	الأضرار المادية المباشرة (منشآت طاقة وبنية تحتية)	٥٨ مليار دولار على الأقل	**CFR / BBC**

خسرت الأسهم العالمية ٣,٢ تريليون دولار في أول ٩٦ ساعة لحصار هرمز وتراجعت البورصات الأوروبية والآسيوية بين ٤٪ و٨٪ خلال أول ٥ أيام قتال

الجبهة دائرة التكلفة الاقتصادية: كيف تنتقل الحرب من ساحات القتال إلى الاقتصاد؟

التكلفة الاقتصادية تبدأ عندما تنتقل آثار الحرب إلى الموازنات العامة، وأسواق المال، والعملات، والتجارة الدولية، والسياسة النقدية. ففي الاقتصادات الحديثة، لا تتوقف الحرب عند الجبهة العسكرية، بل تتحول إلى صدمة اقتصادية كلية تعيد تشكيل قرارات الحكومات، وسلوك المستثمرين، وتوقعات المستهلكين.

وتكمن خطورة الحرب الإيرانية في أنها اندلعت في قلب أكثر مناطق العالم حساسية للطاقة، وفي لحظة يتسم فيها الاقتصاد العالمي بارتفاع مستويات الديون، والضغوط التضخمية، وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة. ولذلك، فإن أي تصعيد عسكري لا ينعكس على أسعار النفط فحسب، بل يمتد إلى تكاليف التمويل، وسلاسل الإمداد، والتجارة العالمية، وأسعار الغذاء والنقل.

فالاقتصاد الإيراني دخل الحرب وهو يواجه أوضاعًا اقتصادية معقدة نتيجة سنوات طويلة من العقوبات، وضعف الاستثمار، وتراجع إنتاجية الاقتصاد. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لإيران يدور حول ٤٠٠,٤٣٠ مليار دولار بالأسعار الجارية، وهو اقتصاد يمتلك قاعدة صناعية مهمة لكنه يعاني من قيود شديدة على التمويل الخارجي، والاستثمار، والتكنولوجيا.

وقبل اندلاع الحرب، كان معدل التضخم في إيران يدور حول ٤٠٪، في حين فقد الريال الإيراني أكثر من ٩٠٪ من قيمته مقارنة بما قبل إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام ٢٠١٨م، وهو ما أدى إلى تآكل الدخول الحقيقية وارتفاع معدلات الفقر.

وجاءت الحرب لتضيف عدة صدمات متزامنة أدت إلى دخول الاقتصاد الإيراني في حلقة مفرغة؛ فارتفاع الإنفاق العسكري يوسع عجز الموازنة، ويزيد الحاجة إلى التمويل، بينما يؤدي التمويل النقدي إلى تضخم أعلى، ويقود التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية، وتراجع الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي. ولذلك، فإن أكبر خسارة قد تواجهها إيران ليست فقط في قيمة الأصول التي دُمرت، وإنما في انخفاض الناتج المحتمل خلال السنوات المقبلة نتيجة هروب رأس المال، وتأجيل الاستثمار، وتراجع الإنتاجية.

وبالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، لا تقتصر الكلفة على الذخائر. فاستدعاء مئات الآلاف من قوات الاحتياط يعني خروج نسبة معتبرة من القوى العاملة، خاصة في القطاعات عالية الإنتاجية مثل التكنولوجيا والخدمات، وهو ما ينعكس في انخفاض الإنتاج، وتأجيل المشروعات، وارتفاع الكلفة الاقتصادية للحرب حتى قبل احتساب الأضرار المادية.

وقدّرت وزارة المالية الإسرائيلية، في سياقات مشابهة خلال السنوات الأخيرة، أن كل شهر من العمليات العسكرية واسعة النطاق يضيف مليارات الدولارات إلى الإنفاق العام، ويزيد الضغوط على العجز المالي والدين العام، وهو ما دفع وكالات التصنيف الائتماني إلى إعادة تقييم المخاطر السيادية المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي.

إغلاق مضيق هرمز وصدمة أسواق الطاقة العالمية

كان تأثير إغلاق مضيق هرمز – الذي يمر عبره نحو ٢٠٪ من صادرات النفط والغاز المسال العالمية – مدوياً على الاقتصاد العالمي. حيث قفز سعر خام برنت من نطاق ٦٥–٧٥ دولاراً قبل

إسرائيل تواجه كلفة الدفاع النشط الباهظة حيث فرضت الحرب تشغيلًا مكثفًا لمنظومات الدفاع متعددة الطبقات ومنها القبة الحديدية ومقلاع داود / وآرو

الحرب تدفع ٣٠ مليون شخص في العالم لدائرة الفقر وتخسر الدول العربية وحدها ما بين ١٢٠ و١٩٤ مليار دولار من ناتجها المحلي الإجمالي

الحرب إلى ذروة ١٢٠ دولاراً في أواخر أبريل - وهو أكبر ارتفاع مستدام لأسعار النفط في زمن حرب منذ أكثر من ثلاثة عقود، متجاوزاً حتى ذروة حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م، التي لم تتخطَّ ٤٠ دولاراً. كما لامس خام دبي مستوى قياسياً بلغ ١٦٦ دولاراً في ١٩ مارس.

ولم تقتصر الصدمة على النفط؛ فقد قفزت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي إلى أكثر من ٦٠ يورو/ميغاواط ساعة، بينما ارتفعت أسعار الأسمدة عالمياً بنسبة ٤٧٪، إذ يمر عبر مضيق هرمز نحو ٣٠٪ من صادرات اليوريا و٢٠-٣٠٪ من صادرات الأمونيا عالمياً. وحذّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن الحرب قد تدفع أكثر من ٣٠ مليون شخص حول العالم إلى دائرة الفقر، فيما قد تخسر الدول العربية وحدها ما بين ١٢٠ و١٩٤ مليار دولار من ناتجها المحلي الإجمالي.

وفي الولايات المتحدة ارتفعت أسعار البنزين من أقل من ٣ دولارات للغالون إلى ٤,٥٦ دولار في ذروة الأزمة. وبما أن الأمريكيين يستهلكون بين ٣٦٠ و٣٨٠ مليون غالون يومياً، فقد كانوا يدفعون أكثر من نصف مليار دولار يومياً كـ "ضريبة حرب" على المحروقات. ولم تقتصر الصدمة على الولايات المتحدة. فقد أدى ارتفاع أسعار الديزل - من ٣,٧٦ دولار إلى ٥,٦٩ دولار للغالون - إلى زيادة تكاليف النقل لكل ما يُنقل بالشاحنات أو القطارات. وارتفعت أسعار تذاكر الطيران بنحو ٢٧٪ بسبب ارتفاع أسعار وقود الطائرات. كما ارتفعت أسعار الأسمدة بنحو ٤٧٪، مما أدى إلى صعوبات حادة في القطاع الزراعي، حيث أفاد ٧٠٪ من المزارعين الأمريكيين بأنهم غير قادرين على تحمل تكاليف الأسمدة اللازمة.

انكماش النمو الاقتصادي واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في عين العاصفة

خفض البنك الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٦م، إلى ٢,٥٪ - وهو أدنى مستوى منذ جائحة كورونا. وتحمّلت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي النصيب الأكبر من هذه الصدمة. حيث خفّض البنك الدولي توقعاته لنمو المنطقة من ٤,٤٪ إلى ١,٣٪ فقط لعام ٢٠٢٦م، بينما ذهبت مؤسسة **Oxford Economics** إلى توقّع دخول بعض اقتصادات الخليج في ركود فعلي خلال النصف الثاني من العام. وكانت قطر الأكثر تضرراً؛ إذ خفّض صندوق النقد الدولي توقعات نموها بنحو ١٦ نقطة مئوية، بعدما أدت الضربات إلى تدمير ١٧-٢٠٪ من الطاقة الإنتاجية لمجمع رأس لفان للغاز المسال - وهو ضرر تُقدَّر كلفة إصلاحه بثلاث إلى خمس سنوات، وخسارة سنوية قدرها ٢٠ مليار دولار من العائدات.

ارتفعت أسعار تذاكر الطيران في أمريكا ٢٧٪ وأسعار الأسمدة ٤٧٪ و٧٠٪ من المزارعين الأمريكيين غير قادرين على تحمل تكاليف الأسمدة

انخفاض إشغال فنادق دبي من ٨٠٪ إلى ١٠٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٦ والحرب تكلّف المنطقة ٦٠٠ مليون دولار يوميًا من السياحة

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون لم تكن طرفاً مباشراً في إشعال شرارة الحرب، إلا أن موقعها الجغرافي وبنيتها الاقتصادية جعلاها في قلب العاصفة النارية، وتكبدت خسائر فادحة على عدة أصعدة. فقد أدى تصنيف الخليج العربي كـ "منطقة عمليات حربية" إلى توقف شركات التأمين الكبرى عن تقديم تغطية مخاطر الحرب للسفن التجارية والناقلات بدءاً من ٥ مارس ٢٠٢٦م. هذا الانهيار التأميني أجبر الأساطيل التجارية على تحويل مساراتها بالكامل بعيداً عن الخليج وقناة السويس، والالتفاف حول طريق رأس الرجاء الصالح. هذا الالتفاف أضاف ما بين ١٠ إلى ١٥ يوماً إضافية لزمن الرحلات بين آسيا وأوروبا، وضاعف من كلفة الوقود والتشغيل، وضرب في مقتل صناعة الإنتاج القائمة على مبدأ "التسليم في الوقت المحدد. وتأثر قطاع الصناعات التقنية والسيارات في الصين وأوروبا بشكل مباشر نتيجة تأخر شحنات المكونات الإلكترونية الدقيقة.

كما تعرّض قطاعا السياحة والطيران، وهما ركيزتا التنويع الاقتصادي الخليجي، لضربة مباشرة، إذ أُلغي أكثر من ٣٠ ألف رحلة جوية خلال الشهر الأول من الحرب، وارتفعت أسعار وقود الطائرات بنسبة ٩٠٪ فوق متوسطها السنوي، فيما توقّعت وكالة موديز أن تنخفض نسبة إشغال الفنادق في دبي من ٨٠٪ إلى ١٠٪ فقط خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦م. وقدّر مجلس السفر والسياحة العالمي أن الحرب تكلّف المنطقة ٦٠٠ مليون دولار يومياً من إنفاق الزوار الدوليين.

الحرب كعامل ضاغط على السياسة النقدية والتضخم وأسواق المال العالمية

أدى الانفجار التضخمي الناجم عن أسعار الطاقة والوقود إلى وضع البنوك المركزية العالمية (وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي) في مأزق معقد. وبدلاً من المضي قدماً في خطط خفض أسعار الفائدة لتحفيز النمو، اضطرت هذه البنوك إلى الإبقاء على السياسات النقدية المتشددة أو رفع الفائدة لكبح جماح التضخم المستورد، مما قاد إلى تباطؤ اقتصادي حاد. وبناءً على ذلك، دفع صندوق النقد والبنك الدولي إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي إلى ٢,٥٪، وهو المستوى الأدنى منذ أزمة جائحة كوفيد-١٩.

أما أسواق المال فكانت سريعة التأثر والتأثير؛ إذ خسرت الأسهم العالمية ٣,٢ تريليون دولار من قيمتها السوقية في أول ٩٦ ساعة فقط من الحصار البحري لمضيق هرمز. وسجلت البورصات الأوروبية والآسيوية تراجعات حادة تراوحت بين ٤٪ و٨٪ خلال خمسة أيام من القتال، فيما سجلت المؤشرات في كوريا الجنوبية واليابان خسائر بمستويات الانهيار، مما استدعى تفعيل آليات التعليق التلقائي الطارئ للتداول.

ولم تكن الولايات المتحدة بمنأى عن التداعيات النقدية؛ فقد قفز معدل التضخم السنوي من ٢,٤٪ إلى ٤,٢٪ في مايو ٢٠٢٦م- أعلى مستوى في ثلاث سنوات - مدفوعاً بارتفاع أسعار الوقود التي أضافت وحدها أكثر من ٣٦٠ مليون دولار يومياً إلى فاتورة المستهلك الأمريكي. وفي مواجهة هذا التضخم، تخلّى الاحتياطي الفيدرالي عن خطط خفض الفائدة التي كانت متوقعة مطلع العام، وأبقى على معدله عند نطاق ٣,٥٪-٣,٧٥٪، مع تقديرات السوق التي ترجّح احتمال رفعه بنسبة ٧٠٪ بحلول سبتمبر. كما ارتفع معدل الرهن العقاري لثلاثين عاماً إلى ٦,٥٢٪، مضيفاً نحو ١١٠ دولارات شهرياً على قسط شراء منزل بقيمة ٤٠٠ ألف دولار.

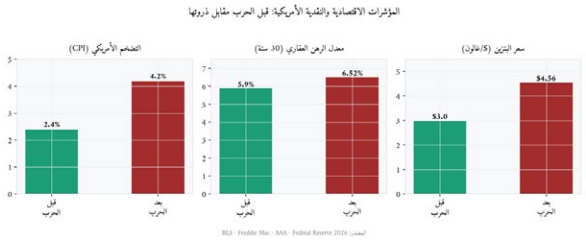

دائرة التكلفة الاستراتيجية: الحرب تعيد تشكيل الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط

تكشف الحرب الإيرانية أن الاقتصاد أصبح ساحة قتال موازية لا تقل أهمية عن الميدان العسكري. فالصواريخ قد تحسم معركة، لكن آثارها على المالية العامة، والتضخم، والاستثمار، والنمو، قد تستمر سنوات طويلة بعد توقف إطلاق النار. ومن هذا المنظور، فإن السؤال لم يعد يقتصر على من يحقق مكاسب عسكرية، بل على من يمتلك القدرة على تحمّل كلفة الاستنزاف الاقتصادي.

إيران تواجه ضغوطًا مضاعفة نتيجة تزامن الحرب مع عقوبات مزمنة واختلالات هيكلية، بينما تتحمل إسرائيل أعباء إنفاق دفاعي مرتفع وتداعياته على المالية العامة وسوق العمل. أما الولايات المتحدة، فتدفع جزءًا من الفاتورة عبر زيادة الإنفاق العسكري، وإعادة بناء مخزوناتها، والتعامل مع انعكاسات الحرب على أسعار الطاقة والسياسة النقدية.

وفي المقابل، تقف دول مجلس التعاون الخليجي أمام مفارقة واضحة: فارتفاع أسعار النفط قد يعزز الإيرادات على المدى القصير، لكنه لا يلغي كلفة المخاطر الجيوسياسية على الاستثمار، والتجارة، والتأمين، ومشروعات التحول الاقتصادي. أما الاقتصاد العالمي، فيبقى الطرف الذي يتحمل تبعات أوسع، من خلال ارتفاع التضخم، واضطراب التجارة، وتباطؤ النمو. ولعل أهم درس تقدمه هذه الحرب هو أن اقتصاديات الصراع في القرن الحادي والعشرين لم تعد تنتج رابحين اقتصاديًا. فالاستنزاف المالي، وإعادة تسعير المخاطر، وارتفاع تكلفة رأس المال، وتعطل سلاسل الإمداد، كلها عوامل تجعل الخسائر موزعة على جميع الأطراف، وإن تفاوتت حدتها.

ولذلك، فإن المعيار الحقيقي لتقييم نتائج هذه الحرب لن يكون عدد الأهداف التي دُمّرت أو الصواريخ التي أُطلقت، بل قدرة الدول على حماية استقرارها المالي، والحفاظ على ثقة المستثمرين، ومواصلة مسار التنمية بعد أن تضع الحرب أوزارها. وفي النهاية، قد يكون السلام، من منظور اقتصادي، أقل تكلفة بكثير من أي انتصار عسكري مؤقت.

* أستاذ الاقتصاد، جامعة الجزائر 3

الحرب الأمريكية/الإسرائيلية–الايرانية وأثرها على القضية الفلسطينية

الظروف الدولية تحتاج استراتيجية لتحقيق المصالح العربية وعلى رأسها قضية فلسطين والمصالحة الإقليمية

إن الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، كانت حربًا اختيارية وليست حرب الضرورة، ولا حرب الولايات المتحدة ولكنها حربًا تم تورط واشنطن فيها لأهداف إسرائيلية، وقد وجد نتنياهو ضالته في الرئيس ترامب حيث ضلله بتقارير الموساد الإسرائيلي، أن الأوضاع الداخلية الإيرانية في حالة انهيار، والمعارضة الداخلية قوية وأنه يمكن إسقاط النظام الإيراني من خلال إثارة الشعب وتسليح المعارضة الكردية التي تمولها إسرائيل واعترف الرئيس ترامب أنهم قدموا السلاح للمعارضة والأكراد- ويبدو أن المظاهرات التي حدثت في إيران شجعتهم قي احتمال إسقاط النظام وخاصة لاختراق الموساد للمؤسسات الإيرانية وتجنيد عناصر داخلية واستعمال التكنولوجيا، ولقد اعترف وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن هناك ثغرة أمنية أدت إلى الوصول للقيادات العليا في إيران وعلى رأسهم المرشد آية الله علي خامنئي، ولكن ما حدث لم يسقط النظام الإيراني خلال أيام

أ.د. أحمد سليم البرصان

كما ادعت إسرائيل لإدارة ترامب ولم يتم السيطرة على المفاعل النووي أو القضاء على الصواريخ البالستية الإيرانية، وعندما أعلن عن مذكرة التفاهم ١٨ يونيو من خلال الوساطة الباكستانية / القطرية عارضتها إسرائيل وأخذت تعمل على إفشالها وحركت منظمة آيباك ومؤيديها في واشنطن لإجهاض مذكرة التفاهم.

وحسب ما نشرته صحيفة الواشنطن بوست ١٩ يونيو، حذرت المخابرات الأمريكية الرئيس ترامب من محاولة نتنياهو إجهاض عملية السلام بين الولايات المتحدة وإيران، وأشار تقرير نشرته مجلة **Time** الأمريكية، إلى أن نائب الرئيس الأمريكي جي فانس الذي كان معارضًا للحرب ونبه إلى حملة أيباك بقوله " أعتقد جازمًا.. هذه الحملة شديدة السرية والممولة بسخاء تهدف إلى عرقلة المفاوضات وإفشال الاتفاق "؟ ولكن السؤال لماذا تصر إسرائيل بالتحريض على استمرار الحرب على إيران وتهاجم لبنان والغارات المستمرة على غزة رغم اتفاق وقف إطلاق النار ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥ م، على قطاع غزة.

يقول الخبير الأمريكي المخضرم في شؤون الشرق الأوسط **Paul Pillar** ، إن نتنياهو يريد أن تبقى إدارة ترامب منشغلة في الحرب على إيران من أجل تنفيذ أهدافه في قطاع غزة والضفة الغربية وتنفيذ مخطط تهجير سكان القطاع واستمرار الاستيطان في الضفة، ونلاحظ أن انشغال العالم بالحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران، استغلته إسرائيل في سياسة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتهجير في الضفة الغربية، تهجير سكان القرى الفلسطينية بإرهاب منظم تقوده جماعات الاستيطان الإسرائيلية وبدعم من الجيش الإسرائيلي، وما زالت إسرائيل تسطير على ٥٣-٦٠٪ من مساحة قطاع غزة. وتدمير المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية في جنين وطولكرم لأنها تريد وضع نهاية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تمثل شاهدًا على نكبة ١٩٤٨م، وهو ما تمارسه إسرائيل لإلغاء دور وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة أنشئت ١٩٤٩م.

إن وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل لا يزال من جانب واحد فقط جانب المقاومة، لأن إسرائيل ما زالت تغتال القيادات الفلسطينية والغارات الجوية على القطاع وتدمير المنازل وتهجير بطريق مباشر أو بطريقة غير مباشرة من خلال تدمير منازل المواطنين ليبحثوا عن مناطق أخرى.

السعودية نجحت في احتواء حرب إيران وأجهضت محاولة نتنياهو لجر دول الخليج للحرب وترفض التطبيع إلا بقيام الدولة الفلسطينية

مجلس السلام واللجنة الوطنية لإدارة غزة

لقد أثارت حرب الإبادة التي مارستها إسرائيل في غزة الرأي العام الدولي وعمت المظاهرات المدن الرئيسية في الغرب وفي الجامعات الغربية مما أدى لتحرك دولي لوقف الحرب وكانت وساطة قطر وتركيا ومصر فعالة في وقف الحرب ولعبت المملكة العربية السعودية دورًا مهمًا في الساحة الدولية لعقد المؤتمر الدولي في نيويورك برئاستها مع فرنسا في ٢٨-٣٠ يوليو ٢٠٢٥م، ورعت المملكة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الذي يؤكد على حل الدولتين، وقد أيدت القرار١٤٢ دولة بينما امتنعت ١٢ دولة عن التصويت وعلى رأسها الولايات المتحدة، وقال ممثل فرنسا في الأمم المتحدة جيروم بونافو حول أهمية إعلان نيويوك " يضع هذا الإعلان خارطة طريق واحدة لتحقيق حل الدولتين بفضل الالتزامات الرئيسية التي قطعتها السلطة الفلسطينية والدول العربية من أجل السلام والأمن للجميع في المنطقة".

ورغم التحركات الدولية والضغط الشعبي على المستوى العالمي، عملت إسرائيل لتحويل الرأي العام واهتمام الدول بشن حربها على إيران في يونيو ٢٠٢٥م، والتي استمرت ١٢ يومًا، ثم شجعت ترامب على الحرب على إيران ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، ولذلك فإن تشكيل مجلس السلام أصبح بلا فعالية رغم أنه تشكل بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٨٠٣ نوفمبر ٢٠٢٥م، لدعم إدارة غزة والإعمار والتنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية التي دمرتها إسرائيل ،وحتى تشكيلة مجلس السلام تحوم حولها علامات الاستفهام الذي يرأس المجلس ترامب وضم رؤساء بعض الدول، دعا له ترامب رؤساء ٦٠ دولة ولكن المجلس التنفيذي لمجلس السلام

وهو رعاية إسرائيلية بطريقة غير مباشرة، حيث يرأس المجلس نيكولاي ملادينوف وعضوية ماركو روبيو وزير خارجية الولايات المتحدة وستيف وتيتكوف المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط وجاريد كوشنر صهر الرئيس ترامب وتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق الذي شارك إدارة بوش الابن في غزو احتلال العراق، ولذلك فالمؤيدون لإسرائيل هم من يديروا مجلس السلام والذي يبقى حتى الآن بلا فعالية ورغم تشكيل للجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة وتعيين أعضائها كحكومة مؤقته من شخصيات فلسطينية مستقلة لتحل محل حركة حماس في إدارة قطاع غزة، وحتى الآن لم تسمح لها إسرائيل بدخول القطاع وما زالت في القاهرة تنتظر سماح إسرائيل لها بدخول قطاع غزة، وحتى القوات الدولية التي تم اقتراحها لدخول غزة لحفظ الأمن والسلام لم يسمح لها بالدخول، ولذلك ترى إسرائيل أن استمرار الحرب الأمريكية مع إيران هروبًا للأمام وللتهرب من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجلس السلام، بل ما تسعى إسرائيل ربط موافقتها على دخول اللجنة الوطنية والانسحاب الذي ترفض اعتباره انسحابًا بل انتشارًا للقوات الإسرائيلية إلا بنزع سلاح وهذا يعتبر تعقيدًا لأزمة غزة واستفادت من التوتر الإقليمي في الخليج في استمرار سياسة تهويد الضفة الغربية وضمها؟ بل يقول وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش " وعدنا الله بأرض إسرائيل بكامل امتدادها التوراتي"، حكومة يمين صهيوني متطرف مهووس بالتطرف الديني القائم على أساطير ليس لها أساس تاريخي.

المقاومة الفلسطينية: المرونة السياسية والتجاوب مع الوساطة

قامت حركة حماس في السادس من يوليو بحل لجنة الطوارئ الحكومية التي تعد الحكومة الفعلية في قطاع غزة، واستقال رئيسها من أجل نقل المهام الإدارية للجنة الوطنية لإدارة غزة، ولكن إسرائيل ترى أن حل حكومة حماس ما هو الا تضليل إعلامي مما يعني أن إسرائيل تسعى بكل الوسائل لعرقلة دخول اللجنة الوطنية للقطاع، وذهبت حركة المقاومة في عزة بالتصريح أنها لن تكون جزءًا من ترتيبات الحكم في القطاع، " وأن السلاح سيخزن عند جهة فلسطينية " وتدعو لإدخال اللجنة الوطنية للقطاع، ولكن رغم ما تقدمه حماس وتحرك الوسطاء، ففي ظل التوترات الإقليمية والحرب الأمريكية مع إيران يبقى تطور عملية السلام في غزة بعيدة، وتستمر إسرائيل في سياسة الاستيطان والتدمير، بل يطالب اليمين المتطرف بإقامة مستوطنات جديدة في غلاف غزة، وفي الضفة يستمر الاستيطان ، ويقيم حاليًا حوالي ٧٥٠ ألف مستوطن في ١٤١ مستوطنة و٢٢٤ بؤرة استيطانية بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ويرتكب هؤلاء اعتداءات بهدف تهجير الفلسطينيين قسرا. وخلال النصف الأول من العام الجاري، ارتكب المستوطنون ٣ آلاف و٤٨٨ اعتداء بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتشير تقارير حركة "السلام الآن" أقدم حركة سلام إسرائيلية تأسست ١٩٧٨م، بهدف تسوية الصراع، أن المستوطنين حصلوا على تمويل عشرات البؤر الاستيطانية وربطها بالبنية التحتية، كما توسعت "المزارع الرعوية" الاستيطانية لتفرض سيطرة على أكثر من ١,٠٧ مليون دونم، أي نحو ١٨ بالمئة من مساحة الضفة الغربية.

ووثقت الأمم المتحدة عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" عشرات الهجمات خلال الأشهر الماضية، شملت إحراق منازل ومساجد وأراضٍ زراعية ومركبات، والاعتداء على الفلسطينيين، وتخريب شبكات المياه والكهرباء، وسرقة المواشي، واقتلاع أشجار الزيتون، وبحسب "أوتشا"، أصبحت اعتداءات المستوطنين مسؤولة عن نحو ٧٥٪ من حالات النزوح في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٢٦م، فيما شهد ١١٦ تجمعاً فلسطينياً نزوحاً كلياً أو جزئياً منذ مطلع عام ٢٠٢٣م، بينها ٤٥ تجمعاً هجر بالكامل , كما تجاوز عدد المهجرين في هذا السياق ٥٨٠٠ فلسطيني، بينهم نحو ١٩٦٠ خلال عام ٢٠٢٦م، وحده، وتقوم ميليشيات المستوطنين بشكل منظم ومسلحة بأحدث الوسائل القتالية، بالتهجير والقتل وتقف خلفها حكومة الاحتلال ومجلس المستوطنات الأعلى، وأن ما يجري في الضفة الغربية لا ينفصل، عن الحرب الدائرة في قطاع غزة، فالمشروع الإسرائيلي يقوم على التهجير في غزة والضفة، وتتجه الحرب في الضفة نحو التصعيد، في ظل تضافر مؤسسات الاحتلال السياسية والأمنية والعسكرية ومجلس المستوطنات الأعلى لتنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني؟

خطة مجلس السلام الجديدة وسلاح حماس وانسحاب إسرائيل

وفي ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من توتر خطير "حافة الهاوية " بين إيران والولايات المتحدة، ومأزق إدارة ترامب في مستنقع الخليج العربي الذي ورطه فيه نتنياهو؟ وإذا كان هناك فشلًا في الخليج لا بد من التحرك لتحقيق نجاح في قضية أخرى مزمنة، على الأقل لتسويقها داخل الولايات المتحدة، ولذلك أعلن ترامب عن تحقيق تطورًا مهمًا بإعلان مجلس السلام الذي يترأسه خطة سلام بموافقة الفصائل الفلسطينية على نزع سلاحها مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع إلى حدود ما قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والمشكلة ليست في تسليم فصائل المقاومة سلاحها ولكن تنفيذ إسرائيل لخطة السلام والانسحاب، المقاومة

تسلم سلاحها الثقيل إلى اللجنة الوطنية تحت إشراف حكومة التكنوقراط الفلسطينية وتحت إشراف دولي، ولكن لا يتم إلا بخطوة التنفيذ الإسرائيلي بالانسحاب، وترفض المقاومة مشاركة إسرائيل في تسليم سلاحها، وهذ المعضلة التي ستكون جوهر خطة السلام هل تنسحب إسرائيل، ولن تسلم المقاومة سلاحها إلا بالمقايضة نزع السلاح الشامل مقابل الانسحاب الكامل والإعمار ". وقد يتم ذلك على مراحل، ولكن الانسحاب الإسرائيلي حسب تصريحات حكومة نتياهو غير واردة فهي ترفض الانسحاب الكامل، والمقاومة لن تسلم سلاحها كاملًا إلا بتنفيذ الانسحاب وهل يبقى ترامب مهتمًا بقضية الصراخ إذا خرج من المستنقع في مضيق هرمز لذا لا بد من استراتيجية لدفع عملية السلام بتنفيذ ما أعلن في خطة مجلس السلام لإعمار غزة ووقف التهجير الذي يهدد دول الجوار لفلسطين المحتلة؟؟

استراتيجية إعادة الحشد الدولي والشعبي

لقد أحدث طوفان الأقصى والحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران تحولًا مهمًا على المستوى الإقليمي والدولي وحتى داخل المجتمعات الغربية، فداخل إسرائيل نفسها أكد طوفان الأقصى، أنه رغم محدودية سلاح المقاومة صمودها ، أنهت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وعاش المواطن الإسرائيلي في الملاجئ كما تم نزوحهم من شمال إسرائيل وجنوبها بسبب صواريخ المقاومة من الجنوب والشمال وأخذت تشهد إسرائيل موجة الهجرة من داخل إسرائيل للخارج وخاصة من الفئات العلمية والتقنية، ولذلك ظهرت في إسرائيل فئات من السياسيين والمتقاعدين ضد سياسة اليمين المتطرف ولأول مرة يوجه ٦٠٠ مسؤول إسرائيلي من كبار قادة الجيش المتقاعدين والدبلوماسيين والأمن، رسالة لترامب قبيل زيارة نتياهو للولايات المتحدة ٢٨ يوليو ، تطالب ترامب بوقف إرهاب المستوطنين بالضفة الغربية وهي تشير لخطورة انتفاضة في الضفة الغربية، إن المجتمع الإسرائيلي مجتمع يميل لليمين المتطرف ومجتمع يعيش على الحرب لأن عملية السلام تعني فتح التناقضات الداخلية داخل المجتمع ولأول مرة شعر المجتمع الإسرائيلي بأن المعركة تنتقل داخل إسرائيل وليست تنقل خارجها كما في الحروب السابقة .

ولكن هناك على المستوى الفلسطيني ضعف السلطة والصراع الداخلي فيها وشرعيتها أمام الشعب الفلسطيني، ولذلك تتطلب المرحلة المقبلة تسوية الخلافات الداخلية الفلسطينية بمصالحة جادة وانتخابات رئاسية وتشريعية لتواجه التحديات القادمة للاستفادة من تطورات القضية والتأييد الشعبي العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، فقد وقفت دول أوروبية وغيرها مثل إسبانيا موقفًا جادًا من الحقوق الفلسطينية، تتطلب المرحلة المقبلة حكومة فلسطينية موحدة وإدارة موحدة وأجهزة أمنية موحدة وإصلاحات حقيقة لكسب شرعية الشعب الفلسطيني.

أما على المستوى الدولي، فهناك تحولًا داخل الولايات المتحدة وتراجع هيمنتها على النظام الدولي والاتجاه لنظام تعدد الأقطاب الدولية، ورغم محاولة ترامب جر أوروبا إلى حربه مع إيران إلا أنه فشل في ذلك. إن تحولات النظام الدولي توفر فرصة للدول العربية للتحرك لمواجهة الخطر في منطقة الخليج وما تتعرض له خطوط الملاحة وأثبتت السعودية قوتها الدبلوماسية في احتواء حرب الولايات المتحدة مع إيران وأجهضت محاولة نتياهو لجر دول الخليج لحرب مع إيران . وترفض السعودية كل محاولات التطبيع إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حل الدولتين، ولذلك يبقى التطبيع بعيد المنال، لأن جميع التيارات السياسية والمجتمع الإسرائيلي يرفض دولة فلسطينية ويستمر في الاستيطان، وما تريده كانتونات لتجمعات فلسطينية تحت سيطرة إسرائيل وهذا لن يقبله الشعب الفلسطيني الذي يقاوم المشروع الصهيوني منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن، أصبحت إسرائيل دولة مارقة في المجتمع الدولي والفرصة سانحة لمحاصرتها لأنها الأخطر على الاستقرار والأمن الدوليين.

وإثر الحرب الروسية/ الأوكرانية والقلق الأوروبي من عدم الاستقرار في القارة الأوروبية والخلافات الصينية / الأمريكية وفشل محاولة ترامب التقارب مع الصين، وفي ظل تراجع شعبية ترامب في داخل الولايات المتحدة وشعور النخب الأمريكية أن نتياهو يتلاعب بترامب وتراجع تأييد الشعب الأمريكي لإسرائيل وحتى مماطلة بعض أعضاء الكونغرس بوقف دعم إسرائيل ورفع شعار أمريكا أولا، هذه الظروف الدولية تحتاج لرؤية استراتيجية لاستغلالها لتحقيق المصالح العربية والإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين والمصالحة الإقليمية بين دول الجوار العربية لمواجهة الخطر الصهيوني .

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

تركيا في إقليم ما بعد الحرب الإيرانية: كلفة التداعيات وفرصة إعادة التموضع

رهان أنقرة ليس أن ترث إيران بل المشاركة في صياغة نظام إقليمي تفرزه التحولات

لم تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة أجواء استقرار طويلة تسمح بإعادة بناء توازناتها على أسس ثابتة. فكل حرب كبرى لم تكن تنهي صراعاً قائماً فقط، بل كانت تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة توزيع النفوذ وتبدّل مواقع القوى في الإقليم. من هنا لا تبدو الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية مع إيران مختلفة في طبيعتها وتداعياتها. فهي لا تختبر قدرة طرف على المواجهة والصمود، بل تضع النظام الإقليمي بأكمله على أعتاب مرحلة جديدة من إعادة تشكيل التوازنات والنفوذ.

أ.د. سمير صالحة

في قلب هذه التحولات تجد تركيا نفسها أمام امتحان استراتيجي لا يتعلق فقط باحتواء تداعيات الحرب، بل بالتموضع في النظام الإقليمي الذي يتكون من حولها. هي ليست طرفاً مباشراً في الحرب، لكنها بين أكثر الدول تأثراً بنتائجها، بحكم موقعها الجغرافي، وعلاقاتها المتشابكة مع الولايات المتحدة وروسيا وإيران ودول الخليج، إضافة إلى كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي وقوة إقليمية تمتلك أدوات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية متنامية.

من هنا، لم تعد المسألة بالنسبة لأنقرة مرتبطة فقط بكيفية حماية أمنها من تداعيات الصراع، بل بكيفية التعامل مع شرق أوسط جديد قد تفرضه نتائج الحرب. فإضعاف إيران قد يمنح تركيا فرصاً لتوسيع حضورها في ملفات العراق وسورية والطاقة والتجارة، لكنه في الوقت نفسه قد يقود إلى اختلال في التوازنات بما لا يخدم مصالحها.

تجد تركيا نفسها اليوم أمام بيئة إقليمية تتغير بسرعة. فإيران التي شكلت طوال عقود أحد أهم مراكز القوة المنافسة لأنقرة تواجه ضغوطاً غير مسبوقة، بينما تسعى إسرائيل إلى استثمار نتائج الحرب لتثبيت موقع أكثر تأثيراً في المنطقة. وفي المقابل، تبحث دول عربية عديدة عن صيغ جديدة للأمن والاستقرار والتنمية في ظل تراجع الثقة بقدرة القوى الكبرى على إدارة أزمات الشرق الأوسط كما في السابق.

لهذا تتحرك تركيا اليوم بين هاجسين متناقضين: الاستفادة من الفراغات التي تتركها التحولات الكبرى، ومنع هذه التحولات من أن تفضي إلى ترتيبات إقليمية تعيد رسم الإقليم على حساب دورها ومصالحها.

وهكذا تبرز مجموعة من الأسئلة التي تتجاوز نتائج الحرب المباشرة بالنسبة لأنقرة: كيف تستفيد من تغير موازين القوى من دون أن تؤدي هذه التحولات إلى تهديد لأمنها وحساباتها؟ وما هي سبل المحافظة على علاقة قابلة للإدارة مع إيران والعديد من دول المنطقة في الوقت الذي تتنافس فيه مع الكثير

تركيا أمام امتحان استراتيجي لا يتعلق فقط باحتواء تداعيات الحرب بل بالتموضع في النظام الإقليمي الذي يتكون من حولها

منهم على النفوذ والأسواق والملفات الأمنية؟ وكيف تنتقل من دولة تتعامل مع نتائج أزمات الآخرين إلى لاعب يساهم في رسم قواعد المرحلة المقبلة؟ وهل تتيح لها الحرب فرصة إعادة تعريف دورها الإقليمي في مواجهة التحولات القادمة؟

الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتوقف عند حسابات الحرب نفسها، بل تمتد إلى شكل التوازنات التي ستفرزها في الشرق الأوسط. فتركيا ليست طرفًا في الحرب، لكنها لا تستطيع تجاهل آثارها. أي تغيير في ميزان القوى حولها سينعكس مباشرة على أولوياتها وأمنها ودورها.

١- تركيا في شرق أوسط ما بعد الحرب

من أجل فهم موقع تركيا في هذا المشهد المتغير، لا بد أولاً من التوقف عند البيئة الإقليمية الجديدة التي أفرزتها الحرب حتى الآن، لأن حسابات أنقرة وخياراتها المستقبلية ترتبط مباشرة بحجم التحولات التي أصابت موازين القوى في الشرق الأوسط، وبطبيعة النظام الإقليمي الذي سيتشكل في مرحلة ما بعد المواجهة.

فنتائج الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية مع إيران لم تقتصر حتى اليوم على إضعاف أحد أبرز الفاعلين الإقليميين، بل فتحت الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة ترتيب التوازنات ومراكز النفوذ في الشرق الأوسط. ومن هنا تكتسب الحرب أهميتها الاستراتيجية، ليس فقط بحجم الأضرار التي لحقت بإيران، بل بما قد تفضي إليه من تحولات في بنية النظام الإقليمي ومساراته المستقبلية.

بنت إيران سياستها الإقليمية طوال سنوات مستندة إلى شبكة واسعة من العلاقات والنفوذ في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وبحسب المنظور الإيراني فإن أي تراجع في قدرة طهران على

الحاجة ملحة للتفكير في ترتيبات إقليمية جديدة تقوم على الانتقال من منطق المحاور المتنافسة إلى منطق المصالح المتقاطعة

إدارة هذه الشبكة لا يعني فقط الخسارة، بل يعني دخول المنطقة مرحلة جديدة من إعادة توزيع الأدوار. كما أنه في الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل تثبيت موقع أكثر تأثيراً بعد الحرب، تبحث دول المنطقة عن ترتيبات جديدة تمنع انتقال الإقليم من توازن هش إلى اختلال جديد.

تكمن أهمية هذه التحولات بالنسبة لتركيا، في أنها تحدث داخل المجال الجغرافي والسياسي المحيط بها. فأنقرة لا تنظر إلى إيران باعتبارها منافساً فقط، بل باعتبارها أيضاً جزءاً من معادلة التوازن التي تعايشت معها لعقود. ولهذا فإن أي تغيير جذري في موقع طهران قد يفتح الباب لولادة الكثير من الفرص أمام أنقرة، لكنه قد يخلق في الوقت نفسه تحديات أمنية وسياسية غير متوقعة.

السؤال الذي يشغل تركيا لا يتعلق فقط بمستقبل النفوذ الإيراني، بل بشكل النظام الإقليمي الذي قد يولد بعد الحرب. فأخطر ما تنتجه التحولات الكبرى ليس دائماً تراجع قوة معينة، بل الفراغ الذي قد ينشأ بعده. ومن هنا لا يتمثل الرهان التركي في تحديد من سيملأ المساحة التي قد تخلفها التحولات، بقدر ما يتمثل في منع انتقال الإقليم من توازن هش إلى حالة اختلال أكثر خطورة.

لا تبحث تركيا عن شرق أوسط بدون إيران، كما أنها لا تريد شرق أوسط تحدد قواعده قوة واحدة. رهاناتها الأساسية تقوم على وجود توازنات متعددة تسمح لها ولشركائها بالحركة والمناورة.

٢- تركيا بين الكلفة المباشرة وغير المباشرة للمواجهة

لا تريد تركيا أن تكون طرفاً في المواجهة العسكرية الحاصلة اليوم، لكنها تقع في منطقة تجعلها تدفع جزءاً من فاتورة التحولات التي ستنتج عنها.

تجاور تركيا إيران، وترتبط معها بعلاقات اقتصادية وأمنية معقدة، وتتحرك في ساحات يتداخل فيها النفوذ الإيراني مع المصالح التركية، خصوصاً في العراق وسوريا. من هنا تراجع النفوذ الإيراني لا يعني بالنسبة لها تغير موقع منافس إقليمي فقط، بل تغير قواعد البيئة التي اعتادت تركيا التعامل معها في المنطقة.

تأتي الطاقة على المستوى الاقتصادي، في مقدمة الملفات التي تثير قلق أنقرة. فإيران تمثل جزءاً من شبكة العلاقات التجارية والطاقة في المنطقة، وأي اضطراب طويل الأمد في خطوط الإمداد أو الأسواق الإقليمية سينعكس على الاقتصادات المرتبطة بها. كما أن حالة عدم اليقين التي ترافق هذا النوع من الحروب، تؤثر في حركة الاستثمار والتجارة والممرات الاقتصادية، وهي ملفات لها موقعها الاستراتيجي بالنسبة لتركيا التي تسعى إلى تعزيز حضورها في المنطقة، كمركز للربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

أما على المستوى الأمني، فإن تداعيات الحرب ترتبط مباشرة بالبيئة الجيوسياسية المحيطة بتركيا. فالتحولات المحتملة في قدرة طهران على ضبط أدوات نفوذها أو أي تصعيد جديد في مناطق التنافس، قد يتسبب بإنتاج تحديات أمنية تتعلق بالحدود والعناصر الإرهابية والتنظيمات المسلحة.

سياسياً ودبلوماسياً، تجد أنقرة نفسها أمام معادلة دقيقة. فهي عضو في حلف شمال الأطلسي، ولها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، لكنها في الوقت ذاته حافظت على قنوات اتصال مع إيران، وتسعى إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج. ولذلك فإن مرحلة ما بعد الحرب تفرض عليها المحافظة على توازن صعب من العلاقات التي بنتها مع الشركاء والمنافسين على السواء.

لم تعد المسألة لأنقرة مرتبطة فقط بحماية أمنها من تداعيات الصراع بل بكيفية التعامل مع شرق أوسط جديد تفرضه نتائج الحرب

لكن المفارقة أن الضغوط نفسها قد تتحول إلى حوافز. فالحاجة إلى بدائل في الطاقة والممرات التجارية والتنسيق الأمني قد تمنح تركيا فرصة لتقديم نفسها كشريك لا يمكن تجاوزه. لن تُقاس أهمية وقيمة الدور التركي في مرحلة ما بعد الحرب بمدى الرهان على تراجع وضعف إيران، بل بقدرتها هي على إدارة التوازن بين المخاطر والفرص.

ولهذا فإن التحدي التركي لا يتمثل في تعويض غياب طرف إقليمي، بل في الحؤول دون أن تتحول إعادة توزيع القوة إلى إعادة توزيع للمخاطر.

٣- أنقرة وطهران: إدارة صراع أم هندسة تعايش؟

لم تكن العلاقة التركية ـ الإيرانية يوماً علاقة صراع شامل أو تعاون كامل، بل قامت تاريخياً على معادلة دقيقة جمعت بين التنافس على النفوذ والحفاظ على توازنات تحول دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

يملك البلدان عناصر تقارب كثيرة فهناك حدود طويلة، مصالح تجارية، واحتياجات في مجال الطاقة، ورفض مشترك لبعض أشكال التدخل الخارجي. لكن العائق الأساسي يبقى في ملفات النفوذ والأمن الإقليمي والثقة المتبادلة والتحالفات المتباعدة. اختلف البلدان حول ملفات النفوذ، في العراق وسوريا وجنوب القوقاز وملفات الطاقة، لكنهما حافظا في الوقت ذاته على قنوات اتصال سياسية واقتصادية حالت دون تحول الخلافات إلى أزمات دائمة الاشتعال.

وتأتي مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران لتضع هذه العلاقة أمام اختبار جديد. فتراجع موقع إيران الإقليمي قد يدفع بعض الأطراف إلى توقع انتقال تركيا لملء الفراغ، لكن هذا السيناريو يتجاهل حقيقة أساسية: أنقرة لا تنظر إلى انهيار إيران باعتباره مكسباً كاملاً، لأن أي اضطراب كبير داخل إيران أو حولها سينعكس مباشرة على أمنها وحدودها ومصالحها الاقتصادية.

قد تشكل إيران القوية منافساً لأنقرة في ملفات متعددة، لكن إيران الضعيفة أو المنهارة قد تنتج تحديات أمنية وسياسية أكثر خطورة من استمرار المنافسة التقليدية معها.

ولهذا فإن المصلحة التركية لا تكمن في تغيير هوية المنافس، بل في دفعه نحو تغيير طبيعة العلاقة معها. فبدلاً من أن تبقى العلاقة محكومة بمنطق صفرية النفوذ، يمكن البحث عن نموذج يقوم على إدارة الاختلافات وتقريب المصالح المتباعدة.

ورغم حجم التحولات التي أضعفت النفوذ الإيراني، فإن معظم دول المنطقة، وفي مقدمتها تركيا، تدرك أن استقرار الشرق الأوسط لا يمكن أن يبنى على إقصاء إيران أو التعامل معها بوصفها طرفاً يمكن تجاوزه. فالجغرافيا والتاريخ وتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية تجعل من التعايش الإقليمي خياراً أكثر واقعية من رهانات الاحتواء أو المواجهة المفتوحة. ومن هنا تبرز أهمية إقناع طهران بمراجعة سياساتها ومواقفها باتجاه بناء آليات للحوار الأمني، واحترام سيادة الدول، وتطوير التعاون الاقتصادي والممرات التجارية المشتركة، بما يسمح بتحويل التنافس من المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي والتنموي.

٤- الإقليم بعد الحرب: من إدارة الصراعات إلى بناء المصالح

أظهرت الحرب الأمريكية ـ الإيرانية أن الشرق الأوسط لا يزال يفتقر إلى إطار إقليمي قادر على إدارة الخلافات ويحول دون تحولها إلى مواجهات مفتوحة. فخلال العقود الماضية، اعتمدت دول المنطقة بدرجات مختلفة على موازين ردع خارجية أو على تدخل القوى الكبرى، لكن التجارب المتراكمة أثبتت أن هذه

تتحرك تركيا بين متناقضين: الاستفادة من فراغ التحولات الكبرى ومنع تحولها لترتيبات تعيد رسم الإقليم على حساب دورها ومصالحها

المقاربة لم تمنع اندلاع الأزمات، بل ساهمت في إدارتها واحتوائها بحسب مصالح البعض.

تبدو الحاجة اليوم أكثر إلحاحاً إلى التفكير في ترتيبات إقليمية جديدة تقوم على فكرة مختلفة: الانتقال من منطق المحاور المتنافسة إلى منطق المصالح المتقاطعة.

وفي هذا السياق، يمكن لتركيا أن تلعب دوراً مهماً بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتعددة مع مختلف الأطراف. لكنها لن تستطيع القيام بهذا الدور منفردة، لأن بناء نظام إقليمي أكثر استقراراً يتطلب مشاركة دول الخليج ومصر وإيران وبقية القوى المؤثرة. فالتعايش مع إيران لا يمكن أن يبقى ملفاً ثنائياً بين أنقرة وطهران، بل يحتاج إلى مقاربة إقليمية أوسع تشارك فيها القوى العربية الفاعلة.

من هنا تجد دول المنطقة نفسها اليوم امام خيارين: إما العودة إلى نمط الصراعات التقليدية القائمة على المحاور والردع المتبادل، أو محاولة بناء ترتيبات جديدة تقبل بتعدد القوى والمصالح. التنافس سيبقى لكن ذلك سيحمل معه منافسة مدارة ضمن تفاهمات تمنع الانفجار.

أعادت الحرب على إيران التأكيد على حقيقة أساسية: لا توجد قوة واحدة قادرة على إدارة الشرق الأوسط بمفردها. فالولايات المتحدة تستطيع التأثير، وإسرائيل تستطيع تغيير بعض المعادلات العسكرية، وإيران تستطيع امتلاك أدوات نفوذ، وتركيا تستطيع التحرك بين مساحات متعددة، والدول العربية الفاعلة قادرة على التأثير، لكن أياً من هذه القوى لا يستطيع وحده صناعة استقرار دائم.

وهكذا تظهر الحاجة إلى مفهوم مختلف للأمن الإقليمي. أمن لا يقوم على انتصار طرف وهزيمة طرف آخر، بل على إيجاد مساحة تسمح بتعايش مصالح الطرفين.

٥- الرباعي التركي ـ السعودي ـ المصري ـ الباكستاني: نواة نظام إقليمي جديد؟

أعادت التحولات الأخيرة طرح فكرة التعاون بين عدد من القوى الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها تركيا، والسعودية ومصر وباكستان. فهذه الدول تمتلك عناصر قوة تجعل أي صيغة تنسيق بينها ذات أهمية جيوسياسية: موقع استراتيجي، وثقل سكاني، وقدرات عسكرية، وأدوار مؤثرة في محيطها الإقليمي.

وتنبع أهمية الحديث عن هذا الرباعي من طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة. فالحرب على إيران، إلى جانب التحولات في علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، التي دفعت العديد من الدول إلى البحث عن صيغ تضمن لها هامش حركة أكبر وقدرة أعلى على التأثير في القرارات الإقليمية وحماية المصالح والحؤول دون انتقال التصعيد إلى ساحات جديدة.

لكن تحويل هذا التقارب إلى تحالف فعلي يواجه تحديات كبيرة. الدول الأربع لا تمتلك دائماً الرؤية نفسها تجاه القضايا الإقليمية والدولية. واختلاف الأولويات السياسية، وتباين العلاقات مع القوى الكبرى، وتفاوت المصالح الاقتصادية والأمنية، تجعل من الصعب بناء حلف تقليدي على غرار التحالفات العسكرية المعروفة.

ولهذا قد تكون الصيغة الأكثر واقعية هي تطوير إطار مرن للتنسيق، يركز على الملفات المشتركة: الأمن الإقليمي، التجارة، الطاقة، الاستثمار، ومواجهة تداعيات الأزمات.

فالقيمة الاستراتيجية لهذا الرباعي لا تكمن بالضرورة في تشكيل كتلة مواجهة ضد طرف معين، بل في قدرته على خلق مساحة توازن تمنع احتكار إدارة القرار في المنطقة من قبل قوة واحدة. لذلك فإن السيناريو الأكثر واقعية قد لا يكون قيام محور

تراجع النفوذ الإيراني لا يعني تغير موقع منافس إقليمي فقط بل تغير قواعد البيئة التي اعتادت تركيا التعامل معها في المنطقة

سياسي أو عسكري صلب، بل ظهور منصة تنسيق تساعد هذه الدول على حماية مصالحها المشتركة والتعامل مع التحولات الكبرى.

أهمية الرباعي المحتمل لا يجب أن تُقاس بسؤال: هل سيصبح تحالفاً؟ بل بسؤال أكثر واقعية في هذه المرحلة: هل يستطيع أن يتحول إلى آلية توازن؟ وفي هذا الإطار، سيكون نجاح تركيا مرتبطاً بقدرتها على الانتقال من سياسة الاستجابة للتحولات إلى سياسة المشاركة في صناعتها.

خاتمة: الإقليم لا يعمل بمنطق انتقال النفوذ

لا تعمل التحولات الإقليمية الكبرى بمنطق انتقال النفوذ من طرف إلى آخر، بقدر ما تعيد إنتاج توازنات جديدة بين القوى الفاعلة. ومن هذا المنطلق، فتحت الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية مع إيران الباب أمام مرحلة جديدة ستعيد فيها دول المنطقة تعريف خياراتها وأولوياتها.

وتجد تركيا نفسها في قلب هذه المرحلة الانتقالية. فهي لا تواجه فقط تداعيات أمنية واقتصادية مباشرة، بل تواجه سؤالاً أوسع يتعلق بدورها في توجيه هذه التحولات بما يخدم إعادة تموضعها الإقليمي. ضعف إيران قد يفتح مساحات جديدة أمام أنقرة، لكنه لا يلغي الحاجة إلى توازنات تمنع نشوء فراغات أو ترتيبات تتعارض مع متطلبات الإقليم واستقراره.

في هذا المشهد المتحول، لا يكمن الرهان التركي على الاستفادة من تراجع نفوذ إيران بقدر ما يكمن في التأثير على شكل النظام الإقليمي الذي سيتشكل بعد الحرب.

وستختبر المرحلة المقبلة قدرة تركيا على الجمع بين أدواتها المختلفة: علاقاتها الغربية، وشراكاتها العربية الجديدة، وقنوات الحوار مع إيران، ودورها في ملفات الأمن والطاقة والتجارة.

وربما لا يكون التحدي الحقيقي أمام تركيا هو كيفية إدارة تداعيات الحرب الحالية فقط، بل كيفية تحويلها إلى فرصة لإعادة بناء أدواتها الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية بما يقلل من تأثرها بالأزمات المقبلة.

لهذا فإن الرهان الحقيقي لأنقرة لا يكمن في وراثة تركة إيران، بل المشاركة في صياغة قواعد النظام الإقليمي الذي تفرزه هذه التحولات. فالقوة الإقليمية في القرن الحادي والعشرين لا تُقاس فقط بقدرتها على تغيير موازين القوة، بل بقدرتها على منع اختلالها.

مستقبل الدور التركي لن يتحدد فقط بما يحدث لإيران أو بما تقرره القوى الكبرى، بل بقدرة أنقرة على تحويل وزنها الجيوسياسي والاقتصادي إلى عنصر توازن إقليمي يجمع بين حماية المصالح وصناعة الاستقرار.

* استاذ القانون الدولي والعميد المؤسس لكلية القانون في جامعة غازي عنتاب-تركيا

التكاليف المباشرة وغير المباشرة لحرب الخليج الثالثة على إيران

تقلص الناتج الإجمالي لإيران ١٥٪ عام ٢٠٢٦ والخسائر غير المباشرة ١٨٨ مليار دولار في ٢٠٣٠

بالرغم من قصر الفترة الزمنية للحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية وفق مقاييس الحروب الحديثة، غير أن الكثافة النارية للحرب ودقة الإصابات واتساع نطاقها وحجم تكلفتها الاقتصادية على الدول المُتحاربة والمُتضررة منها كان غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٣م، عندما أقدمت أمريكا على غزو العراق. امتدت هذه الحرب لتشمل دول مجلس التعاون والعراق والأردن ولبنان ومصر وسوريا واليمن، وقادت إلى إغلاق مضيق هرمز الذي يُشكل شريان الاقتصاد العالمي، ويمثل أهم الممرات العالمية لتجارة النفط والغاز، علاوة على استنزاف مخزونات الذخائر الاستراتيجية لدى الدول المُتحاربة التي تم بناؤها عبر سنوات طويلة. وقدر معهد الاقتصاد والسلام العالمي الكلفة الأساسية للحرب بحوالي (٢,٢) تريليون دولار.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

سنتناول في هذا المقال توضيح أثر الحرب على الاقتصاد الإيراني من خلال بيان التكاليف المباشرة (ميدانية ومادية عاجلة) وغير المباشرة (اقتصادية وهيكلية طويلة الأمد) التي ستتحملها إيران التي تُعد الطرف الوحيد في الحرب الذي يفتقر إلى الموارد المالية والتمويلية اللازمة لامتصاص الصدمة أو تمويل التعافي، بينما تمتلك الأطراف الأخرى القدرة على امتصاص تداعيات الحرب، وهناك تفاوت كبير في توزيع الكلفة الاقتصادية للحرب بين الأطراف المتحاربة، فقد تكبدت إيران خسائر اقتصادية هائلة تشكل نحو (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي المسجل قبل الحرب، في حين تعرضت إسرائيل لصدمة اقتصادية عميقة لكنها قابلة للاحتواء والتعافي. أما الولايات المتحدة، فقد تكبدت كُلفة محدودة على مستوى اقتصادها الكلي، غير أنها ستواجه عبئاً مالياً يمتد أثره لأعوام.. بينما، سجل الاقتصاد العالمي الخسارة المطلقة الأكبر بين جميع الأطراف حيث قدرت بحوالي (٨٢٠) مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٦م، تحملتها جلها الدول المُستوردة للنفط التي لم تكن طرفاً في النزاع. وترتفع إلى حوالي (١٤٠٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، وهو ما يتخطى التكلفة الإجمالية التي تكبدتها كل من إيران والولايات المتحدة وإسرائيل مجتمعة. وقد ترتفع هذه الخسائر إلى حوالي (٣٥٠٠) مليار دولار في حال تجدد الحرب وإغلاق مضيق هرمز طبقاً لتقديرات معهد الاقتصاد والسلام العالمي.

أولا- التكاليف المباشرة:

تتضمن التكاليف المباشرة كل من نفقات تدمير رأس المال المادي، والكلفة العسكرية الإضافية والخسارة في رأس المال البشري، علاوة على نفقات الطوارئ ويمكن إيجازها بالآتي

١- تدمير رأس المال المادي

يُشكل تدمير رأس المال المادي أكثر خسائر إيران وضوحاً، كما أنه من أكثرها إيلاماً، لأن إعادة بناء الأصول الرأسمالية في ظل العقوبات عملية بطيئة ومُكلفة. ولم يكن اختيار أهداف العمليات العسكرية بصورة عشوائية، بل ارتكز لحسابات استراتيجية دقيقة، حيث تعمد مخططو الحملة تجنب استهداف محطة تصدير النفط في جزيرة خرج التي يمر من خلالها أكثر من (٩٠٪) من الصادرات الإيرانية للنفط الخام تفادياً لحدوث أزمة طاقة عالمية دائمة وخارجة عن نطاق السيطرة. ولكن مع بدء الحصار الأمريكي للموانئ الإيرانية تكبدت إيران خسائر في

تكبدت إيران خسائر اقتصادية تشكل (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي المسجل قبل الحرب وأمريكا ستواجه عبئًا ماليًا يمتد لأعوام

إيرادات النفط اليومية تقدر بنحو (٤٣٥) مليون دولار يومياً. كما ألحقت الضربات العسكرية المباشرة أضراراً كبيرة بالعديد من الموانئ النفطية، ومنشآت التكرير والمحيط اللوجستي لنقل الطاقة، وتُقدر التكلفة الفورية لإصلاح هذه المنشآت بأكثر من (٥٨) مليار دولار.

وواصلت الولايات المتحدة الضغط لتفكيك القطاعات اللاحقة في سلسلة القيمة الأعلى ربحية، والتي تستند عليها مالية الحكومة الإيرانية. وكان قطاع البتروكيماويات الأكثر تضرراً، ففي ١٨ مارس ٢٠٢٦م، استهدفت قوات التحالف حقل بارس الجنوبي والمنشآت المرتبطة به مما قاد إلى تعطيل منشآت كانت تمثل أكثر من (٤٨٪) من إنتاج البتروكيماويات قبل الحرب. وتعالج نحو (١٠٠) مليون مليار متر مكعب من الغاز يومياً وتشكل ثمن إنتاج إيران من الغاز. وكان مجمع بارس الجنوبي يشكل استثمارات تراكمية تُقدر بحوالي (٧٠) مليار دولار وإن إعادة بنائه في ظل الحظر الدولي على نقل التكنولوجيا ستستغرق أكثر من عشر سنوات.

ونفس الشيء حصل لصناعة الحديد والصلب، حيث لحقت بمجمعي خوزستان ومباركة للصلب، وهما من أبرز منتجي الصلب بإيران أضرار بالغة أصابت منظومات الكهرباء والبنية التحتية للأفران. فتوقف الإنتاج واضطرت الدولة إلى استيراد المواد الأساسية اللازمة لإعادة الإعمار. كما أصابت الضربات البرنامج النووي الإيراني والحقت خسائر بالغة بمنشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ومجمع خنداب للمياه الثقيلة ومنشآت أصفهان لتحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود النووي، وموقع الشهيد رضائي لإنتاج الكعكة الصفراء في يزد. وتقدر كلفة إعادة هذه المنشآت بحوالي (١٥) مليار دولار. ولا تقتصر الكلفة الاقتصادية للضربات التي استهدفت البرنامج النووي على الدمار. فوفقاً لمعظم التقديرات استثمرت إيران على مدى عشرين عاماً ما يتخطى (١٠٠)

سجل الاقتصاد العالمي الخسارة المطلقة الأكبر بين جميع الأطراف قدرت بحوالي (٨٢٠) مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٦

مليار دولار في برنامجيها النووي والصاروخي، وهو توظيف هائل للمدخرات التي كان الأحرى استثمارها في تحقيق التنمية البشرية والرخاء للشعب الإيراني.

وقد شكلت كلفة تدمير رأس المال المادي البالغة (١٣٠) مليار دولار أكثر من (٩٠٪) من التكلفة الإجمالية المباشرة للحرب على إيران البالغة (١٤٢) مليار دولار. والشكل التالي توزيع أضرار رأس المال المادي وفق القطاع في إيران.

شكل (١) توزيع أضرار رأس المال المادي حسب القطاع في إيران

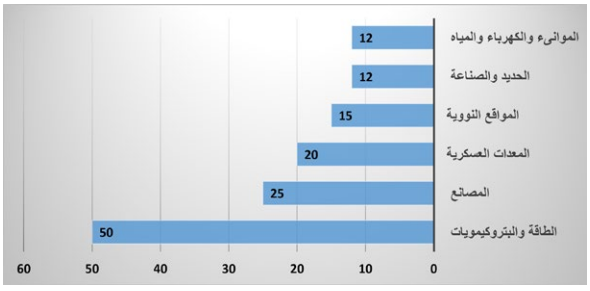

يلاحظ من الشكل أعلاه بأن قطاعا الطاقة والبتروكيماويات كان الأكثر ضرراً بحوالي (٥٠) مليار دولار، تليها المصانع المُدمرة بحوالي (٢٥) مليار دولار، ثم المواقع النووية بحوالي (١٥) مليار دولار، ثم قطاع الحديد والصلب والموانئ والكهرباء والماء لكل منها .

٢- الكلفة العسكرية الإضافية:

قدرت الكلفة العسكرية الإضافية بنحو (٤) مليار دولار تشمل قيمة إطلاق حوالي (١٧٧٠) صاروخاً زائد قيمة إطلاق (٣٩٩٥) طائرة مسيرة، علاوة على نفقات العمليات العسكرية لأكثر من أربعة شهور. وتشكل قيمة الكلفة العسكرية الإضافية ما نسبته (٢,٨١٪) من إجمالي الكُلفة المباشرة المقدرة بـ (١٤٢) مليار دولار.

٣- الخسائر في رأس المال البشري:

تشمل الخسائر البشرية الخسائر في الأرواح بين صفوف القوات المسلحة والمدنيين. وفقدان الكوادر العلمية الحيوية كعلماء الطاقة النووية والقادة العسكريين والميدانيين. وتقدر الكلفة البشرية المباشرة بما يتراوح بين (٣٥٠٠و٦٠٠٠) قتيل وما يناهز (٢٦,٥) ألف جريح، علاوة على حوالي (٣,٢) مليون شخص نازح.

وتبلغ القيمة الإحصائية للحياة ما يناهز نصف مليون دولار أمريكي، وهذا التقدير يتماثل مع دراسة تجميعية محكمة قدرت القيمة في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى كما هو حال إيران بنحو (٤٢٠) ألف دولار. أما عند الاحتساب وفق تعادل القوة الشرائية، فترتفع إلى حوالي (٢,٤) مليون دولار، أي بمعدل يناهز أربع مرات. تسهم الوفيات بنحو (٢,٥) مليار دولار في إجمالي الكُلفة المباشرة وذلك وفقاً للقيمة الإحصائية المحتسبة على أساس السعر السائد في السوق، وهي تشكل بذلك ما نسبته (١,٧٦٪) من إجمالي الكُلفة المباشرة.

كما قدرت قيمة الخسائر الناتجة عن إصابة (٢٠) ألف شخص بنحو مليار ونصف دولار بواقع (٧٥) ألف دولار لكل مُصاب وهي تمثل ما نسبته (٠,٧٤٪) من التكاليف الإجمالية المباشرة للحرب على إيران مقومة بأسعار الدولار لعام ٢٠٢٦م.

وغني عن البيان فإن الخسائر في رأس المال البشري تظل ضئيلة قياساً بخسائر الناتج ورأس المال المادي الذي تستأثر بالنصيب الأكبر من إجمالي خسائر إيران. وعند احتساب الحد الأعلى البالغ ٦٦٠٠ حالة وفاة واحتساب القيمة الإحصائية للحياة على أساس تعادل القوى الشرائية، فإن إجمالي الخسائر الناجمة عن الوفيات والإصابات يبقى دون (١٠٪) من الكلفة الإجمالية للحرب على إيران.

٤- نفقات الطوارئ:

تشمل نفقات الطوارئ المُساعدات الإنسانية المقدمة لنحو (٣,٢) مليون نازح من المناطق التي تضررت كثيراً من الحرب، وقدرت قيمة نفقات الطوارئ بنحو (٤) مليارات دولار شكلت ما نسبته (١,٨١٪) من إجمالي الكُلفة المباشرة للحرب على إيران البالغة نحو (١٤٢) مليار دولار والجدول التالي يُبين ذلك.

جدول (١) مكونات الكُلفة المباشرة للحرب على إيران بالدولار الأمريكي بأسعار عام ٢٠٢٦

المُكون	أساس التقدير	(القيمة (مليار دولار	مستوى الثقة
الكلفة العسكرية الإضافية	نحو ١٧٧٠ صاروخاً + ٣٩٥٥ + عمليات عسكرية لأكثر من ٤ أشهر طائرة مسيرة	٤,٠	منخفضة
تدمير راس المال المادي	الطاقة والصناعة، والبرنامج النووي، والإسكان، والمعدات العسكرية	١٣٠,٠	متوسطة
الوفيات	القيمة X ٥٠٠٠ وفاة الإحصائية للحياة (٠,٥٠) مليون دولار	٢,٥	متوسطة
الإصابات	٧٥ ألف دولار X ٢٠ ألف إصابة	١,٥	منخفضة
نفقات الطوارئ	المساعدات الإنسانية + ٣,٢ نازح	٤,٠	منخفضة
إجمالي الكُلفة المباشرة	١٤٢,٠ مليار دولار أمريكي		

ثانياً- التكاليف غير المباشرة

تُعد التكاليف غير المباشرة الأشد خطورة على الاقتصاد الإيراني، حيث يمتد أثرها لأعوام طويلة. وتتمثل أهم مكونات الكلفة غير المباشرة للحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران بالآتي

١- انهيار سعر صرف الريال الإيراني وارتفاع معدلات التضخم:

تراجع القوة الشرائية للريال الإيراني أمام الدولار والعملات الأجنبية بسبب المخاوف الأمنية والعزلة الاقتصادية.

ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية مما يضاعف من أزمات المعيشة وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

مع استمرار حرب الخليج الثالثة، يواجه الاقتصاد الإيراني ضغوطاً متزايدة دفعت السلطات النقدية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة التضخم المطرد وطلب الجمهور المتزايد على السيولة النقدية.

وتشير معطيات العديد من التقارير الدولية، إلى أن البنك المركزي الإيراني بدأ بطرح ورقة نقدية جديدة من فئة ١٠ ملايين ريال، وهي أعلى فئة نقدية في تاريخ البلاد منذ تأسيسها، في محاولة لتسهيل المعاملات المالية وتلبية "التهافت على النقد الذي أشعلته المخاوف من تعطل الأنظمة الإلكترونية نتيجة الصراع الراهن في ظل قدرة إسرائيل على شل حركة النظام المالي والمصرفي في إيران.

تأتي العملة الورقية الجديدة، التي تبلغ قيمتها نحو ٧ دولارات، لتتفوق على فئة ٥ ملايين ريال التي طُرحت في فبراير الماضي. وبحسب ما ورد في التقارير الميدانية، فقد شهدت المصارف ومصارف الصرافة الآلية طوابير طويلة من المواطنين الساعين لسحب أموالهم، وسط مخاوف من انهيار الشبكات الرقمية وبطاقات الدفع في حال تعرض البنية التحتية البنكية لهجمات إضافية. كما تفاقمت الضغوط على القطاع المصرفي بعد استهداف صاروخي طال مبنى تابعاً لـ "بنك سباه" في ١١ مارس ٢٠٢٦م، وهو البنك الذي يخدم القوات المسلحة والجمهور العريض. وبالرغم من إعلان البنك استعادة خدمات الصراف الآلي والشراء المباشر، بيد أن القلق العام دفع الكثيرين للمطالبة بزيادة سقوف السحب النقدي لتأمين احتياجاتهم الأساسية في ظل ظروف الحرب.

ويشير المشهد الإحصائي لسعر صرف العملة الإيرانية بأن الريال الإيراني سجل مستويات قياسية منخفضة أمام الدولار في السوق الحرة، فبعد أن كان بحدود (١,٤) ريال للدولار قبل الحرب، انخفض ليصل إلى (١,٦٦) مليون ريال للدولار الواحد. وترافق هذا التدهور مع قفزة هائلة في معدلات التضخم السنوي التي بلغت (٤٧,٥٪)، بينما تخطى تضخم الغذاء والمشروبات حاجز الـ (١٠٥٪) بعد إلغاء الدعم عن العملة الأجنبية للمستوردات الأساسية. وتراجعت القيمة الفعلية للحد الأدنى للأجر الشهري إلى ما دون (٩٠) دولاراً، وباتت القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية خارج متناول شريحة متنامية من السكان. ويعاني الإيرانيون اليوم جراء ذلك من أزمة أمن غذائي لم تشهده إيران منذ الاحتلال الأنجلو- سوفيتي عام ١٩٤١م.

يعاني سوق العملات الأجنبية من حالة شلل؛ إذ يقتصر العرض على المضطرين لتأمين سيولة للمصاريف العاجلة، بينما يمتنع البقية عن التخلص من العملات الصعبة. كما أدى إغلاق الأجواء الإيرانية وتعطل طرق التجارة إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع المستوردة، مما زاد من معاناة قطاع الأعمال الذي يرزح أصلاً تحت وطأة سنوات من العقوبات الدولية.

٢- خسائر عائدات النفط والتصدير:

تراجع صادرات النفط والغاز بسبب اضطراب حركة الملاحة في الممرات البحرية (مثل مضيق هرمز) والعقوبات المرتبطة بالتصعيد العسكري.، فالبرغم من أن إيران قد رفعت صادراتها من النفط الخام خلال شهر يناير وفبراير ٢٠٢٦ م، إلى نحو (٢,١) مليون برميل يومياً. مُستفيدة من السحب من المخزونات، لكن الحصار البحري الأمريكي الذي بدأ في ١٣ أبريل عطل أسطول التصدير وبحلول مايو كانت الخام الإيراني المنقولة بحراً قد تراجعت فعلياً إلى الصفر. وقدرت مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس إن الحصار حرم إيران من حوالي (٧٠٪) من عوائد تصدير النفط بكلفة تراوحت بين (٤٣٥و٥٠٠) مليون دولار يومياً. وانهارت الإيرادات النفطية الشهرية من أكثر (٤) مليارات دولار إلى أقل من (٢٠٠) مليون دولار، فيما بقي نفط خان تتخطى قيمته (١٥) مليار دولار عالقاً في البحر. وقادت الأضرار التي لحقت بالحقول النفطية الجنوبية إلى خفض الإنتاج بنسبة تراوحت بين ١٥ و٢٠٪، ويوضح الشكل أدناه سرعة هذا الانهيار.

شكل (٢) انهيار صادرات إيران من النفط الخام (فبراير يونيو ٢٠٢٦) "ألف برميل يومياً"

٣- فجوة الناتج:

تمثل الفجوة القيمة الحالية لإجمالي الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي الإيراني مقارنة بخط الأساس الافتراضي، إذ تبلغ حوالي (٢٦,٧) مليار دولار في عام ٢٠٢٦م، وحده، وتتراكم لتصل إلى حوالي (١٣٤,٥) مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ وترجع هذه الخسائر إلى توقف تجارة النفط الخام وصادرات إيران من البتروكيماويات والحديد والصلب وسلع أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات حجم الأضرار المادية التي لحقت بإيران تتفاوت، فبينما تقدر مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الحد الأدنى لتكلفة الإحلال بحوالي (٩١) مليار دولار وهو تقدير يقتصر على المُعدات المدمرة والبنية التحتية المدنية التي تعرضت للتدمير المادي، في الجانب الأخر قدر المتحدث الرسمي باسم النظام الإيراني إجمالي الأضرار المباشرة وغير المباشرة بحوالي (٢٧٠) مليار دولار، بينما تقترب احتياجات إعادة الإعمار التي كرستها مذكرة إسلام أباد من (٣٠٠) مليار دولار.

جدول (٢) مكونات الكلفة غير المباشرة محسوبة بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي بأسعار عام ٢٠٢٦ "مليار دولار"

المكون	حتى عام ٢٠٢٦	حتى عام ٢٠٣٠	مستوى الثقة
فجوة الناتج (التقدير الرئيسي)	٢٦,٧	١٣٤,٥	متوسط
الاستثمار والتجارة والطاقة (خارج الناتج المحلي الإجمالي)	٩,٠	١٥,٠	منخفض
القطاع المالي (سعر الصرف، ضريبة التضخم، الدين السيادي)	٤,٠	٨,٠	منخفض
الخسائر القطاعية (بما في ذلك انقطاع الإنترنت)	٥,٠	٦,٠	متوسط
النزوح وهجرة العقول	٥,٠	١٥,٠	منخفض
الأعباء الصحية طويلة الأجل والآثار البيئية	٣,٠	٩,٠	منخفض
التكلفة الإجمالية غير المباشرة للحرب	٥٢,٧	١٨٧,٥	

بعد تقدير جميع المكونات المُكونة لتكاليف الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، يمكن تجميعها في تقرير موحد فبجمع الخسائر المباشرة، البالغة (١٤٢) مليار دولار والمحتسبة لعام ٢٠٢٦م، مع الخسائر غير المباشرة المحسوبة بالقيمة الحالية، والبالغة قرابة (١٨٨) مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، ثم خصم مبلغ (٢٥) مليار دولار المخصص لتصحيح التداخل بما يزيل الازدواج في الاحتساب بين رأس المال المُدمر وما نجم عليه من فاقد في الناتج. يبلغ إجمالي الكُلفة على المدى المتوسط حوالي (٣٠٥) مليارات دولار وفق أسعار السوق، ونحو (١٨٧) مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٦م.

وفي الختام، نقول بأن تقلص الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنسبة (١٥٪) وفق تقديرات تقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٦م، نتيجة العمليات العسكرية المباشرة، وتوقف قطاعي التصدير والصناعة، ستكون له عواقب وخيمة على معدل النمو للاقتصاد الإيراني الذي سيشهد انكماشاً غير مسبوق في تأريخ إيران الحديث. كما وأن حجم التدمير الهائل في رأس المال المادي والتكاليف غير المباشرة من جراء الحرب ستلقي بظلالها السلبية على عملية إعادة الإعمار في إيران.

* أستاذ الاقتصاد السياسي ـ المعهد الدبلوماسي - قطر

تُجبر المصالح واشنطن وبكين إنشاء آلية حوار حول الشرق الأوسط تجنبًا للمواجهة

تضررت استثمارات "الحزام والطريق" وتوقفت الإنشاءات وتلفت المعدات وتأخرت المدفوعات

تمتلك منطقة الخليج أكثر من ٦٠٪ من احتياطيات النفط العالمية و٣٠٪ من احتياطيات الغاز. ويُعد مضيق هرمز نقطة عبور حيوية لتجارة الطاقة العالمية، ومسؤول عن ٢٥٪ من نقل النفط العالمي و٣٠٪ من نقل الغاز المسال، حيث ينقل ٢٠ مليون برميل نفط خام ومنتجات بترولية مكررة يومياً، يتدفق منها حوالي ٨٠٪ إلى السوق الآسيوية. ولطالما هيمنت أمريكا على أمن الخليج من خلال وجودها العسكري وتحالفاتها وقواعدها. وعززت إسرائيل التنافس الجيوسياسي الإقليمي ووازنت صعود القوى الكبرى في الشرق الأوسط. أما إيران، فقد أصبحت مؤثرة في المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط. تراكمت التناقضات الاستراتيجية بين هذه الأطراف الثلاثة على مدى فترة طويلة، لتتحول في النهاية إلى صراع عسكري واسع النطاق.

أ.د. وانغ قوانغدا

وخلافًا للحروب التقليدية المحدودة، لم تكن الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية مجرد مواجهة عسكرية إقليمية، بل صراعًا جيوسياسيًا معقدًا يشمل التنافس على الطاقة، وسلاسل الإمداد، والتنافس الجيوسياسي، وعلى النظام الحضاري. ويتجاوز تأثير هذا الصراع الحدود الجغرافية، ليمتد عالميًا عبر أسعار الطاقة، والشحن عبر الحدود، والتجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال، والوضع الدبلوماسي. وبالنسبة للأطراف المتحاربة، تُضعف الحرب بشكل مباشر القوة الوطنية، وتُلحق الضرر بمصادر الرزق، وتُعيد تشكيل المواقع الاستراتيجية. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط، فيُخلّ الصراع بتوازن القوى الإقليمي، مما يُجبرها على إعادة هيكلة أنظمة الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وبالنسبة لمستوردي الطاقة العالميين، فقد بات عدم استقرار الإمدادات، وارتفاع تكاليف الشحن، والتضخم المستورد تحديات واسعة النطاق. باعتبارها أكبر مستورد للطاقة في العالم، وأكبر سوق استهلاكية للطاقة في الشرق الأوسط، فإن الصين متجذرة بعمق في سلسلة إمداد الطاقة في المنطقة وفي النظام التجاري العالمي. وقد كان لهذه الجولة من الصراع تأثير مباشر وغير مباشر على أمن الطاقة الصيني، واستقرار سلاسلها الصناعية، واستراتيجيتها للانفتاح، واستراتيجيتها الدبلوماسية الإقليمية. في الوقت نفسه، وفي ظل تصاعد النزعة الأحادية العالمية، وفشل أنظمة الحوكمة متعددة الأطراف، والاضطرابات في الشرق الأوسط، أصبحت الصين، انطلاقاً من مبادئ الحياد والإنصاف والتعاون المربح للجميع، قوة بناءة رئيسية في استقرار سلاسل الإمداد في الشرق الأوسط، والحفاظ على سلامة الملاحة في هرمز، وتعزيز السلام في المنطقة. وباعتبارها ساحة للتنافس بين الصين وأمريكا، فقد أدى تصاعد الصراع في الشرق الأوسط إلى تضخيم الخلافات الاستراتيجية بين الجانبين، وخلق حاجة ملحة للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والمساعدات الإنسانية. يُتيح هذا فرصًا جديدة لبناء توافق في الآراء حول قضايا الشرق الأوسط وتعديل العلاقات الثنائية بين الصين وأمريكا. لذا، فإن التحليل المنهجي للآثار متعددة الأبعاد لهذه الحرب، وتوضيح مسؤوليات الصين ومسارها الاستراتيجي، وتقييم اتجاه التنافس والتعاون الصيني الأمريكي، له قيمة نظرية وعملية كبيرة.

يظلّ التنافس الصيني / الأمريكي في الشرق الأوسط قائمًا على "التنافس كموضوع رئيسي والتعاون كمكمّل والمخاطر القابلة للسيطرة" لفترة طويلة

أولًا التكلفة المباشرة وغير المباشرة لحرب إيران على الأطراف المتحاربة

تكبدت أمريكا وإسرائيل وإيران، كأطراف متحاربة رئيسية، خسائر حرب مباشرة متفاوتة، وإعادة تشكيل استراتيجية غير مباشرة، بناءً على اختلاف نقاط قوتها الوطنية وأهدافها الاستراتيجية ومواقعها الجيوسياسية. ويُظهر ميزان القوى بين الأطراف الثلاثة سمة مميزة تتمثل في "تنافس عسكري قصير الأجل وإعادة تشكيل طويلة الأجل للنظام العالمي".

(١) الأثر على إيران

١. الأثر المباشر: إلحاق الضرر بالمنشآت العسكرية والضغط على السيادة والأمن

أسفرت الحرب بشكل مباشر عن ضربات دقيقة استهدفت منظومة القيادة العسكرية الإيرانية، ومنشآت الدفاع الجوي، والمنشآت النووية، والمراكز العسكرية الساحلية. تكبدت القوات العسكرية التقليدية خسائر فادحة، وتراجعت قدرات الدفاع الساحلية بشكل ملحوظ. في الوقت نفسه، تضررت مرافق مراقبة الملاحة والبنية التحتية للموانئ في مضيق هرمز، مما أدى إلى تعطيل مباشر لإيرادات إيران من الجمارك والخدمات التنظيمية المستمدة من الملاحة عبر المضيق. وعلى صعيد سبل العيش، شلّ النزاع العسكري إنتاج الطاقة والنقل والبنية التحتية للاتصالات المحلية، مما أدى إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين واضطرابات اجتماعية. أما اقتصادياً، فقد أدت الحرب إلى عرقلة صادرات النفط والغاز الطبيعي الإيرانية بشكل مباشر، وقطع مصادر أساسية للإيرادات المالية، وتسببت في انخفاض قيمة العملة على المدى القصير، وارتفاع الأسعار، واستنزاف سريع لاحتياطيات النقد الأجنبي، مما أدى إلى ركود مؤقت في الاقتصاد الوطني.

٢. الآثار غير المباشرة: تشديد العقوبات والتعديل السلبي للمشهد الاستراتيجي. في أعقاب اندلاع النزاع، شددت الولايات المتحدة ودول غربية العقوبات الأحادية، فجمدت الأصول الإيرانية في

لجولة الصراع تأثير مباشر وغير مباشر على أمن الطاقة الصيني واستقرار سلاسلها الصناعية واستراتيجيتها للانفتاح ودبلوماسيتها الإقليمية

الخارج، وأغلقت قنوات التسوية المالية، وقيدت استيراد التكنولوجيا والمعدات المتطورة، مما أعاق بشكل شامل التحديث الصناعي وتطوير الطاقة والتعافي الصناعي في إيران. دبلوماسياً، تأثر نفوذ إيران الإقليمي الراسخ المناهض لأمريكا، ونأت بعض دول الشرق الأوسط المحايدة بنفسها عن إيران تجنباً للمخاطر، مما أدى إلى تراجع مؤقت في نفوذها الاستراتيجي الإقليمي. مع ذلك، على المدى البعيد، حطمت الحرب أوهام إيران بشأن التوصل إلى حلول وسط مع الغرب، وأجبرتها على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الصين وروسيا ودول منظمة شنغهاي للتعاون، وتسريع وتيرة التخلص من الدولار في تسوية التجارة، وتشجيع تنويع أنظمتها الدبلوماسية والاقتصادية، وتقليل اعتمادها على النظام الغربي، ووضع الأسس لاستقلالها الاستراتيجي طويل الأمد.

(٢) التأثير على إسرائيل

١. التأثير المباشر: تضرر الأمن الداخلي وارتفاع التكاليف العسكرية

حطمت هذه الجولة من الصراع الميزة الجيوسياسية لإسرائيل المتمثلة في "الأمن الداخلي المطلق". فقد أدت الضربات الصاروخية والطائرات المسيرة الإيرانية عبر الحدود ضد القواعد العسكرية والمنشآت الحضرية الإسرائيلية إلى انخفاض كبير في الأمن العام وزيادة في تكاليف الاستقرار الاجتماعي الداخلي. عسكرياً، واصلت إسرائيل استثماراتها الضخمة في الضربات العسكرية العابرة للحدود، مما أدى إلى زيادة استهلاك الأسلحة والمعدات، وتفاقم الضغوط المالية قصيرة الأجل. في الوقت نفسه، أدى الصراع إلى تصاعد المشاعر المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط، حيث واصلت الجماعات المسلحة المحيطة مضايقة إسرائيل، مما أبقى أمن الحدود في حالة توتر لفترة طويلة.

٢. الأثر غير المباشر: تعميق العزلة الإقليمية والعلاقات الاستراتيجية

دبلوماسياً، قوبلت تصرفات إسرائيل المتمثلة في استفزاز الصراع الإقليمي وتأجيج عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بمعارضة الرأي العام في معظم الدول العربية، مما قلص حيزها الدبلوماسي الإقليمي. استراتيجياً، عزز الصراع اعتماد إسرائيل الأمني على الولايات المتحدة، وربطها بها ارتباطاً وثيقاً في مجالات مثل المعدات العسكرية، والتعاون الاستخباراتي، والضمانات الأمنية، مما أضعف استقلاليتها الدبلوماسية بشكل كبير. اقتصادياً، أثر عدم الاستقرار الإقليمي على الصناعات التكنولوجية المتقدمة والتجارة الخارجية والسياحة في إسرائيل، مما أدى إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي.

(٣) التأثير على الولايات المتحدة

١. التأثير المباشر: ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية الخارجية والضغط على نشر القوات

لدعم إسرائيل وقمع إيران، واصلت الولايات المتحدة زيادة نشر قواتها ومعداتها وعملياتها العسكرية في الشرق الأوسط، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري الخارجي وتفاقم ضغوط العجز المالي الداخلي. كما أدى الانتشار الواسع النطاق وطويل الأمد للقوات في الشرق الأوسط إلى تشتيت الموارد العسكرية الأمريكية في مناطق استراتيجية حيوية مثل آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، مما زاد الضغط على نظام نشر القوات العالمي. في الوقت نفسه، تسببت العمليات العسكرية في الشرق الأوسط في خسائر بشرية ومعدات في صفوف القوات الأمريكية، مما أدى إلى تصاعد المشاعر المناهضة للحرب بين السكان المحليين وزيادة الضغط على الحوكمة الداخلية للحكومة.

٢. الأثر غير المباشر: أزمة الهيمنة وإعادة هيكلة اللعبة

تُعدّ هذه الجولة من الحرب تجلّياً مكثفاً لتراجع قدرات أمريكا على الهيمنة في الشرق الأوسط. لطالما سعت واشنطن إلى الهيمنة على النظام في الشرق الأوسط من خلال "ردع إيران، ودعم إسرائيل، والسيطرة على طرق الطاقة". إلا أن طول أمد الصراع وعدم القدرة على حله سريعاً كشفا عن قصور استراتيجية "الفوضى المُدارة" الأمريكية، ما أدى إلى تراجع مستمر في قيادتها ومصداقيتها في المنطقة. اقتصادياً، تسببت الحرب في ارتفاع حاد في أسعار الطاقة العالمية، ما فاقم الضغوط التضخمية الداخلية في الولايات

تعزز الصين تسوية المدفوعات باليوان و"التخلص من الدولار" وعجّلت بتدويل عملتها لبناء نظام نقدي عالمي أكثر عدلاً وتنوعًا وأمانًا

المتحدة وعرقل انتعاشها الاقتصادي وتعديلات سياستها النقدية. أما على صعيد المناورات الاستراتيجية، فقد قوبلت محاولة أمريكا استغلال الصراع لاستمالة حلفاء في الشرق الأوسط وتعزيز المواجهة العسكرية بمقاومة من معظم الدول المحايدة في المنطقة. بل على العكس، فقد سرّعت هذه الحرب من وتيرة "فك الارتباط والاستقلال الذاتي" بين دول الشرق الأوسط، مما أدى تدريجياً إلى إضعاف البنية الأمنية التقليدية التي تقودها أمريكا في المنطقة.

ثانياً أثر الحرب على دول الشرق الأوسط ومستوردي الطاقة

امتدت تداعيات جولة الصراع لتشمل الشرق الأوسط وأنظمة تجارة الطاقة العالمية، مُعيدَةً تشكيل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة، ومُحدثةً تأثيراً واسع النطاق على الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على طاقة الشرق الأوسط. وتُظهر الكيانات المختلفة تفاوتاً في قدرتها على تحمل المخاطر والتكيف مع هذا المشهد المتغير. (١) الأثر على دول الشرق الأوسط

١. الأمن: الانقسامات الإقليمية وتزايد المخاطر

شهدت دول الشرق الأوسط انقسامات فصائلية واضحة: فالدول الموالية لواشنطن مُجبرة على الانحياز لأحد الطرفين ومواجهة مشاعر مناهضة للحرب واحتجاجات شعبية داخلية؛ أما الدول المحايدة فتُعاني من تداعيات الصراع، حيث يتعرض أمن الحدود وسلامة الملاحة والاستقرار الإقليمي لتهديد مستمر؛ بينما تواجه الدول الصديقة لإيران خطرين مُزدوجين يتمثلان في التورط في العقوبات الأمريكية والضغوط الجيوسياسية. في الوقت نفسه، يُفاقم الصراع التوترات الطائفية والجيوسياسية الإقليمية، حيث تستغل الجماعات المسلحة في اليمن وسوريا ولبنان ومناطق أخرى الوضع لشن هجمات منسقة، مما يؤدي إلى نزاعات محلية متعددة. ويشهد الشرق الأوسط ككل حالة من "عدم الاستقرار العالمي والفوضى المتشرذمة"، ويعاني نظام إدارة الأمن الإقليمي من قصور.

٢. اقتصادياً: تقلبات أرباح الطاقة وركود التعاون الإقليمي

إغلاق هرمز أدى لانخفاض كفاءة تصدير النفط، ما حدّ من القدرة الإنتاجية وزاد كبير من عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي. وتعتمد دول الشرق الأوسط غير المنتجة للنفط على تجارة النفط والشحن عبر الحدود والسياحة الإقليمية وتصدير العمالة. وقد أدى الصراع إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وفقدان الوظائف، وارتفاع التضخم، وأزمة في عيش الناس والتنمية. وتعثر التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط، ومشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، والربط الكهربائي، ما أدى إلى انتكاسة في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(٢) التأثير على مستوردي الطاقة: تغطي صادرات النفط والغاز من الشرق الأوسط غالبية الدول الصناعية. وكان لتقلبات إمدادات الطاقة، واضطرابات الشحن، وارتفاع الأسعار، تأثيرٌ على مستوردي الطاقة العالميين، حيث تتناسب شدة هذا التأثير طرديًا مع مدى اعتماد كل دولة على طاقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة للدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على طاقة الشرق الأوسط، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند ودول جنوب شرق آسيا، كان التأثير مباشرًا وشديدًا. إذ تتجاوز نسبة اعتماد اليابان وكوريا الجنوبية على واردات الطاقة ٩٠٪، وتتركز قنوات استيرادهما في مضيق هرمز. وقد أدى الصراع إلى نقص في إمدادات الطاقة، وعدم كفاية المواد الخام للإنتاج الصناعي، ومحدودية القدرة التصنيعية، وارتفاع التضخم، ما أسفر عن تباطؤ النمو المحلي. كما أدت اضطرابات الشحن إلى ارتفاع في تكاليف الاستيراد والتصدير في التجارة الخارجية، ما قلل من قدرتها التنافسية في التجارة الدولية. وتشهد اقتصادات جنوب شرق آسيا الناشئة، كالهند وفيتنام اضطرابات إمدادات الطاقة ما أدى إلى ضغوط متعددة تشمل تدفقات رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخم، ما يُضعف الاستقرار.

تكبدت القوات الإيرانية التقليدية خسائر فادحة وتراجعت قدرات الدفاع الساحلية وشلّ النزاع إنتاج الطاقة والنقل والبنية التحتية والاتصالات

أما دول الاتحاد الأوروبي، فتُمثل طاقة الشرق الأوسط مكملاً أساسياً لإمداداتها. وتُفاقم النزاعات أدى لاختلال التوازن بين العرض والطلب على الطاقة مما يُؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وضعف الانتعاش الاقتصادي. كما يُؤدي عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلى تدفق اللاجئين، ما يزيد الضغوط على الحوكمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في أوروبا.

بشكل عام، تواجه الدول المستوردة للطاقة في العالم ثلاث معضلات مشتركة: أولاً، مخاطر أمن إمدادات الطاقة؛ ثانيًا، المخاطر الاقتصادية المستوردة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى التضخم في جميع مراحل سلسلة التوريد الصناعية، ما يقلل هوامش أرباح الشركات والقدرة الشرائية للمستهلكين؛ وثالثًا، مخاطر التجارة والخدمات اللوجستية، حيث يؤدي الازدحام والحصار وارتفاع علاوات المخاطر في مضيق هرمز إلى ارتفاع تكاليف الشحن العالمية وتعطيل التجارة العالمية. هذا يدفع دول العالم إلى تسريع تنويع واردات الطاقة، واستبدال مصادر الطاقة الجديدة، وتوطين سلاسل التوريد، مما يُنذر بفترة من إعادة هيكلة متسارعة لقطاعي الطاقة والتجارة.

ثالثًا: الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب على الصين. يرتبط

التعاون الصيني في مجالات الطاقة والتجارة والبنية التحتية مع الشرق الأوسط ارتباطًا وثيقًا. وتُحدث الحرب الحالية صدمات حادة قصيرة الأجل، وفرصًا هيكلية طويلة الأجل للصين، تشمل مجالات أساسية متعددة مثل أمن الطاقة، وسلاسل التوريد الصناعية، والتجارة الخارجية، والدبلوماسية الجيوسياسية، والتحديث الصناعي.

(١) الآثار السلبية المباشرة: صدمات حادة قصيرة الأجل على قطاعي الطاقة والتجارة

١. الضغط على استقرار إمدادات الطاقة. يأتي أكثر من ٥٠٪ من النفط المستورد إلى الصين وأكثر من ٣٠٪ من الغاز الطبيعي المستورد من الشرق الأوسط، ويجب نقل أكثر من ٧٠٪ من واردات الطاقة من الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز. وأدى النزاع إلى تعطيل حركة الشحن عبر المضيق وتوقف صادرات النفط، مما تسبب في تقلبات واردات الطاقة المحلية ونقص في إمدادات المواد الخام، الأمر الذي زاد بشكل كبير من الضغط على إمدادات الطاقة على المدى القصير. وأدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز عالميًا إلى زيادة تكاليف استيراد الطاقة في الصين، مما رفع تكاليف الإنتاج والتشغيل للشركات، وزاد من الضغط على أسعار المنتجين المحلي، وعرقل انتعاش الاقتصاد.

٢. اضطرابات التجارة والشحن عبر الحدود. يُعد الشرق الأوسط سوقًا تصديريًا حيويًا للمنتجات الكهروميكانيكية والصناعات الخفيفة ومعدات البنية التحتية الصينية. أدت الحرب إلى انكماش الطلب الاستهلاكي وتوقف المعاملات التجارية في دول الشرق الأوسط، ما أسفر عن انخفاض مؤقت في صادرات الصين إلى المنطقة. فيما تصاعدت مخاطر الشحن في هرمز والخليج العربي، ما زاد من تكاليف الملاحة والتأمين للسفن، وقلّل من كفاءة الشحن، وأجبر بعض الطرق على تغيير مسارها، الأمر الذي زاد من تكاليف الخدمات اللوجستية للتجارة الخارجية وعطّل سلاسل التوريد للتجارة.

٣. تضررت الاستثمارات في مشاريع الشرق الأوسط. تواجه مشاريع "الحزام والطريق" الرئيسية التي استثمرت فيها الصين في الشرق الأوسط، مثل تطوير الطاقة، والبنية التحتية للموانئ، والسكك الحديدية العابرة للحدود، والمجمعات الصناعية، مشاكل مثل توقف الإنشاءات، وتلف المعدات، وتأخر المدفوعات، وتزايد المخاطر الأمنية بسبب الحرب. تشهد المشاريع القائمة انخفاضًا في الإيرادات، ويتعثر تطوير مشاريع جديدة، مما يضغط على استثمارات الصين في الاقتصاد الحقيقي في الشرق الأوسط على المدى القصير.

حطمت الحرب أوهام إيران في التوصل لحلول وسط مع الغرب وأجبرتها على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الصين وروسيا ودول منظمة شنغهاي

(٢) الآثار غير المباشرة متعددة الأبعاد: فرص التنمية الهيكلية المدفوعة بالمخاطر

١. يُحتّم هذا الوضع تحديثًا شاملاً لأمن الطاقة. فقد كشف الصراع بوضوح عن مخاطر أمنية مترتبة على اعتماد الصين على قناة طاقة واحدة ومصادر استيراد مركزة، مما أجبرها على تسريع تنويع وارداتها من الطاقة، وتوسيع نطاقها من روسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا ومناطق أخرى، وتحسين خطوط أنابيب النفط والغاز البرية ونظام النقل البحري. وحفّز هذا الوضع التحديث السريع لصناعة الطاقة الجديدة المحلية في الصين، حيث تشهد صناعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح وتخزين الطاقة وبدائل الفحم الكيميائية نموًا سريعًا، ما يقلل الاعتماد الخارجي على الوقود الأحفوري التقليدي ويعزز التحول نحو الاكتفاء الذاتي في هيكل الطاقة.

٢. يُبرز هذا الوضع مرونة سلسلة التوريد العالمية للصين. مقارنةً بالتقلبات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها أوروبا وأمريكا ودول جنوب شرق آسيا في أعقاب صدمات الطاقة، أظهرت الصين، بالاعتماد على سلسلة توريدها الصناعية المتكاملة ونظام احتياطي الطاقة الشامل وتنوع أسواقها، مرونةً فائقةً في سلاسل التوريد. وقد عززت اضطرابات سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن الصراع استقرارَ المنتجات الصينية واعترافَ العالم بها، مما دفع الصين نحو التحول من عملاق صناعي إلى قوة صناعية عظمى، وعزز مكانتها كمركز محوري في سلاسل التوريد العالمية.

٣. يعزز ذلك النفوذ الدبلوماسي الصيني في الشرق الأوسط. ففي الصراع، تعرض النهج التصادمي والتدخل العسكري الأمريكي لانتقادات من المجتمع الدولي، بينما لطالما التزمت الصين بموقف محايد ونزيه، ملتزمةً بمبادئ تعزيز محادثات السلام، ومعارضة النزاعات المسلحة، واحترام سيادة جميع الدول ومخاوفها الأمنية المشروعة. وقد طرحت سلسلة من الحلول السلمية التي حظيت باعتراف واسع النطاق من دول الشرق الأوسط والدول النامية..

٤. تسريع تنويع النظام الاقتصادي والنقدي العالمي. فقد فاقم الصراع في الشرق الأوسط من تقلبات النظام الدولاري العالمي، وجعلت الطبيعة التعسفية للعقوبات الأحادية التي فرضتها أمريكا وأوروبا الدولَ تُدرك تماماً مخاطر نظام التسوية الغربي الأحادي. انطلاقاً من تعاونها التجاري طويل الأمد في مجال الطاقة مع دول الشرق الأوسط، دأبت الصين على تعزيز تسوية المدفوعات عبر الحدود باليوان الصيني، ودفعت باتجاه "التخلص من الدولار" في تجارة الطاقة، وعجّلت بتدويل اليوان، وساهمت في بناء نظام تسوية نقدية عالمي أكثر عدلاً وتنوعاً وأماناً.

رابعاً: مساهمة الصين الأساسية في استقرار سلسلة التوريد العالمية في الشرق الأوسط

تسببت الحرب في اضطرابات متعددة في سلاسل الإمداد ما شكل عائقاً رئيسياً أمام الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبصفتها دولة كبيرة مسؤولة في سلسلة التوريد العالمية، تدعم الصين، مستفيدةً من مزاياها في الصناعة ورأس المال والدبلوماسية والتكنولوجيا، بشكل شامل انتعاش سلسلة التوريد في الشرق الأوسط واستقرار سلسلة الصناعة العالمية من أربعة أبعاد: ضمان التدفق السلس، واستقرار التجارة، ومعالجة نقاط الضعف، وتعزيز التعاون، ما يُعطي دفعة قوية للانتعاش الاقتصادي العالمي.

(١) ضمان سلاسة سلاسل إمداد الطاقة وتعزيز أسس إمدادات الطاقة العالمية: تواصل الصين تعميق تعاونها المتنوع في مجال الطاقة مع دول الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تعمل فيه على الحد من مخاطر النزاعات، تحافظ على اتفاقيات تجارية منتظمة في مجال الطاقة مع دول الخليج المنتجة للنفط، وتضمن كميات إمدادات الطاقة من خلال اتفاقيات طويلة الأجل لضمان استقرار صادرات الطاقة من الشرق الأوسط إلى الصين.

(٢) تحسين سلاسل الإمداد البحري عبر الحدود والحد من مخاطر التجارة العالمية

استجابةً للفوضى وتصاعد المخاطر في الملاحة عبر مضيق هرمز،

أنهي الصراع الميزة الجيوسياسية لإسرائيل "الأمن الداخلي المطلق" وأدت إلى انخفاض الأمن العام وزيادة تكاليف الاستقرار الاجتماعي

تعمل الصين بنشاط على تعزيز وضع قواعد ملاحية محايدة وعادلة وشاملة للمضيق، داعيةً جميع الدول إلى احترام مبدأ حرية الملاحة، ومعارضةً الإجراءات الأحادية كحصار الممرات المائية بالقوة وإجبار السفن التجارية. وبالاستفادة من شبكات الشحن العالمية لشركات رائدة مثل شركة كوسكو للشحن، تعمل الصين على تحسين مساراتها الملاحية في الشرق الأوسط، وفتح قنوات بديلة متنوعة، وتخفيف مخاطر مسارات الشحن الأحادية، وضمان التشغيل الطبيعي للتجارة البحرية الصينية الأوروبية والشرق أوسطية.

(٣) إصلاح سلاسل الإمداد الاقتصادية والتجارية الإقليمية وتنشيط التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط

بعد تجربة الحرب، تُسرّع الصين وتيرة استئناف العمل والإنتاج في مشاريع مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط، مع التركيز على المجالات الأساسية كالبنية التحتية والطاقة والتصنيع والاقتصاد الرقمي. لتحسين أنظمة الدعم الصناعي في الشرق الأوسط، ومعالجة أوجه القصور الصناعية الإقليمية، وتغيير الهيكل الصناعي المختل الذي يعتمد كليًا على صادرات الطاقة، وبناء سلسلة إمداد صناعية إقليمية متنوعة ومستدامة.

(٤) بناء آلية تعاون طويلة الأمد لترسيخ أسس أمن سلاسل التوريد

تستفيد الصين بنشاط من المنصات متعددة الأطراف، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنتدى التعاون الصيني العربي، وآلية تعاون مجموعة البريكس، لتعزيز إنشاء آلية تعاون لأمن سلاسل التوريد في الشرق الأوسط. وتدعو إلى نبذ المواجهة التكتلية، ومعالجة المخاطر الجيوسياسية من خلال التعاون، والحفاظ معاً على استقرار سلاسل توريد الطاقة والشحن والتجارة في الشرق الأوسط.

خامساً رؤية الصين ودورها ومساهمتها المحتملة في الأمن الإقليمي في مضيق هرمز - النقل العابر

باعتباره شريان الحياة الرئيسي لسلسلة إمداد الطاقة العالمية، فإن سلامة الملاحة وعدالة القواعد واستقرار النظام في مضيق هرمز تؤثر بشكل مباشر على الأمن الاقتصادي العالمي. وقد كشف الصراع الأخير عن التشرذم والهيمنة وعدم الاستقرار في نظام إدارة المضيق. وانطلاقاً من مبدأ التعددية ومسؤوليتها عن توفير المنافع العامة العالمية، وضعت الصين رؤية واضحة لإدارة المضيق وحددت دورها بدقة.

(١) الرؤية الأساسية للصين بشأن النقل العابر المستقبلي في هرمز

تلتزم الصين باستمرار برؤية الإدارة القائمة على "حرية الملاحة، والقواعد العادلة، والعمليات الآمنة والقابلة للتحكم، والإدارة التعددية، والاستقرار المستدام"، وهي ملتزمة بتعزيز بناء نظام نقل عابر للحدود قانوني وطبيعي وشامل في مضيق هرمز. الأول، نؤكد على مبدأ حرية الملاحة دون تمييز، ونعارض استخدام أي دولة للمناورات الجيوسياسية أو المواجهات العسكرية كذريعة لإغلاق الممرات المائية أو اعتراض السفن المدنية والتجارية، ونحمي حقوق الملاحة المشروعة لجميع الدول. الثاني، وضع قواعد ملاحة محايدة ونزيهة، والتخلي عن القواعد المهيمنة التي تسيطر عليها قلة من الدول، وننشئ آلية لوضع القواعد تشارك فيها الدول المطلة على المضيق، والدول الرئيسية في مجال الملاحة، والدول المستهلكة للطاقة. الثالث، خلق بيئة ملاحية آمنة ومستقرة، وننشئ آلية موحدة لخفض التصعيد في النزاعات، والإنذار المبكر بالمخاطر، والاستجابة للطوارئ، ومنع النزاعات العسكرية من تعطيل نظام الملاحة. الرابع، تحقيق تنمية مستدامة للملاحة، وتعزز التحديث الأخضر والرقمي للملاحة في المضيق، وتوازن بين كفاءة الملاحة وسلامتها وحماية البيئة، وبناء مركزًا عالميًا مستقرًا طويل الأمد لنقل الطاقة.

طول أمد الصراع كشف قصور استراتيجية "الفوضى المُدارة" الأمريكية وتراجع قدرة واشنطن على "ردع إيران ودعم إسرائيل والسيطرة على الطاقة"

(٢) الدور المحوري للصين في إدارة مضيق هرمز

تضطلع الصين بثلاثة أدوار محورية في إدارة المضيق.

الأول، هي حامية للنظام. فقد التزمت الصين باستمرار بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وواصلت التعبير عن رفضها في الأمم المتحدة والمنصات الدبلوماسية المتعددة الأطراف لأي أعمال تُخلّ بالنظام الملاحي واستخدمت نفوذها لكبح تصعيد النزاعات والحفاظ على النظام الملاحي في مضيق تايوان.

الثاني، هي صانعة للقواعد. إذ تسعى الصين لكسر هيكل إدارة مضيق هرمز الذي تهيمن عليه أمريكا، وتدعو إلى وضع قواعد لإدارة الملاحة بمشاركة متعددة الأطراف، ومساواة في الحقوق والمسؤوليات، وعدالة وشمولية، وسد الثغرات في نظام الإدارة القائم، وتعزيز سيادة القانون وتعددية الأطراف في إدارة المضيق.

الثالث، هي مُيسِّرة للممارسات. بفضل قدراتها الملاحية، وبنيتها التحتية المتطورة، وإمكانياتها للطوارئ، تُقدّم الصين الدعم الفني والموارد اللازمة لصيانة الممرات المائية في المضيق، وتطوير الموانئ، وضمان سلامة الملاحة، وعمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ، ما يُسهم في تحسين استقرار وكفاءة النقل عبر الحدود في المضيق بشكل مستمر.

(٣) الإمكانيات الواقعية لمشاركة الصين في إدارة الأمن في الشرق الأوسط: في أعقاب الصراع الأخير، باتت دول الشرق الأوسط عمومًا متعبة من المواجهات المسلحة وسياسات التكتلات، وتتوق إلى تنمية سلمية مستقلة وبناء نظام أمني إقليمي جديد. يُتيح هذا فرصةً ممتازةً للصين للمشاركة في إدارة الأمن الإقليمي، إذ تمتلك الصين الظروف الواقعية للمشاركة في بناء الأمن في الشرق الأوسط بطريقة شاملة ومتعددة المستويات. من منظور مفاهيمي، يتخلى مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام الذي تقترحه الصين عن العقلية القديمة القائمة على مبدأ الربح والخسارة والمواجهة القائمة على التحالفات. يُراعي هذا النهج سيادة جميع الدول وتنميتها وأمنها المعيشي، ويتماشى مع تطلعات دول الشرق الأوسط الأساسية للسلام والاستقلال والتنمية، ويحظى بتوافق أيديولوجي واسع. وبالمقارنة مع نموذج الحكم الأمريكي القائم على "الردع العسكري، والمواجهة الجماعية، والفوضى التي يمكن السيطرة عليها"، فإن مفهوم الأمن الصيني القائم على تعزيز محادثات السلام، والتشاور المتكافئ، والتعاون المربح للجميع، يُعدّ أكثر ملاءمةً للمشهد الجيوسياسي المعقد والمتنوع في الشرق الأوسط.

ومن الناحية العملية، حافظت الصين منذ زمن على علاقات ثنائية متكافئة وودية مع إيران وإسرائيل ودول الخليج، ملتزمةً بمبادئ عدم الانحياز، وعدم المواجهة، وعدم استهداف أي طرف ثالث. وهذا يمنح الصين ميزةً فريدةً في الوساطة المحايدة، مما يمكّنها من بناء منصات للحوار والتواصل بين جميع الأطراف، وتعزيز الحل السلمي للخلافات الإقليمية. في الوقت نفسه، تستطيع الصين الاستفادة من التعاون الاقتصادي والتجاري، وتطوير البنية التحتية، وتقديم المساعدات المعيشية لتعزيز الأمن من خلال التنمية، وتحقيق السلام من خلال التعاون، وكسر حلقة "الاضطراب الأمني والتخلف التنموي" المفرغة في الشرق الأوسط، وبناء نظام حوكمة أمنية طويل الأمد.

من منظور مؤسسي، تتضح المنصات متعددة الأطراف، مثل منتدى التعاون الصيني العربي، وآلية التعاون في الشرق الأوسط التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، وآلية التعاون الاستراتيجي الصيني الباكستاني، بشكل متزايد، موفرةً آليات شاملة لمشاركة الصين في حوار الأمن في الشرق الأوسط، وإدارة الأزمات، والوساطة في النزاعات، وممكّنةً من استمرار تقديم الخدمات العامة لمنطقة الشرق الأوسط من أجل الأمن.

سادساً مساحة التوافق والتوجهات المستقبلية لقضايا الشرق الأوسط بين الصين وأمريكا

يُعدّ الشرق الأوسط ساحةً محوريةً لتنافس القوى العظمى وتقارب

تستغل الجماعات المسلحة الوضع لشن هجمات منسقة ما يؤدي لنزاعات متعددة ويشهد الشرق الأوسط عدم استقرار وفوضى

المصالح بين الصين والولايات المتحدة. وقد فاقمت حرب العراق الأخيرة من حدة الخلافات الاستراتيجية بين الجانبين، وفي الوقت نفسه خلقت مجالات تعاون عاجلة. في المستقبل، ستتسم العلاقات الصينية / الأمريكية بشأن قضايا الشرق الأوسط بنمط عام يتمثل في "اختلافات مُطَبَّعة، وتعاون مُجزَّأ، وتنافس طويل الأمد"، حيث ستشهد العلاقات الثنائية تعديلات محدودة من خلال التنافس وآليات الرقابة والتوازن.

(١) مساحة التوافق والتعاون المحتملة بين الصين وأمريكا بشأن قضايا الشرق الأوسط

على الرغم من وجود اختلافات جوهرية في الأهداف الاستراتيجية لبكين وواشنطن في الشرق الأوسط، إلا أنهما يتفقان على ضرورة التعاون في ضوء المصالح العالمية.

الأول، التوافق بشأن سلامة الملاحة في مضيق هرمز. تُعدّ الملاحة المستقرة في مضيق هرمز بالغة الأهمية لأمن الطاقة، والمصالح التجارية، والاستقرار الاقتصادي العالمي لكل من بكين وواشنطن. وبينما تسعى أمريكا إلى الهيمنة على نظام المضيق، فإنها لا تستطيع تحمُّل تكاليف الحصار طويل الأمد وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. تلتزم الصين بمبدأ حرية الملاحة، ويشترك الجانبان في مصالح مشتركة واسعة في مجالات محددة، مثل معارضة الحصار، والحفاظ على سلامة الملاحة البحرية، ومكافحة الإرهاب البحري، ومنع القرصنة، مما يُرسي أساسًا لتعاون منتظم وعملي.

الثاني، التوافق على مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار. فقد أدت الصراعات في الشرق الأوسط إلى ظهور التطرف والإرهاب وقوى انفصالية، وتُهدد مخاطر امتدادها أمن الصين وأمريكا والعالم. ويتشارك الجانبان أهدافًا مشتركة في مكافحة التطرف الإقليمي، ومنع انتشار الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ويمكنهما التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية، والوقاية والمكافحة المشتركة، والحفاظ على الاستقرار الإنساني.

الثالث، التوافق على المساعدة الإنسانية والحوكمة العالمية. فقد تسببت الحرب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، مما أدى إلى أزمة إنسانية مستمرة. بصفتهما قوتين عالميتين رئيسيتين، تتحمل كل من الصين وأمريكا مسؤوليات الحوكمة العالمية، ولديهما تعاون في مجالات المساعدات الإنسانية في الشرق الأوسط، وإعادة الإعمار، واستعادة سبل العيش، ومكافحة الأوبئة، والأمن الغذائي. الرابع، التوافق على عدم الانتشار النووي وإدارة الأزمات. لقد أدى الصراع إلى تصعيد سباق التسلح الإقليمي وخطر الانتشار النووي. لا ترغب بكين وواشنطن في انزلاق الشرق الأوسط إلى سباق تسلح نووي وفقدان كامل للسيطرة. يتشارك الجانبان هدفًا مشتركًا يتمثل في إدارة تصعيد الصراع، ومنع الانتشار النووي، وإنشاء آلية لمنع سوء تقدير الأزمات.

(٢) الاختلافات الجوهرية وحدود قضايا الشرق الأوسط بين أمريكا والصين:

لطالما كان التعاون بين واشنطن وبكين مقيدًا باختلافات استراتيجية هيكلية، ولا تزال المنافسة هي السمة الغالبة في علاقاتهما في الشرق الأوسط. الأول، ثمة اختلاف في الحق في الهيمنة على النظام. تسعى أمريكا إلى الحفاظ على هيمنتها في الشرق الأوسط وحماية مصالحها الجيوسياسية الحصرية من خلال الوجود العسكري، ونظام التحالفات، والقواعد الأحادية. تدعو الصين إلى أن تقود دول الشرق الأوسط شؤون المنطقة باستقلالية، وأن تبني نظامًا إقليميًا جديدًا متعدد الأطراف، عادلًا، وشاملًا، رافضةً التدخل الخارجي والمواجهة التكتلية. يتبنى الجانبان رؤى متضاربة جوهريًا حول النظام الإقليمي. الثاني، ثمة اختلاف في الأهداف الاستراتيجية؛ فأمريكا تنظر إلى الشرق الأوسط كأداة استراتيجية لاحتواء صعود القوى الكبرى والسيطرة على هيمنة الطاقة العالمية، متبنيةً عقلية الربح والخسارة. أما الصين، فتقوم على التنمية السلمية والمنفعة المتبادلة، وتعتبر استقرار النظام الإقليمي، وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري، وضمان أمن سلاسل التوريد العالمية أهدافًا أساسية لها. الثالث،

ثمة اختلاف في السياسة تجاه إيران؛ فالولايات المتحدة لطالما التزمت باحتواء إيران، وفرض العقوبات عليها، ومواجهتها، ودعم إسرائيل لموازنة القوى الإقليمية؛ بينما تُصر الصين على احترام سيادة إيران وحقوقها ومصالحها المشروعة، وحل سياسي للقضية النووية الإيرانية. يصعب التوفيق بين المواقف الأساسية للجانبين.

(٣) تداعيات العلاقات الثنائية الصينية / الأمريكية المستقبلية

لن تُغير هذه الجولة من الحرب النمط العام للعلاقات الثنائية الصينية / الأمريكية – التنافس بشكل عام، والتعاون في مجالات محددة، والتوازنات الديناميكية – لكنها ستؤدي إلى تعديلات دقيقة في هذه العلاقات. على المدى القريب، سيزيد تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط من حدة الشكوك الاستراتيجية بين الصين وأمريكا. وستواصل واشنطن تضخيم "توسع التأثير الصيني في الشرق الأوسط"، وتعزيز انتشارها العسكري الإقليمي، وحشد حلفائها لاحتواء الصين، ما يؤدي لاستمرار تصعيد التنافس الاستراتيجي الثنائي.

على المدى المتوسط إلى البعيد، ستُجبر المصالح المشتركة، مثل أمن سلاسل التوريد العالمية، واستقرار الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار، والحوكمة العالمية، بكين وواشنطن على إنشاء آلية حوار لإدارة أزمة الشرق الأوسط، تجنبًا للمواجهة الاستراتيجية المباشرة وسوء التقدير في المنطقة. سيُقيم الجانبان علاقة تتسم بـ"خطوط فاصلة واضحة في التنافس الاستراتيجي، وتقدم جزئي في التعاون العملي، وإدارة طبيعية للمخاطر".

الخلاصة والتوقعات

تُعدّ الحرب حدثًا مفصليًا في إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط، وتصعيد التنافس بين القوى العظمى عالميًا، وتحوّل نظام الحوكمة. ويشمل تأثيرها جميع الأطراف المتحاربة، ومنطقة الشرق الأوسط، ونظام الطاقة العالمي، والتنمية الشاملة للصين. أما بالنسبة للدول المتحاربة، فقد أسفرت الحرب عن استنزاف قصير الأجل للقوة الوطنية، وإعادة تشكيل استراتيجي طويل الأجل؛ حيث يستمر تراجع الهيمنة الأمريكية، وتضعف استقلالية إسرائيل الأمنية، وتُجبر إيران على تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، يُنهي هذا الصراع النظام القديم، ويُعزز التنمية المستقلة والمتنوعة لدول المنطقة، ويُفكك تدريجيًا نمط المواجهة الكتلية. أما بالنسبة لمستوردي الطاقة العالميين، فقد كشفت الحرب بوضوح هشاشة سلاسل إمداد الطاقة التقليدية، مُسرّعةً إعادة هيكلة مشهد الطاقة العالمي ونظام التجارة.

بالنسبة للصين، تُمثل هذه الجولة من الصراع تحولًا جيوسياسيًا كبيرًا يحمل في طياته مخاطر وفرصًا. فبينما تواجه ضغوطًا قصيرة الأجل من انقطاعات إمدادات الطاقة، وعقبات تجارية، وخسائر في المشاريع، فإن آفاق الصين طويلة الأجل تستلزم تحديثًا شاملًا لأمنها الطاقي، ونظامها الصناعي، واستراتيجيتها الدبلوماسية، مما يُعزز بشكل كبير نفوذها في سلاسل الإمداد العالمية وتأثيرها الجيوسياسي في الشرق الأوسط. في حقبة ما بعد تجربة الحرب، وبفضل موقفها الدبلوماسي المحايد، وقوتها الصناعية الراسخة، وفلسفتها الناضجة في التعاون متعدد الأطراف، أصبحت الصين قوة بناءة أساسية في استقرار سلاسل الإمداد العالمية في الشرق الأوسط، وحماية الملاحة في مضيق هرمز، وتعزيز السلام والحوكمة في المنطقة. يُوفّر دعم الصين للحوكمة متعددة الأطراف، والأمن التعاوني، والتنمية المشتركة، مسارًا جديدًا لحلّ حالة عدم الاستقرار المزمنة في الشرق الأوسط، وسيظلّ دورها بارزًا في إدارة الأمن في المنطقة، وإدارة سلاسل إمداد الطاقة، وإعادة هيكلة النظام التجاري العالمي.

ومن منظور التنافس بين القوى العظمى، سيظلّ المشهد الصيني / الأمريكي في الشرق الأوسط قائمًا على "التنافس كموضوع رئيسي، والتعاون كمكمّل، والمخاطر القابلة للسيطرة" لفترة طويلة. وسيُصبح التعاون العملي بين الجانبين في مجالات مثل السلامة الملاحية، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على الاستقرار، والمساعدات الإنسانية، أدوات مهمة لتحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية، وإدارة صراعات القوى العظمى. وبالنظر إلى المستقبل، يتعيّن على الصين مواصلة تعزيز نظام أمن الطاقة لديها، وتعميق التعاون في الشرق الأوسط، وتحسين هيكل سلاسل الإمداد العالمية، والمشاركة الفعّالة في صياغة قواعد الحوكمة الإقليمية. ينبغي لها أن تستمر في لعب دورها كقوة استقرار رئيسية، وأن تعتمد على عملية السلام والتنمية في الشرق الأوسط، وأن تعزز بناء نظام صناعي وسلسلة إمداد عالمية ونظام دولي أكثر عدلاً وأماناً واستقراراً وشمولاً.

* أمين عام مركز الدراسات الصيني/ العربي ــ بروفسور بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين

مضيق هرمز وأسعار النفط.. التحديات والبدائل والرابح والخاسر

توقع تجاوز صادرات النفط السعودية ٣٠٠ مليار والجزائر ٢١ مليار دولار نهاية العام مقارنه بـ ٢٠٢٤

بعدما أعلنت السلطات الإيرانية إغلاق مضيق هرمز ردًا على الضربات العسكرية الأمريكية العنيفة التي أدت إلى إصابات شملت هرم السلطة ، شهدت أسعار البترول اتجاهًا تصاعديًا حيث انتقل سعر برنت من ٧٢,٤٨ في ٢٧ فبراير ٢٠٢٦م، إلى ٩٢,٩٦ دولار في ٢ مارس ٢٠٢٦م، قبل أن يتجاوز ١٠٩ دولارات للبرميل في ٧ أبريل ٢٠١٦م، كما شهد متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك ارتفاعًا متجاوزًا ١١٤ دولارًا للبرميل في مايو ٢٠٢٦م، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى ارتفاع الطلب المدفوع بالتحوط من إمكانية حدوث شح في الإمداد، على اعتبار أن مضيق هرمز يعتبر المنفذ البحري الأهم إلى المحيط ، حيث بلغ متوسط حجم النفط الخام وصادرات الغاز المسال والمنتجات النفطية التي عبرت منه ٢٠ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥م

أ.د. عية عبد الرحمن

أي ما يُعادل ٢٥٪ تقريبًا من تجارة النفط البحرية العالمية وقد أعاق إغلاق المضيق الذي بدأ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، تدفقات النفط و الغاز المسال والمشتقات التي انخفضت بمستويات كبيرة. حيث تراجعت حركة المرور البحري في المضيق من ١٨٨ باخرة في ١٨ فبراير ٢٠٢٦ م، الى ٦ بواخر في ٥ مارس ٢٠٢٦م، علمًا أن ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال والتي لم تستجيب لأوامر الإغلاق تعرضت إلى هجوم من الطائرات المسيرة ما تسبب بأضرار مادية جسيمة، بالمقابل لم تكن إصابات الطواقم خطيرة، كما لم تحدث تسربات كبيرة.

إلى جانب ذاك ساهت عوامل جيو-استراتيجية ومضاربات في الاتجاه التصاعدي المتسارع لأسعار النفط، من أبرزها أن مضيق هرمز يقع في منطقة استراتيجيه تمتاز بقدرتها الكبيرة في مجال الاحتياطي والإنتاج النفطي، حيث تحتفظ دول المنطقة مجتمعة بما يزيد على ٥٢٪ من الاحتياطات الدولية المؤكدة، كما أن إجمالي الإنتاج اليومي لذات الدول حسب ببي **BP** يتجاوز ٣٠ مليون برميل أي ما يعدل ٣٠٪ من الإنتاج العالمي. إضافة إلى ذلك دفعت التدفقات المالية القادمة من أسواق الخيارات نحو الصناديق المتداولة في الأصول النفطية أسعار البترول إلى تجاوز عتبة ١٠٠ دولار للبرميل، كما كان لسلسلة الهجمات الإيرانية في سياق الرد على الضربات الأمريكية-الإسرائيلية ضد مواقع مدنية واقتصادية في ٥ دول خليجية الأثر المباشر للاتجاه القياسي لأسعار النفط، حيث شملت تلك الهجمات إطلاق صواريخ، وطائرات مسيّرة، إضافة إلى ضربات جوية استهدفت بشكل مباشر البنى التحتية والتي كان من ضمنها مصافي التكرير ومنظومات تصدير النفط والغاز.

كانت "وكالة الطاقة الدولية" حذرت من شح في الإمداد الذي قد يكون الأكبر في تاريخ سوق النفط العالمية، نتيجة لتوقف الشبه الكامل لحركة الشحن عبر المضيق، خاصة أنه تزامن مع الارتفاع الحاد لتكاليف شحن الخام الفوري والمشتقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة لارتفاع أسعار ناقلات النفط العملاقة وغيرها من الناقلات الأخرى. وقد سعت أمريكا وشركاؤها الأوروبيون لمحاولة كبح الأسعار المتصاعدة، من خلال الاتفاق على طرح جزء من الاحتياطات، حيث أعلنت وكالة الطاقة الدولية في ١١ مارس ٢٠٢٦م، أن الدول الأعضاء وافقت بالإجماع على إتاحة ٤٠٠ مليون برميل من مخزونات الطوارئ، في أكبر عملية سحب منسقة لمعالجة اختلالات أسواق النفط

الجزائر ممول ثالث لأوروبا بالغاز الطبيعي في مشروع استراتيجي لنقل الغاز من نيجيريا وربطه بالأنابيب في الصحراء الجزائرية

الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط. في هذا الصدد تحتفظ الدول الأعضاء الـ ٣٢ في وكالة الطاقة الدولية بمخزون طوارئ يزيد عن ١,٢ مليار برميل، بالإضافة إلى ٦٠٠ مليون برميل أخرى مُحتفظ بها بموجب التزامات حكومية. بينما يعتبر هذا الاتفاق هو السادس في تاريخ الوكالة التي تأسست عام ١٩٧٤م. من جهتها قامت الولايات المتحدة بسحب مكثف من احتياطي البترول الاستراتيجي لدعم السوق المحلي وتصدير الفائض لحلفائها في أوروبا وآسيا، حيث بلغ مستوى السحب في إطار اتفاق أبرمته ١٧٢ مليون برميل، ما خفض اجمالي الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي إلى مستويات حرجة. حيث أظهرت بيانات وزارة الطاقة الأمريكية في ١٧ يوليو ٢٠٢٦م، أن مخزونات النفط الخام في الاحتياطي الاستراتيجي انخفضت إلى ٣٠٧,٧ مليون برميل، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس ١٩٨٣م، من جهتها قامت الصين التي تمتلك مخزون استراتيجي وتجاري عالمي ضخم يقدر بـ ١,٤ مليار برميل وبالرغم من أنها ليست عضوًا في الوكالة، باستخدام سياسة سحب هادئة تستهدف تأمين مصانعها وسلاسل إمدادها الداخلية أولًا بما يؤمن احتياجاتها لمدة ٢٢٠ يومًا. وأفادت بيانات موقع "ديسكفري ألرت" المتخصص في الثروات الأرضية ان الدول الصناعية نفذت أكبر عملية سحب للاحتياطيات النفطية المُخزنة في التاريخ لمواجهة العجز الناتج عن إغلاق مضيق هرمز حيث قدر معدل السحب بنحو ١١ إلى ١٢ مليون برميل يوميًا.

في المقابل أصدرت الولايات المتحدة إعفاءً مؤقتاً ثانياً يسمح بشراء النفط الروسي. حيث أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية تمديدًا لمدة ٣٠ يومًا للإعفاء من العقوبات يسمح للدول بشراء النفط الروسي المنقول بحرًا خلال الفترة ما بين ١٨ مايو ٢٠٢٦م، إلى ١٧ يونيو ٢٠٢٦م، كما خططت كذلك حسب إعلان لوزير الخزانة لمرافقة السفن عبر مضيق هرمز بالتعاون مع تحالف دولي، حالما تسمح الظروف العسكرية بذلك لكن ذلك لم يحدث بسبب احتدام الصراع.

تراجعت حركة المرور البحري في هرمز من ١٨٨ باخرة في ١٨ فبراير ٢٠٢٦ إلى ٦ بواخر في ٥ مارس ٢٠٢٦

و بالرغم من إعادة فتح المضيق في ١٧ أبريل ٢٠٢٦م، نتيجة للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران على تهدئة مؤقتة بعد عدة جولات من المفاوضات غير المباشرة لم تتراجع أسعار النفط إلى المستويات المرغوبة، وقد استؤنفت حركة المرور البحرية رسميًا في ١٨ أبريل ٢٠٢٦م، إلا أن الحركة التجارية بالمضيق ظلت محددة واستمرت في التذبذب ومواجهة اضطرابات متكررة على الرغم من عبور ٥٣ باخرة في اليوم الأول، حيث أُعيد فرض قيود وإغلاق في ٢٢ أبريل ٢٠٢٦م، بسبب عودة النزاع، نتيجة لذلك استمرت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة حيث تجاوز متوسط سعر برنت ٩٠ دولارًا للبرميل في شهر مايو ٢٠٢٦م. في مقابل ذلك تراجع ذات المتوسط إلى حدود ٧٠ دولارًا للبرميل في يونيو ٢٠٢٦ م، وذلك ليس نتيجة للمجهودات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها لتخفيض السعر ولكن بسبب ظروف مرتبطة بعوامل اقتصادية بحتة أبرزها أن الطلب يتراجع عادة في شهر يونيو من كل عام على اعتبار أن مخازن الدول تكون مملوءه في هذه الفترة، كما أن صفقات شهر يونيو تسلم شحناتها عادة في بداية أغسطس، وهو شهر يقل فيه الطلب على مصادر الطاقة الأحفورية بسبب تحسن الأحوال الجوية في مناطق عديدة من العالم، وكذا تراجع نشاط المصانع بسبب العطلة السنوية.

ومع بقاء مضيق هرمز مغلقًا تم التخطيط لاعتماد ممرات بديلة من خلال قيام الشركات البترولية بضخ المزيد من النفط عبر خطوط الأنابيب الممتدة إلى البحر الأحمر وخليج عُمان، و التي من أهمها خط أنابيب النفط السعودي شرق-غرب والذي ينقل ما يصل إلى ٧ ملايين برميل من النفط الخام يوميًا عبر الصحراء من بقيق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وكذا خط أنابيب (حبشان-الفجيرة) بالإمارات المتحدة الذي يوصل النفط إلى ميناء الفجيرة الذي يقع على الساحل الشرقي المطل على خليج عُمان، حيث تصل طاقته الاستيعابية ١,٨ ملايين برميل يوميا، مع العمل على تسريع وتيرة الانتهاء من مشروع خط أنبوب آخر مصمم لزيادة الإمدادات بأكثر من ١,٢ مليون برميل يوميًا والذي من المتوقع استلامه في السدس الأول من عام ٢٠٢٧م. في مقابل ذلك لا يمكن التسليم مطلقاً بسلامة الممرات المائية البديلة حيث يعتبر مسار البحر الأحمر غير آمن، فقد تعرضت سفن دولية بما فيها تلك المرتبطة بالسعودية والمملكة المتحدة إلى هجوم من قبل جماعة الحوثي الحليف الاستراتيجي لإيران كما سبق للجماعة أن عطلت في عدة مناسبات الملاحة في مضيق باب المندب الممر البحري الحيوي الذي يمر عبره نحو ١٢٪ من التجارة العالمية.

و لم تعد أسواق الطاقة تتأثر كثيرًا بالقرارات ولا بالتصريحات السياسية الصادرة عن الإدارة الأمريكية وهي سابقة، حيث كان رؤساء الولايات المتحدة يؤثرون مباشرة على أسعار البترول من منطلق أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج وأكبر مستهلك، كما تملك الدولار التي تعقد به صفقات النفط ، للإشارة أنه في الربع الأول من سنة ٢٠٢٠م، عندما تسبب فيروس كورونا مباشرة في التأثير على أسعار الخام في الأسواق الدولية، و نتيجة لعدم اتفاق أوبك + على خفض إضافي للإنتاج، هبطت الأسعار إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عامًا حيث بلغ سعر البرميل ١٩,٢٣ دولار كمتوسط لشهر أبريل. و قد خلف ذلك خسائر كبيرة تكبدتها الشركات البترولية خاصة الأمريكية التي وسعت نشاطها في استغلال البترول و الغاز الصخري الذي يحتاج إلى استثمارات كبيرة، ما دفع آنذاك الرئيس الأمريكي الحالي في مدته الأولى للتدخل، حيث أعلن من خلال تغريدة على تويتر بأنه يتوقع خفض الإنتاج بمقدار ١٠ إلى ١٥ مليون برميل يوميًا بعد محادثاته مع ولي العهد السعودي والرئيس الروسي وهو ما سمح للأسعار بالعودة إلى مستويات مقبولة حيث قاربت ٤٠ دولارًا للبرميل كمتوسط لشهر يونيو ٢٠٢٠م.

غير أن هذه المرة وفي ظل تعدد تصريحاته المتناقضة لم تعد الأسواق تتأثر ولا تعتبر كلامه إشارات مطمئنة، خاصة وأنه ليس المقرر الوحيد للسلم والحرب هذه المرة، فهناك لاعب أساسي آخر وهو إسرائيل التي تضغط لاستمرار الحرب، ودليل ذلك أنه و برغم من توقيعه مع الرئيس الإيراني عن بعد على مذكرة إسلام أباد لإنهاء الحرب في ١٧ يونيو ٢٠٢٦م، (حيث وقع عليها الرئيس الأمريكي في قصر فرساي بفرنسا عقب قمة مجموعة السبع، وبعد ذلك وقعها الرئيس الإيراني في طهران) تجاوز سعر

البرميل ٩٠ دولارًا في ٢٠ يوليو ٢٠٢٦م، بعدما كان في حدود ٧٠ دولارًا كمتوسط في يونيو .

الرابح والخاسر

خلف الارتفاع السريع والكبير لأسعار النفط بعد الهجمة الأمريكية-الإسرائيلية على ايران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، وما نشأ عنه من تبعات أهمها غلق مضيق هرمز الممر الاستراتيجي لـ ٢٥٪ من التجارة البحرية للنفط و الغاز المسال، إلى بروز آثار تضخمية مست بدرجة كبيرة مشتقات الطاقة بما فيها الكهرباء، وذلك في عدد كبير من الاقتصادات الصناعية، وتأثرت أوروبا بدرجة كبيرة، رغم أنها تحصل على حصة صغيرة فقط من نفطها وغازها المسال مباشرة عبر مضيق هرمز أي ما يعادل ٤٪، حيث ارتفعت أسعار التجزئة لكل من البنزين و الديزل بـ ١٢٪ و٢٢٪ على التوالي في أبريل ٢٠٢٦م، بينما انتقل سعر البنزين بالولايات المتحدة من حوالي ٣,١٤ دولار أمريكي للجالون إلى ٤ دولار ، ليبلغ مستوى قياسياً في اليابان متجاوز ١٩٠,٨٠ ين ياباني للتر الواحد، أي ما يعادل تقريباً ١,٠٤ إلى ١,٠٥ دولار أمريكي.

في مقابل ذلك حققت شركات النفط العالمية مكاسب كبيرة نتيجة لبلوغ متوسط سعر برنت ٩٧,٩٠ دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة ٢٠٢٦م، مقابل ٦٣ دولارًا في نفس الفترة من العام الماضي، و لعل أبرزها ما حققته شركة النفط النرويجية الحكومية إكوينور التي تُورّد النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا حيث تضاعفت أرباحها تقريبًا في الربع الثاني متجاوزة ١١,٤٠ مليار دولار، بزيادة قدرها ٦,٥٤ مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، و حققت شركة توتال إنيرجي الفرنسية أرباحًا صافية بلغت ١١,٢ مليار دولار وأعلنت عن قفزة بنسبة ٧٢٪ في صافي دخلها للنصف الأول من عام ٢٠٢٦م. وتوقعت شركة اكسون موبايل زيادة في الأرباح بقيمة ٣,٧ مليار دولار للربع الثاني من عام ٢٠٢٦م،إلى جانب ٣,٣ مليار دولار مكاسب إضافية من عمليات التكرير والبتروكيماويات. كما تضاعفت أرباح شركة بريتيش بتروليوم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، وفي أول نتائجها منذ اندلاع النزاع أعلنت عن أرباح بلغت ٢,٤ مليار جنيه إسترليني (٣,٢ مليار دولار) بين يناير ومارس، بعد أداء استثنائي في تجارة النفط. متجاوزة بكثير إيرادات الفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت ١,٣٨ مليار دولار.

إلى جانب ذلك ونتيجة للارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوابك لثلاثة أشهر مارس / أبريل، ومايو إلى ١١٣ دولار للبرميل وذلك بزيادة قدرها ٦٦,١٧ ٪ مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠٢٥م، عندما بلغ ذات المتوسط ٦٨,٦٦ دولار للبرميل، تتوقع الدول العربية المصدرة للبترول كغيرها من باقي الدول المصدرة مداخل إضافية سواء من خلال مبيعات الخام في الأسواق الدولية أو نتيجة لارتفاع الضرائب والرسوم المرتبطة بعمليات إنتاج ونقل النفط، في هذا الصدد ونتيجة لارتفاع الأسعار عام ٢٠٢٢م، بسبب الحرب الروسية / الأوكرانية تجاوز متوسط السعر السنوي لسلة خامات أوابك ١٠٠ دولار للبرميل بلغت مداخيل الدول العربية المجتمعة في اوبك ٦٥٦,٧٩ مليار دولار مقابل ٤٨٢,٩٣ مليار عام ٢٠٢٤م، عندما استقر ذات المتوسط عند مستوى ٧٩,٨٦ دولار للبرميل، في هذا الصدد نتوقع أن تتجاوز عند نهاية هذا العام إجمالي صادرات قيمة الخام في كل من المملكة العربية السعودية ٣٠٠ مليار دولار، والكويت ٨٥ مليار دولار، والجزائر ٢١ مليار دولار مقارنه بعام ٢٠٢٤م، عندما كانت المداخيل على التوالي ١٩٥ مليار دولار، ٥٩ مليار دولار، و ١٢ مليار دولار.

و من المتوقع أن تساهم هذه المداخيل الإضافية في رفع القدرات المالية الاستثمارية للدول العربية التي من أهمها إصلاح المنشآت البترولية التي تعرضت لهجمات، إلى جانب تمويل مشاريع تطوير أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي، لتنويع الممرات البرية و البحرية و تجنب الوقوع في نفس مشكل مضيق هرمز مستقبلًا، علمًا أن السعودية والإمارات تعملان على توسيع طاقة استيعاب خطوط أنابيب نقل الخام إلى البحر الأحمر شرقًا وخليج عمان غربًا، بينما انطلقت الجزائر كممول ثالث لأوروبا بالغاز الطبيعي في مشروع استراتيجي لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا وربطه بالأنابيب المتواجدة في الصحراء الجزائرية و التي تمد أوروبا بالغاز الطبيعي .

* الأستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ـ جامعة ابن خلدون ـ الجزائر

هرمز سيفقد أهميته كورقة ضغط نتيجة بدائل تصدير النفط والغاز وإيران تتحمل الخسائر

تلاشي وحدة الساحات والميليشيات فقدت تأثيرها كجبهة حرب متقدمة في حرب الوكلاء لإيران

اتخذت دول الخليج العربي قبل بدء الحرب الأمريكية-الإيرانية الأخيرة، سياسة النأي بنفسها، وبذلت جهوداً دبلوماسية مضنية في سبيل رأب الصدع بين الأطراف المتصارعة، بغية تجنيب المنطقة، آثار الحرب المدمرة. وعبرت أكثر من مرة على لسان مسؤوليها، أن السبيل الأفضل لحل المشاكل في المنطقة، يكون عبر الحوار والتفاوض على مبدأ حسن الجوار، والالتزام بالمواثيق، والمعاهدات الدولية. وكانت الدول الخليجية قد ذهبت أكثر من ذلك بإعلانها الصريح، إدانة إسرائيل في حرب الاثني عشر يوماً، معتبرة الهجمات الإسرائيلية على إيران، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، إلا أن كل ذلك لم يحظ عند الإيرانيين بأي تقدير. إذ شنت إيران هجمات بالمسيرات والصواريخ البالستية على دول الخليج العربي، أضعاف ما قصفت به إسرائيل، الأمر الذي أثار استغراب ودهشة جميع المراقبين.

محمّد حطّاب

إضعاف اقتصاد دول الخليج العربي: بادرت إيران إلى استهداف منشآت الطاقة -النفط والغاز-ومحطات تحلية المياه، والكهرباء، والموانئ، في دول الخليج العربي، وذلك بذريعة ممارسة الضغط على أمريكا لإنهاء الحرب. غير أن مع استمرار الحرب، وثبوت عدم جدوى استهداف المنشآت الحيوية في دول الخليج العربي، في إيقاف الحرب، ظهرت نيّات إيران الحقيقية، إذ أن الهجمات لم تكن فقط تستهدف ممارسة الضغط من أجل إيقاف الحرب، بل كانت تهدف إلى إلحاق أقصى الأذى بالنمو الاقتصادي والتجاري في دول المنطقة.

يدرك الإيرانيون أنهم سيخرجون فور إنتهاء الحرب، دولة محطمة ومدمرة أقتصادياً واجتماعياً، وأرادوا من خلال استهداف دول الخليج العربي، إحداث توازن في الخراب والدمار.

إذ ينظر الإيرانيون إلى التنمية البشرية والاقتصادية في دول الخليج العربي، مصدر تهديد، وقد عبروا عن ذلك جهاراً في وسائل الإعلام. إذ يعتقد الإيرانيون أن تفوق دول الخليج العربي في التنمية والاقتصاد، خطراً على أمنهم القومي، لأنه سيترجم هذا التطور لاحقاً في ميادين أخرى تشمل البنية العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى بناء تحالفات وشراكات صلبة مع الدول العظمى والمتقدمة، وهذا ما يتناقض مع رؤية إيران القائمة على نشر الفوضى وعدم الاستقرار في دول المحيط والهيمنة على مقدراتها.

إغلاق مضيق هرمز وفرض حصار اقتصادي على دول المنطقة: تعتمد دول الخليج العربي، بما فيها العراق -المستباح إيرانياً- على مضيق هرمز، في تصديرها للنفط ومنتجاته، وباقي السلع بالإضافة إلى عمليات الاستيراد، وهو ما يجعل من المضيق شرياناً حيوياً، بالنسبة لهذه الدول. شرعت إيران في إغلاق المضيق وفرض حصار اقتصادي على دول المنطقة، ظناً منها بأن ذلك سيدفع الولايات المتحدة إلى إيقاف الحرب، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. إلا أن استمرار الحرب أثبت عدم جدوى هذا الخيار، وبين أن المتضرر الوحيد من هذا الفعل التعسفي، هي دول المنطقة. وحتى حينما أسهمت دول المنطقة على نحو فعال في جهود إيقاف الحرب، استمر الإيرانيون في إغلاق المضيق وتهديد الملاحة في مياه الخليج العربي. وذهبت إيران أكثر من ذلك، إذا أعلنت أن المضيق يجب أن يخضع لإدارتها مستقبلاً، وتكون هي وحدها صاحبة القرار في كل ما يتعلق بهذا الشأن. وقد سوغ مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية، علي أكبر ولايتي، إغلاق المضيق بتزييف الحقائق

الميليشيات كانت جزءًا من العقيدة العسكرية الإيرانية لمواجهة التهديدات باعتبار الوكلاء جبهة أمامية متقدمة لكنها تعرضت لضربة في الصميم

التاريخية، معتبراً أن الإيرانيين منذ الأزل، هم من يسيطرون على هرمز ويديرونه! لكن على الرغم من أن الإيرانيين يحاولون إظهار سيطرتهم على المضيق وتهديد الملاحة فيه، إلا أن هذا الأمر لا يستمر طويلاً، فمثلما يعتقد الإيرانيون أن تهديد الملاحة في المضيق، سيجبر الأمريكان في نهاية الأمر على التراجع، وبدء التفاوض وإنهاء الصراع، هناك احتمال كبير أن ينقلب الموقف، وسيتحول المضيق من طوق نجاة إلى حبل مشنقة، وسيقضي على طموحات إيران التوسعية.

التأثير الجيوسياسي للحرب على منطقة الخليج العربي

تتوقع إيران: على نقيض مما تحاول ترسيخه إيران في الأذهان، بأنها ستخرج من الحرب، دولة أكثر تماسكاً وقوةً، بيد أن الوقائع تؤكد أن معظم قدراتها العسكرية، قد دُمرت فعلياً.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ستتحول إلى دولة هشة ومتهالكة، بعد ما تعرضت أغلب المطارات، ومرافق الطاقة، وبعض المنشآت الصناعية المهمة، إلى التدمير، حيث قدرت الخسائر الأولية بأنها تفوق ٣٠٠ مليار دولار. وإذا أضفنا عنصر العقوبات الاقتصادية والحصار البحري، فإننا عملياً أمام دولة فاشلة بكل ما يعنيه المصطلح. كل هذه النتائج ستسهم على نحو لا لبس فيه في تراجع قوة ونفوذ إيران في المنطقة، وانكفائها إلى نفسها، لمعالجة ما سيترتب على وضعها الداخلي من نتائج مربكة وتحديات جمّة بفعل الحرب. بيد أن هذا لا يعني أنها ستفك الارتباط بوكلائها وستتجنب محاولات زعزعة استقرار المنطقة.

تراجع قوة ونفوذ وكلاء إيران: أنشأت طهران شبكة من الوكلاء الموالين لها عقدياً وسياسياً في إطار رؤيتها التوسعية، وقد عملت على توظيفها بفاعلية بهدف زعزعة استقرار دول

اقتصر دور وكلاء العراق على مشاغلة غير مؤثرة وفقدوا فاعلية التأثير العسكري بعدما وجهت إليه أخيرًا ضربة موجعة

المنطقة والهيمنة عليها. لا ينحصر الدور الوظيفي لهذه الشبكة في السيطرة على المنطقة فقط، بل كانت جزءاً من العقيدة العسكرية والأمنية، لمواجهة أي تهديد من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة، على اعتبار أن هؤلاء الوكلاء سيقومون بمجابهة هذا التحدي، كجبهة أمامية متقدمة بعيدة عن الجغرافيا الإيرانية. تعرضت الشبكة إلى ضربة في الصميم في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر على إسرائيل، إذ تلاشى مفهوم وحدة الساحات ومحور المقاومة بعدما تُركت حركة حماس وحدها، تواجه مصيرها الذي انتهى بتدمير قدراتها العسكرية والتنظيمية إلى حد بعيد. ثم جاء الدور على حزب الله الذي قُضي على قادته السياسيين والأمنيين والعسكريين في الصف الأول والثاني وحتى الثالث.

واكتمل مشهد الانتكاسة بسقوط دمشق التي كانت بمنزلة الشريان الحيوي الذي يربط الرأس في طهران بذراعه الأقوى في لبنان. بقي تأثير الوكلاء في العراق محدوداً، بسبب مكانته في جغرافيا الصراع. اقتصر دور الوكلاء في العراق على بعض أعمال المشاغلة غير المؤثرة سواء بقصف القواعد الأمريكية في العراق، أو استهداف دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت. بيد أن هذا التأثير بدأ يفقد، فاعليته بعد ما وجهت إليه أخيراً ضربة موجعة من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ظلت جماعة الحوثي بعيدة عن التأثير نتيجة بعدها الجغرافي عن ميدان الصراع، ووضعها الداخلي المأزوم. حتى أن تحركاتها الأخيرة بتهديد الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ستكون ذا أثر محدود وذلك بفعل قدرة السعودية على كبح جماحها.

إيران تخسر محيطها العربي: تشهد العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، حالة من انعدام تام للثقة وتوتر متصاعد، إذ لم تشهد المنطقة مثل هذا الأمر، منذ انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. شهدت تلك الفترة قيام النظام في طهران، بسلسلة عمليات اغتيال وتفجيرات استهدفت أمن دول الخليج العربي، منها محاولة اغتيال أمير الكويت في عام ١٩٨٥م، وأعمال الشغب من الحجاج الإيرانيين في مكة عام ١٩٨٧م. وكان النظام في طهران قد شرع في تلك الحقبة بإنشاء ودعم منظمات طائفية متطرفة، لزعزعة السلم الأهلي وتفكيك النسيج الاجتماعي في دول الخليج العربي. وقد باءت كل محاولاته بالفشل، ولم يجن من تلك الأعمال إلا الخيبة والهزيمة. وبقيت طهران مصدر قلق دائم بالنسبة لدول الخليج العربي حتى اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠م، إذ شهدت بعد ذلك العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي تحسناً نسبياً حتى عام ٢٠١١م، حين بدأت ثورات الربيع العربي. توترت العلاقات الإيرانية-الخليجية منذ ذلك الحين مرة أخرى، بعد تدخل إيران في شؤون البحرين، ودعم المنظمات الإرهابية في هذا البلد. وتفاقم الوضع بعد عملية عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية ضد جماعة الحوثي، وما تلاها من أعمال عدوانية قامت بها طهران ضد المملكة العربية السعودية، منها دعم وتسليح الحوثيين، واقتحام السفارة السعودية في عام ٢٠١٦م، وضرب المنشآت النفطية السعودية في بقيق عام ٢٠١٩م. ظل التوتر سيد الموقف حتى عام ٢٠٢٣م، حين عادت العلاقة بين الرياض وطهران بوساطة صينية. لم يدم الهدوء النسبي في العلاقات طويلاً، إذ شنت طهران في حربها الأخيرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، عداوناً سافراً على أمن وسيادة جميع دول الخليج العربي، بذريعة وجود قواعد عسكرية أمريكية في هذه الدول، مع علمها بأن هذه القواعد لم تستخدم قط في الحرب. تناسى النظام الإيراني المساعي الحثيثة التي قامت بها دول الخليج العربي لثني الولايات المتحدة عن الحرب ضد طهران، وقام بانتهاك كل الأعراف والمواثيق الدولية عبر الاعتداء الصارخ على أمن دول الخليج العربي. وبذلك قد أوصدت طهران كل الأبواب أمام أي علاقة طبيعية مع دول الخليج العربي في المستقبل.

الأمن، كأولوية في علاقات دول الخليج العربي مع الآخرين: فرض العدوان الإيراني على دول الخليج العربي، ضرورة إعادة النظر في أولوياتها فيما يخص علاقاتها وتحالفاتها الدولية. فقد تحول الأمن إلى محور أساسي ومحرك رئيس في أي علاقة تحالف أو شراكة مستقبلية. وأولى المؤشرات في هذا الشأن جاءت بعد إعلان دولة الكويت الموافقة على اتفاقية التعاون الدفاعي مع دولة باكستان مقابل التعاون في مجالي الاستثمار والطاقة، وفي موازاة ذلك تسعى البحرين والأردن إلى السير في هذا المضمار.

وكانت المملكة العربية السعودية قد أبرمت اتفاقية دفاع مشترك في يوليو من العام المنصرم، وذلك عقب انتهاء حرب الأثني عشر يوماً على طهران. من الواضح أن هذا التغير، يشير إلى تبني

دول الخليج العربي دينامية جديدة في علاقاتها الدولية والعربية. وعلى هذا الأساس فلن تقتصر العلاقات حتى مع المحيط العربي مستقبلاً، على الجانب السياسي والاقتصادي فقط، بل ستكون مبنية على شراكة رصينة وتحالف متين، عنوانها الرئيس المصلحة الأمنية لهذه الدول في مواجهة الخطر الإيراني.

العلاقات الإسرائيلية – الخليجية: ليست هناك أي مبالغة إذا قيل إن أحد أبرز الدوافع في حدوث السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣م، هو عرقلة اتفاق سعودي برعاية أمريكية، الذي كان سيتمخض عنه، إقامة دولة فلسطينية. وقد كشفت الوثائق الداخلية لحركة حماس التي عثر عليها أثناء الحرب، أن قيادة الحركة أقرت بأن الهدف الرئيس من الهجوم السابع من أكتوبر، كان "تعطيل محادثات التطبيع ". وعلى الصعيد نفسه لم تخف طهران موقفها من الأمر، وذكرت أن ما حدث في السابع من أكتوبر، عطل "مسار التطبيع" في المنطقة. غير أن الحرب الأخيرة واعتداءات إيران السافرة على دول الخليج العربي، عمقت العلاقة بين إسرائيل وبعض دول الخليج العربي مثل الإمارات، وحولتها من مجرد علاقات سياسية واقتصادية إلى شراكة استراتيجية في جميع الميادين وعلى رأسها الأمن. وليس مستبعداً أن تنضم دول خليجية أخرى إلى اتفاقية إبراهيم مستقبلاً.

تزايد نفوذ أمريكي في الخليج العربي: أظهرت الولايات المتحدة قدراً عالياً من المسؤولية والالتزام أمام حلفائها الخليجيين في مجابهة التهديدات والهجمات الإيرانية. إذ ساعدت دول المنطقة في عمليات الإنذار المبكر، ورصد الهجمات الإيرانية والتصدي لها. وسهلت عمليات تسليم شحنات من الأسلحة، كانت بعض الدول الخليجية قد طلبتها قبل وأثناء الحرب. وتراجع الرئيس الأمريكي مرتين عن توجيه ضربات على منشآت الطاقة في إيران، بعد اتصالات من قادة السعودية وقطر والإمارات. وأكدت الولايات المتحدة غير مرة موقفها الثابت بالدفاع عن حلفائها الخليجيين إزاء الخطر الإيراني. ويمكن القول إن العلاقات الأمريكية–الخليجية أصبحت أكثر صلابة ومتانة من أي وقت مضى. وأثبتت الأحداث بما لا يقبل الشك أن الرهان على تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد الحرب، لم يكن إلا سراباً.

بدائل جديدة لمضيق هرمز: ليست المرة الأولى التي تهدد فيها طهران الملاحة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز، فقد سبق ذلك استخدام ذلك في أثناء الحرب الإيرانية–العراقية في الثمانينات من القرن المنصرم، حيث هاجمت إيران ناقلات النفط وسعت إلى إغلاق المضيق، إلا أن التدخل الأمريكي حال دون ذلك ومنيت إيران بهزيمة ساحقة في معاركها البحرية. هذه المرة كان الأمر أكثر تعقيداً نظراً لاستخدام الصواريخ المضادة للسفن والمسيرات من الإيرانيين، بكثافة ودقة عالية، إذ تمكنت إيران من فرض سيطرتها النارية على المضيق. قد تكون هذه السيطرة في المدى المنظور مجدية، غير أن المضيق سيفقد أهميته كورقة ضغط بمرور الزمن، نتيجة تفكير دول الخليج العربي في البحث عن بدائل جديدة لتصدير النفط والغاز. وقد أطلق وزير خارجية إيران السابق محمد جواد ظريف تحذيراً لمسؤولي النظام في إيران بهذا الشأن، في مقال له، نشر في مجلة باياب قبل أيام، بأن إغلاق المضيق لفترة طويلة، سيجعل دول العالم جميعاً بما فيها الصين تقف ضد إيران، مؤكداً أن دول الخليج العربي ستنشئ بدائل جديدة لهرمز في حال استمرار الوضع الأمني في المضيق على هذا المنوال.

وقد شرع العراق فعلياً بالتعاون مع سوريا من أجل إنشاء خط لتصدير النفط عبر ميناء بانياس. وذكرت مجلة نيوزويك أن دول الخليج العربي تعكف على إعداد إستراتيجيات طويلة المدى، من ضمنها مشاريع لتطوير خطوط أنابيب وموانئ جديدة للحد من اعتمادها على مضيق هرمز. وأعلنت شركة آرامكو السعودية أنها زادت الطاقة التشغيلية لخط الشرقي / الغربي الذي يربط منشأة بقيق بميناء ينبع على البحر الأحمر، زادته بنحو خمسة ملايين برميل يومياً ليصل إلى سبعة ملايين برميل يومياً. وتعتزم الرياض إضافة حجم التصدير عبر هذا الخط بنحو مليونين برميل يومياً. وأعلنت الإمارات تسريع وتيرة إنشاء خط أنابيب ثان موازٍ للخط القائم والممتد من الحقول النفطية الداخلية إلى ميناء الفجيرة على خليج عُمان، على أن يمتد إلى الساحل الشمالي للبلاد، بما يتيح تصدير النفط الخام المنتج شمال مضيق هرمز من دون المرور عبره. وقد أجرت البحرين والكويت أخيراً محادثات مع السعودية بشأن إمكانية ربط منشآتهما بشبكة خطوط الأنابيب التابعة لها وفقاً لما أوردته الوكالة الدولية للطاقة.

* باحث متخصص في الشأن الإيراني

ما الذي خسره الخليج في الحرب على إيران؟

ترتيبات عمانية للتعايش الخليجي / الإيراني وفقًا لثلاث قواعد ... ومقايضة والتزامات متبادلة

في السابع من مارس الماضي، لم تعبر مضيق هرمز، وفق بيانات تتبع السفن، سوى سفينة تجارية واحدة ولم تعبره في ذلك اليوم أي ناقلة نفط. كان المتوسط قبل بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران يقارب مئة وثلاثين سفينة في اليوم. لم يكن ذلك أعنف أيام الحرب لكنه أظهر حقيقة أن دول الخليج تعتمد على ممر لا تستطيع أي منها أن تضمن بقاءه مفتوحًا، ولا تحتاج القوة القادرة على إغلاقه إلى موافقتها.

بعد خمسة أشهر من تعطل الملاحة، انتقل الخلاف من كيفية فتح المضيق إلى القواعد التي ستعود بموجبها حركة السفن. ففي التاسع من أغسطس قالت طهران إن التفاهم مع عُمان بشأن إحداثيات الممر الملاحي دخل مراحله النهائية، لكنها أكدت أن الاتفاق وحده لن يكفي لإعادة فتح المضيق. ووفق مصادر مطلعة على المفاوضات

عاصم الشيدي

تطلب إيران ما بين ٥ و٧٪ من قيمة الشحنات، وتبحث عُمان، وفق المصادر نفسها، صيغة لمساهمات طوعية مرتبطة بخدمات الملاحة والسلامة، بينما ترفض واشنطن أي مقابل يُفرض لمجرد العبور. وكان الرئيس دونالد ترامب قد طرح رسمًا أمريكياً قدره (٢٠٪) مقابل حماية الممر، ثم تراجع عنه في اليوم التالي، وقال إنه سيستعيض عنه باتفاقات تجارية واستثمارية مع دول الخليج.

وقد تتغير تفاصيل الترتيب قبل اكتمال هذه المفاوضات، لكن مجرد انتقال النقاش من فتح المضيق إلى ثمن المرور يكشف التحول الذي صنعته الحرب. يمكن للدول الساحلية استرداد كلفة خدمات تقدمها فعلًا للسفن. يبدأ الخطر حين يصبح الدفع شرطًا للعبور، أو حين يُحسب بنسبة من قيمة الشحنة، أو يُفرض بعد إغلاق الممر بالقوة. عندها يتحول حق دولي إلى ترخيص قابل للتسعير والسحب. ويضع هذا التحول سلطنة عُمان أمام تحد دقيق يتمثل في صوغ توافق يميز بوضوح بين حق العبور وكلفة الخدمات الفعلية ويعيد الملاحة إلى وضع مستقر من دون أن يجعل الدفع شرطًا لاستخدام المضيق.

الفاتورة الخليجية

كانت تعبر هرمز قبل الحرب قرابة عشرين مليون برميل يوميًا من النفط والمنتجات المكررة، إلى جانب نحو خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال. وعندما انهارت الحركة في مارس ظهرت حدود البدائل التي استثمرت فيها دول المنطقة طوال العقود الماضية. تقدر وكالة الطاقة الدولية الطاقة المتاحة للأنابيب التي تتجاوز المضيق بما يتراوح بين ثلاثة ملايين ونصف وخمسة ملايين ونصف برميل يوميًا. وتملك المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وحدهما خطوطًا تشغيلية قادرة على نقل الخام إلى خارج الخليج، فيما يبقى العراق والكويت وقطر والبحرين مرتبطين بمضيق هرمز بصورة مباشرة.

لم تتوزع الخسارة بالتساوي. تستفيد سلطنة عُمان من موانئها المفتوحة على بحر عمان وبحر العرب، وتستطيع السعودية والإمارات تحويل جزء من صادراتهما، بينما يواجه المنتجون داخل الخليج قيدًا مزدوجًا في التصدير والتخزين. وقد تضطر الدولة إلى خفض الإنتاج حتى مع ارتفاع السعر لأنها

كشفت الحرب أن دول الخليج لا تستطيع بناء مستقبلها على هزيمة إيران أو عزلها كما لا تستطيع منحها حق الاعتراض على خياراتها السيادية

لا تجد طريقًا لإخراج الخام. أما قطر فتواجه حساسية إضافية لأن بدائل نقل الغاز الطبيعي المسال أكثر محدودية من بدائل النفط؛ لهذا أنتجت الحرب فاتورة خليجية واحدة بأوزان وطنية مختلفة، وهو تفاوت يصعب معه بناء موقف جماعي ما لم يُعامل أمن مضيق هرمز باعتباره مصلحة مشتركة لا شأنًا يخص الدول الأكثر اعتمادًا عليه.

لكن حتى البدائل لم تكن بمنأى عن الحرب، فقد تعرضت موانئ ومنشآت وخطوط تصدير خارج المضيق لهجمات أو تهديدات، وعادت أخطار البحر الأحمر في الوقت نفسه. كانت البدائل تشتري الوقت وتوزع الخطر أكثر بكثير مما كانت تمنح الحصانة من حرب ما زالت تمتد بين مسرحين بحريين.

ظهرت الكلفة سريعًا في الاقتصاد الكلي، فقد خفّض البنك الدولي توقع نمو دول مجلس التعاون في ٢٠٢٦ إلى ١,٣ ٪، بعد نمو بلغ ٤,٤ ٪ في العام السابق، بانخفاض يناهز ثلاث نقاط مئوية عن تقديراته في يناير. لكن رقم النمو لا يمثل فاتورة الحرب كاملة، فقد ارتفعت تكاليف الشحن والتأمين واضطربت السياحة والطيران وطالت مواعيد التوريد. كما كشفت الحرب مفارقة خليجية قديمة في صورة أشد حدة، فقد يُحسن ارتفاع سعر النفط الإيرادات العامة في العام نفسه الذي يضغط فيه على الصناعة والنقل والخدمات والاستهلاك. وهنا تظهر الكلفة غير المباشرة الأعمق، إذ تتحسن حسابات الخزانة بينما تتضرر القطاعات التي يُعوّل عليها لتنويع الاقتصاد وخلق الوظائف.

وللحرب كلفة سياسية موازية، فقد وجدت دول الخليج نفسها أهدافًا للرد الإيراني، مع أنها لم تشارك في قرار الحرب، ولم تكن جميعها تملك القدرة نفسها على منع استخدام أراضيها ومجالاتها في العمليات العسكرية. وانكشفت فجوة بين المسؤولية والمقدرة. تتحمل الدولة تبعات عملية عسكرية قد لا تملك رأيا حاسما فيها، ثم تمول استعادة الأمن الذي اختل بسببها. وستؤثر هذه الفجوة في علاقات الخليج بواشنطن وطهران معاً في مرحلة ما بعد الحرب.

أما الكلفة الدبلوماسية فظهرت في حدود سياسة خفض التصعيد التي اتبعتها عواصم الخليج، فقد أظهرت الحرب أن العلاقات المستقرة مع طهران تخفض المخاطر في الظروف العادية، لكنها لا تكفي حين تتحول المواجهة الإيرانية الأمريكية إلى حرب إقليمية تستخدم فيها الأصول الأمريكية في المنطقة. وأظهرت في الوقت نفسه أن الشراكة مع واشنطن توفر قدرة دفاعية من دون أن تضمن للدول الخليجية مشاركة مساوية في القرار الذي يستدعي الرد. وهذا من شأنه أن يدفع دول المجلس إلى البحث عن مساحة قرار أوسع بين طرفين يريد كل منهما استخدام جغرافية الخليج في صراعه مع الآخر.

الاختبار العُماني

دخلت عُمان الحرب في وضع اقتصادي أفضل مما توحي به جغرافيا الأزمة، فمرافقها الرئيسية للتصدير تقع على بحر عُمان وبحر العرب خارج المضيق. وكان الدين الحكومي قد انخفض إلى نحو ٣٥٪ من الناتج المحلي مع نهاية ٢٠٢٥م. ويقدر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العُماني بنحو ٣,٧ ٪ في ٢٠٢٦م، مع فائض مالي يبلغ ٤,٥ ٪ من الناتج.

غير أن هذه المؤشرات الكلية تخفي ضغطًا مختلفًا، فقد تباطأ نمو الأنشطة غير النفطية إلى ٢,٥٪، وارتفع التضخم إلى ٢,٨ ٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، مدفوعًا بتكاليف الغذاء والنقل. ومنحت صادرات الطاقة الموازنة متنفسًا فيما انتقلت كلفة الحرب إلى الأسواق والقطاعات المرتبطة بالحركة والاستثمار.

ولم تمنح الجغرافيا عُمان حصانة أمنية كاملة، فقد تعرضت مواقع ومرافق في الدقم وصلالة وصحار ومناطق أخرى لهجمات، وامتد الخطر إلى السفن والمياه الإقليمية العُمانية. وفي يوليو استدعت مسقط السفير الإيراني وقدمت احتجاجًا رسميًا

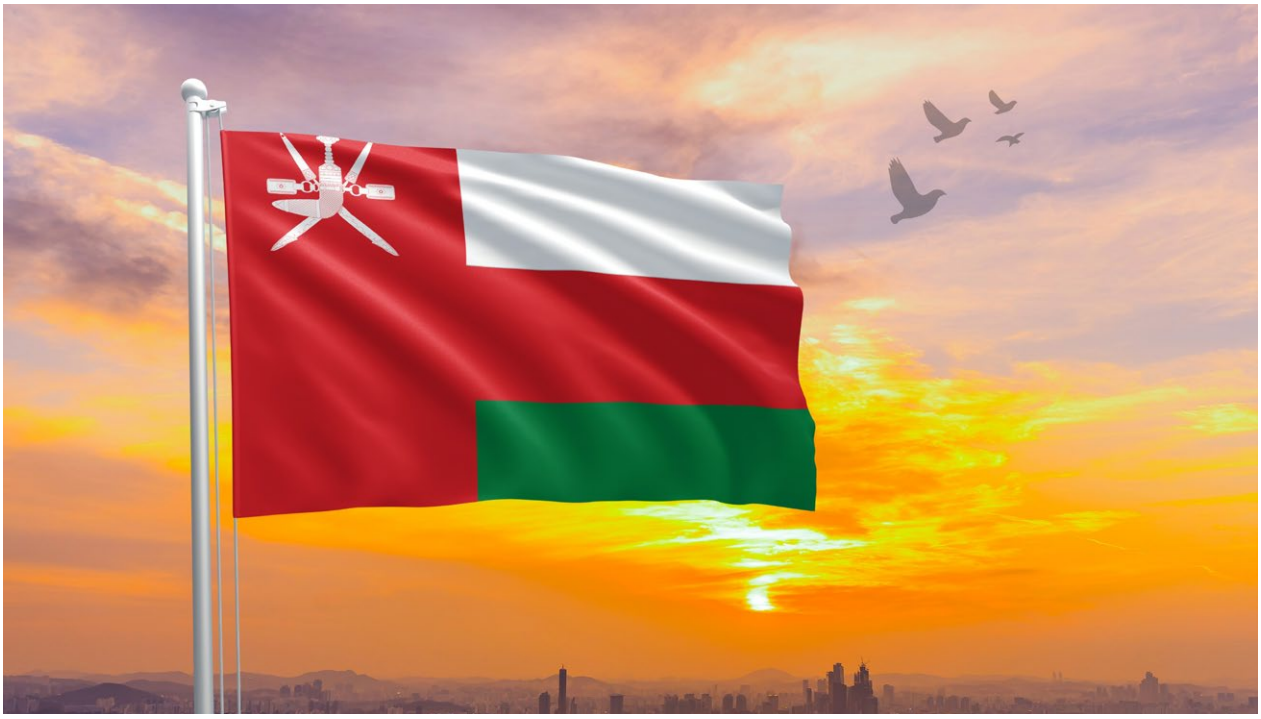

صيغة عمانية تمنح مسقط صياغة نظام ما بعد الحرب في هرمز

تجمع مسؤولية الدول الساحلية واحتياجات الملاحة ومصالح دول الخليج

بعد استهداف مواقع في محافظتي مسندم والوسطى. أثبتت هذه الوقائع أن الميناء الواقع خارج هرمز لا يضع الدولة خارج الحرب، وأن العلاقة المستقرة مع طهران تخفف احتمالات المواجهة من دون أن تلغيها.

مع ذلك، حافظت مسقط على أكثر أصولها قيمة. أدانت الهجوم الأمريكي/ الإسرائيلي على إيران، وأدانت الهجمات الإيرانية على دول الخليج والسفن والأراضي العُمانية، وتمسكت بحرية الملاحة وقانون البحار. ومنح هذا الاتساق عُمان قدرة على التحدث إلى الأطراف المتحاربة، لكنه رفع أيضًا كلفة أي صيغة قد تُقرأ بوصفها ابتعادًا عن هذا الموقف في سبيل التسوية.

وتحمل الوساطة هنا مسؤولية لا تقل عن فرصتها، إذ ينبغي ألا تنفصل أولوية فتح المضيق عن القواعد التي سيعمل بموجبها بعد فتحه. أما القيمة المضافة لعُمان فتظهر عندما تنقل التفاوض من صفقة بين المتحاربين إلى قاعدة تستطيع الدول غير المشاركة في الحرب قبولها. ونجاح مسقط يقاس هنا بقدرتها على منع الطرف الأقوى في لحظة التسوية من كتابة قواعد الممر للجميع.

ما الذي يجري التفاوض عليه؟

يقع أضيق جزء من مضيق هرمز داخل المياه الإقليمية لعُمان وإيران، وقد اقترحت الدولتان نظام فصل الحركة القائم في المضيق، واعتمدته المنظمة البحرية الدولية عام ١٩٧٣م، لتحديد مسارات السفن وتقليل مخاطر التصادم وتحسين السلامة. وبذلك جمع تنظيم الملاحة بين مسؤولية الدولتين الساحليتين وإطار ملاحي معتمد دوليا. وتصف المنظمة هذا النظام بأنه المسار الملاحي المعترف به دوليًا عبر المضيق، وتتولى عُمان وإيران تنسيقه بصورة مشتركة.

بعد خمسة أشهر من تعطل الملاحة انتقل الخلاف من كيفية فتح هرمز إلى القواعد التي ستعود بموجبها حركة السفن

أما الوضع القانوني للأطراف الثلاثة فغير متماثل. صدّقت عُمان على اتفاقية قانون البحار وتلتزم بنظام المرور العابر. ووقعت إيران الاتفاقية ولم تصدق عليها، وتقول إن المرور في المضيق يخضع لقواعد أضيق. ولم تنضم الولايات المتحدة إلى الاتفاقية، مع تمسكها بأن المرور العابر أصبح قاعدة عرفية ملزمة. وتضع هذه المواقف عُمان في الموقع الأشد حساسية؛ لأنها الطرف الذي لا يستطيع التعامل مع قواعد الاتفاقية بوصفها موقفًا تفاوضياً مؤقتًا.

وحتى إذا أخذنا بالموقف الإيراني وقواعد المرور البريء، تحظر المادة السادسة والعشرون من الاتفاقية فرض مقابل على السفن لمجرد مرورها في المياه الإقليمية، وتجيز تحصيل رسوم عن خدمات محددة تقدم فعليًا ومن دون تمييز. وهذه قاعدة تسمح للدول الساحلية باسترداد كلفة الإرشاد والإنقاذ ومكافحة التلوث وإزالة الأخطار، لكنها لا تسمح باقتطاع نسبة من قيمة البضاعة. أما خدمات السلامة الجماعية، فيمكن تمويلها عبر آلية تعاونية بمساهمات مالية أو عينية طوعية، على غرار الآلية القائمة في مضيقي ملقا وسنغافورة.

وينطبق المعيار نفسه على التمييز بين السفن. تستطيع الدول الساحلية تنظيم السلامة البحرية، لكنها لا تملك استبعاد سفينة بسبب علمها أو جنسية مالكها. وقد أكد مجلس المنظمة البحرية الدولية ضرورة أن يكون المرور غير تمييزي وغير معوَّق وخاليًا من رسوم العبور. ولا تقف أهمية هذا المبدأ عند السفن الأمريكية والإسرائيلية التي هددت طهران بمنعها، فرغم اختلاف الأطر القانونية التي تحكم باب المندب ومضيق ملقا والمضائق التركية، فإن القاعدة التي تُكتب في هرمز ستُقرأ في تلك الممرات أيضًا. فإذا قُبل ربط العبور بالدفع أو بهوية السفينة، أمكن استدعاء السابقة نفسها في مضائق أخرى؛ وإذا حُفظ العبور غير التمييزي، تعززت قاعدة تحمي الملاحة الدولية خارج الخليج كذلك.

تفسر هذه الاعتبارات دخول مسقط المفاوضات، لكنها ترسم أيضًا حدود ما تستطيع قبوله. يجب أن يبقى نظام فصل الحركة تحت مظلة المنظمة البحرية الدولية وأن يرتبط أي مقابل بخدمة محددة تقدم فعلا وتتناسب مع كلفتها، من دون أن يصبح الدفع شرطًا للعبور أو نسبة من قيمة الحمولة. كما ينبغي ضمان المساواة بين السفن وحصر استخدام بيانات السفن في أغراض السلامة. وبهذه الضوابط يمكن أن ينتقل التفاوض من الخلاف على مقابل العبور إلى بناء مسؤولية مشتركة عن سلامة الملاحة.

من ضبط الحرب إلى التعايش

كشفت الحرب أن دول الخليج لا تستطيع بناء مستقبلها على هزيمة إيران أو عزلها، كما لا تستطيع منحها حق الاعتراض على خياراتها السيادية. الجوار سيبقى بعد تغير الحكومات والتحالفات ولذلك يحتاج التعايش إلى قيود متبادلة قابلة للتحقق. وتقدم عُمان، بحكم تجربتها وموقعها، نقطة بداية لهذا النوع من الترتيبات.

تبدأ القاعدة الأولى من فصل أراضي دول الخليج عن قرارات الحرب التي لا تشارك فيها. يحتاج استخدام القواعد والمجال الجوي والمرافق الخليجية في عمليات هجومية إلى تشاور مسبق وموافقة صريحة من الدولة المعنية. وفي المقابل، تلتزم إيران بعدم استهداف دول الخليج بسبب عملية لم توافق عليها، وبعدم استخدام الملاحة أو البنية الأساسية للضغط عليها.

تطلب إيران ما بين ٥و٧ ٪ من قيمة الشحنات وتبحث عُمان صيغة طوعية لخدمات الملاحة والسلامة وترفض واشنطن أي مقابل على العبور

أنتجت الحرب فاتورة خليجية واحدة بأوزان مختلفة وتفاوت يصعب بناء موقف جماعي ما لم يعتبر هرمز مصلحة مشتركة لا شأنًا يخص بعض الدول

وتخص القاعدة الثانية أمن الممرات والمنشآت المدنية. يمكن لدول الخليج وإيران إنشاء خط اتصال بحري دائم وآلية مستقلة للتحقيق في حوادث السفن والطائرات المسيّرة ونظام إخطار بالمناورات وتعاون في الإنقاذ ومكافحة التلوث وإزالة الأخطار. تؤدي هذه الأدوات وظائف محددة ويمكن قياس الالتزام بها، وهي أكثر فائدة من إعلان واسع عن حسن الجوار ينهار عند أول أزمة.

أما القاعدة الثالثة فتربط الاقتصاد بالسلوك. تملك دول الخليج ما تحتاجه إيران من استثمار وتجارة وربط في الطاقة والنقل، وتملك إيران قدرة مستمرة على تعطيل بيئة التنمية الخليجية. يمكن تحويل الاعتماد المتبادل إلى حافز للاستقرار إذا ارتبطت المنافع بخفض التصعيد واحترام الملاحة والامتناع عن استهداف البنية الأساسية. وتتطلب هذه المقايضة إطارا يضم دول مجلس التعاون وإيران والعراق، لا محورًا عسكريًا جديدًا ولا صفقة ثنائية تقرر مستقبل بقية الدول.

ويتطلب هذا التعايش التزامات متمايزة من جميع الأطراف. على إيران أن تفصل حقوق الدولة الساحلية عن نفوذ القوة القادرة على التعطيل، وأن تقبل بأن أمنها لا يُبنى بتحويل جيرانها إلى رهائن. وعلى الولايات المتحدة أن تُخضع عملياتها انطلاقاً من المنطقة لقواعد تشاور واضحة، وأن تتعامل مع حرية الملاحة كحق عام لا كخدمة أمنية أمريكية. أما دول الخليج فعليها أن تنسق شروط استخدام أراضيها، وأن تعرض على إيران منافع اقتصادية محددة مقابل التزامات قابلة للرصد. عندها يصبح التعايش عملية تبادل منظم للمصالح والقيود، بدل بقائه تعهدًا أخلاقيًا يسقط تحت ضغط الأزمة التالية.

في هذا الإطار يتضح موقع عُمان من مستقبل هرمز. تكمن مصلحة سلطنة عُمان في تنسيق إدارة السلامة البحرية مع إيران ضمن إطار دولي يحفظ حق العبور، من دون أن يتحول التنسيق الثنائي إلى ملكية حصرية للمضيق أو أن تنتقل إدارته إلى قوة خارجية. والأجدى هو ضمان التقاء المسؤولية الساحلية بالقانون الدولي عبر مرجعية المنظمة البحرية الدولية في اعتماد قواعد المرور، وتمويل طوعي للخدمات الفعلية يتناسب مع كلفتها، وعبور متاح لجميع السفن، بذلك تحمي عُمان أمن مياهها وتحافظ على الرصيد الذي جعل وساطتها ممكنة.

ستصلح دول الخليج منشآتها وتعيد بناء مخزوناتها وتتكيف شركات الشحن مع المخاطر. أما الأثر الأطول عمرًا فسيكون الصيغة التي تعود بها الملاحة إلى مضيق هرمز. تتحمل الدولتان الساحليتان مسؤوليات حقيقية في تنظيم الحركة والإنقاذ وحماية البيئة وتوفير خدمات السلامة، ومن الطبيعي أن تبحثا عن آلية مستدامة لتمويل هذه الخدمات لكن وفق آليات واضحة تتسق مع قانون البحار والنظام المعتمد دوليًا للملاحة.

ويمنح هذا عُمان فرصة لصوغ نظام ما بعد الحرب في هرمز، عبر صيغة تجمع مسؤولية الدول الساحلية واحتياجات الملاحة الدولية ومصالح دول الخليج التي تعتمد على الممر. ويقاس نجاحها بقدرتها على توفير عبور آمن ومستقر وتقليل فرص استخدام المضيق في الصراعات المقبلة وتحويل التعاون البحري إلى مدخل لتعايش أوسع مع إيران. وعندها يتجاوز نجاح مسقط إعادة فتح ممر بحري إلى وضع قاعدة إقليمية تجعل التعاون ممكنًا حتى بين أطراف لا تجمعها الثقة.

* كاتب ورئيس تحرير جريدة عمان ـ سلطنة عمان

الكلفة والتداعيات ومتطلبات الخليج:

منظومة دفاعية واقتصادية أكثر استقلالية وعلاقة مع إيران تقوم على الردع والحوار وأطر إقليمية مرنة

مثّلت الحرب الإقليمية التي اندلعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى نقطة تحول خطيرة وجذرية في بيئة الأمن الخليجي بأكملها. فقد نقلت هذه المواجهة الصراع من ساحات النفوذ غير المباشر والحروب بالوكالة إلى مواجهة مفتوحة مباشرة انعكست آثارها بسرعة على دول لم تكن طرفًا أساسيًا في إشعالها، وفي مقدمتها دولة الكويت. يعود ذلك إلى موقع الكويت الجغرافي الحساس للغاية، وقربها المباشر من الأراضي الإيرانية، وارتباط اقتصادها الحيوي بالطاقة والملاحة البحرية عبر مياه الخليج العربي ومضيق هرمز.

د. ظافر محمد العجمي

أولًا: التداعيات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحرب على الخليج والكويت

لم تقتصر التداعيات على الجانب العسكري التقليدي فحسب، بل امتدت لتشمل أبعادًا أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية متشابكة جعلت من الكويت نموذجًا واضحًا لكيفية تحمل الدول الصغيرة نسبيًا تكاليف صراعات إقليمية كبرى.

اقتصاديًا، أثبتت الحرب بما لا يدع مجالًا للشك أن أمن الخليج العربي ليس منفصلًا بأي حال عن أمن الاقتصاد العالمي بأسره. يُعد مضيق هرمز شريانًا رئيسيًا لا غنى عنه لنقل الطاقة والتجارة الدولية، حيث تمر عبره كميات هائلة من النفط والغاز يوميًا إلى الأسواق العالمية. وأي اضطراب في هذا المضيق، سواء بسبب التهديدات العسكرية أو إغلاق جزئي أو ارتفاع أخطار الملاحة، ينعكس مباشرة وبشكل فوري على أسعار النفط العالمية، وكلفة النقل البحري، وأقساط التأمين على السفن والبضائع، وسلاسل الإمداد العالمية التي تعتمد عليها الصناعات في آسيا وأوروبا وأمريكا. واجهت الكويت نتيجة لذلك ضغوطًا شديدة على قطاع الطاقة الذي يشكل عماد اقتصادها، كما تأثرت حركة التجارة البحرية عبر موانئها. اضطرت الدولة إلى تعزيز إجراءات الأمن الغذائي بشكل عاجل، وزيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والوقود، لمواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات أو ارتفاع تكاليفها بشكل مفاجئ. امتدت الآثار الاقتصادية إلى تباطؤ بعض المشاريع التنموية الكبرى، وارتفاع كلفة الاستيراد، وتأثر قطاعات السياحة والخدمات المرتبطة بالاستقرار الإقليمي، مما وضع ضغوطًا إضافية على الميزانية العامة وخطط التنويع الاقتصادي.

أمنيًا وعسكريًا، كشفت الأزمة هشاشة الاعتماد الكامل على المظلات الأمنية الخارجية، وفرضت على الكويت ودول الخليج الأخرى تعزيز إجراءاتها الدفاعية الذاتية بشكل غير مسبوق. شمل ذلك تكثيف الدوريات البحرية والجوية، وتطوير منظومات الدفاع الجوي، والاستثمار في الأمن السيبراني لمواجهة الهجمات المحتملة على البنية التحتية الحيوية مثل منشآت النفط والموانئ. كما دفعت الحرب إلى زيادة التنسيق الأمني والاستخباراتي مع الشركاء الإقليميين والدوليين، تحسبًا لأي تصعيد مفاجئ. سياسيًا، أعادت الحرب ترتيب الأولويات الدبلوماسية للكويت،

أعادت الحرب ترتيب الأولويات الدبلوماسية للكويت فركزت على حيادها ودعوتها للتهدئة وإعادة تقييم علاقاتها الدولية لعدم الانجرار للصراع

حيث ركزت على الحفاظ على حيادها التقليدي ودعوتها المستمرة للتهدئة، مع إعادة تقييم علاقاتها الدولية لضمان عدم الانجرار إلى محاور الصراع. أما اجتماعيًا، فقد ساهمت التوترات في زيادة مشاعر القلق العام بين المواطنين والمقيمين، وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، وتأثيرات نفسية واقتصادية على الأسر، خاصة تلك العاملة في قطاعات النقل والتجارة والخدمات. كما أثرت على سوق العمل بشكل غير مباشر من خلال تباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية.

بهذا المعنى، تحملت الكويت تكاليف مباشرة تتمثل في الإنفاق الأمني الإضافي والخسائر التجارية، وتكاليف غير مباشرة تتمثل في الفرص التنموية الضائعة والضغوط على خطط الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد. أكدت التجربة أن أي مواجهة كبرى في الشرق الأوسط لا تقتصر أضرارها على أطرافها المباشرة، بل تمتد بسرعة إلى منظومة الخليج بأكملها بسبب الترابط الجغرافي والاقتصادي والأمني. هذا الواقع يجعل بناء المرونة الاقتصادية والأمنية ضرورة استراتيجية ملحة، وليس مجرد خيار تكميلي يمكن تأجيله.

ثانيًا: المحفزات والخيارات والاستراتيجيات الجديدة لدول المنطقة

رغم الخسائر الكبيرة المادية والبشرية والاقتصادية التي خلفتها الحرب الإقليمية، فإنها شكلت في الوقت نفسه محفزًا قويًا وغير مسبوق لدول الخليج لإعادة التفكير العميق في مفهوم الأمن الوطني والإقليمي. دفعت هذه الأزمة الدول إلى الانتقال التدريجي من الاعتماد الكامل والمطلق على الحماية الخارجية إلى بناء قدرات ذاتية أكثر استقلالية ومرونة وقدرة على الصمود. أصبح واضحًا أن المظلة الأمنية الدولية، رغم أهميتها التاريخية والاستراتيجية، لا يمكن أن تكون البديل الوحيد عن بناء منظومات وطنية وإقليمية قادرة على التعامل مع التهديدات المتغيرة.

حثت الحرب دول الخليج لإعادة التفكير في مفهوم الأمن الوطني والإقليمي وبناء قدرات أكثر استقلالية ومرونة وقدرة على الصمود

أول هذه التحولات الجوهرية هو إعادة تعريف الأمن الخليجي نفسه. اتجهت دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، إلى تطوير الصناعات الدفاعية المحلية بشكل متسارع، وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الطائرات المسيّرة بدون طيار، والأمن السيبراني المتقدم، ومنظومات الدفاع الجوي المتكاملة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي. يهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد الكامل للتقنيات العسكرية، وبناء قاعدة صناعية دفاعية تساهم في الاقتصاد الوطني وتوفر فرص عمل متخصصة.

ثاني التحولات يتعلق بالأمن الاقتصادي وأمن الطاقة بشكل خاص. كشفت الحرب بوضوح خطورة الاعتماد المفرط على ممر بحري واحد هو مضيق هرمز، مما عزز الحاجة الملحة إلى تطوير البدائل اللوجستية المتعددة. شمل ذلك توسيع الموانئ البحرية والبرية، وربط شبكات النقل والطاقة إقليميًا عبر مشاريع خطوط أنابيب وسكك حديدية، وزيادة المخزونات الاستراتيجية من الغذاء والوقود والمياه العذبة بشكل كبير. أصبحت هذه الإجراءات جزءًا أساسيًا من خطط الأمن الوطني، لأنها تضمن استمرارية الحياة الاقتصادية حتى في حالات الأزمات المطولة.

ثالثًا، دفعت الأزمة بقوة نحو تبني مفهوم «التحوط الاستراتيجي» كخيار أساسي في السياسة الخارجية. يقوم هذا المفهوم على عدم الاعتماد على قوة دولية واحدة مهما كانت أهميتها، بل بناء شبكة علاقات متوازنة ومتعددة مع مختلف القوى الكبرى. سعت دول الخليج إلى المحافظة على علاقاتها التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية أعمق مع الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي ودول آسيوية أخرى. يمنح هذا النهج هامشًا أكبر للمناورة الدبلوماسية، ويقلل من أخطار التغيرات في السياسات الخارجية للقوى الكبرى.

رابعًا، أعادت الحرب التأكيد بقوة على أهمية التكامل الخليجي الحقيقي. فالأمن الجماعي يحتاج إلى منظومة موحدة للإنذار المبكر، والدفاع الجوي المشترك، والتنسيق العسكري الفعال. التحديات العابرة للحدود مثل أمن الطاقة والملاحة البحرية والهجمات السيبرانية والإرهاب لا يمكن لأي دولة مواجهتها منفردة بنجاح. لذلك أصبح تعزيز مجلس التعاون الخليجي وتطوير آلياته الأمنية والاقتصادية أولوية مشتركة.

خامسًا، سرعت الحرب من وتيرة التحول الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد الكامل على النفط والغاز. أثبتت الأزمات الأمنية أن الاقتصاد المتنوع أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. لذلك أصبحت مشاريع التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات التحويلية، والسياحة المستدامة، والطاقة المتجددة، والاقتصاد المعرفي جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن الوطني الخليجي. بالنسبة للكويت، يعني هذا تسريع تنفيذ رؤية «كويت جديدة» مع التركيز على بناء قدرات داخلية تحمي المصالح الوطنية دون الانعزال عن الشراكات الدولية المفيدة.

ثالثا: أدوات التعايش مع إيران بدلًا من استمرار الصراع

تفرض الجغرافيا السياسية حقيقة أساسية لا يمكن تجاوزها بأي حال: إيران ستظل جارًا دائمًا وأبديًا لدول الخليج العربي. لذلك فإن إدارة العلاقة معها لا يمكن أن تقوم فقط على منطق المواجهة المستمرة أو الصراع المفتوح، بل تحتاج إلى صياغة نموذج واقعي يقوم على الردع والتواصل في الوقت نفسه. إن استمرار الصراع يحمل تكلفة باهظة على الجميع، بينما يصبح التعايش المنظم القائم على التوازن خيارًا أكثر واقعية واستدامة.

الأداة الأولى والأساسية هي بناء حوار أمني إقليمي مؤسسي دائم بين دول الخليج وإيران. يشمل هذا الحوار قنوات اتصال مباشرة على أعلى المستويات لمنع سوء الفهم وسوء التقدير، وآليات فعالة لمعالجة الأزمات قبل تحولها إلى مواجهات عسكرية. يمكن أن يتضمن إنشاء خطوط اتصال عسكرية ساخنة بين القيادات الدفاعية، واتفاقات مسبقة لإبلاغ الأطراف عن التحركات العسكرية الكبرى، وبروتوكولات لمنع الاحتكاكات في مياه الخليج والممرات البحرية الحيوية. أثبتت التجارب الدولية،

دفعت الأزمة لتبني «التحوط الاستراتيجي» كخيار في السياسة الخارجية يقوم على عدم الاعتماد على قوة دولية واحدة مهما كانت أهميتها

مثل مرحلة الحرب الباردة، أن الخصوم يمكنهم تقليل مخاطر الحرب حتى مع استمرار الخلافات السياسية العميقة من خلال مثل هذه الشبكات. الهدف ليس إنهاء جميع الخلافات فورًا، بل بناء «شبكة أمان» توفر مساحة للحوار عند حدوث الأزمات.

الأداة الثانية تتمثل في التشابك الاقتصادي والمصالح المشتركة. يمكن للمصالح الاقتصادية المتبادلة أن تقلل من دوافع الصراع بشكل كبير. تشمل المجالات المحتملة الطاقة، والبيئة البحرية، وإدارة الموارد المائية، والتجارة الثنائية، والمشروعات الاقتصادية المشتركة طويلة المدى، خاصة في المناطق الحدودية. يبرز ملف الحقول النفطية والغازية المشتركة، مثل حقل الدرة/آرش، كنموذج يحتاج إلى إدارة سياسية واقتصادية هادئة بعيدًا عن التصعيد الإعلامي والسياسي، لأن استمرار الخلاف حوله يرفع مستوى التوتر دون مبرر. إن تحويل الخليج تدريجيًا من منطقة صراع إلى منطقة مصالح مشتركة يجعل تكلفة الصدام أعلى بكثير من أي فوائد محتملة للمواجهة.

الأداة الثالثة هي اعتماد سياسة «الردع المتوازن» إلى جانب الحوار. أحد الأخطاء التاريخية هو الاعتقاد بأن الحوار وحده يكفي، أو أن القوة العسكرية وحدها تستطيع إنهاء الخلافات. الاستقرار الحقيقي يحتاج إلى الجمع بينهما. التعايش لا يعني التخلي عن القوة أو قبول التهديدات، بل يعني امتلاك قدرة دفاعية كافية وموثوقة تمنع أي طرف من الاعتقاد بأن استخدام القوة سيحقق مكاسب سهلة. يشمل ذلك حماية الحدود والمنشآت الحيوية والملاحة البحرية، مع إبقاء قنوات الاتصال السياسية مفتوحة لمنع سوء الفهم. القوة هنا تصبح أداة لحماية السلام لا بديلًا عنه.

الأداة الرابعة تقوم على معالجة الملفات الخلافية عبر الدبلوماسية المشروطة. يحتاج أي نموذج ناجح إلى التزامات متبادلة واضحة. على إيران احترام سيادة دول الجوار، وعدم استخدام الجماعات المسلحة كأدوات نفوذ إقليمي، والالتزام بقواعد الأمن الإقليمي، وتبني خطاب أقل تصعيدًا. في المقابل، تحتاج دول الخليج إلى توحيد مواقفها الجماعية تجاه إيران، وتعزيز استقلال قرارها الدبلوماسي، وتقديم مبادرات واقعية للحوار دون التخلي عن تحالفاتها الدولية.

الأداة الخامسة تتعلق بتعزيز التعاون الوظيفي في القضايا المشتركة التي لا يمكن لأي طرف التعامل معها منفردًا، مثل أمن الملاحة البحرية، ومكافحة تهريب المخدرات، وحماية البيئة من التلوث، وإدارة الكوارث الطبيعية، والتعامل مع التغير المناخي والعواصف الترابية. هذه الملفات تخلق مساحة عملية لبناء الثقة تدريجيًا، لأنها لا ترتبط مباشرة بالقضايا السياسية الكبرى. المطلوب من القوى الدولية دعم هذه الترتيبات الإقليمية المستقرة بدل الاكتفاء بإدارة الأزمات المؤقتة، لأن استمرار التوتر يهدد أمن الطاقة والتجارة العالمية.

الصيغة الأكثر واقعية هي بناء معادلة متوازنة تقوم على ثلاثة عناصر: حوار سياسي دائم، وردع دفاعي موثوق، ومصالح اقتصادية مشتركة. إذا نجحت دول المنطقة في ذلك، يمكن تحويل الخليج من منطقة معرضة للصراع المستمر إلى منطقة قادرة على إدارة خلافاتها وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والتنمية.

رابعا: قراءة في التكتل السعودي-التركي-الباكستاني

برز خلال السنوات الأخيرة مفهوم التكتل الذي يضم المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية، باعتباره محاولة لتشكيل إطار إقليمي جديد يقوم على تنسيق المواقف السياسية والأمنية والاقتصادية، وليس بالضرورة إنشاء حلف عسكري تقليدي مغلق على غرار حلف الناتو. يعكس هذا التصور تحولًا مهمًا في تفكير عدد من القوى الإقليمية التي تبحث عن دور أكبر في إدارة أمن الشرق الأوسط بعيدًا عن الاعتماد الكامل والمطلق على القوى الكبرى الخارجية.

تكمن أهمية هذا التكتل في تكامل عناصر القوة المختلفة والمتنوعة بين أعضائه الأربعة المقترحين. تمتلك السعودية وزنًا اقتصاديًا ونفطيًا هائلًا، وقدرة مالية واستثمارية واسعة، ومكانة سياسية ودينية خليجية وعربية بارزة، مما يجعلها لاعبًا أساسيًا في أمن الخليج والبحر الأحمر والطاقة العالمية. تمتلك تركيا قاعدة صناعية دفاعية متقدمة شهدت نموًا ملحوظًا في مجالات الطائرات المسيّرة والصناعات العسكرية، إضافة إلى جيش كبير وموقع جغرافي استراتيجي يربط آسيا بأوروبا ويجعلها مؤثرة

في ملفات البحر الأسود وشرق المتوسط. تمثل مصر الثقل العربي التقليدي بكتلتها السكانية الكبيرة، وقواتها المسلحة ذات الخبرة التاريخية، وسيطرتها على ممرات استراتيجية حيوية مثل قناة السويس والبحر الأحمر، مما يربط استقرارها مباشرة بأمن الخليج. أما باكستان فتضيف بعدًا فريدًا كونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية معلنة، وجيشًا ذا خبرة عسكرية واسعة، وموقعًا جغرافيًا يربط الخليج بآسيا الوسطى وجنوب آسيا.

يمكن لهذا الإطار أن يؤدي دورًا مهمًا في تحقيق توازن إقليمي جديد، خصوصًا في ظل تراجع قدرة القوى الكبرى على إدارة جميع أزمات المنطقة منفردة. يوفر منصة للتنسيق في ملفات مثل أمن البحر الأحمر، ومكافحة الإرهاب، وحماية طرق التجارة والطاقة، وإدارة الأزمات في مناطق الصراع المحيطة. أهدافه الاستراتيجية المحتملة تشمل تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية لدوله الأعضاء، وبناء توازن ردع إقليمي يمنع اختلال ميزان القوى، وتنسيق المواقف السياسية في القضايا الكبرى، وتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الاستثمار والطاقة والصناعات الدفاعية والبنية التحتية وسلاسل الإمداد.

ومع ذلك، يواجه نجاح هذا التكتل تباينات. أهمها اختلاف أولويات الأعضاء: تركز السعودية على أمن الخليج والطاقة، بينما تهتم تركيا بملفات شرق المتوسط وسوريا والقوقاز، وترتبط باكستان بقضايا جنوب آسيا والهند وأفغانستان. كما يختلف تباين علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، ما قد يؤدي إلى اختلاف المواقف في بعض الملفات. يضاف إلى ذلك عدم وجود هيكل مؤسسي واضح حتى الآن، لذلك فإن السيناريو الأكثر واقعية هو تطوره كإطار تعاون مرن عبر الاجتماعات الدورية والمبادرات المشتركة، لا كحلف دفاعي رسمي مغلق.

هناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة: الأول هو التحول إلى إطار استراتيجي فعال ذي تأثير حقيقي، والثاني هو البقاء كإطار تنسيقي مرن وهو الأكثر ترجيحًا، والثالث هو التراجع بسبب عدم تجاوز الخلافات. والقيمة الحقيقية لهذا التكتل لا تكمن في مجرد الإعلان عنه، بل في قدرته على تحويل المصالح المشتركة إلى سياسات عملية ملموسة، وبناء شبكة استقرار إقليمية تقلل الاعتماد على التدخلات الخارجية، وتمنح دول المنطقة قدرة أكبر على إدارة أزماتها بنفسها. في حال نجاحه، قد يصبح أحد أبرز ملامح النظام الإقليمي الجديد القائم على فكرة أن أمن الشرق الأوسط يجب أن يُصنع داخل المنطقة لا أن يُفرض عليها من الخارج.

الخاتمة

أثبتت الحرب الإقليمية التي شهدها الشرق الأوسط أن منظومة الأمن في المنطقة دخلت مرحلة جديدة تختلف جذريًا عن العقود السابقة. لم تعد الحروب محصورة بين أطرافها المباشرة، بل أصبحت تداعياتها تمتد بسرعة إلى الدول المجاورة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا. كانت الكويت نموذجًا واضحًا لهذه الحقيقة، إذ تحملت كلفة مباشرة وغير مباشرة لصراع لم تكن طرفًا في إشعاله، لكنها تأثرت بنتائجه بحكم موقعها الجغرافي وارتباطها بمنظومة الطاقة والملاحة الخليجية.

كشفت الأزمة أن الأمن الخليجي لا يمكن أن يقوم على عنصر واحد، سواء التحالفات الخارجية أو القوة العسكرية التقليدية، بل يحتاج إلى منظومة شاملة تجمع بين القدرة الدفاعية والمرونة الاقتصادية والدبلوماسية الفاعلة والتكامل الإقليمي. يحتاج المستقبل إلى٣ مسارات متوازية: تطوير منظومة دفاعية واقتصادية أكثر استقلالية، وبناء علاقة أكثر استقرارًا مع إيران تقوم على الردع والحوار معًا، وإنشاء أطر إقليمية مرنة مثل التكتل الرباعي تساعد على إدارة الأزمات.

الدرس الاستراتيجي الأهم هو أن الأمن والتنمية أصبحا مسارين متلازمين لا ينفصلان. لا يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي حقيقي في بيئة مليئة بالصراعات، كما لا يمكن بناء أمن مستدام دون اقتصاد قوي ومجتمع قادر على الصمود. بالنسبة للكويت، يتمثل الخيار الأمثل في الحفاظ على سياستها المتوازنة القائمة على الاعتدال والدبلوماسية، مع تعزيز قدراتها الوطنية وتوسيع شراكاتها، بحيث تبقى دولة مستقرة وفاعلة. مستقبل المنطقة سيعتمد على قدرة دولها على الانتقال من إدارة الأزمات إلى صناعة الاستقرار، وجمع الردع بالحوار والسيادة بالانفتاح والأمن بالتنمية

* كاتب ومحلل سياسي وعسكري -الكويت

الحرب ومستقبل منطقة الخليج: تنامي الدور الأمريكي وتقلص النفوذ الايراني

التوازن العسكري الحل الوحيد القادر على ردع إيران ويحتاج إلى قرار خليجي جماعي

حتى هذه اللحظة لا توجد مؤشرات على وجود صراع حقيقي بين القوى العظمى على تقاسم النفوذ في الشرق الأوسط. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأهم في تحديد مسارات وتوجهات دول الشرق الأوسط سواء كان ذلك من خلال العلاقات الدبلوماسية الوثيقة أو بالضغط العسكري والدبلوماسي مثل الحالة الإيرانية. ورغم مزاعم بعض المحللين حول تعاظم الدور الصيني ليكون المنافس أو البديل للدور الأمريكي، ما نراه اليوم يثبت أن الصين أمامها وقت طويل جدا لتستطيع فرض وجود لها، كمنافس وليس كبديل للولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت أنها ليس فقط لا تريد التنازل عن دورها، بل عملت على تثبيته من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع العراق بقيمة ٦٠ مليار دولار تشمل قطاعات عديدة أهمها النفط والكهرباء مما يجعلها شراكة مستمرة إلى فترة طويلة جداً.

موسى الفاخر

إن الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة سيمكنها من ضبط إيقاع تدفق النفط، حيث أغلب أعضاء منظمة أوبك هم من دول الشرق الأوسط. فالواقع يثبت أن أمريكا أصبحت اليوم أكثر نفوذا في الشرق الأوسط. وقد أضافت على مصالحها القديمة، مصالح أخرى وهي بحاجة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة أمنة، كي لا تتأثر سوق النفط بشكل كبير مثلما حدث عندما أغلقت إيران مضيق هرمز.

تأثير الحرب على التحالفات الدولية

ليس خفياً أن الدول الخليجية التي لديها علاقات استراتيجية، وشراكة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم إصرارها الدائم على الحفاظ على هذه العلاقات قد تنوع في علاقاتها، إن وجدت عدم جدية من واشنطن في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بهذه المنطقة. بعبارة أخرى هذه الحرب وما تضمنته من عدوان إيراني على دول الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية، هي بمنزلة اختبار حقيقي لمدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ واجباتها. حتى الآن أظهرت الولايات المتحدة قدراً عالياً من المسؤولية إزاء حلفائها الخليجيين، تمثل ذلك في الدعم العسكري والاستخباري بالإضافة إلى اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية وتجارية فاقت تريليون وخمسمائة مليار دولار. إلا أن الأيام القادمة ستكشف كثيراً من الحقائق، بعدها ستحدد الدول الخليجية كيف سيكون شكل التحالفات ومع من تستطيع حماية أمنها والحفاظ على استقرارها. لكن المؤكد أن الدول الخليجية وصلت إلى قناعة تامة أن استراتيجياتها العسكرية يجب أن تكون قادرة على صد الهجوم الإيراني المحتمل. وأن إيران عدو دائم لا يمكن الوثوق به. لذلك يجب على أي مشروع عسكري، أن يكون قادراً على ردع إيران سواء كان هذا المشروع بالتعاون مع دولة حليفة، أو بقدرات ذاتية. أما إيران فهي منذ عشرات السنين تعمل سراً وعلناً على زعزعة استقرار، وإيقاف تقدم الدول الخليجية، وأظهرت هذا مؤخراً بشكل أوضح.

يقول أحد المسؤولين الإيرانيين أننا استطعنا إقناع الدول الخليجية أن إيران قادرة على إلحاق الضرر بهم في أي وقت

إيران لا تريد إنهاء الأزمات لإقناع شعبها أن سبب انهيار اقتصادها وعملتها أمريكا وحلفاؤها وليس فشل المسؤولين في إدارة البلاد

تريد، ونحن جاهزون لذلك. وهم اليوم يحاولون بشتى الطرق ألا يستمر ترامب بهذه الحرب. كما هددت إيران مؤخراً عبر وزير خارجيتها الدول الخليجية بشكل مباشر. وتحدث وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى نظرائه في بعض دول الخليج، وقائد الجيش الباكستاني. وحث حلفاء واشنطن في الخليج على استخدام نفوذهم لدى ترامب لثنيه عن شن هجمات جديدة، محذراً من أن أي هجوم على إيران سيؤدي إلى الرد بمهاجمة الأصول الأمريكية ومنشآت الطاقة في الخليج. كل هذه المعطيات تؤدي بدول الخليج إلى الاستمرار في تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، وربما زيادتها كلما تطلب الأمر. وإن هذه الحالة ستستمر طويلاً إذا لم تنته مسبباتها. فوجود إيران متمسكة بعقيدتها الحالية وطموحها النووي والصاروخي دون تغيير سيضطر الدول الخليجية على المضي قدما في تحالفاتها حفاظاً على مكتسباتها، ودعماً لما تخطط له من مشاريع تنموية عملاقة. كما أن تصرفات إيران التي تناقض ادعاءاتها بلزوم حفظ الأمن في الخليج العربي عبر الدول المطلة عليه، جعلها عدواً واضحاً، وليس جاراً أو صديقاً يمكن التحالف والعمل معه لاستعادة أمن واستقرار الخليج العربي.

تنامي الدور الأمريكي وتراجع النفوذ الإيراني

بما أن النفوذ لا يحصل إلا عبر السيطرة، أو بناء علاقات استراتيجية مع جهات أو دول، استطاعت الولايات المتحدة تثبيت نفوذها عبر بناء علاقات وثيقة مع دول خليجية منذ عشرات السنين. في المقابل استطاعت إيران إنشاء شبكة علاقات مع

الصين لا تستطيع فرض وجودها كمنافس وليس كبديل لأمريكا التي أثبتت أنها لا تريد التنازل عن دورها بل عملت على تثبيته

ميليشيات طائفية بنتها هي بنفسها مستغلة بعض الأزمات في دول عربية مثل العراق واليمن ولبنان، واستطاعت من خلالها إيجاد مراكز نفوذ لها لتعطيل تقدم تلك الدول، وليس لمساعدتها في اجتياز أزماتها. ولن تنتهي هذه الحرب إلا بإضعاف، أو ربما بالقضاء كلياً على المشروع الإيراني للسيطرة على المنطقة، وذلك عبر قطع تواصلها مع مواليها من الميليشيات التي كانت تراهن عليها، وتستخدمها كأوراق للضغط على المجتمع الدولي لانتزاع اعتراف رسمي بمشروعها النووي المريب، ومشروعها التوسعي التي تسعى من خلاله الحصول على دور رئيسي ومؤثر في رسم ملامح الشرق الأوسط. أما النفوذ الأمريكي سيبقى كما هو إذا لم يستطع التطور خاصة بعد بناء مشروع الشراكة مع العراق الذي قوبل بالصمت المطلق من قبل ميليشيات إيران الموجودة في العراق، وذلك دلالة على تراجع دور هذه الميليشيات في تعطيل عملية تعافي العراق. لكن رغم ذلك ستبقى المجتمعات الشيعية في العراق ولبنان واليمن وبعض الدول الخليجية موالية لإيران، تتحين الفرص لزعزعة استقرارها. بيد أن نتيجة يقظة الجهات الأمنية في دول الخليج العربي ستكون محصورة في مناطقها، ولن تستطيع تهديد جيرانها خدمة لإيران رغم بقائها معرقلة للاستقرار، ومهددة للأمن في بلادها.

صراع النفوذ الدولي في الخليج العربي

على الرغم من وجود الكثير من المؤشرات التي تفيد بوجود دعم روسي سري لإيران عبر تزويدها بصور وإحداثيات تلتقطها عبر أقمارها الاصطناعية، لكن هذا لا يكفي لتكون روسيا منافساً حقيقياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. واعتادت روسيا على أدائها هذا الذي يأتي من باب المناكفة، وليس استراتيجية واضحة لبناء تحالفات حقيقية مع دولة أو عدة دول في الشرق الأوسط. وفي السياق ذاته لا يمكن التغاضي عن الحقائق التاريخية الثابتة التي تؤكد أن العلاقات بين روسيا وإيران لم تصل يوماً إلى مستوى الشراكة الوثيقة والتحالف الاستراتيجي.

ينظر الروس دائماً إلى الدور الإيراني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وهي منطقة نفوذ روسي، بعين الريبة والشك. وخير مثال على ذلك تعارض مواقف، وسياسات الدولتين في حرب كارا باخ، حيث تجاهلت روسيا المخاوف الإيرانية الحليفة لأرمينيا، ودعمت أذربيجان في حربها لاستعادة إقليم كارا باخ الذي كانت تحتله أرمينيا لعقود. وتحدث أكثر من مسؤول إيراني عن خذلان الروس لهم في مواقف دولية عدة، بل ذهبوا بالقول بعيداً، أنه لا يمكن التعويل على موقف روسي قوي ومؤثر في أثناء الأزمات. وعلى نقيض من ذلك ينظر الروس إلى دول الخليج العربي بأنها دول تبحث عن الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن بناء شراكة مضمونة معها.

وأما الصين فمازالت تهتم بالنفوذ الاقتصادي والاستثمار، ولم ترتق بنشاطاتها إلى بناء علاقات استراتيجية شاملة لفرض وجود لها في المنطقة. وهي الأخرى أيضاً لم تصل علاقاتها بطهران إلى المستوى التحالف الاستراتيجي على الرغم من توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين، فقد ظل حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يزيد عن ١٣ مليار دولار في المقابل وصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج العربي إلى ٣١٧ مليار دولار. اكتفت الصين في الحرب الأخيرة، بإطلاق بيانات الإدانة وبقي تأثيرها محدوداً حتى أنها لم تتمكن من إخراج سفنها المحاصرة في مياه الخليج العربي.

قد تستفيد إسرائيل من هذه الحرب عبر حصولها فرص أكثر من السابق لبناء علاقات جدية مع بعض الدول الخليجية التي تسعى بجدية لتطوير منظوماتها العسكرية الدفاعية ومثلها منظومات أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الإيرانية المتكررة والمستمرة. لكن قد لا يكون هذا كافيًا ليصبح تعاوناً استراتيجياً يعطي إسرائيل فرصة نفوذ في الخليج باعتبار أن القضية العربية الفلسطينية مازالت لم تحل، وقد تكون العائق الأهم أمام أي تقدم لمثل تلك العلاقات وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية

أظهرت أمريكا قدرًا عاليًا من المسؤولية إزاء حلفائها الخليجيين تمثل في الدعم العسكري والاستخباري واتفاقيات ومعاهدات اقتصادية وتجارية

السعودية. أما باقي الدول التي يقال عنها بين الحين والآخر أنها ستدخل صراع النفوذ في المنطقة مثل تركيا، كلها تحليلات وافتراضات مبنية على تقييمات، تستند إلى قراءات تاريخية منفصلة تماماً عن الواقع. فتركيا اليوم ليست الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحتل دول كثيرة وتسيطر عليها، بل هي اليوم دولة بحاجة إلى دعم من غيرها لتستطيع حل مشاكلها الاقتصادية. وإذا قررت الدخول في مثل هذه الصراعات فسيكون حالها، حال إيران التي مازالت تعيش على حلم إعادة الإمبراطورية الفارسية، مما كلفها الكثير، وجعلها في عزلة شديدة، وأنهك اقتصادها، وأوصله إلى حافة الانهيار.

هناك لاعب جديد في منطقة الخليج العربي، وهي دولة باكستان، التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع دول الخليج العربي بالإضافة إلى اتفاقيات تعاون دفاعية مع المملكة العربية السعودية والكويت. لكن هذا التأثير يبقى في إطار التعاون العسكري، ولا يمّكن إسلام آباد من مد نفوذها في المنطقة، فلا تزال باكستان دولة تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية جمة. لقد لعبت القوى العالمية الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين، دورًا مهمًا في تشكيل الاستجابة الدولية لنفوذ إيران. وكانت الولايات المتحدة ناقدة رئيسية لسياسات إيران الإقليمية، وغالبًا ما تتهم إيران بدعم الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية كبيرة على إيران، بهدف الحد من نفوذها وكبح برنامجها النووي. بينما كانت روسيا حليفا لإيران في سياقات إقليمية مختلفة، بما في ذلك سوريا. وسعت موسكو للتعاون مع طهران في قضايا عديدة. أما الصين، كانت شريكًا اقتصاديًا لإيران، حيث تسعى بكين لتوسيع علاقاتها الاستثمارية مع طهران. كما كانت الصين داعمة لإيران في المنتديات الدولية، وغالبًا ما صوتت ضد العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة. وكان لنفوذ إيران تداعيات على الأمن العالمي والعلاقات الدولية تشمل التالي:

عدم الاستقرار الإقليمي: ساهم دعم إيران للحروب بالوكالة والجماعات المسلحة في عدم الاستقرار الإقليمي، وغالبًا ما كانت له عواقب إنسانية كبيرة. الانتشار النووي: أثار البرنامج النووي الإيراني مخاوف المجتمع الدولي، حيث اتهمت بعض الدول طهران بالسعي لتطوير أسلحة نووية. التداعيات الاقتصادية العالمية: كان للسياسات الاقتصادية الإيرانية والعقوبات الدولية تداعيات كبيرة على أسواق الطاقة العالمية والتجارة.

سيناريوهات ما بعد الحرب

إذا لم تضع الحرب حدا لتصرفات إيران المزعزعة للاستقرار، وآخرها تهديد الملاحة في الخليج العربي وبحر عمان. ولم تنته بإيجاد ضمانات حقيقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، الذين تضرروا بسبب إغلاق مضيق هرمز، وضرب بعض المنشآت النفطية في الدول الخليجية، قد تضطر الدول الخليجية إلى تغيير استراتيجياتها الأمنية والعسكرية، إما بتأسيس منظومة دفاع مشتركة قادرة على ردع التهديدات الإيرانية المستقبلية وإيقاف مطامعها في الاستيلاء على المنطقة أو تهديدها، أو عبر بناء قوة عسكرية إقليمية قادرة على خلق توازن عسكري وأمني يجبر إيران على تغيير سلوكها المتعالي.

وهذه الاستراتيجية قابلة للتطبيق من قبل المملكة العربية السعودية وحدها، إذا لم تستطع إقناع الدول الخليجية الأخرى في المشاركة معها، وذلك بما تملك المملكة العربية السعودية من قوة بشرية وقدرات مالية واقتصادية هائلة. وقد شرعت المملكة العربية السعودية فعلياً في إنشاء تحالف عسكري، ضم حتى الآن ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية، لتأمين الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وذلك عقب هجمات لجماعة الحوثي التي استهدفت السفن التجارية وناقلات النفط.

اعتادت روسيا المناكفة دون استراتيجية لبناء تحالفات مع دول الشرق الأوسط وعلاقاتها بإيران لم تصل لشراكة أو تحالف استراتيجي

تكمن قوة إيران التي تعتمدها لخلق تفوق عسكري ضد جيرانها، هي في برنامجها النووي ومشروع الصواريخ والطائرات المسيرة والأيديولوجية المعادية للعرب التي يتغذى بها المواطن الإيراني، وهي أيديولوجية ترى أن العرب المجاورين كانوا جزءاً من الإمبراطورية الفارسية قبل الفتوحات الإسلامية، وهم الآن عبارة عن دويلات صغيرة ليس لهم الحق في رسم مستقبل الشرق الأوسط، أو حتى ليس لهم الحق فيما تمكنوا من بنائه إذا لم يخضعوا للإملاءات الإيرانية ويتبعوا سياساتها. وأكدت إيران ذلك في مفاوضاتها حول تقاسم إدارة الملاحة في مضيق هرمز. حيث أدعى المسؤولون الإيرانيون أن الملاحة كانت لمدة ستين عامًا تحت السيطرة العمانية، وهم يريدون على أقل تقدير نفس الفترة الزمنية في السيطرة عليها، في حال توصّل الطرفان العماني والإيراني إلى اتفاق حول الملاحة في مضيق هرمز. كما ذكروا مراراً وتكراراً أن قطر تستغل ظروف إيران في عدم قدرتها على استخراج الغاز في حقل الشمال، وأنهم قد يطالبون قطر باسترجاع أموالهم المسروقة حسب زعمهم عندما تأتي الظروف المناسبة. في المقابل تستطيع دول الخليج العربي ولا سيما المملكة العربية السعودية في تبني نفس الاستراتيجية، فهي تمتلك كل المقومات التي تجعلها قادرة على بناء مشروع نووي سلمي، في حال استمرت إيران في بناء القنبلة النووية، ولم يستطع المجتمع الدولي إيقافها. وهي قادرة على بناء مشروع صواريخ متوسطة وبعيدة المدى وطائرات مسيرة عبر التعاون مع أصدقائها الدوليين. كل ذلك لمواجهة المشروع الإيراني وإيجاد توازن عسكري معها.

كما تستطيع دول الخليج العربي تقليل اعتمادها على مضيق هرمز مستقبلاً، عبر إيجاد بدائل مبتكرة في هذا الشأن. وعملياً تعتزم المملكة العربية السعودية زيادة الطاقة التشغيلية للخط الشرق/ الغرب الذي ينقل النفط الخام من منشأة بقيق إلى ميناء ينبع في البحر الأحمر، بنحو مليونين برميل يومياً لتصل طاقته التصديرية إلى نحو تسعة ملايين برميل يومياً.

وفي المضمار ذاته تتجه دولة الإمارات المتحدة العربية إلى إنشاء خط موازي للخط القائم والممتد من الحقول النفطية الداخلية إلى ميناء الفجيرة على خليج عُمان، لتصل طاقته التصديرية إلى قرابة ثلاثة ملايين وستمئة ألف برميل يومياً.

ولدى الدول الخليجية خيار آخر، وهو تنويع مصادر تسليحها وذلك عبر إيجاد شراكات لبناء مشروع عسكري دفاعي مع دول مثل الصين أو باكستان أو روسيا على أقل تقدير، للتقليل من الاعتماد على التسليح الغربي الذي قد يجعلها عرضة للابتزاز في حالة الحروب، أو حينما لم تنسجم توجهاتها مع التوجهات الغربية التي ثبت أنها تميل إلى الحفاظ على إيران كدولة مستقرة، وموحدة مع تفوق عسكري محدود لصالحها على حساب جيرانها، حتى وإن كان ذلك يضر بأمن واستقرار المواطنين في الشرق الأوسط. لا شك أن ليس من مصلحة الغرب أن تنتهي الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما الخليج العربي، لأن حالة اللا استقرار تدر أموالاً طائلة على شركات الأسلحة، وفي الوقت نفسه لا تريد إيران إنهاء الأزمات والفوضى، كي تستمر في إقناع شعبها أن سبب انهيار اقتصادها وعملتها هي الولايات المتحدة وحلفاؤها وليس فشلاً من قبل المسؤولين في إدارة البلاد. ويبقى التوازن العسكري هو الحل الدائم والوحيد القادر على ردع إيران ومنعها من مواصلة عدوانها وهذا يحتاج إلى قرار خليجي سنشهده قريبًا، ربما حتى قبل انتهاء الحرب.

* كاتب متخصص في الشأن الإيراني

تتجه الصين لتنويع موردي الطاقة وتوسيع طرق النقل البرية والبحث عن مواد أولية بديلة

البتروكيماويات الأكثر تضررًا وتعتمد الصين على الشرق الأوسط في توفير ٤٠٪ من النافثا

أدت الحرب الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز إلى أكبر انقطاع للإمدادات في تاريخ سوق النفط، إلا أن أعباء هذه الأزمة تفاوتت بين مختلف المناطق، وتباينت تداعياتها في منطقة شرق آسيا ذاتها، رغم الاعتماد المشترك لدولها على موارد الطاقة الخليجية. ورغم البعد الجغرافي لساحة الحرب عن المنطقة، فقد كان تأثيرها الاقتصادي فورياً ومباشراً، حيث بدأت الأزمة والصين تمتلك، وفق التقديرات، أكبر مخزون نفطي في العالم، إلا أنها لم تعلن عن ضخ كميات كبيرة من احتياطياتها الاستراتيجية، واعتمدت بدلًا من ذلك على استهلاك جزء بسيط من مخزونها التجاري، وخفض معدلات تشغيل المصافي، وفرض قيود على صادرات المشتقات النفطية، وإعادة توزيع المنتجات البترولية.

د. يوان تشانغ

وفي المقابل، لجأت اليابان إلى استخدام احتياطيات الطوارئ لاحتواء التداعيات الحادة الناجمة عن تعرضها الكبير لمخاطر انقطاع الواردات. وبالنسبة لكوريا الجنوبية، لم تكن نقطة ضعفها الأساسية مرتبطة بحجم مخزوناتها النفطية الإجمالية، بل في توفير المواد الخام اللازمة لصناعة البتروكيماويات. ويشير هذا المقال إلى أن أفضل طريقة لفهم الأزمة هي اعتبارها "اختبار قوة" لمرونة قطاع الطاقة في منطقة شرق آسيا؛ حيث كشفت كيف أثرت الطبيعة المؤسسية، والهيكل الصناعي، والنفوذ السياسي على توزيع أعباء الأزمة، وصياغة الاستجابات الوطنية لكل دولة. كما كشفت عن حدود دور بكين في ضمان الأمن البحري الإقليمي.

صدمة متباينة وتأثير غير متكافئ

تسببت الحرب الإيرانية، بحسب وصف وكالة الطاقة الدولية، في "أكبر انقطاع للإمدادات في تاريخ" سوق النفط. فخلال أيام قليلة من الضربات الأولية، انخفضت حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى أقل من عُشر مستوياتها الطبيعية قبل اندلاع الصراع. وسجلت صحيفة «لويدز ليست» عبور أربع سفن فقط عبر المضيق في ٣ مارس، رغم أن تحديد العدد الدقيق للسفن التي عبرت أصبح أمرًا صعبًا بسبب حالات العبور دون تشغيل أنظمة التعريف، وتعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال، والتشويش على أنظمة التتبع، كما علّقت كبرى شركات تشغيل ناقلات النفط، وشركات الطاقة، وبيوت التجارة عمليات المرور عبر المضيق. وخلال الأسبوع التالي، أعلنت شركات "قطر للطاقة" و"مؤسسة البترول الكويتية" و"بابكو إنرجيز" البحرينية حالات القوة القاهرة، في حين أجبرت طرق التصدير المغلقة وتراجع القدرة التخزينية المنتجين في الخليج على خفض مستويات إنتاجهم.

إن الأمر المختلف في هذه الأزمة لم يكن حجمها فحسب، بل أيضًا تفاوت التأثير المباشر من منطقة لأخرى؛ وكما يُشير الشكل ١، فإن حوالي ٨٦٪ من إنتاج النفط الخام والمكثفات الذي عبر مضيق هرمز عام ٢٠٢٥م، كان متجهًا إلى الأسواق الآسيوية. أما الولايات المتحدة، التي تُعد مصدرًا صافيًا للمنتجات النفطية بصورة عامة، وأكبر مُصدِر للغاز الطبيعي المسال في العالم، فقد انتقلت تداعيات الاضطراب إليها بصورة رئيسية عبر ارتفاع الأسعار العالمية، وليس من خلال فقد الإمدادات المباشرة. وفي المقابل، واجه المستوردون الآسيويون ارتفاعًا في الأسعار ونقصًا فعليًا وفوريًا في الإمدادات. وقد وضعت هذه الجغرافيا المستوردين الآسيويين، ومن بينهم الاقتصادات الرئيسية في شرق آسيا، في قلب عملية التكيف مع تداعيات الأزمة. إلا أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية دخلت الأزمة وهي تمتلك أنظمة احتياطيات مختلفة بصورة ملحوظة، وهياكل صناعية متباينة، وقدرات متفاوتة على استيعاب نقص الإمدادات. ومن ثم، تمثل الاستجابات المتباينة لهذه الدول اختبارًا

رغم أنه لا غنى لبكين عن الطاقة الخليجية إلا أنها أقل استعدادًا للاضطلاع لحماية وتأمين النظام البحري الذي تستند إليه هذه الحركة التجارية

كاشفًا لقدرتها على الصمود في مواجهة صدمات الطاقة؛ ليس فقط من حيث حجم الاحتياطيات المتاحة لديها، وإنما أيضًا من حيث قدرتها المؤسسية والسياسية على توظيف هذه الاحتياطيات وتوزيع الأعباء الناجمة عن الأزمة.

شكل رقم ١: وجهة صادرات النفط الخام والمكثفات عبر مضيق هرمز لعام ٢٠٢٥

التكاليف المباشرة على الصين: ترشيد الاستهلاك واستهلاك جزء محدود من الاحتياطي

وتمثل النقطة الأكثر أهمية في النصف الأول من العام هي أن الصين لم تمتص الصدمة عبر ضخ كميات ضخمة ومعلنة من مخزونها الاستراتيجي. ورغم أن التقديرات كانت تشير إلى امتلاك بكين أكثر من مليار برميل من الخام موزعة بين الاحتياطي الاستراتيجي والتجاري، مع صعوبة الفصل بينهما لغياب الشفافية، إلا أنها لم تعلن عن أي استهلاك رسمي من احتياطيها الاستراتيجي. ووفقًا للتقارير، سمحت السلطات للمصافي الحكومية بالسحب من المخزون التجاري في أبريل، لكن الكميات المسحوبة كانت ضئيلة مقارنة بالانخفاض الحاد في الواردات؛ إذ أظهرت المخزونات القابلة للرصد ارتفاعًا في البداية، قبل أن تبدأ في التراجع في مايو. وبالتالي، جاء التكيف مع تداعيات الأزمة بشكل أساسي عبر خفض معدلات تكرير النفط وإدارة الطلب

المحك في إعادة الحكومات توزيع أعباء نقص إمدادات المستهلكين والاحتياطيات الاستراتيجية وأثر الهياكل الصناعية في تحديد التكلفة الإجمالية

المحلي، بدلًا من الاستنزاف السريع للمخزون الاستراتيجي.

وتبرز هنا أهمية آليات التعامل مع الصدمة، إذ تُظهر بيانات الجمارك أن واردات النفط الخام تراجعت إلى ٣٨,٥ مليون طن في أبريل، بما يعادل نحو ٩,٤ مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى شهري منذ يوليو ٢٠٢٢م. وقدّرت شركة كبلر وصول الشحنات المنقولة بحرًا بنحو ٦,٤ مليون برميل يوميًا في مايو. كما بدأت شركات التكرير الحكومية خفض معدلات التشغيل في مارس، ثم سارعت سينوبك إلى تقديم مواعيد أعمال الصيانة وخفضت بشكل حاد عمليات تحميل النفط السعودي، في ظل الضغوط التي فرضتها أسعار الخام المرتفعة وضعف هوامش التكرير على اقتصاديات التشغيل. وانخفض إجمالي إنتاج المصافي الصينية من النفط الخام إلى ١٣,٣ مليون برميل يوميًا في أبريل، وهو أدنى مستوى منذ أغسطس ٢٠٢٢م. وفي مارس، وجهت بكين شركات التكرير إلى تعليق إبرام عقود جديدة لتصدير الوقود، إلا أن هذا الإجراء أدى إلى تقليص الصادرات وليس إلغاءها، كما سُمح في نهاية أبريل بتصدير كميات محدودة من شحنات مايو. كذلك، أعطت شركات التكرير الأولوية لإنتاج البنزين والديزل على حساب المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات. وفي الوقت نفسه، وجهت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح شركات التكرير المستقلة في مقاطعة شاندونج إلى عدم خفض معدلات التشغيل إلى ما دون متوسط مستوياتها خلال العامين السابقين، كما أصدرت حصصًا إضافية للاستيراد للمساعدة في الحفاظ على مستويات الإنتاج.

وعند قراءة هذه الإجراءات مجتمعة، يتضح أنها لم تكن تحركات دولة تستخدم احتياطياتها النفطية بالدرجة الأولى لتحقيق الاستقرار في السوق الدولية، بل كانت تحركات دولة تحافظ على خياراتها الاستراتيجية، في الوقت الذي تدير فيه نقص الإمدادات من خلال منظومة التكرير. وهنا تكمن أهمية التميز الصيني، فقد لجأت بكين بالفعل إلى سحب جزء من مخزوناتها التجارية، لكنها اعتمدت بدرجة أكبر بكثير على خفض معدلات تشغيل المصافي، وفرض قيود على الصادرات، وإعادة توزيع المنتجات النفطية، بدلًا من اللجوء إلى سحب كميات كبيرة من الاحتياطيات الاستراتيجية.

أولًا، جرت إزاحة تكلفة الصدمة في الأسواق بدلًا من امتصاصها بالكامل. فقد حدّ نظام التسعير الحكومي لأسعار التجزئة في الصين من انتقال تأثير ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية إلى المستهلكين؛ ففي مارس وأبريل، رفعت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الحدود القصوى لأسعار البنزين والديزل بمقدار أقل بكثير مما كان سيقتضيه نظام التسعير المعمول به في الظروف العادية. وقد أسهم ذلك في تخفيف العبء عن المستهلكين، لكنه في المقابل زاد الضغوط على هوامش أرباح شركات التكرير. أما سينوبك، التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام المستورد، فقد خفضت معدلات تشغيل مصافيها وسعت إلى استهلاك جزء من المخزونات التجارية. وفي المقابل، تعرضت شركات التكرير المستقلة، التي دخل بعضها الأزمة وهي تتمتع بقدرة أكبر على الحصول على خام إيراني وروسي منخفض التكلفة، لضغوط كبيرة للحفاظ على مستويات إنتاج الوقود، حتى مع تراجع هوامش أرباحها. ومن ثم، فإن تداعيات التوزيع الناجمة عن صدمة إغلاق المضيق داخل قطاع الطاقة الصيني تركزت بدرجة كبيرة على إعادة توزيع الأعباء بين شركات التكرير الحكومية، والمنتجين المستقلين، والمستهلكين، بدلًا من أن تنتقل بصورة مباشرة ومتناسبة إلى الأسر الصينية.

ثانيًا، كانت صناعة البتروكيماويات الأكثر تضررًا على المستوى الصناعي. فاستراتيجية إعطاء الأولوية لإنتاج الوقود تحافظ على إمدادات وقود النقل من خلال خفض إنتاج النافثا وغاز البترول المسال وغيرهما من المواد الأولية المستخدمة في الصناعات الكيميائية. وتعتمد الصين عادةً على الشرق الأوسط في توفير نحو ٤٠٪ من وارداتها من النافثا ونحو نصف وارداتها من غاز البترول المسال، مما يجعل كلا المسارين عرضة بشكل مباشر للاضطرابات الناجمة عن أزمة مضيق هرمز. وفي حال خسارة ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميًا من واردات النافثا إلى جانب انخفاض مماثل في الإنتاج المحلي، فقد يصل العجز الناتج خلال ربع عام إلى عدة ملايين من الأطنان. ويمكن لقاعدة الصناعات الكيميائية الصينية القائمة على الفحم في المناطق الداخلية أن توفر قدرًا من الحماية لإنتاج الميثانول والأوليفينات الأساسية والأسمدة، لكنها لا تستطيع أن تحل بالكامل محل المركبات العطرية المشتقة من النافثا أو سلاسل الإنتاج المعتمدة على غاز البترول المسال، فضلًا عن أن بُعد هذه المنشآت عن مراكز الاستهلاك الساحلية يفرض تكاليف لوجستية إضافية.

ثالثًا، تمثل سياسة ضبط النفس في حد ذاتها إشارة مهمة. ففي خضم أزمة نقص الكهرباء عام ٢٠٢١م، وجه كبار المسؤولين

في الصين شركات الطاقة الحكومية إلى تأمين إمدادات الوقود لفصل الشتاء "بأي تكلفة تقريبًا". أما في عام ٢٠٢٦م، فقد تمحورت الاستجابة السياسية المعلنة حول خفض معدلات تشغيل المصافي، وفرض قيود على الصادرات، وإدارة المنتجات بشكل أفضل، بالإضافة إلى الاستخدام المحدود للمخزونات التجارية. ويشير هذا التباين في القرارات إلى أن صانعي السياسات في الصين اعتبروا أن الأدوات الإدارية وأدوات إدارة الطلب المتاحة كافية للتعامل مع الأزمة، وفضّلوا في الوقت نفسه الحفاظ على الاحتياطيات الاستراتيجية. كما يشير إلى أن بكين لا تتعامل مع الاحتياطي النفطي كأداة لتحقيق الاستقرار في السوق على غرار أسلوب وكالة الطاقة الدولية، بل كأصل من أصول الأمن القومي لا يُلجأ إليه إلا في الظروف الأكثر خطورة.

وتشير بيانات الاقتصاد الكلي إلى أن الصدمة أدت إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة بالفعل، بدلًا من أن تكون سببًا فيها. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من ٥٪ في الربع الأول إلى ٤,٣٪ في الربع الثاني، ليبلغ النمو خلال النصف الأول من العام ٤,٧٪. كما تراجع نمو الصادرات من ٢١,٨٪ على أساس سنوي خلال يناير وفبراير إلى ٢,٥٪ في مارس، قبل أن يتعافى لاحقًا. كما تسارع تضخم أسعار المنتجين مع ارتفاع تكاليف الطاقة والسلع، بينما ظل تضخم أسعار المستهلكين تحت السيطرة بنسبة كبيرة؛ وبحلول يونيو، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة ٤,١٪ على أساس سنوي، مقارنة بزيادة قدرها ١٪ فقط في أسعار المستهلكين. وقد أدى هذا التباين إلى الضغط على المصنعين الذين لم يتمكنوا من تمرير ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج إلى المستهلكين في ظل ضعف الطلب المحلي. ولم تؤدِ الحرب إلى كسر الاقتصاد الصيني، لكنها عززت الانقسام القائم مسبقًا بين قوة قطاع التصنيع والصادرات من جهة، وضعف الاستهلاك والاستثمار المحليين من جهة أخرى، مما زاد الاعتماد على الطلب الخارجي في الوقت الذي جعلت فيه تكاليف الطاقة والنقل الوصول إلى تلك الأسواق أكثر تكلفة.

ـ ثلاثة مستوردين وثلاث نقاط ضعف

توضح الحالة الصينية أبعاداً مختلفة لهشاشة أمن الطاقة مقارنة بنماذج التكيف في كل من اليابان وكوريا الجنوبية.

كانت اليابان الأكثر تعرضًا للصدمة الفعلية بين الدول الثلاث، لكنها في الوقت نفسه كانت الأكثر تحصينًا من الناحية المؤسسية، فقد جاء أكثر من ٩٠٪ من وارداتها من النفط الخام من الشرق الأوسط، ويمر نحو ثلاثة أرباع هذه الواردات عبر مضيق هرمز. وقد استجابت طوكيو للأزمة من خلال السحب التدريجي من مخزونات الطوارئ، شمل ١٥ يومًا من المخزونات المملوكة للقطاع الخاص، و٣٠ يومًا من الاحتياطيات الوطنية، بالإضافة إلى خمسة أيام أخرى من المخزونات التي تحتفظ بها اليابان بشكل مشترك مع السعودية والإمارات والكويت. وبذلك أصبحت ترتيبات التخزين طويلة الأمد مع منتجي الخليج، أداة إضافية لمواجهة الطوارئ عندما تعطلت حركة الشحن المعتادة. ومع ذلك، تحملت اليابان تكاليف اقتصادية كلية كبيرة؛ فقد تراجع الين بشكل حاد، وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٢٥,٤٪ على أساس سنوي في يونيو، فيما سجل الميزان التجاري عجزًا قدره ٤٠٦,٩ مليار ين ياباني، وهو عجز أكبر بكثير من التوقعات.

كوريا الجنوبية كانت أيضًا شديدة التعرض للصدمة، لكن ليس بالدرجة الأولى بسبب نقص احتياطيات الطوارئ، إذ يمر نحو ٧٠٪ من وارداتها من النفط الخام وحوالي ١٨٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، بينما تعبر أكثر من نصف وارداتها من النافثا من المسار نفسه. وخصصت سول ٢٢,٥ مليون برميل للمساهمة في عملية السحب من الاحتياطي بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية، في حين كانت شركة النفط الوطنية الكورية تحتفظ بنحو ١٠٠ مليون برميل من المخزونات الحكومية، باستثناء المخزونات المحتفظ بها بصورة مشتركة على المستوى الدولي. واتخذت الحكومة الكورية إجراءات تنوعت بين السحب من الاحتياطيات وإجراءات ترشيد الاستهلاك والجهود الرامية إلى تأمين مواد أولية بديلة للصناعات البتروكيماوية. ومن ثم، لم يكن العائق الرئيسي يتمثل ببساطة في إجمالي حجم احتياطي النفط، وإنما في توافر المواد الأولية المناسبة لعمليات التكرير والصناعات البتروكيماوية. وسرعان ما أثرت أزمة النافثا في إنتاج الأوليفينات والراتنجات والبلاستيك، ما أدى إلى ضغوط على التكاليف والإمدادات امتدت إلى قطاعات التعبئة والتغليف، والسلع الاستهلاكية، وإنتاج السيارات، والإلكترونيات.

وهنا تلاقت مواطن الضعف الصينية والكورية، لكنها في الوقت نفسه تباينت في جوانب مهمة. فقد تحمل اقتصادا البلدين جزءًا كبيرًا من تداعيات الصدمة من خلال صناعتي البتروكيماويات. غير أن الصين تمتلك قاعدة محلية لتحويل الفحم إلى مواد كيميائية، بحجم لا يمكن لكوريا الجنوبية أو اليابان أن تجاريه. وقد وفر الإنتاج القائم على الفحم هامش حماية جزئيًا لإنتاج الميثانول والأوليفينات الأساسية، لكنه لم يستطع أن يحل بالكامل محل المركبات العطرية القائمة على النافثا، أو سلاسل الإنتاج المتخصصة المعتمدة على غاز البترول المسال، أو إنتاج المصافي الساحلية، كما فرض تمركز هذه الصناعة في المناطق الداخلية تكاليف لوجستية إضافية. ومن المرجح أن تعزز الأزمة، بالتالي،

انخفض إجمالي إنتاج المصافي الصينية من النفط الخام إلى ١٣,٣ مليون برميل يوميًا في أبريل وهو أدنى مستوى منذ أغسطس ٢٠٢٢

الحاجة إلى تنويع المواد الأولية ومصادر التوريد في سيول وطوكيو، في حين قد تعزز في بكين المبررات المرتبطة بأمن الطاقة للتوسع في تحويل الفحم إلى مواد كيميائية، رغم التكاليف المالية والبيئية المرتفعة لهذا القطاع.

على الرغم من أن هذه المقارنة تبدو للوهلة الأولى منافية للمنطق، إلا أن ترتيب الدول الثلاث يتطلب قدرًا أكبر من الدقة من مجرد التمييز بين الاحتياطيات الكبيرة والصغيرة. فقد خصصت اليابان ٧٩,٨ مليون برميل للمساهمة في تحركات وكالة الطاقة الدولية لامتصاص الأزمة، إلى جانب الاستفادة من المخزونات الخليجية المشتركة. وخصصت كوريا الجنوبية ٢٢,٥ مليون برميل، بالتوازي مع فرض إجراءات لترشيد الاستهلاك وإعادة توجيه المواد الأولية المستخدمة في الصناعات البتروكيماوية. أما الصين، فلم تعلن عن سحب مماثل من احتياطياتها الاستراتيجية، واعتمدت بدرجة أكبر على خفض معدلات تشغيل المصافي، وفرض قيود على الصادرات، وإعادة توزيع المنتجات، والتوجيهات الإدارية.

ومن ثم، فإن كفاية الاحتياطيات وحدها لم تكن مؤشرًا دقيقًا على سلوك الدول. فقد كانت التصميمات المؤسسية، والهيكل الصناعي، والاستعداد السياسي لتوزيع أعباء الأزمة عوامل لا تقل أهمية في تحديد كيفية استجابة كل دولة للصدمة.

شكل رقم ٢: مقارنة بين ثلاثي المستوردين في شرق آسيا

	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية
السحب الطارئ	لم يُعلن عن أي سحب	التزمت بضخ ٧٩,٨ مليون برميل بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية	التزمت بضخ ٢٢,٥ مليون برميل بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية
الإجراء الرئيسي	خفض تشغيل مصافي التكرير	سحب تدريجي من المخزون الاستراتيجي	السحب من المخزون بالإضافة إلى تقييد الطلب
جهة تحمّل عبء التكيف	هامش أرباح التكرير	العملة والميزان التجاري	المواد الأولية لإنتاج البتروكيماويات
عنصر الحماية المميز	التوجيه الإداري لمصافي التكرير	المخزونات المشتركة مع دول الخليج	لا يمكن مقارنته

لم يكمن العنصر المميز في حماية الصين من تداعيات الأزمة في حجم مخزونها فحسب، بل في قدرتها على توجيه مصافي التكرير المملوكة للدولة والمستقلة، ونقل جانب كبير من عبء التكيف إلى هوامش الأرباح والإنتاج الصناعي. وفي المقابل، لم تكن اليابان وكوريا الجنوبية قادرين على تكرار هذا النمط المحدد من التحكم الإداري، ولكنهما تمتلكان تدابير تعويضية خاصة بهما، وفي مقدمتها آليات سحب طارئة رسمية، والتزامات على القطاع الصناعي بالاحتفاظ بمخزونات نفطية، وترتيبات وتدابير شراء وتوريد متنوعة.

التكاليف غير المباشرة: تداعيات تتجاوز برميل النفط

لم تكن صدمة الطاقة المباشرة سوى جزء من القصة. فقد تركزت بعض التكاليف الأكثر استدامة خارج نطاق بيانات النفط الخام.

مسار البنية التحتية: تمثلت التكلفة غير المباشرة الأكبر بالنسبة للصين في البنية التحتية المحيطة بتجارة الطاقة؛ إذ كشف الإغلاق عن مدى اعتماد بكين على التأمين البحري، وتأمين وسائل الشحن، وآليات الطوارئ التي لا تخضع لسيطرتها. فقد ارتفعت أقساط مخاطر الحرب بشكل حاد، في حين اعتمدت الاستجابة الدولية على تنسيق المخزونات عبر وكالة الطاقة الدولية، والتأمين البحري الدولي، والتدابير الأمنية الأمريكية. وبالنسبة للصين، فقد تمثل الدرس المستفاد في أن الثقل التجاري لطاقة الخليج لا يُمكن أن يترجم تلقائياً إلى سيطرة على البنية التحتية اللازمة لاستمرار تدفق هذه التجارة أثناء الأزمات.

المسار الدبلوماسي: رغم أن الوساطة الصينية للتقارب السعودي–الإيراني في عام ٢٠٢٣م، قد عززت مكانتها السياسية في الخليج، إلا أن الحرب كشفت عن حدود هذا الدور. فقد روجت بكين لمبادرات وقف إطلاق النار وحافظت على دبلوماسية مكثفة مع طهران، لكنها لم تتول أي دور أمني مباشر لإعادة فتح مضيق هرمز. وبذلك، أبرزت الأزمة الفجوة المستمرة بين النفوذ التجاري للصين في المنطقة وقدرتها على صياغة النتائج الأمنية.

وقد تكون التكلفة الأكثر استدامة هي السابقة التي أرستها الأزمة نفسها. فقد أظهرت أزمة مضيق هرمز أن ممر بحري حيوي قد يتحول إلى أداة للإكراه، وليس مجرد مصدر للخطر يتعين التحوط منه. وبالنسبة إلى الصين، التي لا يزال أمن تجارتها وطاقتها يعتمد بدرجة كبيرة على طرق الملاحة البحرية، فإن هذه السابقة تعزز الحاجة إلى تنويع موردي الطاقة، وتطوير البنية التحتية البرية، وزيادة البدائل والقدرات الاحتياطية.

مضيق هرمز والأمن الإقليمي وملف العلاقات الصينية-الأمريكية

وعلى الصعيد الأمني، ظلت بكين فاعلًا دبلوماسيًا بالدرجة الأولى، وليس عسكريًا. فقد دفعت الصين وباكستان بمبادرة خماسية النقاط دعت إلى وقف إطلاق النار واستعادة الملاحة الآمنة عبر مضيق هرمز، في حين امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٨١٧، الذي أدان الهجمات الإيرانية على دول الخليج. وحافظت بكين على تحرك دبلوماسي مكثف مع طهران، لكنها شددت في تصريحاتها العلنية على أولوية التفاوض بدلًا من الانخراط في عمل عسكري، كما أنها لم تعلن عن أي مهمة لمرافقة السفن عسكريًا عبر مضيق هرمز، رغم استمرار انتشارها البحري طويل الأمد في إطار مهام مكافحة القرصنة في خليج عدن. وبالتالي، كشفت هذه الأزمة عن حد واضح لدور الصين؛ فقد أبدت بكين استعدادًا للوساطة والتحرك الدبلوماسي حول الأزمة، لكنها لم تكن مستعدة لتحمل مسؤولية تأمين الممر المائي.

والأرجح أن تتجه الصين إلى خفض المخاطر التي تواجهها بدلًا من الاضطلاع بدور مباشر في توفير الأمن؛ وذلك من خلال تنويع موردي الطاقة، وتوسيع الاعتماد على طرق النقل البرية، والبحث عن مواد أولية بديلة، وإبرام عقود طاقة أكثر مرونة. ولا يزال احتمال مشاركة الصين في مهمة بحرية متعددة الأطراف مستقبلية قائمًا، إلا أن مثل هذه الخطوة ستمثل تحولًا كبيرًا عن النهج الذي اتبعته بكين خلال هذه الأزمة. وفي الوقت الراهن، تظل المزايا النسبية للصين ذات طبيعة تجارية ودبلوماسية أكثر منها عسكرية.

على الرغم من ذلك، لا تزال آفاق التعاون المحدود مع واشنطن قائمة؛ إذ لم يتوقف المسؤولون الأمريكيون عن حثّ بكين على توظيف نفوذها لدى طهران. وبحسب الطرح الأمريكي بشأن القمة التي جمعت الطرفين في بكين خلال مايو، فقد التقت إرادة الولايات المتحدة والصين عند مصلحة مشتركة تتجسد في إعادة فتح مضيق هرمز، ورفض فرض أي رسوم على الملاحة البحرية، والتصدي لمساعي زيادة العسكرة في المنطقة، وإن جاء البيان الصيني الرسمي الخاص بالقمة أقل وضوحًا وتفصيلًا في هذا الشأن ومع هذا، يظل هذا التوافق محكومًا بالحسابات البراغماتية والمصالح المتبادلة، دون أن يشكل نواة لنظام أمني إقليمي مشترك؛ إذ تواصل واشنطن تحمّل العبء العسكري الأثقل، في حين تولي الصين اهتمامها للمسار الدبلوماسي، والتكيف الاقتصادي، والتواصل السياسي مع إيران.

الخاتمة

تبرهن أزمة مضيق هرمز المحتدمة أن أمن الطاقة ينبع في جوهره من مرونة الدول وقدرتها على استيعاب الصدمات، لا من مجرد تراكم مخزوناتها؛ فقد ثبت أن المحك الحقيقي يكمن في النهج الذي تتبعه الحكومات لإعادة توزيع أعباء نقص الإمدادات بين المستهلكين والقطاع الخاص والاحتياطيات الاستراتيجية، إلى جانب الأثر البالغ للهياكل الصناعية في تحديد التكلفة الإجمالية لتلك الاستجابة.

وفيما يخص الصين، تُقدّم الأزمة درسًا محوريًا آخر؛ ومفاده أن تبوؤ موقع الصدارة في التجارة الدولية لا يكفل بالضرورة نفوذًا استراتيجيًا موازيًا. ورغم أن بكين تظل شريكًا رئيسًا لا غنى عنه للطلب على الطاقة الخليجية، إلا أنها تَظهر أقل استعدادًا للاضطلاع بمسؤولية حماية وتأمين النظام البحري الذي تستند إليه هذه الحركة التجارية.

* زميل أبحاث أول ـ مركز الخليج للأبحاث

لم يعد بإمكان أوروبا افتراض السلبية الاستراتيجية الخيار الأقل كلفة

أوروبا تفتقر لنفوذ استراتيجي وتتعامل مع تداعيات القرارات الاستراتيجية التي تتخذها واشنطن

أثبتت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية ضد إيران عام ٢٠٢٦م، أن أوروبا لا تستطيع أبدًا أن تنأى بنفسها عن أزمات الشرق الأوسط. فقد امتدت تداعيات هذه الحرب سريعاً لتلقي بظلالها على أسواق الطاقة، والمال، والتجارة البحرية، وسلاسل الإمداد، ومعدلات التضخم، فضلاً عن الحسابات الأمنية الأوروبية. وكان لإغلاق مضيق هرمز وللقلق المتواتر في هذا المعبر البحري انعكاس بالغ الخطر؛ فالمضيق لا يُعد مجرد ممر مائي إقليمي، بل شريان حيوي للاقتصاد العالمي يمر عبره نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحراً، إلى جانب كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال وغيره من السلع الأساسية.

د. كريستيان كوخ

ومن هذا المنظور، كشفت الحرب عن مفارقة واضحة بالنسبة لأوروبا، فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أصبح اليوم أقل اعتمادًا بكثير على الطاقة القادمة من الشرق الأوسط مقارنة بالعقود الماضية، كما أن قدرته على الصمود في مواجهة أزمات الطاقة باتت أقوى بصورة ملحوظة مقارنة بأزمة الطاقة التي شهدها عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م، فإن أوروبا، وبسبب استبدالها الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب بالغاز الطبيعي المسال المتداول في الأسواق العالمية، أصبحت أكثر عرضة للاضطرابات في مناطق أخرى من نظام الطاقة العالمي. وبناءً عليه، أثبتت الحرب الإيرانية أن تنويع الموردين لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الطاقة.

وإذا كانت التكاليف المالية والاقتصادية للحرب باهظة بالفعل، فإن التكاليف الاستراتيجية قد تتجاوزها خطورة؛ فقد أظهرت الحرب، حتى هذه المرحلة، قدرة أوروبا المحدودة على التأثير في القرارات التي تحدد خيارات الحرب والسلم في جوارها المباشر.

ومن ثمّ، فإن السؤال المحوري بالنسبة لأوروبا في أعقاب هذا الصراع لا يقتصر على كيفية ترميم الأضرار الاقتصادية، بل يمتد لمدى استعداد الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات السياسية والاستراتيجية اللازمة لضمان عدم الوقوف بموقف المتفرج مجدداً عند اندلاع الأزمة القادمة في الشرق الأوسط، أو مع استمرار الأزمة الحالية.

صدمة الطاقة تنتقل عبر الأسواق العالمية

كان اضطراب أسواق الطاقة أبرز التداعيات المباشرة للحرب على أوروبا، رغم محدودية اعتماد الاتحاد الأوروبي المباشر على إمدادات الطاقة القادمة من منطقة الخليج. ففي عام ٢٠٢٥، استحوذت قطر على نحو ٨,٩٪ فقط من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال، بينما بلغت حصة الولايات المتحدة ٥٦٪، في حين كانت النرويج المورد الرئيسي للغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب. ومع ذلك، فإن الطبيعة المتزايدة للتكامل في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية تعني أن أي نقص في الإمدادات القطرية يؤدي إلى زيادة المنافسة على الشحنات البديلة، وهو ما ينعكس في النهاية على ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا أيضًا.

يتعين على أوروبا الاضطلاع بدور في بناء منظومة الأمن الإقليمي ودعم أمن دول الخليج وتسوية أوسع للصراعات التي تعصف بالمنطقة

ولذلك تنعكس تداعيات الأزمة على أوروبا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتمثل الأثر المباشر في فقدان أو انخفاض الشحنات القادمة من منطقة الخليج، بينما يتمثل الأثر غير المباشر في شدة المنافسة على الإمدادات البديلة القادمة من الولايات المتحدة والنرويج وشمال إفريقيا ومناطق أخرى. وبالتالي، قد يتمكن المشترون الأوروبيون من تأمين الكميات التي يحتاجون إليها فعليًا، لكن بتكلفة أعلى بكثير.

أما النفط، فيفرض تحديات مختلفة نسبيًا؛ إذ يتمتع بقدر أكبر من المرونة وإمكانية الاستبدال مقارنة بالغاز، كما يمكن إعادة توجيه إمداداته عبر طرق ومصادر بديلة. هذا بالإضافة إلى أن أوروبا تمتلك كذلك احتياطيات استراتيجية تعادل ما لا يقل عن ٩٠ يومًا من صافي الواردات. وفي مارس ٢٠٢٦م، ساهمت دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٢٠٪ من أكثر من ٤٠٠ مليون برميل أفرجت عنها وكالة الطاقة الدولية، في أكبر عملية منسقة للإفراج عن المخزونات النفطية في التاريخ.

لكن، رغم قدرة الاحتياطيات على تخفيف حدة الصدمة، فإنها لا تستطيع إلغاء آثارها بالكامل. فكلما طال اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، زاد الضغط على المخزونات التجارية، وتكاليف النقل، وهوامش أرباح المصافي، وأسعار المستهلكين. وكانت المفوضية الأوروبية قد حذرت بالفعل في أبريل من أن استمرار الاضطرابات لفترة طويلة قد يؤدي إلى انخفاض المخزونات النفطية التجارية، بما قد يستدعي تحركًا أوروبيًا منسقًا. وبحلول يوليو، كانت المفوضية لا تزال تؤكد عدم وجود نقص مادي فوري في إمدادات النفط، لكنها حذرت في الوقت نفسه من أن استمرار الصراع لفترة طويلة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسواق.

وإلى جانب أزمة الطاقة، تبرز تكلفة رئيسية ثانية تتمثل في اضطراب سلاسل الإمداد، ولا سيما حركة الشحن البحري. فمضيق هرمز يربط الاقتصادات المنتجة للطاقة في منطقة الخليج ببقية أنحاء العالم، بينما يتقاطع الصراع الإقليمي الأوسع أيضًا

الاتحاد الأوروبي يفتقر لهيكل عسكري موحد قادر على تنفيذ حملة إقليمية مستقلة أو ردع التصعيد على نطاق يماثل القدرات الأمريكية

مع طرق الملاحة عبر باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس. ولذلك، يواجه المصنعون والمستهلكون الأوروبيون ارتفاعًا في تكاليف الشحن، وزيادة في مدد العبور، وارتفاعًا في أقساط التأمين، فضلًا عن حالة أكبر من عدم اليقين.

وقد حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أن اضطراب الملاحة في مضيق هرمز لا يؤثر على النفط والغاز فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الأسمدة والنقل البحري وسلاسل الإمداد العالمية. وقدرت المنظمة أن نمو تجارة السلع العالمية قد يتراجع من نحو ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٥م، إلى ما بين ١,٥٪ و٢,٥٪ في عام ٢٠٢٦م، مع تزايد الاضطرابات الجيوسياسية التي تؤثر سلبًا في حركة التجارة. وبالنسبة إلى أوروبا، يعني ذلك ارتفاع تكاليف مجموعة واسعة من السلع، بدءًا من مدخلات الإنتاج الصناعي وصولًا إلى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

وتحظى اضطرابات إمدادات الأسمدة بأهمية خاصة، لأن ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع توافر مدخلات الصناعات البتروكيماوية يمكن أن ينعكسا في نهاية المطاف على تكاليف الإنتاج الزراعي. وبالتالي، قد تظهر آثار الأزمة في أسعار الغذاء الأوروبية بعد أشهر من وقوع الصدمة الأولية في أسواق الطاقة.

ويمثل ارتفاع مخاطر الشحن تكلفة غير مباشرة أخرى. فناقلات النفط وسفن الشحن التي تعمل بالقرب من مناطق الصراع تواجه أزمة أخرى تتمثل في دفع أقساط تأمين أعلى ضد مخاطر الحرب، بينما قد تتجنب شركات الشحن بعض الطرق الملاحية بالكامل. كما أن عودة حركة الملاحة إلى طبيعتها لا تعني بالضرورة عودة تكاليف الشحن إلى مستوياتها الطبيعية بصورة فورية؛ إذ قد تحتاج أسواق التأمين وتوافر السفن والترتيبات التعاقدية إلى فترة طويلة حتى تتكيف مع الظروف الجديدة.

وهكذا، تكشف الحرب درسًا سبق أن كشفت عنه أزمات جائحة كوفيد-١٩، والحرب في أوكرانيا، وأزمة البحر الأحمر، مفاده أن هشاشة الاقتصاد الأوروبي أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بتفاعل أزمات متباعدة جغرافيًا، وليس بمجرد الاعتماد على مورد واحد بعينه.

التكلفة الاقتصادية الكلية: التضخم وتباطؤ النمو وتشديد السياسة النقدية

جاءت الحرب في توقيت بالغ الصعوبة بالنسبة إلى أوروبا. ففي الوقت الذي كان اقتصاد الاتحاد الأوروبي يعاني بالفعل من ضعف نمو الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتحديات القدرة التنافسية الصناعية، فضلًا عن الضغوط الديموجرافية، وزيادة الإنفاق الدفاعي، جاءت صدمة الطاقة الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط لتضيف عبئًا جديدًا إلى الاقتصاد الأوروبي.

وقد خفضت المفوضية الأوروبية، في توقعاتها الاقتصادية لربيع عام ٢٠٢٦م، تقديراتها لنمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي إلى ١,١٪ خلال عام ٢٠٢٦م، مقابل نمو متوقع لمنطقة اليورو لا يتجاوز ٠,٩٪. وفي الوقت نفسه، توقعت المفوضية ارتفاع معدل التضخم إلى ٣,١٪ في الاتحاد الأوروبي و٣,٠٪ في منطقة اليورو. وأرجعت المفوضية هذا التدهور في التوقعات بصورة مباشرة إلى صدمة الطاقة الجديدة الناجمة عن الصراع في منطقة الخليج.

وتقدم توقعات البنك المركزي الأوروبي الصادرة في يونيو صورة أكثر وضوحًا لحجم الضغوط الاقتصادية. فقد توقع البنك نمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة ٠,٨٪ فقط في عام ٢٠٢٦م، في حين يُرجح أن يبلغ التضخم ذروته عند ٣,٤٪ خلال الربعين الثالث والرابع من العام. ووفقًا لحسابات البنك المركزي الأوروبي، فإن صدمة الطاقة رفعت توقعات التضخم بصورة ملحوظة مقارنة بتوقعاته الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٥، كما بدأت تداعياتها تتسع تدريجيًا لتنتقل من أسعار الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات غير المرتبطة بالطاقة.

وقد اضطرت الحكومات الأوروبية أيضًا إلى تحمل جزء من تداعيات الصدمة الاقتصادية. وتقدر المفوضية الأوروبية أن الإجراءات التي اعتمدتها أو أعلنتها الدول الأعضاء للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الطاقة بلغت نحو ١٤,٥ مليار يورو، مع احتمال ارتفاع التكلفة إلى ٣٨,٦ مليار يورو إذا جرى تمديد هذه الإجراءات حتى نهاية عام ٢٠٢٦م. وبذلك، تفرض الحرب

الأسواق العالمية أكثر عرضة لاضطرابات الطاقة وأثبتت الحرب الإيرانية أن تنويع الموردين لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الطاقة

تكلفة مالية إضافية على الحكومات الأوروبية في وقت تحتاج فيه بالفعل إلى موارد أكبر لتمويل الدفاع، والتحول الأخضر، والسياسات الصناعية، والإنفاق الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تمثل دول الخليج سوقًا مهمة للعديد من القطاعات الأوروبية، وفي مقدمتها الآلات والمعدات التكنولوجية ووسائل النقل والمنتجات الدفاعية. كما تمتلك الشركات الأوروبية مصالح تجارية واستثمارية كبيرة وطويلة الأجل في مشروعات التنويع الاقتصادي الخليجية، بما في ذلك مشروعات رؤية السعودية ٢٠٣٠، والاستراتيجيات الاقتصادية لدولة الإمارات، ومشروعات البنية التحتية والطاقة في قطر، إلى جانب المبادرات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ومن ثم، فإن استمرار الصراع الإقليمي لفترة طويلة يهدد الصادرات الأوروبية وفرص الاستثمار في أسواق الخليج. كما ستضطر الحكومات الخليجية نفسها إلى توجيه قدر أكبر من مواردها نحو الأمن، والبنية التحتية للطاقة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بدلًا من توجيهها إلى مشروعات التنويع الاقتصادي. وقد تستفيد بعض الشركات الأوروبية من مشروعات إعادة الإعمار والإنفاق على الأمن والدفاع في مرحلة ما بعد الحرب، إلا أن شركات أخرى قد تفقد عقودًا قائمة، أو تؤجل استثماراتها، أو تواجه مستويات أعلى من المخاطر السياسية والاقتصادية.

لماذا لعبت أوروبا دورًا محدودًا إلى هذا الحد؟

إن محدودية الدور الأوروبي في الحرب جاءت نتيجة قيود هيكلية تراكمت على مدى عقود. فمن ناحية، لا تزال القوة العسكرية متركزة بصورة كبيرة في قبضة الولايات المتحدة. ورغم أن الدول الأوروبية، تمتلك منفردة، قدرات عسكرية مهمة، إلا أن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى هيكل عسكري موحد قادر على تنفيذ حملة إقليمية كبرى بصورة مستقلة أو ردع التصعيد على نطاق يماثل القدرات الأمريكية. كما أن علاقة أوروبا بواشنطن تحد من هامش تحركها؛ فحتى الحكومات الأوروبية المنتقدة للتحرك العسكري الأمريكي تتردد في الدخول في مواجهة استراتيجية مباشرة مع الولايات المتحدة، لا سيما في ظل استمرار اعتماد أوروبا بصورة كبيرة على حلف الناتو والقدرات العسكرية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، يفرض الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي نفسه تحديات إضافية. فالسياسة الخارجية والأمنية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على توافق الدول الأعضاء، في حين تمتلك المفوضية الأوروبية العديد من الأدوات الاقتصادية وأدوات الطاقة الضرورية للتعامل مع تداعيات الحرب. وبالتالي، تتمتع أوروبا بثقل اقتصادي كبير، لكنها تفتقر إلى قدر كافٍ من المركزية السياسية يسمح بتحويل هذا الثقل سريعًا إلى نفوذ استراتيجي. وكانت النتيجة نمطًا متكررًا: واشنطن تتخذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية، بينما تتولى أوروبا التعامل مع تداعياتها.

ومع ذلك، لم يكن الاتحاد الأوروبي غائبًا تمامًا عن المشهد. فقد دعا القادة الأوروبيون مرارًا إلى خفض التصعيد، وحماية المدنيين، واحترام القانون الدولي، وضمان حرية الملاحة. وفي أبريل، رحب الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، ودعا إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية. كما حذّر القادة الأوروبيون صراحةً من أن التوصل إلى تسوية تفاوضية بات أمرًا ضروريًا لتجنب أزمة طاقة عالمية حادة، وأعلنوا استعدادهم للمساهمة في ضمان حرية الملاحة عبر مضيق هرمز. وبحلول يونيو، رحّب المجلس الأوروبي بمذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية، وأعرب عن استعداده لدعم تنفيذها.

لكن هذه المواقف تكشف جوهر المشكلة تحديدًا؛ إذ إن أوروبا ركّزت، إلى حد كبير، على دعم الدبلوماسية بدلًا من صياغتها وقيادتها. فقد رحّبت باتفاقات تفاوض عليها الآخرون، بدلًا من أن تضع نفسها في موقع الطرف الذي لا غنى عنه في صياغة هذه الاتفاقات والتوصل إليها. كما اتسم الخطاب الأوروبي العلني، في كثير من الأحيان، بالحذر المتعمد، لأن الدول الأعضاء ببساطة غير مستعدة أو غير قادرة على تحديد ما يمكن أن تفعله أوروبا بنفسها إذا اختارت واشنطن وطهران مسارين مختلفين.

أظهرت الحرب قدرة أوروبا المحدودة على التأثير في القرارات التي تحدد خيارات الحرب والسلم في جوارها المباشر

وكنتيجة لذلك، ينبغي أن تتحول نهاية الحرب الإيرانية إلى نقطة تحول استراتيجية بالنسبة إلى أوروبا. وتتمثل الأولوية الأولى في وضع استراتيجية أوروبية متكاملة للأمن في الشرق الأوسط، تتجاوز التعامل مع الأزمات كل على حدة. ولذلك، تحتاج أوروبا إلى إطار دائم يشمل الخليج وإيران والعراق واليمن والبحر الأحمر والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وشرق المتوسط، على أن تجمع هذه الاستراتيجية بين الأدوات الدبلوماسية، والانخراط الاقتصادي، والأمن البحري، وسياسات الطاقة.

ثانيًا، يتعين على أوروبا أن تجعل من نفسها طرفًا فاعلًا في أي ترتيبات لما بعد الحرب تتعلق بمضيق هرمز. فحرية الملاحة ليست مصلحة أمريكية فحسب، وإنما تمثل مصلحة اقتصادية أوروبية حيوية. ولذلك، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يكون مستعدًا للمساهمة بقدرات بحرية، وأنظمة للمراقبة البحرية، وقدرات لمكافحة الألغام، إلى جانب آليات دبلوماسية تسهم في بناء منظومة إقليمية مستدامة للأمن البحري.

ثالثًا، يتعين على أوروبا تعميق التعاون الأمني المنظم مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد أصبحت دول الخليج شركاء لهم أهمية متزايدة بالنسبة إلى أوروبا، إلا أن العلاقات الأوروبية / الخليجية لا تزال تركز بدرجة غير متناسبة على التجارة والاستثمار والطاقة. وقد أظهرت الحرب أن هذه العلاقات تحتاج إلى بُعد أمني أكثر قوة ووضوحًا.

رابعًا، يتعين على أوروبا تقليص درجة تعرضها لصدمات الطاقة المستقبلية. فتنويع مصادر الطاقة لم يعد يعني مجرد استبدال مورد خارجي واحد بعدة موردين آخرين، وإنما يتطلب زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، وشبكات الكهرباء، وتخزين الطاقة، والطاقة النووية، كلما كان ذلك مناسبًا على المستوى الوطني، فضلًا عن رفع كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز المرونة المحلية. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في تقليص قدرة أزمة تندلع على بُعد آلاف الكيلومترات من أوروبا على تحديد مستويات التضخم داخلها، والتأثير في قدرتها التنافسية الصناعية.

كانت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية عام ٢٠٢٦ م، بمثابة تذكير واضح بأن الجغرافيا لم تعد توفر لأوروبا الحماية من تداعيات الصراعات في الشرق الأوسط. فالصدمات الناجمة عن العمليات العسكرية تنتقل إلى أسواق الطاقة بصورة شبه فورية، واضطرابات حركة الملاحة تنعكس على سلاسل الإمداد الأوروبية، في حين يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى زيادة الضغوط التضخمية داخل أوروبا.

ولا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أن يحل محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأمنية المهيمنة في الشرق الأوسط، كما لا ينبغي لأوروبا أن تسعى إلى بناء دور عسكري مستقل لمجرد تحقيق الاستقلال العسكري. ولكن ما تحتاجه أوروبا، هو القدرة على التحرك عندما تتأثر مصالحها بصورة مباشرة، فضلًا عن الإرادة السياسية لتحويل ثقلها الاقتصادي والدبلوماسي إلى نفوذ استراتيجي حقيقي.

وتوفر مرحلة ما بعد الحرب المحتملة فرصة مهمة لتحقيق ذلك. ولذلك، يتعين على أوروبا أن تسعى إلى الاضطلاع بدور في إعادة بناء منظومة الأمن الإقليمي، واستعادة حرية الملاحة، ودعم أمن دول الخليج، والمساهمة في التوصل إلى تسوية أوسع للصراعات التي تعصف بالمنطقة. وخلاصة القول، إن أوروبا لم يعد بإمكانها افتراض أن السلبية الاستراتيجية هي الخيار الأقل كلفة بالنسبة لها.

* المدير التنفيذي لمكتب مركز الخليج للأبحاث في بروكسل ـ مدير البحوث بمركز الخليج

بلغ إجمالي الخسائر العراقية حتى يوليو ٤٥ مليار دولار وفق البيانات الرسمية

كشف إغلاق هرمز أن الأزمة لا مجرد توقف النفط بل تعرية لنموذج الدولة الريعية وشبكات الفساد

أحدثت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وما تلاها من إغلاق مضيق هرمز، صدمة كبيرة على الاقتصاد العراقي، بعد توقف أكثر من ٩٠ ٪من صادراته النفطية، التي كانت تمر عبر المضيق قبل الحرب، وانعكست هذه الصدمة بشكل مباشر على قدرة الحكومة على إدارة الأزمة، وكشفت عن عمق الهشاشة الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد العراقي الذي أنهكته الحروب والعقوبات والفساد وسوء الإدارة.
ونستعرض في هذا المقال أهم تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي.

أ.د. فلاح خلف الربيعي

أولا-أهمية مضيق هرمز في جغرافية الطاقة العالمية

يُمثل مضيق هرمز الممر البحري الأكثر حساسية في جغرافية الطاقة العالمية، فهذا الممر الذي لا يتجاوز عرضه عند أضيق نقطة ٣٩ كيلومتراً، جعل ممرات الملاحة الفعلية للناقلات العملاقة محددة بعرض لا يتجاوز بضع كيلومترات، وقد زاد هذا الأمر من صعوبة تأمينه فضلًا عن سهولة إغلاقه عسكرياً.

ويُصنّف مضيق هرمز كأهم "نقطة اختناق بحري" لإمدادات النفط والغاز على مستوى العالم. وهو الممر المائي الوحيد الذي يربط منتجي النفط والغاز في الخليج العربي بالمحيط الهندي في ظل محدودية البدائل، التي تقتصر على خط الأنابيب السعودي شرق-غرب (إلى موانئ البحر الأحمر) وخط هابشان-الفجيرة الإماراتي (إلى خليج عمان)، وهما يستوعبان معاً أقل من ربع الإمدادات التي تعبر المضيق عادة، لذا يعتبر مضيق هرمز أهم شريان لتجارة النفط والغاز في العالم، وتتجلى أهمية هذا الممر في النقاط الآتية:

١-يمر عبر المضيق يومياً نحو ٢٠ إلى ٢١ مليون برميل من النفط الخام والمشتقات النفطية، تعادل حوالي ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط ونحو ٢٥٪ إلى ٢٧٪ من إجمالي تجارة النفط المنقولة بحراً.

٢-يُعد المضيق الممر الرئيسي لصادرات الغاز المسال: إذ يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، لا سيما الغاز القطري، متجهة أساساً إلى آسيا وأوروبا.

٣-يذهب نحو ٨٠٪ إلى ٨٤٪ من صادرات النفط والغاز المارة عبر المضيق إلى الأسواق الآسيوية الكبرى (تحديداً الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية).

وبناء على تلك النقاط يمكن أن نعزو الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز إلى العوامل الآتية:

١-أداة التوازن الاستثماري والتضخم العالمي: إذ يتحول أي اضطراب في المضيق فوراً إلى صدمة عرض، عندما ترتفع أسعار النفط لارتفاع "علاوة المخاطر الجيوسياسية"، تقود بدورها إلى موجات تضخمية تؤثر على الاقتصاد العالمي بأكمله.

٢-أداة ردع استراتيجية: استخدمتها إيران في مواجهة الضغوط الغربية أو أي تهديدات بالحرب والمواجهات العسكرية.

٣-من أولويات الأمن القومي والاقتصادي للدول الكبرى وبخاصة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

ثانياً -تداعيات إغلاق مضيق هرمز على التجارة الدولية

تجاوزت تداعيات إغلاق مضيق هرمز قطاع النفط والغاز، لتمتد نحو قطاعات متعددة، سببت صدمة مركبة هزت مختلف سلاسل التوريد العالمية، إذ أسفر الإغلاق عما يأتي

١. أزمة النقل الملاحي والشركات اللوجستية نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن: ارتفعت أسعار شحن الحاويات والناقلات عالمياً بشكل حاد بسبب تغيير مسارات السفن وارتفاع تكاليف وقود الملاحة.

٢-ازدحام الموانئ البديلة: نتيجة تحول الشحنات نحو الموانئ الواقعة خارج خليج عمان والبحر الأحمر أدى إلى حدوث ضغط هائل واختناقات لوجستية وتأخير تسليم البضائع لأسابيع.

٣-التأثير على سلاسل إمداد الصناعات الرئيسية وبالتالي نقص المدخلات الصناعية في كل من قطاع البتروكيماويات والبلاستيك وصناعة اليوريا والأسمدة النيتروجينية والمواد الكيميائية الزراعية وصناعة السيارات والتكنولوجيا .

٤-ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن والمدخلات الصناعية أدى إلى حدوث صدمة تضخمية أدت إلى رفع أسعار المستهلك عالمياً، مما يعطل سياسات خفض أسعار الفائدة ويجبر البنوك المركزية على اتخاذ سياسات انكماشية.

٥-قفزات حادة في أسعار النفط والغاز: ترجم التأثير الفوري لتعطيل الملاحة في المضيق سريعاً إلى ارتفاع حاد في أسعار خام برنت والخام الأمريكي، مع إضافة ما يُعرف بـ "علاوة المخاطر الجيوسياسية".

٦-ارتفاع أسعار الغاز المسال: تأثرت أسواق الغاز في أوروبا وآسيا بشكل مباشر، مما يعيد ذكريات أزمات الطاقة السابقة ويؤدي إلى قفزات متتالية في العقود الآجلة.

٧-ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين: ارتفعت أقساط تأمين أخطار الحرب على الناقلات والسفن التجارية بمعدلات قياسية.

إغلاق مضيق هرمز أدى لتوقف ٩٠٪ من صادرات العراق النفطية عبر الموانئ الجنوبية البصرة والفاو والعمية

ثالثاً-الاقتصاد العراقي بعد إغلاق مضيق هرمز

برهنت التطورات التي أعقبت إغلاق المضيق على أن الاقتصاد العراقي هو من أكثر اقتصادات دول المنطقة هشاشة وتأثراً بالمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران؛ لاعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية ومن أهم تداعيات الإغلاق على الاقتصاد العراقي ما يأتي

١-التداعيات على صادرات العراق النفطية

تمر معظم صادرات العراق النفطية عبر الموانئ الجنوبية المطلة على الخليج العربي، وقد انعكس إغلاق المضيق مباشرة على صادرات العراق النفطية نتيجة للعوامل الآتية

أ-الشلل الشبه تام للمنافذ الجنوبية نتيجة لما يأتي:

- إغلاق المضيق وتعرض السفن إلى الاستهداف أدى إلى توقف حوالي ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من صادرات العراق من النفط الخام عبر الموانئ الجنوبية (البصرة، الفاو، والعمية).

- أدى إغلاق المضيق إلى انخفاض حاد في إنتاج النفط: مع امتداد الأزمة وتراكم الشحنات غير المخرجة، وصلت صهاريج ومستودعات التخزين المحلية في البصرة إلى طاقتها الاستيعابية القصوى، مما أجبر شركة النفط الوطنية على تخفيض الإنتاج بنسب قد تتجاوز ٦٠٪ إلى ٧٠٪ لعدم وجود منافذ التصريف.

ب-قلة ومحدودية المنافذ البديلة ومن أهمها:

- خط جيهان التركي: يُمكن استخدام أنبوب النفط الشمالي المار عبر إقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي، لكن قدرته الاستيعابية المتاحة لا تستوعب سوى نسبة ضئيلة من القدرة التصديرية، اذ يحتاج العراق لتصدير ما لا يقل عن ٣,٣ إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً لتغطية نفقات الموازنة. وبالتالي، فإن أقصى ما يمكن لخط جيهان استيعابه في أفضل ظروفه التشغيلية الحالية (حتى لو وصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً) فإنه يغطي أقل من ٢٢٪ من إجمالي الصادرات المطلوبة، مما يعني أن الموانئ الجنوبية ومضيق هرمز يظلان الرئة الأساسية الشبه وحيدة للاقتصاد العراقي.

- الصهاريج البرية والخطوط القديمة: تظل محاولات تصدير النفط الخام براً بالصهاريج عبر سوريا والأردن أو السعي لتفعيل خطوط مثل (كركوك -بانياس عبر سوريا) ضعيفة الجدوى، فتلك الصهاريج ذات سعة محدودة وتكلفة مرتفعة جداً.

٢. التأثير المباشر على الموازنة العامة في العراق

أ. حجم الخسائر المالية الشهريّة المباشرة

أدى تراجع الصادرات النفطية بنسبة تتجاوز ٨٠٪ إلى ٩٠٪ إلى انخفاض الإيرادات إلى نحو ١,٠ إلى ١,٥ مليار دولار شهرياً، وتكبد العراق خسارة مباشرة تُقدّر بـ ٥,٥ إلى ٦,٥ مليار دولار شهرياً، إذ تتراوح الإيرادات النفطية الشهريّة في الأوضاع الطبيعية، بين ٧ إلى ٨ مليارات دولار (بتصدير حوالي ٣,٣ إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً / ١٠٠ إلى ١٠٧ ملايين برميل شهرياً). وبلغ إجمالي الخسائر التراكمية (حتى شهر يوليو)، ما بين ٤٠ إلى ٤٥ مليار دولار. (وفق البيانات والتقديرات الرسمية) ويأتي ذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلى أرقام قياسية بسبب ارتفاع علاوة المخاطر، ورغم هذا الارتفاع إلا أن العراق غير قادر على إيصال نفطه للأسواق العالمية وشحنه عبر الناقلات.

ب. اتساع العجز المالي

تُبنى الموازنة العامة في العراق على افتراض تصدير ما لا يقل عن ٣,٣ إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً. وأدى إغلاق المضيق وتعطل تصدير النفط إلى انخفاض إيرادات العراق النفطية من نحو ٦,٧ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٦م، إلى حوالي مليار دولار فقط في مايو ٢٠٢٦م، أي بتراجع تزيد نسبته على ٨٥٪. هذا الوضع أدى إلى حدوث فجوة تمويلية هائلة جعلت الحكومة العراقية غير قادرة على تغطية النفقات التشغيلية الحاكمة ومن أهمها رواتب الموظفين ورواتب المتقاعدين وشبكة الرعاية الاجتماعية، التي تستنزف الجزء الأعظم من الموازنة التشغيلية. ووفقاً لبيانات وزارة المالية، فإن الإنفاق الشهري لتغطية الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدية، وتخصصات الرعاية الاجتماعية يبلغ حوالي ٨ تريليونات دينار عراقي (أي ما يعادل نحو ٦,٢٥ مليارات دولار شهرياً ويصل مجموع الإنفاق السنوي الإجمالي نحو ٩٠ إلى ٩٦ تريليون دينار عراقي (ما يعادل ٦٨ إلى ٧٣ مليار

توقف صادرات النفط كدس الشحنات ووصلت الصهاريج والمستودعات لطاقتها القصوى ما خفض الإنتاج ٧٠٪ لعدم التصريف

دولار سنوياً). وتشكل هذه الحزمة الحاكمة ما بين ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من إجمالي الموازنة التشغيلية (التي تتراوح عادة بين ١٢٠ إلى ١٢٥ تريليون دينار). وهو ما يعادل حوالي ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات النفطية، وقد تزيد هذه النسبة عن ١٠٠٪ في حالات انخفاض أسعار النفط أو توقف التصدير، وفرض هذا الحجم الكبير من النفقات التشغيلية ضغطاً هائلاً على الموازنة الاستثمارية، التي لم تتجاوز ١٥-٢٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في أفضل الأحوال، هذه الصدمة وضعت الحكومة أمام خيارات غير مرغوبة مثل اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والسحب من احتياطي البنك المركزي أو تأخير دفع المرتبات الشهرية أو تقليص النفقات الاستثمارية، وفي حال عدم التوصل إلى حل دائم لأزمة تعطل مضيق هرمز أو إيجاد مسارات تصدير بديلة، فإن الحيز المالي اللازم للحفاظ على مستوى الاستجابة الحالي سيتقلص بصورة مستمرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦م، في حالة عدم الاستعادة الدائمة لتدفقات الصادرات النفطية.

رابعاً-المأزق الهيكلي والمؤسسي بعد إغلاق مضيق هرمز

كشفت المخاطر المالية المشار إليها في الفقرات السابقة، عن عمق الهشاشة الهيكلية للاقتصاد العراقي؛ إذ أدى إغلاق هذا الممر إلى الشلل الشبه تام للصادرات عبر المنافذ الجنوبية، وتراجع الإيرادات النفطية بنسبة تزيد عن ٨٥٪. ومن ثم عجز في الموازنة العامة، وتدهور في قيمة النقد. وبرهن ذلك على أن الاستقرار المالي والنقدي في العراق طوال السنوات الماضية كان "استقراراً وهمياً مدعوماً بالريع النفطي"، فقد أدى انقطاع الشريان النفطي إلى إماطة اللثام عن "القناع المالي" الذي كان يغطي مجموعة الاختلالات الهيكلية والمؤسسية الآتية

١-تعطيل الدور التنموي للموازنة العامة:

أدى إغلاق مضيق هرمز إلى فقدان الموازنة العامة في العراق لوظيفتها الأساسية كأداة للتخطيط الاقتصادي والتخصيص الكفء للموارد، فأدى توقف الموارد إلى توقف المؤسسات عن تحقيق خططها، واللجوء لإدارة ماليتها عبر أسلوب "إدارة الأزمات" من خلال الإنفاق على الموازنات التشغيلية فقط.

وتجدر الإشارة إلى الموازنة العامة في العراق تُبنى على افتراض التدفق النفطي المستمر لتغطية النفقات الحاكمة. وأدى توقف التصدير، وما سببه من عجز مالي إلى تعطيل قدرة الموازنة على التمويل الاستثماري والتشغيلي للمشاريع التنموية والقطاعية. وتوقف الوزارات والمؤسسات عن تنفيذ أهدافها القطاعية، بعد توقف سلاسل التوريد التشغيلية مما أدى إلى فقدان الوزارات والدوائر التنفيذية بوصلتها التخطيطية. كما أدى العجز المالي وتوقف التمويل الاستثماري والتشغيلي إلى تراجع قدرة الوزارات الخدمية (كالكهرباء والداخلية والصحة) عن توفير النفقات التشغيلية الأساسية للمستشفيات أو محطات التوليد أو صيانة الشبكات. كما أدى إهمال آلاف المشاريع التنموية قيد التنفيذ إلى تعرضها للاندثار والتآكل، مما يجعل إعادة تأهيلها مستقبلاً توازي كلفة إنشائها من الصفر، ويُبدد الاستثمارات السابقة كلياً.

٢- الصدام بين السياسة المالية والنقدية:

بعد تفاقم الأزمة المالية أخذت وزارة المالية بالتنصل من مسؤولية العجز المالي وبدأت بممارسة الضغوط السياسية على البنك المركزي لتمويل العجز عبر الاقتراض المباشر أو طباعة العملة، وأسفر هذا الصدام عن ارتباك السياسة النقدية وإضعاف استقلالية البنك المركزي، وشلل أدوات ضبط السوق (الأدوات الكمية النوعية المباشرة وغير المباشرة)، وقاد إلى استمرار تدهور سعر صرف الدينار العراقي، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للأجور ومدخرات المواطنين.

٣-تحول شبكات النفوذ:

بعد جفاف الموازنة الاستثمارية، تحول نشاط اللجان الاقتصادية للأحزاب الحاكمة، التي كانت تتطفل على تخصيصات الموازنة في أوقات الوفرة من خلال اقتطاع النسب من العقود الحكومية والمشاريع التنموية عبر شبكات الفساد والمحاصصة إلى احتكار المخزون السلعي، للمواد الغذائية والوقود، والدواء لفرضه بأسعار مرتفعة، وبذلك تحول الفساد الهيكلي من أداة لنهب المال العام إلى عامل استغلال مباشر للشرائح الضعيفة.

خط جيهان التركي يستوعب ٧٥٠ ألف برميل أي أقل من ٢٢٪ من الصادرات العراقية لذلك هرمز الرئة الأساسية للاقتصاد العراقي

الخاتمة

كشفت تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي، أن تلك الأزمة لم تكن مجرد "توقف مؤقت في شحنات النفط"، بل كانت تعرية شاملة لنموذج إدارة الدولة الريعية وشبكات النفوذ والفساد. وإن الخروج من هذا المأزق التنموي الحاد يستلزم وجود "إرادة وطنية شجاعة" تتبنى برنامج تنموي للانتقال من دولة الريع والفساد إلى دولة المؤسسات والإنتاج، إن تحقيق هذا الهدف يتطلب خوض مواجهة صريحة مع مجموعة المحددات الهيكلية والمؤسسية التي تعيق الأداء التنموي، من خلال مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية من أهمها

١- الإصلاح المالي من خلال:

أ-إن رفع كفاءة الإنفاق الحكومي تتطلب تفعيل إصلاح الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة-المتمثل بهيمنة الإنفاق التشغيلي الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري-من خلال وقف العمل بموازنة البنود والاستعاضة عنها بـ موازنات البرامج والأداء، التي تربط كل دينار مُنفق بالقيمة المضافة والإنتاجية الحقيقية.

ب-تحويل الجهاز الحكومي من "أداة للرعاية التوزيعية والتعيين الزبائني" إلى منظومة كفؤة تُدار بإنتاجية عالية، لتخفيض النفقات التشغيلية الحاكمة التي تشكل ما بين ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من إجمالي الموازنة التشغيلية.

٢- صلاح المنظومة النقدية والمصرفية:

أ-تحرير البنك المركزي من الضغوط التمويلية: وحظر استخدام احتياطيات العملة الصعبة أو طباعة الدينار لتغطية العجز التشغيلي للحكومة.

ب-تطوير قطاع المصارف التنموي: تحويل المصارف من مجرد "دكاكين للوساطة في بيع الدولار" إلى مؤسسات ائتمانية وتنموية تُمول المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص ودعم الابتكار والإنتاج المحلي.

ج-تحويل ما يتدفق من الإيرادات النفطية مباشرة إلى صناديق استثمارية سيادية تُغذي البنية التحتية، والقطاع الزراعي، والصناعة التحويلية، بدلاً من استهلاكها كلياً في الإنفاق التشغيلي والاستيرادات الاستهلاكية.

٣-تفكيك شبكات المصالح من خلال:

أ-تعطيل الآليات التي تتطفل بموجبها شبكات النفوذ على مزاد العملة، والعقود الحكومية، والتعيين الزبائني.

ب-الخروج من منطق الترضيات والتوازنات الحزبية إلى فرض سيادة القانون على كافة مفاصل الدولة ومنافذها الاقتصادية.

ج-ترسيخ الحوكمة والشفافية من خلال اعتماد التحول الرقمي الكامل في التعاملات المالية، الضريبية، والجمركية، بما يحمي المال العام ويصون مدخرات المواطنين من أي صدمات نقدية قادمة.

د-بناء قطاع خاص حقيقي قادر على استيعاب الطاقات الشبابية، يوفر فرص عمل قائمة على الابتكار والكفاءة.

٤-تنويع منافذ التصدير

إن الخروج من فخ "أحادية الممر" يستلزم العمل على تنويع منافذ التصدير والشراكات لإنهاء حالة "الارتهان للممر الواحد" عبر مشاريع ربط قاري، وأنابيب صادرات برية متنوّعة، وموانئ متكاملة (التسريع في تشغيل ميناء الفاو الكبير) وإنشاء خطوط وشراكات نقل برية وأنابيب صادرات استراتيجية متنوّعة تنفذ إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لفك الارتهان القاتل بمضيق هرمز.

* عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية -العراق

تأثير الحرب بين أمريكا وإيران على الاقتصاد البحريني:

التكاليف غير المباشرة الأخطر على البحرين والحاجة لتحفيز الاستثمار وتجنب زيادة الاقتراض

أثرت الحرب الأمريكية مع إيران في أمن الملاحة البحرية، وشكلت صدمة جيوسياسية واقتصادية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ اثرت سلبًا على تدفق النفط والغاز وحركة الملاحة الجوية، وسلاسل الإمداد، وحركة التجارة، والاستثمار. وعلى الرغم من أن مملكة البحرين ليست طرفًا في الحرب، إلا أن موقعها الجغرافي واعتماد اقتصادها بدرجة كبيرة على الخدمات المالية والسياحة جعلها من الدول المنكشفة والمتأثرة بشكل كبير بهذا الصراع، لا سيما بعد تعطل الملاحة البحرية في مضيق هرمز ووقوع هجمات استهدفت مواقع عسكرية في البحرين الأمر الذي أثر بشكل فعلي على الاقتصاد البحريني.

د. أحمد صدام عبد الصاحب

لقد تجلى إثر الحرب على الاقتصاد البحريني بشكل سريع نتيجة لصغر حجم الاقتصاد البحريني نسبيًا، إذ يقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٤٩ مليار دولار لعام ٢٠٢٥م، ومع وجود دين حكومي يقدر بحدود ٦٣ مليار دولار وعجز مالي يصل إلى ٥ مليارات دولار تقريبًا. وهذه المؤشرات تعني أن البحرين دخلت الحرب بقدرة مالية محدودة لتتحمل نفقات استثنائية تجبر متخذي القرار إلى الاقتراض وهذا بحد ذاته يشكل كلفة مالية غير مباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن المهم أن نذكر في هذا المقال، أنه حتى الآن لا توجد حصيلة رسمية تحدد الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد البحريني بالتفصيل، إذ سوف يعتمد تقدير التكلفة الاقتصادية على الجمع بين البيانات المنشورة عن الناتج والدين والتجارة وتوقعات النمو التي أطلقتها البحرين قبل الحرب، وتوقعات النمو التي قدرها البنك الدولي أثناء الحرب، إذ سيتم تبني سيناريوهات كمية تقيس الفرق بين توقعات حالة الاقتصاد قبل الحرب وما بعدها.

وفقًا لذلك يمكن القول أن الخسائر لا تتمثل في نفقات التعمير لما خلفته الحرب فحسب، بل تشمل أيضًا الدخل المفترض تحقيقه من النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهو يمثل قيمة الفرصة التي تم فقدانها بسبب الحرب.

كانت التوقعات الاقتصادية قبل بدء الحرب تشير إلى إمكانية نمو الاقتصاد بحدود ٣,٣٪ خلال عام ٢٠٢٦م، بسبب نمو القطاعات غير النفطية، لا سيما الخدمات المالية والصناعة. فقبل الحرب والأزمة في مضيق هرمز، توقعت التقارير الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين وصندوق النقد الدولي أن تستمر الأنشطة غير النفطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدلات تتراوح بين ٣,٤٪ إلى ٣,٩٪ سنوياً، لتستحوذ على ما يقارب ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي البحريني. لكن بعد بدء الحرب توقع صندوق النقد الدولي بانكماش معدل النمو الاقتصادي في البحرين إلى حدود ٠,٥٪ بسبب أزمة مضيق هرمز. وهذا يعني حصول فجوة بسبب الأزمة تبلغ نحو ٢,٨٪، وإذا ما طبقنا هذه الفجوة على الناتج المحلي المقدر بحدود ٤٩ مليار دولار، فهذا يعني أن الخسارة الكلية المتوقعة يمكن أن تصل إلى ١,٣٧٢ مليار دولار للعام الحالي ٢٠٢٦. وهذه الخسارة التقديرية لا تعني مثلًا قيمة المنشآت التي تعرضت للقصف، بل تعني قيمة السلع والخدمات التي كان من الممكن إنتاجها لولا الحرب.

٤٩ مليار دولار حجم الناتج البحريني ودين حكومي ٦٣ مليار دولار وعجز مالي ٥ مليارات ما يعني أنها دخلت الحرب بقدرة مالية محدودة

التكاليف المباشرة للحرب:

إذا ما قدرنا النفقات التي فرضتها ظروف الحرب كنسبة تتراوح ما بين ٠,٥٪ إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي البحريني والتي تشمل النفقات الحربية بمختلف أشكالها ونفقات التعمير وخسائر تعطيل الموانئ والمطارات، وإذا ما افترضنا استمرار الحرب والتوتر لستة أشهر كاملة، فإن الخسائر يمكن أن تتراوح ما بين ١٢٢,٥ مليون دولار إلى ٢٤٥ مليون دولار. ونعتقد أن الإنفاق العسكري يحتل سلم اولويات الإنفاق في ظل ظروف الحرب.

يضاف إلى ذلك، تكاليف أخرى تتمثل في رفع قدرات دوائر الدولة وتخزين الوقود والمواد الغذائية ومختلف الاحتياجات.

ونرى أيضًا أن تكاليف الحرب لا تقتصر على تعطل الأنشطة الحكومية فحسب، وإنما تشمل تأخير المشروعات ومختلف الأعمال، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أن تعطل شركات الاتصالات والتجارة الإلكترونية أثر بشكل كبير على مكانة البحرين كمركز للخدمات المالية، فتوقف هذه الخدمات لساعات أو أيام يكبد الاقتصاد خسائر تنتج عن تأجيل التحويلات ومختلف المعاملات، وهذا بطبيعة الحال يؤثر بشكل سلبي على ثقة العملاء ويدفعهم إلى تغيير قراراتهم الاستثمارية بسبب حالة اللايقين التي سببتها الحرب. كما واجه الاقتصاد البحريني خسائر أخرى تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل البحري وأقساط التأمين على السفن والبضائع. فمن الجدير بالذكر أن الاستيرادات السلعية البحرينية لا تقل عن ١٥ مليار دولار سنويًا بينما تتجاوز صادراتها ١٢ مليار دولار، وإذا افترضنا أن ارتفاع التأمين والنقل بحدود ٣٪ فقط فهذا يعني تحمل الاقتصاد عبء إضافي من الممكن أن يصل إلى ٤٦٠ مليون دولار، بيد أن جزءًا من هذه التكاليف قد تتحمله الشركات المستوردة، وفي هذه الحالة إذا افترضنا أن شركات القطاع الخاص تتحمل ٥٠٪ من هذا العبء، فهذا يعني أن الاقتصاد البحريني يتحمل ٢٣٠ مليون دولار كتكاليف ناتجة عن التوتر وتعطل الملاحة

توقع صندوق النقد انكماش النمو الاقتصادي في البحرين إلى حدود ١٪ بسبب أزمة مضيق هرمز ما يعني حصول فجوة بنحو ٢,٨٪

في مضيق هرمز وارتفاع أسعار النقل والتامين كنتيجة لذلك.

ومن الخسائر الأخرى، ما تحمله قطاع الطيران بصورة مباشرة، إذ أدت الهجمات وإغلاق المجال الجوي إلى تقييد الحركة الجوية وإلغاء الرحلات أو اتخاذها لمسارات جوية أبعد، مما نتج عن ذلك ارتفاع في تكاليف الوقود والطواقم وحتى التعويضات للمسافرين. كما أدى ذلك إلى انخفاض إيرادات مطار البحرين وما يرتبط به من خدمات أرضية، إذ تشير بعض التقديرات إلى انخفاض أنشطة الطيران والسياحة المرتبطة به إلى ما بين ١٠٪ -١٥٪ خلال مدة الحرب، وهذا الأمر يؤثر سلبًا على السياسة الاقتصادية للبحرين التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال التركيز على السياحة وحركة النقل، وهذا يعني تأخير جهود الحكومة البحرينية الرامية إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي غير النفطي.

التكاليف غير المباشرة للحرب:

نعتقد أن التكاليف غير المباشرة على الاقتصاد البحريني تمثل عبئًا أكبر من التكاليف المباشرة، كون أن هذه التكاليف تتمثل في انخفاض الإنتاج والاستهلاك الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والتجارة كنتيجة لذلك. كما تبرز الآثار السلبية لهذه التكاليف في استمرارها لمدة من الصعب تقديرها حتى بعد نهاية الحرب. فإذا كانت الخسارة الكلية المحتملة والمذكورة آنفًا بحدود ١,٣٧٢ مليار دولار والخسارة المباشرة تتراوح ما بين ١٢٢,٥ مليون دولار إلى ٢٤٥ مليون دولار، يمكن لنا أن نقدر التكاليف غير المباشرة حسابيا بحدود ١,١٢٧مليار دولار إلى ١,٢٥٠ مليار دولار، وهذا يعني أن القسم الأكبر من الخسائر الاقتصادية لا ينتج عن التدمير المباشر جراء الضربات، بل ينتج عن تعطيل عجلة الاقتصاد وارتفاع مستوى المخاطر الذي يقود إلى ضعف ثقة المستثمرين والتجار، وهذا يعني أن مستوى المخاطرة الناتج عن كل هذه التداعيات يمثل كلفة أكبر من تكاليف إعمار الأضرار التي تعرضت لها مختلف المنشآت بسبب القصف الصاروخي وهجمات المسيرات.

ومما سبق، نرى أن احتمال تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي يعدان من اهم هذه التكاليف تأثيرا على الاقتصاد، فالمستثمر لا يأخذ بنظر الاعتبار احتمالات تعرض منشآته لقصف مباشر، وإنما يركز في مدى استقرار النظام المالي بشكل عام ومدى توافر الأيدي العاملة وإمكانية النقل ومستوى الأمن الداخلي وتسهيلات السفر. على هذا الأساس لو نفترض أن تأجيل استثمارات بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فهذا يدل على أن قيمة الاستثمار سوف تنخفض بحدود ٤٩٠ مليون دولار. كما أن هذا الامر لا يقتصر فقط على مستوى التراجع في الاستثمارات، بل ينسحب أثره السلبي في عدد فرص العمل والتشابكات القطاعية التي يمكن أن تخلقها الاستثمارات والتي تشكل فرص ضائعة يخسرها الاقتصاد بسبب التوترات والحرب في مضيق هرمز. ومن التكاليف غير المباشرة التي تنتج من ظروف الحرب، توقعات زيادة تكلفة الاقتراض الحكومي، وهذا يعني أن ارتفاع متوسط تكلفة الدين، إذ كما ذُكر مسبقًا، يقدر الدين الحكومي البحريني بحدود ٦٣ مليار دولار، وإذا ما افترضنا أن الحكومة احتاجت إلى إعادة تمويل أو إصدار ديون جديدة بقيمة تساوي ١٥٪ إلى ٢٠٪ من إجمالي الدين خلال عام أي ما بين ٩,٥ مليار دولار إلى ١٢,٦ مليار دولار مع افتراض زيادة سعر الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة، فهذا الإجراء يسبب تكلفة جديدة تتراوح ما بين ٩٥ مليون دولار إلى ١٢٦ مليون دولار سنويًا تضاف إلى تكاليف خدمة الدين المتمثلة برفع سعر الفائدة.

وبشكل عام، يقدر مستوى الانخفاض في صادرات البحرين البالغة أكثر من ١٢ مليار دولار بنسبة ٥٪ بسبب تعطل الحركة في مضيق هرمز. على هذا الأساس، يمكن تقدير حجم الخسارة بـ ٦٢٠ مليون دولار إذ يؤثر ذلك بشكل واضح في أرباح الشركات والإيرادات العامة وتدفقات العملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، بسبب صعوبات النقل البحري واجه قطاع الألمنيوم وهو قطاع مهم في البحرين تكاليف كبيرة إذ ارتفعت أسعار الألمنيوم عالميًا نتيجة نقص الإمدادات، إذ لم تتمكن البحرين من تصدير منتجاتها، وحتى إذا تمكنت فلا تستطيع المنافسة بشكل أوسع بسبب ارتفاع التكاليف وهذا بطبيعة الحالة يشكل خسارة كبيرة للشركات المستثمرة في هذا القطاع في البحرين.

أما قطاع السياحة في البحرين فقد تأثر بسبب الحرب إذ تراجع عدد السياح القادمين من دول الخليج، كما أن هذه الظروف أثرت في إلغاء العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة. كما أن الخسائر لا تقتصر فقط على الفنادق في هذا الجانب، بل تمتد إلى المطاعم وسيارات الأجرة وشركات إدارة الفعاليات.

ولا ننسى في نهاية هذه الفقرة، أن التضخم أيضًا يمثل ضريبة غير مباشرة يتحملها المجتمع والشركات، فعندما ترتفع أسعار الغذاء والدواء ينخفض الدخل الحقيقي على إثرها، وهذا مؤشر على زيادة في تكاليف الاستهلاك العائلي بنسب تتراوح ما بين ١٪ إلى ٢٪، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن العبء الذي يتحمله المواطن والمقيم في البحرين قد يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن التأثير يكون أكبر على العوائل محدودة الدخل، لأنها تنفق الجزء الأكبر من دخلها على الحاجات الأساسية اليومية. وفي هذا السياق أيضًا يمكن أن نقول في هذه الظروف من الممكن أن تؤثر بشكل واضح في خروج العمالة الماهرة أو ربما تكون هناك صعوبة في استقدامها بعد نهاية الأزمة، فمن الجدير بالذكر أن قطاعات مهمة مثل القطاع المالي وقطاعي الصحة والصناعات المتقدمة تعتمد على المهارات الأجنبية بشكل شبه كامل، إذ أن أي انتقال للعمالة سيولد صعوبات في الاستقدام مما يقود إلى رفع الأجور وتكاليف التوظيف بشكل عام وهذا الأمر بطبيعة الحال يؤثر في تخفيض مستوى الإنتاجية بسبب التلكؤ الذي قد يحصل بسبب استقدام أيدي عاملة جديدة.

مقارنة بين مكاسب النفط وتكاليف الحرب

بديهيًا نرى أن ارتفاع أسعار النفط يعد مكسبًا للبحرين ولأي دولة منتجة أخرى، كونه يرفع مستوى الإيرادات الحكومية، فمع بداية الحرب تراوح سعر برميل النفط ما بين ٨٢ دولار إلى ٩٥ دولار للبرميل الواحد نتيجة اضطراب الإمدادات، إلا أن الاستفادة البحرينية من ارتفاع الأسعار تبقى محدودة مقارنة بالمنتجين الكبار لأن إنتاج البحرين قليل نسبيًا، كما أن تعطل النقل قد يمنع الاستفادة الكاملة من الأسعار المرتفعة نسبيًا خلال مدة التوتر الجيوسياسي. إضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة أسعار النقل والشحن بشكل أكبر وقد تتجاوز الخسائر في القطاعات غير النفطية المكاسب التي يحققها القطاع النفطي.

من هنا نرى أن ارتفاع أسعار النفط في ظل الوضع الحالي لا يمكن أن يعد مكسبًا للبحرين بقدر ما يعد أيضًا خسائر غير مباشرة للقطاعات غير النفطية. فإذا ما حققت الحكومة مثلًا إيرادات تتراوح ما بين ٢٥٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار كمعدل سنوي، فإن هذه الإيرادات لا تمثل عوائد اقتصادية مقابل خسائر إجمالية وصلت إلى ١,٣٧٢ مليار دولار خلال العام الحالي ٢٠٢٦. ومن ثم لا يمكن النظر إلى ارتفاع الأسعار خلال المدة الماضية على الأقل على أنه تعويض كامل عن أضرار الحرب، بل هو عامل يمكن أن يحسن من مستوى الإيرادات الحكومية في المدى القصير لكنه لا يسد خسائر قطاعات السياحة والصناعة والخدمات المالية والاستثمار.

ومما سبق، لو افترضنا أن سيناريو التوتر بين الولايات المتحدة وإيران يستمر في مضيق هرمز عامًا كاملًا، فتعويض الخسائر الكلية المذكورة آنفًا لا يمكن أن يكون سريعًا، وهذا يعني استمرار الفجوة بين توقعات النمو السابق قبل الحرب وما بعدها لمدة تعتمد على مرونة النشاطات الاقتصادية التي تعطلت جراء الحرب في العودة إلى نشاطها السابق بشكل طبيعي. ومعنى ذلك، أن التكلفة الاقتصادية التي تحملتها المملكة بسبب الحرب لا يمكن حصرها في قيمة الأضرار في المنشآت والممتلكات، أو في الإنفاق العسكري، كل ذلك يشكل جزءًا من الخسارة، فالتقدير الأوسع يجب أن يشمل خسارة الانتاج وتراجع الصادرات والاستثمار والسياحة أثناء الحرب وما بعدها. يضاف إلى ذلك تكلفة ارتفاع الشحن والتأمين وتدهور القوة الشرائية بسبب التضخم.

ختاماً، نقول إن التكاليف غير المباشرة هي الأخطر على الاقتصاد البحريني لأنها كما لاحظنا تمثل الحصة الأكبر من الخسائر، كما أن بعضها من المتوقع أن يستمر لمدة حتى بعد انتهاء الحرب. لا سيما ارتفاع كلفة الدين الحكومي وتراجع ثقة المستثمرين وتضرر صورة منطقة الخليج العربي بالكامل باعتبارها بيئة مستقرة للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وفي حال تكرار الهجمات على المنشآت الموجودة في البحرين قد تتحول الصدمة المؤقتة إلى مشكلة هيكلية تؤخر خطط التنويع الاقتصادي وتزيد من اعتماد الدولة على الاقتراض. وعلى هذا الأساس، اعتقد أن البحرين بحاجة إلى سياسة تحفيز للاستثمار المحلي والأجنبي مع ضمان حماية الإنفاق الاجتماعي وتوفير ضمانات للشركات المتضررة فضلًا عن تنويع طرق الاستيراد والتصدير وتعزيز امن المنشآت الرقمية والمالية. كما يجب أن تتجنب السياسة الاقتصادية تمويل جميع تكاليف الأزمة عن طريق الدين، لأن زيادة الاقتراض مع وجود دين سابق بحدود ٦٣ مليار دولار أو أكثر من ذلك قد يتسبب في استمرار تكلفة الحرب في الموازنة العامة للمملكة لسنوات أطول نسبيًا. وهذا يعني أن تأثير الحرب الأمريكية الإيرانية على البحرين لا ينحصر في التكاليف العسكرية والأمنية فحسب، بل أن تأثيرها امتد إلى فرض تكلفة تنموية تتمثل في تكاليف بمليارات الدولارات من الدخل وفرص الاستثمار والنمو التي خسرها الاقتصاد البحريني بسبب هذه التداعيات.

* استاذ مشارك - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة

ما وراء الأرقام: الكلفة الثقافية والاجتماعية للحرب على الشرق الأوسط

الكلفة الثقافية للحروب أكثر أنواع الكلفة عمقًا لتأثيرها في الموارد البشرية أساس التنمية

عندما تُقاس الحروب، ينصرف الذهن عادةً إلى حجم الخسائر المالية، وعدد المنشآت المدمرة، وانخفاض معدلات النمو، وارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب الأسواق العالمية. ولا شك أن هذه المؤشرات تمثل وجهاً مهماً من وجوه التكلفة، غير أنها ليست سوى الجزء الظاهر من المشهد. فالحروب، ولا سيما تلك التي تدور في مناطق تتسم بحساسية جيوسياسية كالشرق الأوسط، تنتج في الوقت نفسه أنماطاً من الخسائر لا تظهر في الحسابات الاقتصادية المباشرة، لكنها تمتد آثارها لعقود طويلة، وتؤثر في قدرة المجتمعات على استعادة توازنها، وفي قدرة الدول على مواصلة مشاريعها التنموية.

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

ومن هذا المنطلق، تبدو المواجهة الأمريكية/الإسرائيلية الإيرانية، بما رافقها من تصعيد عسكري وتوترات إقليمية، حدثاً لا ينبغي اختزاله في أرقام الإنفاق العسكري أو تقلبات أسعار النفط، بل بوصفه ظاهرة اجتماعية وثقافية تعيد تشكيل البيئة الإنسانية التي يقوم عليها الاقتصاد نفسه. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، وإنما يستند إلى منظومة من الثقة والاستقرار والتوقعات الإيجابية والقيم المشتركة، وهي عناصر تتكون داخل المجتمع قبل أن تنعكس في الأسواق. ولذلك فإن أي حرب واسعة النطاق لا تستنزف الموارد المادية فحسب، وإنما تستنزف كذلك الرصيد المعنوي للمجتمعات، وتضعف العلاقات الاجتماعية، وتزيد مستويات القلق، وتعيد إنتاج الانقسامات، وتؤثر في صورة المستقبل داخل الوعي الجمعي. وهذه كلها تكاليف يصعب التعبير عنها بمؤشرات مالية، لكنها تتحول تدريجياً إلى خسائر اقتصادية حقيقية، سواء من خلال انخفاض الاستثمار، أو تراجع الإنتاجية، أو هجرة الكفاءات، أو تباطؤ الابتكار، أو ارتفاع كلفة إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

وفي منطقة الخليج العربي، تكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة، لأن الاقتصادات الخليجية لم تعد تعتمد على النفط وحده، بل أصبحت ترتكز بصورة متزايدة على الاستثمار العالمي، والاقتصاد الرقمي، والسياحة، والخدمات اللوجستية، ومشروعات التحول الوطني، وهي جميعها قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار المجتمعي والثقة المستقبلية. فكلما ارتفعت مستويات التوتر الإقليمي، لم تقتصر التأثيرات على حركة التجارة أو أسواق المال، بل امتدت إلى المزاج الاجتماعي، وإدراك المخاطر، وسلوك المستثمرين، وخيارات الشباب، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ومستقبله. من هنا، ينطلق هذا المقال من فرضية مفادها أن الكلفة الحقيقية للحرب لا تكمن فقط في الأموال التي تُنفق أو المنشآت التي تُدمر، وإنما فيما تتركه من آثار عميقة في البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. فالاقتصاد ليس مجرد أرقام، وإنما هو انعكاس لحالة المجتمع، وكل تراجع في الثقة أو التماسك أو الشعور بالأمان يتحول، عاجلاً أو آجلاً، إلى خسارة اقتصادية يصعب تعويضها. ولذلك فإن قراءة تداعيات الحرب من منظور التاريخ الثقافي والاجتماعي لا تمثل خروجاً عن موضوع "الكلفة الاقتصادية"، بل توسع مفهومه ليشمل الأسس غير المرئية التي

التعافي الحقيقي يبدأ عندما تستعيد المجتمعات قدرتها على الثقة بالمستقبل وتعيد بناء علاقات الأفراد والمؤسسات وتستأنف إنتاج المعرفة والابتكار

يقوم عليها النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة.

عندما تتحول الحرب إلى أزمة ثقة اجتماعية

تكشف الخبرة التاريخية أن أول ما تستهدفه الحروب ليس المباني ولا البنى التحتية، وإنما الثقة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، والثقة التي تربط المجتمع بالدولة، والثقة التي تمنح الإنسان القدرة على التخطيط للمستقبل. فهذه الثقة تشكل أحد أهم عناصر ما يُعرف في الأدبيات الاجتماعية برأس المال الاجتماعي، وهو المورد غير المادي الذي يسمح للمؤسسات والأسواق والعلاقات الاقتصادية بالعمل بكفاءة واستقرار. وكلما تراجعت مستويات الثقة، ارتفعت تكاليف التعاملات الاقتصادية، وتباطأت حركة الاستثمار، وزادت نزعة الأفراد إلى الحذر والانكماش. ولا يقتصر أثر الحرب على المجتمعات المنخرطة مباشرة في العمليات العسكرية، بل يمتد إلى البيئات المحيطة التي تتأثر بمناخ عدم اليقين. فمع تصاعد احتمالات التصعيد، تتزايد الشائعات، ويزداد الاعتماد على الأخبار غير الموثقة، وتتسع مساحات القلق الجماعي، وتصبح وسائل التواصل الاجتماعي بيئة خصبة لإعادة إنتاج المخاوف أكثر من كونها أدوات لنقل المعلومات. وفي مثل هذه الأجواء، لا يتغير السلوك الاقتصادي بفعل الوقائع وحدها، وإنما بفعل التصورات الذهنية عن المستقبل، وهي تصورات قد تكون أشد تأثيراً من الأحداث ذاتها. ولعل هذا ما يفسر لماذا تتأثر الأسواق أحياناً بمجرد الإعلان عن احتمال وقوع مواجهة عسكرية، حتى قبل أن تبدأ

بناء مجتمع يتمتع بوعي إعلامي والتحقق من المعلومات والثقة بالمؤسسات الوطنية أحد أهم عناصر الصمود الاقتصادي والاجتماعي

العمليات الفعلية. فالمستثمر لا يتعامل مع الحاضر فقط، وإنما مع توقعاته للمستقبل، والمستهلك لا ينفق وفق دخله الحالي وحده، بل وفق إحساسه بالأمان القادم. وكلما زادت الضبابية، اتجهت القرارات الاقتصادية نحو الحذر، وتأجلت الاستثمارات، وانخفض الاستهلاك، وارتفعت معدلات الادخار الوقائي، وهي جميعها انعكاسات اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية. وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً في المجتمعات التي تعيش ضمن بيئة إقليمية متقلبة، حيث يتحول الإحساس بالمخاطر إلى جزء من الثقافة اليومية. فالتوتر المستمر يعيد تشكيل اللغة الإعلامية، ويؤثر في النقاش العام، ويخلق حالة من الاستعداد النفسي الدائم للأزمات، الأمر الذي يجعل المجتمع أقل ميلاً إلى المبادرة وأكثر ميلاً إلى المحافظة والانتظار. ومع مرور الوقت، تتحول هذه السلوكيات إلى ثقافة اجتماعية مستقرة، تؤثر في أنماط العمل والإنتاج والابتكار، وتفرض على الاقتصاد تكاليف غير منظورة، لكنها ذات أثر بالغ في المدى البعيد.

الحرب وإعادة تشكيل الذاكرة الجماعية: عندما تتحول الصراعات إلى تكلفة ثقافية ممتدة

إذا كانت الخسائر الاقتصادية للحروب تُقاس خلال أشهر أو سنوات، فإن خسائرها الثقافية تمتد عبر الأجيال، لأنها تستقر في الذاكرة الجماعية للمجتمعات وتعيد تشكيل نظرتها إلى الذات وإلى الآخر وإلى المستقبل. فالذاكرة ليست مجرد سجل للأحداث الماضية، بل هي الإطار الذي يحدد كيفية تفسير الحاضر واتخاذ القرارات المستقبلية. ولهذا فإن كل حرب تترك وراءها سرديات جديدة، وصوراً ذهنية، ومشاعر متراكمة تصبح جزءاً من الثقافة السياسية والاجتماعية، حتى بعد توقف العمليات العسكرية بسنوات طويلة. ومن منظور التاريخ الثقافي، لا تنتهي الحرب بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنما تبدأ مرحلة أخرى أكثر تعقيداً تتمثل في الصراع على تفسير ما جرى. فكل مجتمع يسعى إلى بناء روايته الخاصة، وإعادة ترتيب ذاكرته الجماعية بما يتفق مع تصوراته عن الهوية والأمن والشرعية. وهنا تتحول وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والخطاب السياسي، ووسائل التواصل الاجتماعي إلى فضاءات لإنتاج الذاكرة أكثر من كونها أدوات لنقل الوقائع. ومع مرور الزمن، تتجاوز هذه السرديات حدود اللحظة التاريخية لتصبح مرجعاً دائماً في تشكيل المواقف السياسية والاجتماعية، وهو ما يجعل الحرب حدثاً مستمراً في الوعي، حتى وإن انتهت على الأرض. وتزداد أهمية هذه المسألة في الشرق الأوسط، حيث تتشابك الاعتبارات التاريخية والدينية والثقافية بصورة تجعل الذاكرة الجماعية أحد أهم الفاعلين في تشكيل السياسات العامة. فالأحداث الكبرى لا تُقرأ بوصفها وقائع منفصلة، وإنما تُدمج في سياقات تاريخية أطول، ويجري استحضارها باستمرار في الخطاب العام، الأمر الذي يمنحها قدرة متجددة على التأثير في العلاقات بين الدول والمجتمعات. وبهذا المعنى، فإن المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية لا تنتج تداعياتها في الحاضر فقط، وإنما تضيف طبقة جديدة إلى الذاكرة الإقليمية، قد تؤثر في أنماط التفاعل السياسي والاجتماعي خلال السنوات المقبلة. وتنعكس هذه العملية مباشرة على الاقتصاد، لأن الأسواق لا تستجيب للوقائع العسكرية وحدها، بل تستجيب أيضاً للصورة الذهنية التي تتكون عن استقرار المنطقة ومستقبلها. فكلما ترسخت في الوعي العالمي صورة الشرق الأوسط باعتباره فضاءً دائماً للصراعات، ازدادت كلفة جذب الاستثمارات، وارتفعت مخاطر التمويل، وتباطأت قرارات الشركات الكبرى، حتى في الدول التي تتمتع باستقرار سياسي وأمني داخلي. وهنا تتحول الذاكرة السلبية إلى عبء اقتصادي طويل الأمد، لأن المستثمر يتعامل مع التصورات العامة بقدر ما يتعامل مع المؤشرات

الاقتصاد يستند لمنظومة الثقة والاستقرار والتوقعات الإيجابية والقيم المشتركة وهي تتكون داخل المجتمع قبل أن تنعكس في الأسواق

اقتصادات الخليج ترتكز على الاستثمار العالمي والاقتصاد الرقمي والسياحة والخدمات والتحول الوطني وتعتمد على الاستقرار والثقة

الاقتصادية الدقيقة. ولا يقتصر الأمر على المستثمرين، بل يمتد إلى المجتمعات نفسها. فالشباب الذين ينشؤون في بيئة يسودها الحديث المستمر عن الأزمات والحروب تتكون لديهم تصورات مختلفة عن المستقبل، وقد تصبح الهجرة أو البحث عن فرص خارج الإقليم خياراً أكثر جاذبية من الاستثمار في المستقبل المحلي. وبهذا تتحول الحرب إلى عامل غير مباشر في استنزاف رأس المال البشري، وهو المورد الأكثر أهمية في الاقتصادات الحديثة التي تعتمد على المعرفة والابتكار.

إن هذه النتائج لا تعني أن المجتمعات محكومة بالبقاء أسيرة لذاكرة الصراع، لكنها تؤكد أن إدارة الذاكرة أصبحت جزءاً من إدارة التنمية. فالدول التي تنجح في تحويل الذاكرة من أداة لاستدامة الانقسام إلى وسيلة لبناء الثقة، تكون أكثر قدرة على استعادة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وإعادة دمج المجتمع في مشروع تنموي مشترك. ومن هنا، لم تعد السياسات الثقافية شأناً رمزياً، بل أصبحت عنصراً من عناصر الأمن الوطني والاقتصادي في آن واحد. وفي هذا السياق، يبرز دور الثقافة بوصفها قوة إنتاج وليست مجرد نشاط فكري أو فني. فالثقافة التي تشجع على الحوار والانفتاح والتسامح، وتدعم التفكير النقدي، وتؤكد قيمة المؤسسات، تسهم في تخفيض الكلفة الاجتماعية للصراعات، لأنها تحد من الاستقطاب، وتساعد على ترميم الثقة، وتعيد توجيه الطاقات نحو البناء بدلاً من الاستنزاف. وعلى العكس من ذلك، فإن الخطابات التي تعيد إنتاج الكراهية والانقسام، حتى بعد انتهاء المواجهات، تطيل عمر الأزمة، وتؤجل تعافي الاقتصاد والمجتمع معاً. ولهذا يمكن القول إن تكلفة الحرب لا تُختزل في الأموال التي تنفقها الحكومات على إعادة الإعمار، وإنما تشمل أيضاً الزمن الثقافي اللازم لإعادة بناء الوعي الجمعي. فإصلاح الجسور والطرق والموانئ قد يستغرق سنوات، أما إصلاح الصور الذهنية، وإعادة إنتاج الثقة، وترميم العلاقات الاجتماعية، فقد يحتاج إلى جيل كامل. وهذه الحقيقة هي التي تجعل الكلفة الثقافية للحروب من أكثر أنواع الكلفة عمقاً واستدامة، لأنها تؤثر في الموارد البشرية التي تشكل أساس التنمية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه الزاوية، فإن دول الخليج العربي، وهي تمضي في تنفيذ رؤاها الوطنية الطموحة للتحول الاقتصادي والاجتماعي، تجد نفسها أمام تحدٍ يتجاوز حماية المنشآت أو تأمين سلاسل الإمداد، ليشمل أيضاً حماية البيئة الثقافية التي تقوم عليها التنمية. فالاقتصادات القائمة على الابتكار، واستقطاب الكفاءات العالمية، وبناء المدن الذكية، تحتاج إلى صورة ذهنية مستقرة بقدر حاجتها إلى البنية التحتية المتطورة. وكلما نجحت هذه الدول في ترسيخ ثقافة الاستقرار والانفتاح والقدرة على إدارة الأزمات، أصبحت أقل عرضة لانتقال التكلفة الثقافية للحروب الإقليمية إلى داخل مجتمعاتها، وأكثر قدرة على تحويل الاستقرار الاجتماعي إلى ميزة تنافسية تعزز مكانتها الاقتصادية والإقليمية.

ما بعد الحرب... إعادة بناء المستقبل من خلال الثقافة والثقة والإنسان

إذا كانت الحروب قادرة على تدمير المدن خلال أسابيع، فإن إعادة بناء المجتمعات لا تتحقق بمجرد إعادة تشييد الطرق والجسور والمنشآت. فالتجارب الدولية تشير إلى أن التعافي الحقيقي يبدأ عندما تستعيد المجتمعات قدرتها على الثقة بالمستقبل، وتعيد بناء العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتستأنف إنتاج المعرفة والابتكار. ولهذا فإن مرحلة ما بعد الحروب ليست مجرد مشروع هندسي أو مالي، بل هي مشروع ثقافي واجتماعي بالدرجة الأولى، لأن الإنسان هو الذي يعيد تشغيل الاقتصاد، وليس البنية التحتية وحدها. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في الثقافة لم يعد ترفاً فكرياً، بل أصبح أحد أدوات الأمن الاقتصادي. فالثقافة التي تعزز قيم العمل، واحترام القانون، والتسامح، والانفتاح على المعرفة، تسهم في خلق بيئة قادرة على استيعاب التحولات الكبرى، وتحد من قابلية المجتمع للانقسام والاستقطاب. كما أن الصناعات الثقافية والإبداعية، بما تتضمنه من إنتاج معرفي وفني وإعلامي، أصبحت اليوم

الكلفة الحقيقية للحرب لا تكمن فقط في تدمير المنشآت وإنما فيما تتركه من آثار عميقة في البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات

جزءاً من الاقتصاد العالمي، ومصدراً لفرص العمل، وعنصراً من عناصر القوة الناعمة التي تؤثر في مكانة الدول وقدرتها على جذب الاستثمار والسياحة والكفاءات. وفي السياق الخليجي، تبرز أهمية هذا البعد بصورة أوضح، لأن معظم الرؤى الوطنية المعاصرة لا تقتصر على تنويع مصادر الدخل، بل تستهدف أيضاً بناء مجتمعات أكثر ابتكاراً وتنافسية وجودة في الحياة.

وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بالإنفاق المالي وحده، وإنما تتطلب ترسيخ منظومة ثقافية تشجع المبادرة، وتدعم الإبداع، وتعزز الثقة بالمؤسسات، وتفتح المجال أمام المشاركة المجتمعية. وكلما نجحت الدولة في بناء هذه البيئة، ازدادت قدرتها على امتصاص الصدمات الإقليمية، وتقليل انتقال آثارها إلى الداخل.

ويكتسب العنصر البشري في هذا الإطار مكانة مركزية، لأن الاقتصاد العالمي يتجه بصورة متسارعة نحو المنافسة على العقول أكثر من المنافسة على الموارد الطبيعية. فالدول التي تستطيع الاحتفاظ بكفاءاتها، واستقطاب المواهب العالمية، وتوفير بيئة مستقرة للإبداع والبحث العلمي، تمتلك ميزة استراتيجية تتجاوز المكاسب الاقتصادية المباشرة. ولذلك فإن حماية رأس المال البشري من آثار القلق والاستقطاب والهجرة تصبح جزءاً من إدارة التكلفة الحقيقية للحروب، حتى بالنسبة للدول التي لا تشارك فيها عسكرياً.

كما أن التطور الرقمي يفرض بعداً جديداً في إدارة الأزمات. فالحروب الحديثة لا تدور في الميدان العسكري وحده، بل تمتد إلى الفضاء المعلوماتي، حيث تتنافس السرديات، وتنتشر المعلومات المضللة، وتتأثر الأسواق بالروايات المتداولة بقدر تأثرها بالأحداث الواقعية. ومن ثم، فإن بناء مجتمع يتمتع بوعي إعلامي، وقدرة على التحقق من المعلومات، وثقة بالمؤسسات الوطنية، أصبح أحد أهم عناصر الصمود الاقتصادي والاجتماعي في القرن الحادي والعشرين. فكلما ارتفعت مناعة المجتمع ضد التضليل، انخفضت الكلفة النفسية والاجتماعية للأزمات، وازدادت قدرة الاقتصاد على الحفاظ على توازنه. ومن جهة أخرى، تبرز أهمية التعاون الإقليمي في تقليل الكلفة الممتدة للصراعات. فالقضايا المرتبطة بأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، وحركة التجارة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا، لم تعد شؤوناً وطنية خالصة، وإنما أصبحت مترابطة على المستوى الإقليمي والدولي. ولذلك فإن تعزيز قنوات الحوار، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، يسهم في بناء شبكة من المصالح المشتركة تقلل من احتمالات التصعيد، وتزيد من قدرة المنطقة على التعامل مع الأزمات بأقل الخسائر الممكنة. فكلما اتسعت دوائر التعاون، تقلصت مساحة الصراع، وارتفعت قيمة الاستقرار بوصفه مورداً اقتصادياً في حد ذاته. إن هذا الفهم يقود إلى إعادة تعريف مفهوم الكلفة في الدراسات الاستراتيجية.

فالكلفة لا تبدأ عندما تُطلق الصواريخ، ولا تنتهي عندما تتوقف العمليات العسكرية، بل تمتد إلى كل ما يصيب الإنسان والمجتمع من تغيرات في أنماط التفكير، والثقة والعمل والإنتاج. ولهذا فإن الاقتصار على قياس الخسائر المالية لا يقدم سوى صورة جزئية، بينما تكمن الكلفة الأعمق في استنزاف رأس المال الاجتماعي، وإضعاف الذاكرة الإيجابية، وإرباك التوقعات المستقبلية، وهي عناصر تؤثر بصورة مباشرة في كفاءة الاقتصاد وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة.

* باحث مستقل ـ وندسور ـ أونتاريو ـ كندا

امريكا تنزلق لاقتصاد التعبئة على حساب البرامج الاجتماعية ما يهدد قدرتها التنافسية

دول الخليج اعادت رسم خريطة العبور بالموانئ البديلة والربط البري لتقليل خلل الارتباط بممر واحد

أدانت عدد من الدول العربية الهجمات والاعتداءات الإيرانية على عدد من الدول العربية : البحرين، والإمارات ، وقطر ، والسعودية، والكويت، والعراق ، إذ إن تلك الأعمال تمثل انتهاكا صريحا لسيادة الدول وتهديدا لأمنها واستقرارها ، وأعربت الدول العربية عن تضامنها الكامل مع الدول المتضررة ، ودعمها لأي إجراءات تتخذها هذه الدول للدفاع عن أمنها وحماية شعوبها في مواجهة أي اعتداءات ، محذرة من خطورة تطورات الوضع الراهن، وداعية المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لخفض التوتر ومنع اتساع دائرة الصراع .

أ.د. ثامر العاني

وتعد إيران دولة إقليمية كبيرة ذات موقع استراتيجي مهم في غرب آسيا، ومدخلا لوسط آسيا والشرق الأقصى، فيما تتمتع أيضا بإمكانات اقتصادية كبيرة، حيث تعد من كبريات الدول في العالم في احتياطيات النفط والغاز. وسيلحق إغلاق مضيق هرمز أضرارا كبيرة بالاقتصاد الإيراني بشكل سريع، إذ لن تكون إيران قادرة على تصدير نفطها، إذ تصدر إيران ٩٠٪ من نفطها الخام عبر مضيق هرمز، ومن شأن اضطراب صادرات الطاقة من إيران أن يخلق مشكلة للصين، فهي أكبر مشتر في العالم للخام الإيراني.

إن فهم حقيقة الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يمثل خطوة أساسية لتحليل التداعيات الاقتصادية للحرب الحالية، ويسهم في ذلك أيضا فهم طبيعة الحرب الراهنة وسيناريوهاتها المحتملة ، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم تأثيرا في الاقتصاد العالمي، نظرا لما تمتلكه من موارد طبيعية استراتيجية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي يجعلها محورا رئيسيا للتجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، وقد ازدادت أهمية هذه المنطقة في السنوات الأخيرة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الصراعات العسكرية، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على استقرار الأسواق العالمية للطاقة والتجارة والاستثمار.

يعزز من أهمية الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ثلاثة عوامل رئيسية؛ الأول دور المنطقة كمركز رئيسي لإنتاج وتصدير الطاقة، والثاني موقعها الاستراتيجي في شبكة الممرات البحرية العالمية، والثالث والأخير دور المنطقة المتزايد في تدفقات الاستثمارات والتجارة العالمية ، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم، وتضم أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، مثل السعودية وإيران والعراق والإمارات والكويت وقطر، ويمثل إنتاج هذه الدول جزءا أساسيا من الإمدادات العالمية للطاقة.

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى أن دول المنطقة تمتلك نحو نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، مما يجعلها تلعب دورا محوريا في تحديد اتجاهات أسواق

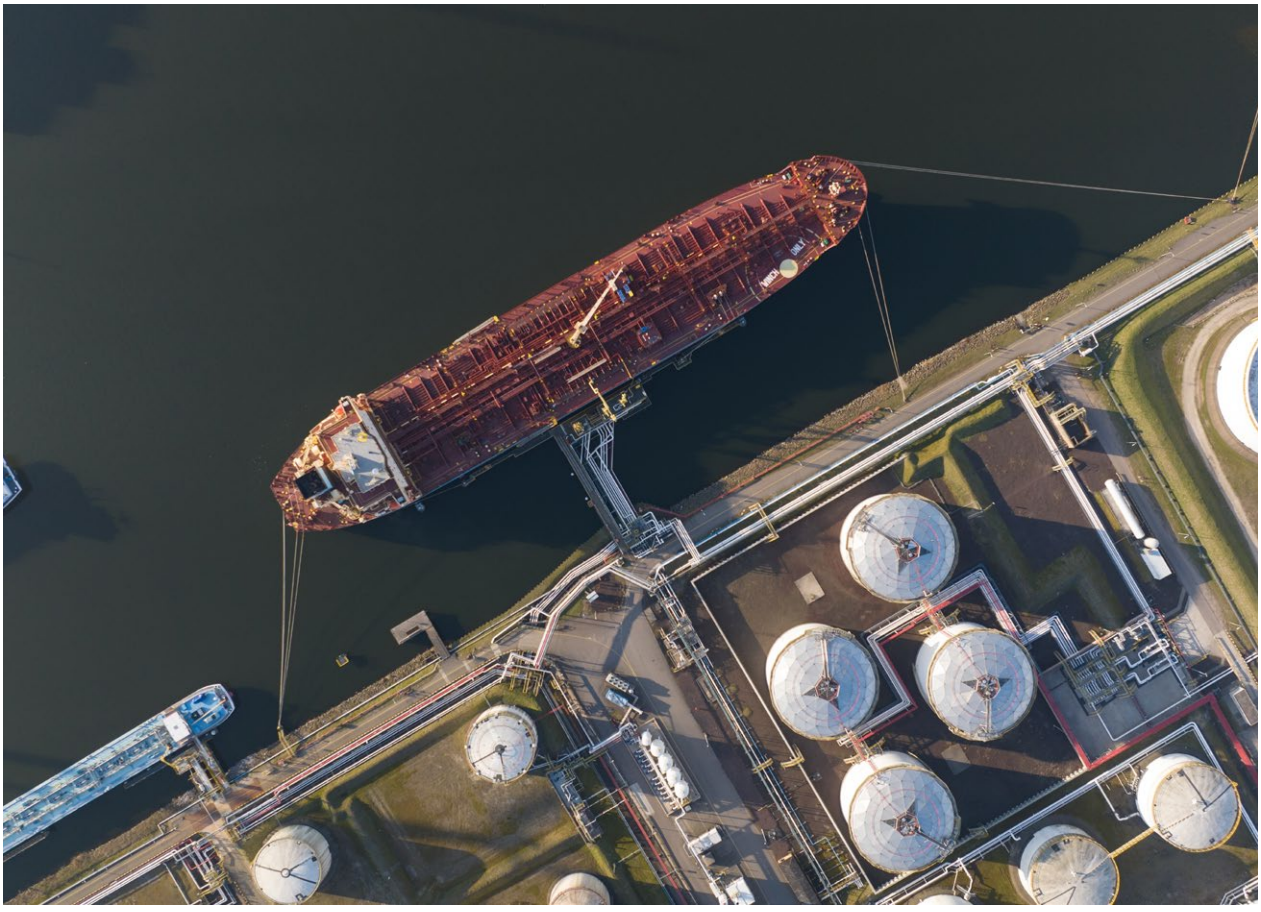

ارتفاع تكاليف الدفاع والأعباء المالية والأولويات المحلية يحد من إمكانية استمرار العمليات العسكرية واسعة النطاق بشكل متزايد

الطاقة العالمية. وبلغت حصة الشرق الأوسط من احتياطيات النفط المؤكدة، مقارنة بباقي دول العالم، ٤٨٪، مقابل ٥٢٪ لباقي دول العالم، بينما بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي ٤٠٪، مقابل ٦٠٪ لباقي دول العالم. علما بأن صادرات النفط العالمية لمنطقة الشرق الأوسط بلغت أكثر من ٣٠٪، وباقي دول العالم أقل من ٧٠٪، وفقا لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن تكلفة الحرب على إيران تبلغ ٣٧,٣ مليار دولار ، وتحتاج الحرب إلى ميزانية تقدر بترليونات الدولارات لعام ٢٠٢٧م، إذ أعلن الكونغرس الأمريكي الموافقة على تخصيص ٩٥ مليار دولار لإدامة الحرب على إيران كتكاليف اقتصادية، ولكن وفقا لأحد خبراء ميزانية الحرب ، فإن الصراع سيكلف دافعي الضرائب الأمريكيين في نهاية المطاف ترليون دولار على الأقل ، ويخصص المشروع ٧٣ مليار دولار لوزارة الدفاع (البنتاغون) ووكالة الاستخبارات، معظمها لتمويل العمليات المرتبطة بالحرب ضد إيران، إضافة إلى ١٢ مليار دولار لدعم المزارعين المتضررين من الحرب التجارية، و١٠ مليارات دولار لبرامج انتخابية.

وقد أوضح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن أن تكلفة الحرب على إيران تبلغ يوميا نحو ٨٩١,٤ مليون دولار ، مع توقع انخفاض التكاليف عند استخدام ذخائر أرخص وتراجع إطلاق الصواريخ والمسيرات الإيرانية، ولا تشمل هذه الأرقام التداعيات على الاقتصاد العالمي ، حيث يشير معهد التمويل

التوسع الأمريكي في الإنفاق العسكري يقلل الموارد المتاحة للقطاعات المنتجة ويقوض آفاق النمو المستدام والبنية التحتية على المدى المتوسط والطويل

الدولي إلى أن أسعار النفط عند ٨٠ دولارا للبرميل قد تكبد الاقتصاد العالمي خسائر تقدر بنسبة ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي ، في حين سيصل التأثير إلى ٠,٦٪ إذا ارتفعت الأسعار إلى ما بين ١٠٠ و١١٠ دولارات للبرميل.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأضرار والخسائر التي تتحملها الدول العربية، وهي السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، والأردن، والعراق، ستبلغ عشرات المليارات من الدولارات، إذ إن خسائر العراق بلغت تقريبا ١٢٠ مليار دولار، حسب التقديرات المنشورة، في قطاع النفط جراء إيقاف تدفق النفط بسبب الحرب.

وفيما يتعلق بالتكلفة المباشرة وغير المباشرة على المنطقة العربية، أسفرت المواجهة عن تذبذب حاد في أسعار النفط، حيث قفزت الأسعار متجاوزة ٨٠ دولارا للبرميل، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط. وقد واجهت الدول العربية القريبة من مسرح العمليات ضغوطا اقتصادية واجتماعية مباشرة نتيجة موجات النزوح، مثل سوريا، وتضرر خطوط التجارة وسلاسل الإمداد، فضلا عن المخاطر الأمنية على المنشآت الحيوية.

واضطرت دول عربية عدة إلى رفع حالة التأهب الأمني وزيادة الإنفاق العسكري لحماية مجالها الجوي والبحري، مما اقتطع جزءا كبيرا من موازناتها التنموية. وتراجعت الاستثمارات والسياحة؛ إذ شهدت المنطقة انخفاضا في التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتباطؤا في قطاع السياحة نتيجة حالة الترقب وعدم الاستقرار الجيوسياسي الذي خيم على الشرق الأوسط بأكمله.

ومن المهم إيضاح أن تعرض ناقلات النفط والغاز المارة عبر مضيق هرمز للهجمات سيستدعي حماية السفن الحربية الغربية، ولا سيما الأمريكية، لتأمين العبور عبر المضيق، وهو ما سيؤدي إلى إبطاء حركة الشحن البحري، ولكنه لن يؤثر بشكل كبير على إمدادات الطاقة العالمية. ولكن في حال جرى إغلاق مضيق هرمز بشكل كامل لعدة أيام، فإننا أمام سيناريو صعب على أسواق الطاقة، وقد ترتفع أسعار النفط عالميا إلى ما بين ١٢٠ و١٥٠ دولارا للبرميل، حسب توقعات المتخصصين.

وتبرز في هذا السياق قدرة ومدى تأثير اقتصادات دول الخليج العربية والعراق، التي أصبح حجمها أكثر تنوعا وأكبر انخراطا في قنوات الاقتصاد العالمي، تجارة واستثمارا وتمويل، وتطورت فيه مراكز البيانات. أما فيما يتصل بالبدائل أمام مصدري النفط والغاز في الخليج والعراق إذا أغلق هرمز ، فهي تتمثل في إنشاء بعض هذه الدول، ولا سيما السعودية والإمارات، بنية تحتية ضخمة لنقل النفط والغاز الطبيعي عن طريق البر ، لضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية، وذلك في حال حدوث أي توترات تعيق الملاحة في مضيق هرمز ، الذي تمر عبره ربع إمدادات النفط العالمية المنقولة بحرا.

وتشير التداعيات الإقليمية والمالية إلى تأثر دول الجوار، وإلى تأثر ميزانيات دول مثل مصر والأردن ولبنان والعراق بسبب تراجع السياحة واضطراب التجارة عبر البحر الأحمر وقناة السويس ومضيق هرمز ، كما شهدت مؤشرات الأسهم العالمية انخفاضات ملحوظة، خصوصا في الأسواق الأوروبية، مع زيادة تكاليف شحن النفط عبر الناقلات العملاقة بأكثر من الضعف، وهذا يهدد ارتفاع أسعار الأسمدة والغاز بزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي ، مما ينذر بأزمة أمن غذائي عالمي.

ويعيش النظام الدولي اليوم على وقع الاضطرابات وعدم اليقين، وتزداد حدة التنافس بين القوى الدولية، وما يحمله ذلك من إسقاطات على مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وتزداد حدة هذه الصراعات في بعض المناطق أكثر من غيرها، فيما يستدل البعض على تزايد بؤر التوتر حول العالم كمؤشر على فشل آليات التنظيم الدولي وعدم قدرتها على حل الصراعات بالطرق السلمية. وفي الشرق الأوسط، كثيرا

حذر صندوق النقد من تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم عالميا

نتيجة اضطراب الإمدادات مصحوبا بأزمة طاقة حادة تربك أسس تحقيق النمو

ما اتسمت الحروب والصراعات التي تشهدها المنطقة بتداعيات تتجاوز الدول الأطراف في الحرب، لتشمل دولا مجاورة أخرى، بل ودخول قوى دولية طرفا فيها.

ومن الجدير بالذكر أن أمريكا أعلنت أن هدف الحرب النهائي هو البرنامج النووي الإيراني، وصناعة الصواريخ الباليستية، وأذرع إيران، غير أن هدف تغيير النظام في دولة إقليمية كبيرة مثل إيران يحمل في طياته الكثير، وفي مقدمة ذلك سعي أمريكا لترسيخ هيمنتها على الشؤون الدولية على حساب القوى الدولية المنافسة الأخرى.

وفيما يتعلق بتداعيات الحرب وركائز التنمية ، يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن الحرب بين أمريكا وإسرائيل وإيران تمثل تطورا خطيرا للاقتصاد العالمي، حيث بدأت بوادر هذه التداعيات تظهر بالفعل مع تصاعد التوترات في أوائل عام ٢٠٢٦م، إذ إن التداعيات على الاقتصاد العالمي تمثل صدمة ركود تضخمي، إذ حذر الصندوق من سيناريو يجمع بين تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم عالميا نتيجة اضطراب الإمدادات، مصحوبا بأزمة طاقة حادة تربك أسس تحقيق النمو المستدام.

وتمثل التداعيات على اقتصاد إيران انكماشا حادا، إذ توقع البنك الدولي أن يؤدي الصراع إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، مع تدهور حاد في مستويات المعيشة، وسيؤدي النزاع إلى انخفاض حاد في قيمة العملة الإيرانية، مما قد يدفع بمعدلات التضخم السنوية للقفز سريعا إلى أكثر من ٦٠٪، إذ حذر خبراء البنك من أضرار طويلة الأمد ستلحق برأس المال البشري والمادي والبنية التحتية الإنتاجية في إيران، وتتفاقم التداعيات في مختلف القطاعات، فنقص الوقود المكرر، كالديزل ووقود الطائرات، يؤثر على النقل والتجارة، بينما يؤدي ارتفاع تكاليف الأسمدة والخدمات اللوجستية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن ملايين آخرين يدفعون إلى براثن الجوع، مما يزيد من هشاشة الوضع العالمي أصلا ، وأكد صندوق النقد الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تعيش لحظة فارقة وصعبة في تاريخها الاقتصادي المعاصر ، إثر الحرب التي اندلعت في شباط ٢٠٢٦م ، إذ إن هذا النزاع لم يمثل مجرد أزمة حدودية، بل تحول إلى صدمة ضربت قلب الممرات الاقتصادية الاستراتيجية، مخلفا صدمة طاقة عالمية وشللا في سلاسل الإمداد. وفي خضم هذه التحديات، برزت بعض الاقتصادات، كالسعودية والإمارات ومصر والعراق والأردن وقطر، التي أظهرت متانة استثنائية مكنتها من امتصاص تداعيات إغلاق مضيق هرمز وتراجع الإنتاج الإقليمي.

ولعل أحد أبرز الدروس القاسية والملهمة التي استخلصها الاقتصاد العالمي من الحرب وإغلاق مضيق هرمز يكمن في ضرورة تنويع طرق التجارة بوصفها ضمانة وجودية لاستمرار تدفق السلع والطاقة. وفي هذا السياق، فإن النهج الذي سلكته دول الخليج العربي ضمن رؤيتها الاستراتيجية لم يكن مجرد تطوير للبنية التحتية، بل كان إعادة رسم شاملة لخريطة العبور اللوجستي، حيث نجحت من خلال تطوير الموانئ البديلة على البحر الأحمر ، وتوسيع شبكات الربط البري والسككي، في تقليل حالة الخلل الناتجة عن الارتباط بممر مائي واحد وضيق.

وتشمل التكاليف قصيرة الأجل الذخائر، والصواريخ، والقنابل والطائرات الاعتراضية، وصيانة مجموعتين أو ثلاث مجموعات من حاملات الطائرات الضاربة، وصيانة الأفراد ورواتب القتال، والأصول المفقودة أو المدمرة، مثل الطائرات المقاتلة والطائرات المسيرة. وكما تشمل التكاليف المتوسطة وطويلة الأجل للحرب إصلاح المنشآت على مدى السنوات الأربع أو الخمس المقبلة، وإعادة تزويد المخزون بأنظمة أسلحة متطورة، فضلا عن مخاطر ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي نتيجة للصراع الدائر.

وتتكبد أطراف النزاع أضرارا اقتصادية، في وقت يتصاعد فيه القلق العالمي بشأن أسعار النفط والغاز وحركة الملاحة البحرية قرب مضيق هرمز، إذ إن الحركة البحرية شبه مشلولة، مع انخفاض مرور ناقلات النفط والغاز عبر مضيق هرمز بنسبة تتراوح بين ٨٠٪ و٩٠٪، لتتشكل تجمعات للسفن في مناطق محددة من خليج عمان والخليج العربي. وتأثرت مصافي النفط والمنشآت الغازية في المنطقة باستهدافات إيرانية متفرقة، بما في ذلك مصفاة رأس تنورة قرب الدمام في السعودية وبعض المنشآت الكويتية، مما أدى إلى تعقيد عمليات الإنتاج والتخزين نتيجة توقف حركة الناقلات وتضرر المنشآت. وأوضحت النتائج أن تجمعات السفن في خليج عمان والخليج العربي تأتي نتيجة القيود القانونية واللوجستية، فيما تتزايد الضغوط على إنتاج النفط والغاز مع استمرار النزاع.

ويعد الاقتصاد السياسي عاملا حاسما في الحرب الأمريكية ، فارتفاع تكاليف الدفاع والأعباء المالية والأولويات المحلية يحد من إمكانية استمرار العمليات العسكرية واسعة النطاق بشكل متزايد، وتجاوزت تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية ساحة المعركة في الشرق الأوسط، لتلقي بظلالها على الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد، وعلى النقيض تماما، تستفيد بعض القطاعات من ظروف هذه الحرب، ومن أبرزها قطاعات الصناعات الدفاعية والتسليح، التي شهدت زيادة في الطلب على الأنظمة العسكرية وعقود الصيانة والإمداد، بالإضافة إلى قطاع الطاقة الأمريكي المحلي، ولا سيما منتجي النفط الصخري، الذين عززوا موقعهم التنافسي في ظل تراجع الإمدادات من منطقة الخليج وارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام.

مع ذلك ، يظل التأثير الكلي على الاقتصاد الأمريكي غامضا ومحل نقاش بين الاقتصاديين، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التوسع المفرط في الإنفاق العسكري قد يوفر حافزا للنمو على المدى القصير من خلال تنشيط سلاسل إنتاج الصناعات الدفاعية وخلق فرص عمل مؤقتة، ولكنه يزاحم الاستثمار المدني، ويقلل الموارد المتاحة للقطاعات المنتجة والمبتكرة، ويقوض آفاق النمو المستدام الذي يعتمد على رأس المال البشري والبنية التحتية المدنية على المدى المتوسط والطويل.

وقد تحول الإنفاق الدفاعي من مسألة أمنية فنية بحتة إلى قضية اقتصادية وسياسية ملحة من الدرجة الأولى، وذلك على خلفية تفاقم العجز المالي الفيدرالي الذي كان بالفعل عند مستويات مرتفعة غير مسبوقة قبل اندلاع الحرب ، حيث ارتفع عدد الاقتصاديين والمشرعين وخبراء الميزانية الذين بدؤوا في طرح سؤال جوهري حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تنزلق تدريجيا نحو ما يمكن وصفه باقتصاد التعبئة الأمنية، من حيث ارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع والأمن باضطراد، وذلك على حساب البرامج الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية المدنية، وهذا النمط يهدد بتقويض القدرة التنافسية الاقتصادية الأمريكية على المدى الطويل .

في الختام، تتسع تداعيات الحرب في الشرق الأوسط لتشمل الاقتصادات الكبرى والأسواق المالية العالمية، مع انتقال أثر ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد إلى معدلات التضخم وأسواق السندات والعملات، مما يعزز المخاوف من موجة تضخمية جديدة تضغط على النمو العالمي والسياسات النقدية، إذ تعكس المؤشرات الاقتصادية تصاعد تأثير الحرب على الاقتصادات المستوردة للطاقة، في وقت تواجه فيه البنوك المركزية معضلة الموازنة بين احتواء التضخم ودعم النمو، وسط اضطرابات في التجارة والطاقة والتمويل العالمي.

* أستاذ الاقتصاد القياسي ـ جامعة بغداد

التكلفة المباشرة وغير المباشرة على دول الخليج: سلطنة عمان أنموذج

انتقل الميزان التجاري لصالح عمان بعد سنوات من تفوق الإمارات وحققت السلطنة فائضًا في الموازنة

دراسة تقديرات تكاليف الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية الإيرانية لازالت مسألة احتمالات وتكهنات كون الحرب لازالت مستمرة ولم تنته، ومآلاتها غير واضحة لغاية الآن، لكن التقديرات الحالية للتكاليف الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للحرب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن رصد تقدير بعضًا منها في خضم الأحداث التي جرت في الشهور الماضية. ولعل أبرز تلك التقديرات تنصب حول تكلفة الأمن والتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربية، والتداعيات بعيدة المدى على سياسات التنمية والتوازنات الإقليمية لما بعد الحرب. ونسعى خلال هذا المقال لتقديم تقييم شامل للتكلفة المنظورة للحرب، من خلال تحليل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، مع التمييز بين التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة من خلال رصد الآثار والتداعيات المحتملة للحرب.

د. هلال بن أحمد الحبسي

المكاسب والخسائر من منظور دول الخليج العربية

على ما يبدو أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا تنظر للحرب من ناحية تقدير المكاسب والخسائر المادية، حيث يسيطر على القرار السياسي الرهان بشأن المكاسب السياسية الاستراتيجية بعيدة المدى، المكسب الحقيقي الذي تنظر إليه معظم دول مجلس التعاون الخليجي إضعاف إيران عسكريًا، بغض النظر عن هزيمتها بالحرب أو عدمه، المهم أن قدراتها العسكرية وبالذات النووية والصاروخية قد ضعفت للحد الذي يجعلها غير قادرة على تهديد جيرانها ولا تفرض هيمنتها على المنطقة كحارس أمني ووصي على الكيانات السياسية بالمنطقة.

شكّلت العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران أحد أكثر ملفات الأمن الإقليمي تعقيداً خلال العقود الأربعة الماضية. فالجغرافيا فرضت التعايش، بينما فرضت التباينات السياسية والأيديولوجية والأمنية حالة من التنافس المستمر، جعلت من إيران "الجار الأقوى" الذي لا يمكن تجاهله ولا يمكن في الوقت ذاته التعامل معه بوصفه دولة عادية في الحسابات الأمنية الخليجية، ولا يخفى أيضًا النوايا التوسعية ورغبة فرض الهيمنة السياسية في العقيدة الإيرانية، خصوصًا مع الواقع الذي تشكّله أذرع إيران في بعض الدول العربية المحيطة بدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن هذا المنطلق، برز في السنوات الأخيرة رهان استراتيجي لدى معظم دوائر صنع القرار الخليجية يقوم على خيار سياسي استراتيجي؛ إبقاء قدرات إيران العسكرية في الحدود الدفاعية دون أن يكون لها قدرة على فرض هيمنتها على جيرانها، وضرورة قطع التواصل بينها وأذرعها الحزبية في الدول العربية. إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية قد يفتح نافذة تاريخية لإعادة بناء منظومة الأمن الإقليمي على أسس أكثر توازناً، بما يحد من قدرة طهران على توظيف تفوقها العسكري وشبكة حلفائها الإقليميين في التأثير على البيئة الخليجية.

لم يكن مصدر القلق الخليجي مرتبطاً فقط بحجم القوات المسلحة الإيرانية، وإنما بطبيعة الاستراتيجية الإيرانية القائمة على المزج بين القوة العسكرية وبناء شبكات النفوذ غير المباشر في عدد من الدول العربية. هذا النموذج منح إيران قدرة على ممارسة تأثير يتجاوز حدودها الجغرافية، وهو ما جعل العديد من دول

إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية يعيد بناء منظومة الأمن الإقليمي على أسس أكثر توازنًا ويحد من توظيف شبكة حلفائها الإقليميين

الخليج تنظر إلى المسألة باعتبارها تحدياً بنيوياً للأمن الإقليمي، وليس مجرد خلاف سياسي عابر أو اختلاف مذهبي كما يصوره كثير من المحللين السياسيين.

ومن هنا، فإن أي تراجع في القدرات العسكرية الإيرانية يُنظر إليه، من قبل بعض المحللين، باعتباره انتصار سياسي وعسكري لدول الخليج العربية، لأنه يمثل فرصة لإعادة ضبط ميزان القوى في الخليج. فإضعاف القدرات العسكرية قد يقلل من احتمالات استخدام القوة أو التهديد بها، ويدفع إيران إلى إعادة ترتيب أولوياتها الداخلية، بما يفتح المجال أمام مقاربة أكثر براغماتية ومتوازنة في العلاقات الإقليمية لدول المنطقة. لذلك تُقاس المكاسب لدول الخليج العربية على هذا الأساس، وهو ما يمكن اعتباره نجاحًا لها ومكسبًا وانتصارًا تخرج به دول مجلس التعاون الخليجي من هذه الحرب، وبناءً على هذا المنطق؛ فإن التكلفة المادية لهذا الانتصار تكون استثمارًا استراتيجيًا نجحت به.

التكلفة المباشرة للحرب ومدى قدرة دول الخليج على تحمل تبعاتها

يلامس أبناء دول مجلس التعاون واقع يظهر أن التكلفة المباشرة للحرب على إيران لا تشير إلى تأثر دول الخليج العربية بتبعاتها، حيث إن هذه الدول كانت على استعداد لها، وطورت سياساتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية لهذا الحدث على مدار سنوات طويلة. لذلك أخذت احتياطاتها لمثل هذه المواجهة العسكرية، على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية. لذا الواقع الاجتماعي الذي تعيشه شعوب دول الخليج لم يطرأ عليه تغير ولم يلامسوا تأثرًا في أوضاعهم المعيشية.

ولعل أولى التكاليف المباشرة للحرب التي ظهرت للعيان،

القلق الخليجي لم يرتبط فقط بالقوة الإيرانية إنما من استراتيجية طهران القائمة على مزج القوة ببناء شبكات النفوذ غير المباشر

انكشاف القواعد العسكرية الأمريكية المتمركزة في أراضي دول مجلس التعاون الخليجي أمام الضربات الصاروخية الإيرانية المباشرة، الأمر الذي جر دول مجلس التعاون الخليجي إلى وقائع الحرب العسكرية بشكل مباشر إلى حد ما. رغم اتخاذ الأنظمة السياسية الخليجية موقفا سياسياً صارماً بعدم الدخول بالحرب، لكن الهجمات على القواعد العسكرية الأمريكية شكّل استنزافًا كبيرًا لقدرات الدفاع الجوي لدول الخليج العربية وتفعيل خطط الطوارئ والاغلاق للمنشآت، كما تطلبت عمليات حماية المنشآت الحيوية، كالمطارات والموانئ ومواقع إنتاج النفط وشبكات الخدمات العامة ومحطات التحلية والاتصالات، عبءً دفاعيًا ثقيلا أمام سيل من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة.

ترتب على ذلك تكاليف اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على المدى البعيد، هي الأعلى ماليًا وسياسيًا، حيث تسبب إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة البحرية، والإغلاق المؤقت المتكرر للمطارات بدول الخليج العربية، في إرباك الدورة الاقتصادية لاقتصاديات دول المنطقة، وتعطل الحركة التشغيلية للمنشآت الاقتصادية، وتعطل سلاسل الإمداد وإرباك شديد في حركة الشحن والترانزيت التي تعتمد عليها اقتصاديات دول الخليج، وتأثر القطاع السياحي والمرافق والمنشآت السياحية. هذا التأثير له انعكاس مباشر وطويل الأمد على عدة مؤشرات في الاقتصاد الكلي، كالاستثمار الأجنبي وأسواق المال والتضخم الاقتصادي وارتفاع مباشر لتكاليف التأمين والنقل، والاستنزاف المباشر للإنفاق الحكومي الذي تضاعف بفعل فاتورة التكاليف العسكرية وأيضا دعم الاقتصاد للحفاظ على التوازن الاقتصادي بسبب الظروف الاستثنائية بحيث تُجبر الحكومات للتدخل إما بضخ أموال لدعم الاقتصاد أو الإعفاء من الضرائب والرسوم لتخفيف الضغط عن المنشآت الاقتصادية. إلا أن هذه التكاليف والآثار تبقى على الصعيد المؤسسي، الحكومي والخاص، ولم تمتد آثارها على السكان بشكل مباشر، بفضل الإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون في التعامل مع تبعات الحرب لتنعم شعوبها بالاستقرار والاطمئنان، من خلال توفر المواد الغذائية والسلع بالأسواق والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تدخل الحكومات بدعم المنتجات والسلع، وغيرها من الإجراءات المتخذة على هذا الصعيد.

وتبرز أيضاً تكلفة سياسية لا تقل أهمية، إذ تجد دول الخليج نفسها أمام معادلة صعبة ودقيقة بالغة الحساسية؛ الحفاظ على شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية مفتوحة بالدخول مباشرة بالحرب، والحفاظ في الوقت نفسه على علاقات سياسية متزنة مع إيران لما يفرضه الواقع السياسي بحكم الجوار الجغرافي والشراكة الحضارية. وقد أظهرت الحرب تبايناً في استجابات دول مجلس التعاون وفق أولوياتها الوطنية، وهو ما يعكس أن التهديد واحد، لكن أدوات التعامل معه ليست متطابقة.

على ذلك يمكننا أن نوجز التكلفة المباشرة بارتفاع مستويات المخاطر الجيوسياسية، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وتعطل خطط التنويع الاقتصادي، وتراجع ثقة المستثمرين، وتزايد الضغوط على المالية العامة، فضلاً عن إعادة ترتيب أولويات التنمية لصالح متطلبات الأمن والاستجابة للأزمات.

التدابير والسياسات المتخذة خليجيا لمعالجة آثار وتكاليف الحرب

اقتصادياً، تمتلك معظم دول المجلس احتياطيات مالية وصناديق سيادية كبيرة تمنحها قدرة معتبرة على امتصاص الصدمات قصيرة الأجل. كما أن البنية التحتية المتطورة، ومرونة المؤسسات المالية، وخطط تنويع الاقتصاد، عوامل تعزز القدرة على التعافي. إلا أن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يحول الكلفة من عبء مالي مؤقت إلى تحدٍ استراتيجي يؤثر في النمو، والاستثمار، وثقة الأسواق، والإنفاق التنموي. هذه القدرة المالية منحت حكومات دول الخليج مساحة لاتخاذ إجراءات احترازية ووقائية ناجحة في امتصاص آثار الحرب في المدى الحالي على الأقل.

حيث تشير المؤشرات المالية إلى أن دول المجلس تمتلك عوامل مهمة لامتصاص الصدمات، منها

دول الخليج أمام معادلة الحفاظ على شراكاتها الأمنية مع أمريكا دون الانزلاق في مواجهة إقليمية والحفاظ على علاقات متزنة مع إيران

- **أصول الصناديق السيادية الخليجية تتجاوز (٤,٥) تريليون دولار.**
- **احتياطيات نقدية وأجنبية مرتفعة في معظم الدول.**
- **مستويات دين عام قابلة للإدارة في عدد من الاقتصادات الخليجية.**
- **قدرة على تمويل الإنفاق الطارئ دون تهديد مباشر للاستقرار المالي على المدى القصير.**

لكن استمرار الحرب لوقت أطول، وعلى ما يبدو أنها تتجه لاستنزاف طويل، سيغير طبيعة التأثير، إذ تنتقل الخسائر من كونها خسائر تشغيلية إلى خسائر هيكلية تؤثر في الاستثمار، والتنويع الاقتصادي، وأسواق العمل، والمالية العامة.

أمنياً، حققت دول الخليج تقدماً ملحوظاً في بناء منظومات الدفاع الجوي والإنذار المبكر والتعاون العسكري، لكن التجارب الأخيرة تشير إلى أن حماية البنية التحتية الحيوية تتطلب استثمارات مستمرة وتكاملاً دفاعياً خليجياً أكبر، خاصة في مواجهة الهجمات منخفضة الكلفة وعالية التأثير مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ الدقيقة، كذلك يتطلب الأمر تنوع في التحالفات العسكرية المستقبلية، الرهان على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط يظهر فجوة استراتيجية بتعرض دول الخليج لموقف سياسي محدد دون خيارات أخرى، إذ لزامًا عليها أن تتوافق مع السياسات العدائية الأمريكية حتى لو اختلفت مع أولوياتها السياسية بعدم العداء مع أطراف أخرى، ولعل الدرس السياسي من هذه الحرب يجبر دول مجلس التعاون لتغيير استراتيجيات تحالفاتها المستقبلية حتى لا تُحصر نفسها في مواقف سياسية مرتبطة بطرف واحد.

من جانب آخر؛ نجاح الحرب على إيران لا تقاس بما تُلحقه من أضرار وخسائر على إيران، بل بما يمكن تجنبه من أعباء مباشرة وتبعات مستقبلية على دول الخليج العربية التي وجدت نفسها في قلب الصراع العسكري بحكم الجغرافيا وتحالفاتها السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم امتلاكها موارد مالية ومؤسسات قوية تساعدها على تحمل الصدمات، فإن قدرتها الحقيقية على تجاوز الأزمات ستعتمد على ديمومة قدرتها المالية في تحمل وامتصاص آثار الحرب. لذا على هذه الدول أن تعمل بجدية أكبر نحو تعزيز التكامل الأمني والاقتصادي فيما بينها، وتنويع مسارات التجارة والطاقة، بحيث يصبح الخليج أكثر قدرة على إدارة الأزمات بذاته واعتمادًا على قرارته السيادية، دون أن يتحول في كل مرة إلى الساحة التي تدفع الثمن الأكبر.

سلطنة عمان بين المكاسب السياسية والخسائر الاقتصادية

الحرب على إيران لم تُنتج رابحين بالمعنى الاستراتيجي التقليدي، بل أفرزت منظومة واسعة من الخسائر المتفاوتة على كافة الأطراف، المباشرين وغير المباشرين من الدول المحيطة جغرافيًا، حيث طبيعة الخسائر تتفاوت مستوياتها بين دول مجلس التعاون، أحيانًا بسبب الهبة الجغرافية، مثل عمان لوقوع موانئها خارج حوض الخليج ولا تحتاج للمرور بمضيق هرمز، وأحيانًا بسبب التوازن في المواقف السياسية بعيدًا عما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها من واقع عسكري يدخلها في أتون الأزمة، وأيضًا يظهر ذلك في الموقف السياسي لسلطنة عمان من خلال قدرتها على التمسك بخط حيادي بين طرفي الأزمة، إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

تكتسب سلطنة عُمان أهمية خاصة في هذه الأزمة بحكم موقعها الجغرافي المطل على مضيق هرمز، وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودورها التاريخي في الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وقد وجدت السلطنة نفسها أمام معادلة معقدة؛ فهي ليست طرفاً في الصراع، لكنها تقع في قلب تداعياته الأمنية والاقتصادية والسياسية. وأعطت أولوية لسياساتها المتعلقة بالأزمة وفقا لمصلحتها الوطنية دون التورط في الانحياز لصالح أطراف معينة، من خلال مفهوم تعظيم المصلحة الوطنية، وإدارة المخاطر، والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي، وتعزيز المكانة الدبلوماسية للدولة. لذلك اختلفت آثار وتبعات الحرب على

سلطنة عمان، بل يرى كثير من المراقبين أن سلطنة عمان عززت مكاسب من الحرب تفوق الأضرار والخسائر التي تعرضت لها.

على صعيد المكاسب، استطاعت سلطنة عمان تعزيز مكانتها الدبلوماسية كوسيط موثوق لدى كافة أطراف الحرب، رغم بروز وسطاء آخرين قادوا مفاوضات الإعلان الأول للاتفاق الإيراني الأمريكي، الا أن الوسيط العماني بقي ذات وزن استراتيجي مهم، حيث عاودت الأطراف المتنازعة بالرجوع إليه بعد عودة الاشتباكات مجددًا، مما يدل على المكانة الدبلوماسية والوزن السياسي للسلطنة باعتبارها وسيط موثوق في أكثر الأزمات قتامة.

المكسب الآخر تعزز مكانة عمان الجيوسياسية، حيث أعاد الصراع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للموقع العماني عند مدخل مضيق هرمز وبحر العرب، وهو ما منح السلطنة أهمية متزايدة في الحسابات الأمنية للقوى الكبرى والدول الخليجية، خصوصاً مع استمرار التوتر حول أمن الملاحة البحرية.

بالتالي أظهرت الأزمة نجاح النهج العماني في عدم الانخراط في سياسة المحاور بالتالي تعزيز استقلالية السياسة الخارجية، الأمر الذي حافظ على قدرة السلطنة على التواصل مع الولايات المتحدة وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي في آن واحد، دون خسارة أي من علاقاتها الاستراتيجية.

اقتصاديًا؛ الحرب أعادت تشكيل خارطة خطوط الملاحة البحرية، بحيث برزت أهمية الموانئ العمانية الواقعة خارج حوض الخليج العربي دون الحاجة للمرور بمضيق هرمز، مما عزز دورها في سلال التجارة الإقليمية، وبالتالي تغير معادلة الميزان التجاري العماني مع الشركاء التجاريين لصالح عمان. على سبيل المثال مع الشريك التجاري الأول لعمان دولة الإمارات العربية المتحدة انتقل الميزان التجاري لصالح عمان بعد سنوات طويلة من تفوق الميزان التجاري للإمارات. على صعيد آخر تظهر بيانات النصف الأول لموازنات حكومات دول مجلس التعاون عجزًا ماليًا جراء الأزمة باستثناء سلطنة عمان التي سجلت فائضًا في الموازنة بفضل ارتفاع إيرادات صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال، حين تعطلت صادرات الدول الأخرى بسبب إغلاق مضيق هرمز استمرت عمان في عمليات التصدير المنتظم دون عرقلة بسبب ظروف الحرب.

وعلى صعيد الخسائر، لم تكن عمان بعيدًا عن الخسائر المباشرة للحرب والتبعات المترتبة على الحرب على المدى الاستراتيجي، حيث مثلت الحوادث المتفرقة للمسيرات الإيرانية التي أصابت بعض المواقع في عمان، خسائر مباشرة من خلال الأهداف التي تم استهدافها، أيضًا ما تسببت فيه تلك الحوادث في تغير بمؤشر الأمن وزعزعة ثقة المستثمرين، ناهيك عن كلفة الاستعدادات الأمنية والعسكرية وحالة التأهب القصوى لمنظومة الدفاع الجوي وكذلك الدفاع المدني تحسبًا لاي طارئ محتمل.

إضافة الى الحوادث المباشرة، ارتفاع المخاطر الأمنية في المياه الإقليمية لعمان، بخاصة منطقة مرور السفن عند مدخل مضيق هرمز، ذلك فإن أي تصعيد عسكري أو تهديد للملاحة ينعكس مباشرة على أمنها الوطني، بما يستدعي رفع الجاهزية العسكرية والبحرية، وزيادة الإنفاق الأمني، كما أن استمرار التوتر في المضيق يزيد احتمالات وقوع حوادث بحرية أو تهديد خطوط الملاحة الدولية.

رغم استفادة السلطنة مؤقتاً من ارتفاع أسعار النفط والغاز، فإن استمرار الحرب أو حالة الجمود في المفاوضات الحالية التي خلقت واقعًا سياسيًا "حالة اللاحرب واللاسلم" يؤدي إلى ضغوط اقتصادية تتمثل في

- **ارتفاع تكاليف التأمين البحري، وبالتالي ارتفاع في الأسعار وتأخر في وصول الإمدادات.**
- **تباطؤ التجارة الإقليمية، مما يؤثر على الاقتصاد العماني الذي يعتمد على الشراكات الاقتصادية الإقليمية.**
- **زيادة المخاطر الاستثمارية بسبب تسجيل هجمات مباشرة على بعض المنشآت العمانية.**
- **يرفع الصراع مستوى المخاطر السيادية في المنطقة، مما يدفع بعض المستثمرين إلى تأجيل قرارات الاستثمار أو إعادة تقييمها، خاصة في القطاعات المرتبطة بالنقل والطاقة والسياحة.**

* أستاذ علم الاجتماع - جامعة الشرقية - سلطنة عمان

حرب إيران ضاعفت المخاطر في شمال إفريقيا وحدت من التنمية والإصلاح

التكاليف الهيكلية للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا تؤدي لإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية لم تكن مجرد اشتباك عسكري محدود، بل تحولت إلى أزمة جيوسياسية معقدة، امتدت تأثيراتها من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا والعالم بأسره. لقد أثرت على موازين القوى بين الأطراف المتصارعة، وعطلت شبكات الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، وساهمت في اضطراب التجارة الدولية، والأسواق المالية وأجبرت بعض الدول على إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية. ما نتج عنها ليس فقط "تكلفة حرب" تقاس بالخسائر العسكرية والاقتصادية المباشرة، بل إعادة تشكيل كاملة للخريطة السياسية والاقتصادية في المنطقة وما حولها.

العميد (م) المختار بن نصر

في هذا السياق، تجد دول شمال إفريقيا نفسها في موقف صعب؛ فرغم بعدها النسبي عن مركز الصراع، تظل مرتبطة به عبر خيوط معقدة مثل الاعتماد الاقتصادي، والأمن الطاقوي، والتبادل التجاري، والتوازنات الدبلوماسية، وأمن البحر المتوسط والساحل الإفريقي. لذلك، فإن أي تصعيد عسكري في المنطقة ينعكس مباشرة على اقتصاداتها، واستقرارها المالي، وأمنها الغذائي، وموازناتها العامة، وخياراتها الاستراتيجية وعلاقاتها بالقوى الكبرى.

هذه الدول تعاني أساسًا من تحديات هيكلية متعددة: ديون مرتفعة، نمو اقتصادي بطيء، ضغوط اجتماعية متزايدة، سلاسل توريد هشة، واعتماد كبير على إيرادات الطاقة والسياحة والاستثمارات الأجنبية. الحرب إذن لم تسهم في خلق أزمات جديدة فحسب، بل ضاعفت المخاطر القائمة، مما يرفع الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحد من قدرة تلك الدول على تنفيذ سياسات التنمية والإصلاح.

تكلفة الحرب لا تقتصر على الأرقام المباشرة كارتفاع أسعار النفط والغاز، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وتقلبات العملة، أو تراجع الاستثمارات الأجنبية، بل تشمل تكاليف غير مباشرة يصعب قياسها، مثل تصاعد الإنفاق العسكري، وارتفاع مخاطر الأمن البحري، وضغوط الهجرة غير النظامية، وتوسع الاستقطاب الدبلوماسي بين القوى الكبرى، وإعادة ترتيب أولويات الشراكات الاقتصادية والأمنية في المنطقة.

يساعد تحليل التكلفة المباشرة وغير المباشرة لهذه الحرب على دول شمال إفريقيا في فهم ترابط الأمن الإقليمي بالاقتصاد السياسي الدولي، وكيف يمكن للصراعات العسكرية الكبرى أن تغير استقرار دول لا تشارك فيها مباشرة، لكنها تقع ضمن دائرة ارتداداتها الجيوسياسية والاقتصادية.

ما مدى تأثير هذه الحرب على دول شمال إفريقيا؟ وما طبيعة كلفتها الاقتصادية والمالية والأمنية والجيوسياسية؟
ما هي تداعياتها على المنطقة العربية وانعكاساتها على القضايا العربية الكبرى؟ وما هي المحفزات والخيارات المتاحة أمام الدول العربية للتعامل مع الدول المتحاربة والمجتمع الدولي؟

تعتمد الدبلوماسية المغاربية التوازن الاستراتيجي وتحويل الموقع الجغرافي والسياسي من ساحة تنافس لورقة تفاوض

١- أبرز مظاهر تكلفة الحرب على دول شمال إفريقيا

تتجلى التكلفة الاقتصادية المباشرة للحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية على دول شمال إفريقيا في انتقال الصدمات الجيوسياسية عبر قنوات الطاقة والتجارة والتمويل، مما يكشف مدى اندماج هذه الدول في الأسواق العالمية. في قطاع الطاقة، يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز وتقلباتها إلى زيادة فاتورة الواردات الطاقوية وتباطؤ أنشطة التجارة والاستثمار في الدول المستوردة مثل المغرب وتونس وموريتانيا ويوسع عجز الميزان التجاري ويضغط على المالية العامة. في المقابل، تستفيد الدول المصدرة كالجزائر وليبيا من ارتفاع الإيرادات النفطية، لكن هذا المكسب يظل ظرفيًا بفعل مخاطر تقلب الأسعار وتراجع الاستثمارات طويلة الأجل. وستبقى ليبيا معرضة لتفاقم هشاشتها الداخلية بسبب التنافس على الموارد النفطية وتدخل قوى أجنبية في الصراعات الداخلية.

على صعيد التجارة الخارجية، تسبب الحرب اضطرابًا في سلاسل الإمداد وارتفاعًا في تكاليف الشحن والتأمين، خاصة مع تأثر الممرات البحرية الحيوية، مما ينعكس على تكلفة الواردات والصادرات ويؤثر في تنافسية المنتجات المغاربية. كما تسهم هذه التطورات في تغذية التضخم عبر ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية ومدخلات الإنتاج، مما يضعف القدرة الشرائية للأسر ويزيد الضغوط على السياسات النقدية والمالية. في مجال الاستثمار، يؤدي عدم اليقين الجيوسياسي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأجيل قرارات المستثمرين، وارتفاع علاوات المخاطر وتكاليف التمويل، مما يحد من فرص النمو وخلق الوظائف. أما قطاع السياحة، فيتأثر بشكل غير مباشر نتيجة تراجع ثقة المسافرين وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، إضافة إلى ميل الأسواق السياحية الدولية إلى تجنب المناطق القريبة من بؤر التوتر، مما قد يؤدي إلى انخفاض أعداد السياح والإيرادات السياحية. وهكذا، لا تقتصر آثار الحرب على أطرافها المباشرة، بل تمتد إلى دول شمال إفريقيا عبر قنوات

تفرض التطورات انتقال العرب من التنسيق الظرفي لبناء منظومة مؤسسية للتخطيط الاستراتيجي للإنذار المبكر وإدارة الأزمات

اقتصادية متعددة، مما يفرض تحديات إضافية أمام الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

ويمكن النظر إلى التكاليف غير المباشرة لهذه الحرب على الأمن الإقليمي لدول شمال إفريقيا باعتبارها تكاليف هيكلية تتجاوز الآثار العسكرية المباشرة، حيث تؤدي إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية والاستراتيجية في المنطقة. فمع اتساع رقعة الصراع، تجد دول شمال إفريقيا نفسها مضطرة لإعادة توزيع مواردها نحو تعزيز الإنفاق الدفاعي والاستخباراتي، وحماية البنى التحتية الحيوية والمجال البحري، على حساب أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يزداد خطر تنامي شبكات الجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير النظامية، التي تستغل أي تراجع في فعالية الرقابة الإقليمية وانشغال القوى الكبرى بمسرح الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تبرز تحديات مرتبطة بتصاعد الاستقطاب الجيوسياسي بين القوى العظمى، مما يحد من هامش المناورة الاستراتيجية لدول المنطقة ويضعها تحت ضغوط متزايدة للانحياز إلى محاور متنافسة، وهو ما قد يؤثر على استقلالية قراراتها الخارجية والأمنية لذا، فإن الكلفة الأمنية الحقيقية لهذه الحرب لا تقتصر على احتمالية انتقال التهديدات العسكرية إلى شمال إفريقيا، بل تتمثل أساسًا في خلق بيئة إقليمية أكثر هشاشة وتعقيدًا، تتداخل فيها التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، مما يفرض على دول المنطقة تبني مقاربات شاملة للأمن الإقليمي تجمع بين الردع العسكري، والتنسيق الاستخباراتي، وتعزيز الصمود الاقتصادي، وتفعيل آليات التعاون الإقليمي للحد من التداعيات العابرة للحدود.

ولن تقتصر الحرب على إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي والدبلوماسي، فحسب بل ستدفع دول المنطقة لمراجعة تحالفاتها الخارجية وسط صراع النفوذ بين القوى الدولية والإقليمية. لقد كشفت الأزمة هشاشة التوازنات الأمنية في المتوسط والشرق الأوسط، مما سيجعل دول شمال إفريقيا تحافظ على تبني سياسات أكثر واقعية تعتمد على تنويع الشراكات بدل الارتباط بمحور واحد. ويرجح أن تظل الدبلوماسية المغاربية تعتمد على التوازن الاستراتيجي، حيث تسعى تلك الدول لتحويل موقعها الجغرافي والسياسي من ساحة تنافس إلى ورقة تفاوضية تحقق مكاسب اقتصادية وأمنية، في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية وتراجع قدرة أي قوة منفردة على فرض أجندتها.

٢- تداعيات الحرب على المنطقة العربية

لا يمكن اعتبار أي مواجهة عسكرية واسعة بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى مجرد نزاع ثلاثي محدود. إنها تمثل لحظة محورية لإعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حتى لو بقيت الحرب محصورة جغرافياً، فإن تأثيراتها الاستراتيجية تمتد إلى ما هو أبعد من ساحة المعركة المباشرة.

امنيًا، يخلق هذا الصراع على المستوى العربي معادلة أمنية أكثر تعقيداً. فالدول الخليجية تواجه تحدياً في الموازنة بين شراكاتها الأمنية مع أمريكا ومصالحها الاقتصادية المرتبطة باستقرار أسواق الطاقة. في المقابل، تواجه دول المشرق العربي خطر تمدد الصراع عبر الجماعات المسلحة غير الحكومية، مما يهدد بتوسيع نطاق عدم الاستقرار. فاستمرار المواجهة يضعف أيضاً فرص بناء نظام أمن جماعي عربي ويعزز منطق الاستقطاب بدلاً من التعاون.

اقتصادياً، تتمثل أخطر التداعيات في هشاشة سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الطاقة والتأمين البحري، خاصة إذا تعطلت الملاحة في مضيق هرمز. فذلك ينعكس مباشرة على الاقتصادات العربية المستوردة للطاقة والغذاء عبر التضخم وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج وتراجع الاستثمار الأجنبي، مما يزيد الضغوط المالية والاجتماعية.

اما التداعيات السياسية فهي لا تقل أهمية. ومن المحتمل أن تؤدي الحرب إلى إعادة اصطفاف القوى الإقليمية بناءً على اعتبارات أمنية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، مع توسع دور قوى دولية

اتساع رقعة الصراع يدفع دول شمال إفريقيا لزيادة الإنفاق الدفاعي والاستخباراتي وحماية البنى التحتية والبحرية على حساب التنمية

منافسة مثل الصين وروسيا في استثمار الفراغات الاستراتيجية. وقد تشهد المنطقة أيضاً تصاعداً في استخدام الحرب الهجينة، بما فيها الهجمات السيبرانية وحروب المعلومات والضغط الاقتصادي، مما يوسع مفهوم الأمن القومي.

٣- انعكاسات الحرب على القضايا العربية الكبرى

لم يعد هذا الصراع مجرد مواجهة محدودة، بل تحوّل إلى عامل هيكلي يعيد تشكيل توازنات الشرق الأوسط ويؤثر على أولويات النظام العربي وعلاقاته بالقوى الكبرى. هذا التغير يجعل البيئة الإقليمية تميل نحو براغماتية سياسية، حيث يتراجع دور المبادرات الجماعية لصالح مقاربات وطنية تختلف حسب المصالح الخاصة.

عمّقت الحرب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وانعكست على القضايا العربية الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تراجعت في سلم الأولويات الدولية والإقليمية لصالح احتواء التصعيد العسكري. كما زادت من حدّة الاستقطاب السياسي والأمني بين الدول العربية، وأضعفت فرص بناء موقف عربي موحّد إزاء الأزمات الإقليمية. عززت الحرب مظاهر سباق التسلح والتدخلات الخارجية، ما يهدد الأمن القومي العربي ويحدّ من فرص التنمية والاستقرار. كما دفعت التطورات بعض الدول العربية لبذل جهود دبلوماسية وسياسية وإنسانية مكثفة عبر مسارات ثنائية ومن خلال الجامعة العربية للتهدئة وحل الأزمات في سوريا، والعراق، ولبنان واليمن، والسودان، وليبيا وتكثيف جهودها لتخفيف التوتر، والدعوة لحلول سياسية تحفظ سيادة الدول، وتعيد توجيه الاهتمام نحو تسوية عادلة للقضايا العربية العالقة، باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق أمن واستقرار المنطقة.

بخصوص القضية الفلسطينية، حملت الحرب تأثيراً مزدوجاً متناقضاً. من ناحية، أعادت تسليط الضوء على مركزيتها كمصدر مزمن لعدم الاستقرار، وكشفت محدودية المقاربات الأمنية التي تتجاهل التسوية الشاملة. ومن ناحية أخرى، يهدد تصاعد التوتر بتهميشها عملياً، إذ تتحول أولويات الفاعلين الدوليين نحو احتواء التصعيد بين إسرائيل وإيران، مما يؤجل الضغوط لاستئناف السلام في غزة. وتستفيد إسرائيل من تحويل الاهتمام نحو التهديد الإيراني لتقديم الصراع الفلسطيني كجزء من معادلة أمن إقليمي، بدلاً من قضية احتلال.

على صعيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، من المرجح أن تعمق الحرب المصالح المتبادلة، وإن كان في إطار أكثر تعقيداً. فالاعتماد الأوروبي على استقرار جنوب المتوسط، وأمن الطاقة، يجعل الدول العربية شريكاً لا غنى عنه في إدارة تداعيات الحرب، سواء في مجال إمدادات الطاقة، أو في الحد من الهجرة غير النظامية، أو مكافحة الإرهاب. في المقابل، قد تسعى الدول العربية لاستغلال هذه الميزة للحصول على شراكات أكثر توازناً تشمل الاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. لكن التباين الأوروبي في التعاطي مع حرب غزة والسياسات الإسرائيلية قد يفرض قيوداً على شراكة استراتيجية كاملة، ما لم تُقلص فجوة المواقف.

أما العلاقات مع أمريكا، فمن المرجح ان تدخل مرحلة أكثر حساسية. ستبقى واشنطن الضامن الأمني الرئيسي لعدد من الحلفاء العرب، وشريكاً في الدفاع والاستثمار والتكنولوجيا. لكن انخراطها المباشر أو غير المباشر في المواجهة مع إيران، ودعمها الواسع لإسرائيل، يضعان حكومات عربية أمام ضغوط داخلية وإقليمية تدفعها لسياسات أكثر استقلالية. ومن المتوقع أن تتجه الدول العربية لتنويع شراكاتها مع قوى مثل الصين والهند وباكستان والاتحاد الأوروبي، دون التخلي عن الشراكة مع أمريكا، بل إعادة صياغتها على أساس المصالح المتبادلة وتقاسم الأعباء الأمنية.

٤- أهم المحفزات والخيارات الاستراتيجية أمام الدول العربية

الحرب ليست نزاعًا ثلاثيًا بل لإعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأن تأثيراتها تمتد لخارج ساحة المعركة المباشرة

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران تمثل نقطة تحول استراتيجية كبرى في المنطقة. ستغير موازين القوى وتعطي الدول العربية فرصة لإعادة بناء موقعها، لكن بشرط الانتقال من ردود الفعل إلى المبادرة والتخطيط المسبق.

أهم ما يدفع للتغيير هو تراجع الثقة في الضمانات الأمنية الخارجية. فالتجارب الأخيرة كشفت أن التحالفات الدولية تتغير بسرعة حسب المصالح، مما يفرض على الدول العربية بناء منظومة أمن جماعي وتعزيز قدراتها الدفاعية والتكنولوجية والاستخباراتية دون تأخير.

الحرب تفتح مجالاً لدبلوماسية عربية أكثر توازناً، بالمحافظة على شراكاتها مع أمريكا، وانفتاحها على الصين والهند وأوروبا، دون الانحياز لأي محور. ما يوسع هامش المناورة ويقلل تكاليف الاستقطاب الدولي. ثم إن هناك فرصة أخرى تتمثل في تعزيز المكانة الاقتصادية للعالم العربي. فاضطرابات الطاقة وسلاسل الإمداد قد تحول الدول العربية من مجرد مصدري مواد أولية إلى شركاء رئيسيين في أمن الطاقة العالمي والصناعات اللوجستية، عبر الاستثمار في الطاقة التقليدية والمتجددة والهيدروجين الأخضر. لكن البيئة الجديدة تحمل مخاطر متعددة كالحروب غير التقليدية والهجمات السيبرانية، وازدياد الإرهاب والجريمة المنظمة وتدفق اللاجئين.

أصبح الاستثمار في الاستشراف الاستراتيجي ضرورة لصناعة القرار. لان إدارة الأزمات المستقبلية تعتمد على بناء سيناريوهات متعددة وتقييم المخاطر دورياً، وربط مراكز التفكير بمؤسسات القرار للانتقال من ردود الفعل إلى الوقاية الفاعلة.

على الصعيد الدولي، يمكن للدول العربية استثمار موقعها وثقلها الاقتصادي للعب دور الوسيط في الصراعات عبر دبلوماسية متعددة المسارات. فنجاح هذا الدور يعزز مكانتها ويحولها من ساحات تنافس إلى أطراف فاعلة في الأمن الإقليمي.

داخلياً، تعد الأزمة حافزًا لتسريع الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاكتفاء في القطاعات الاستراتيجية وبناء اقتصاد المعرفة. فالدول الأكثر صموداً هي صاحبة المؤسسات القوية والاقتصاد المتنوع والبنية الرقمية المتقدمة.

على مستوى العمل العربي المشترك، تفرض التطورات المتلاحقة الانتقال من التنسيق الظرفي إلى بناء منظومة مؤسسية للتخطيط الاستراتيجي، تشمل الإنذار المبكر وإدارة الأزمات والأمن السيبراني والبحري وحماية سلاسل الإمداد، لتقليل هشاشة النظام الإقليمي أمام الصراعات الدولية.

٥- مستقبل العلاقات العربية–الإيرانية بعد الحرب

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية غيّرت قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، وأظهرت أن القوة العسكرية وحدها لا تحقق الأهداف السياسية. فمن المرجح ان مستقبل العلاقات العربية-الإيرانية لن يكون قطيعة تامة أو تحالف كامل، بل "تنافس منضبط" يمزج بين التعاون والاحتواء، بعيداً عن منطق الربح والخسارة المطلق. لقد أدرك الجميع أن التصعيد العسكري مكلف جداً اقتصادياً وأمنياً وسياسياً. وهذا سيدفع إيران لترتيب أولوياتها داخلياً وتخفيف انخراطها في المواجهات، دون التخلي عن طموحاتها. ومن المرجح أن تتعامل الدول العربية مع إيران كحقيقة جيوسياسية لا يمكن تجاهلها، لكنها لن تقبل بالتدخل في شؤونها أو استخدام الجماعات المسلحة كأدوات نفوذ.

تبعا لذلك يرجح أن تقوم السياسة العربية على "الانخراط المشروط" حوار سياسي وتعاون اقتصادي، مع خطوط حمراء واضحة حول السيادة والأمن القومي. فإيران لم تعد مجرد خصم أيديولوجي، بل قوة إقليمية يجب التعامل معها ضمن توازنات دقيقة لبناء استراتيجية عربية متكاملة، وذلك يتطلب رؤية مؤسسية طويلة المدى تقوم على الأمن الإقليمي التعاوني.

عمّقت الحرب عدم استقرار الشرق الأوسط وتراجع القضايا العربية الكبرى في سلم الأولويات لصالح احتواء التصعيد العسكري

وهذا يعني إطلاق حوار سياسي منتظم، ووضع آليات إنذار مبكر، وفتح قنوات اتصال عسكرية ودبلوماسية لتجنب سوء التقدير. كما يجب توسيع مفهوم الأمن بمكونيه "الصلب واللين" ليشمل مجالات حيوية أخرى مثل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وأمن الملاحة، والأمن السيبراني.

اقتصادياً، يمكن أن يبنى التعاون الانتقائي في مجالات مثل الملاحة والطاقة والتجارة على أسس الثقة، لكنه يبقى مشروطا باحترام القانون الدولي وعدم استخدام الاقتصاد كسلاح سياسي. أمنياً، يرجح أن تعزز الدول العربية شراكاتها الدفاعية لضمان توازن الردع، مع بناء قدرات ذاتية في مجال الاستخبارات والتصنيع العسكري.

إن نجاح أي استراتيجية يتطلب توحيد الموقف العربي حول مبادئ أساسية، كاحترام السيادة، ورفض التدخل، وحل النزاعات سلمياً، وتجريم استخدام الجماعات المسلحة. سيعتمد المستقبل على قدرة الطرفين على الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المصالح، والمضي نحو "توازن تعاوني" يضبط التنافس ويمنع الصراع الشامل. وستظل الاستراتيجية الأكثر واقعية تلك التي تجمع بين الردع الفعال والانخراط الدبلوماسي والتعاون الانتقائي، لحماية الأمن القومي مع بناء نظام إقليمي أكثر استقراراً.

ختامًا، يبدو أن الحرب الأمريكية- الإسرائيلية- الإيرانية، رغم بعدها الجغرافي عن دول شمال إفريقيا، قد أثرت بشكل كبير على المنطقة. وذلك عبر شبكة معقدة من التكاليف المباشرة وغير المباشرة. تشمل الاضطرابات الاقتصادية، مثل ارتفاع فاتورة الطاقة، واختلال سلاسل الإمداد والتجارة. كما تشمل التداعيات الأمنية والجيوسياسية التي عمقت ضعف التوازنات الإقليمية وغيرت أولويات السياسات الخارجية لدول المغرب العربي. لقد كشف هذا التفاعل بين الصراعات المتباعدة جغرافياً والمتشابكة استراتيجياً عن مدى انخراط بلدان شمال إفريقيا في نظام الأمن الإقليمي والدولي. ما يجعلها طرفاً متأثراً، وإن لم تكن طرفاً مباشراً في النزاع.

لذلك يصبح التحدي الحقيقي ليس مجرد احتواء التداعيات الفورية للحرب بل بناء قدرة استراتيجية عربية على الاستشراف والوقاية، وتعزيز المرونة الاقتصادية والأمنية والمؤسساتية لتقليل تأثير الصدمات الخارجية. في هذا السياق، تبرز الحاجة الأكيدة لجهود بحثية أعمق لقياس الأثر طويل المدى لمثل هذه الصراعات على إعادة تشكيل منظومات الأمن الإقليمي، ومستقبل الشراكات مع القوى الدولية، وتحولات الأمن الغذائي والطاقي، ودور الذكاء الاصطناعي والحروب السيبرانية في تعميق التكلفة الخفية للحروب، واستشراف سيناريوهات موقع الدول المغاربية في النظام الدولي الجديد.

* عضو الهيئة العلمية الاستشارية لمركز الجامعة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

التحدي العربي في منع تحول لبنان إلى مؤشر على اختلال الأمن الإقليمي

توظيف لبنان في صراعات المنطقة لن يستمر لتغير موازين القوى وارتفاع كلفة المواجهات

لم تكن الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية مجرد مواجهة عسكرية بين قوى إقليمية ودولية متصارعة، بل زلزالاً جيوسياسياً امتدت ارتداداته إلى عمق المشرق العربي، ظهرت فيه حدود القوة وكلفة الصراعات التي تتجاوز ساحاتها الأصلية. في قلب هذا المشهد المتوتر، وَجدَ لبنان نفسه أمام تداعيات تفوق قدرته على الاحتمال، بين أعباء أمنية متزايدة وضغوط اقتصادية وسياسية تُضاف إلى جراحه المتراكمة. فالحرب التي دارت بعيداً عن حدوده أعادت طرح حقيقة مؤلمة مفادها: أن الدول الهشة لا تدفع فقط ثمن المعارك التي تخوضها، بل أيضاً ثمن المعارك التي تُخاض حولها. من هنا تبرز أهمية قراءة الكلفة اللبنانية لهذه المواجهة، لا بوصفها خسائر آنية فحسب، بل باعتبارها محطة قد تحدد مستقبل الدولة اللبنانية وموقعها في شرق أوسط يعاد تشكيله.

د. حنان نايف ملاعب

أولاً) تداعيات المواجهة الأمريكية/الإسرائيلية - الإيرانية والتحولات في المنطقة ولبنان

كشفت المواجهة الأمريكية/الإسرائيلية – الإيرانية عن دخول الشرق الأوسط مرحلة جديدة تتجاوز حدود الصراع العسكري المباشر، لتلامس إعادة تشكيل قواعد النفوذ والأمن الإقليمي. فقد أظهرت التطورات الأخيرة أن معادلة الردع التقليدية التي حكمت المنطقة لعقود لم تعد مستقرة، وأن التوازنات القائمة باتت خاضعة لاختبار حقيقي بين منطق القوة ومنطق القانون والدبلوماسية. وبينما أثبتت الضربات المتبادلة قدرة الأطراف المتصارعة على إلحاق أضرار استراتيجية متبادلة، فإنها كشفت في الوقت ذاته حدود الحلول العسكرية، إذ لا تستطيع القوة وحدها أن تنتج نظاماً إقليمياً مستقراً ما لم تُدعّم بتفاهمات سياسية وضمانات قانونية تحفظ مصالح الدول وسيادتها.

في السياق العربي، دفعت هذه التحولات العديد من الدول إلى إعادة تقييم أولوياتها الأمنية، ليس عبر الانخراط في محاور صدامية جديدة، بل من خلال البحث عن ترتيبات أكثر توازناً تقوم على حماية الأمن الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتغليب الحوار على المواجهة. وأصبحت المخاوف من اتساع رقعة الصراع، وتهديد الممرات البحرية والطاقة، واحتمالات انتقال المواجهة إلى ساحات جديدة، عوامل تدفع نحو مقاربة أكثر واقعية للأمن الجماعي العربي، قوامها بناء شراكات سياسية واقتصادية وأمنية تمنع المنطقة من العودة إلى دوامة الأزمات المفتوحة.

أما لبنان، فيواجه هذه التحولات في ظل ظروف استثنائية تتجاوز قدرات الدولة الذاتية، حيث تتزامن فرصة استعادة الاستقرار فيه مع تحديات داخلية وإقليمية معقدة. فرغم الجهود التي تبذلها السلطات لبسط سلطة الدولة، وتنفيذ التزاماتها الدولية، وتثبيت وقف الأعمال العدائية وفق الاتفاق اللبناني-الإسرائيلي المؤرخ في ٢٦ يونيو ٢٠٢٦م، ما يزال السلاح الخارج عن إطار المؤسسات الشرعية يُشكّل إحدى أبرز العقبات أمام استكمال بسط السيادة، في ظل استمرار التباينات الداخلية وتعقيدات البيئة الإقليمية. ومن ثم، فإن نجاح الدولة اللبنانية يظل مرهوناً بدعم عربي ودولي متواصل، يوفر المساندة السياسية والأمنية والاقتصادية اللازمة لترسيخ سلطة المؤسسات الشرعية، ومواكبة

لبنان دولة ذات تركيبة سياسية واجتماعية معقدة تتقاطع فيها الحسابات الداخلية مع تأثيرات البيئة الإقليمية وتتحمل تبعات صراعات تتجاوز قدرتها

تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، بما يساعد لبنان على استعادة تعافيه وتعزيز سيادته والقيام بدوره الطبيعي في دعم الاستقرار العربي.

ثانياً) تحولات الإقليم بعد الحرب وفرص لبنان في تعزيز الوفاق الداخلي

لم تضع الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية حداً لحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بقدر ما نقلت المنطقة إلى مرحلة أكثر تعقيداً، جعلت الإقليم بأسره يقف على توازن دقيق بين التهدئة والانفجار. وفي ظل استمرار التوتر في غزة، واستمرار الخروقات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، واستمرار عدد من الملفات الإقليمية العالقة، المرتبطة بتوازنات القوة والنفوذ وترتيبات الأمن في المنطقة، دون إطار مستقر يضمن مصالح جميع الأطراف، لم يعد التحدي الرئيسي يتمثل في إنهاء الحروب فحسب، بل في منع تحول أي حادث ميداني إلى مواجهة واسعة تعيد المنطقة إلى نقطة الصفر. من هنا، برز اتجاه إقليمي متزايد نحو احتواء الأزمات بتغليب لغة الدبلوماسية والحوار على منطق المواجهة، وتعزيز دور الدولة ومؤسساتها الدستورية والقانونية، وفتح مساحات أوسع للتفاهم السياسي، باعتبار ذلك الطريق الأكثر واقعية لتجنيب المنطقة دورة جديدة من الصراعات.

في خضم هذه التحولات، تبرز أمام لبنان فرصة سياسية مختلفة عن كل المراحل السابقة، قوامها أن يعيد بناء وحدته الداخلية انطلاقاً من المصلحة الوطنية لا من توازنات المحاور. فالتطورات الأخيرة أوجدت تقاطعاً عربياً ودولياً متزايداً على دعم الدولة اللبنانية بوصفها المرجعية الشرعية الوحيدة القادرة على

دخول الشرق الأوسط مرحلة جديدة تتجاوز حدود الصراع العسكري المباشر لتلامس إعادة تشكيل قواعد النفوذ والأمن الإقليمي

تنفيذ الالتزامات الدولية، وحماية الحدود، واستعادة الاستقرار، وهو ما يمنح اللبنانيين فرصة لإرساء وفاق وطني يتجاوز منطق التسويات المؤقتة إلى بناء عقد سياسي أكثر رسوخاً. ولا يقلل من أهمية هذه الفرصة استمرار الواقع الأمني الصعب، في ظل ما خلّفته الاعتداءات الإسرائيلية من دمار في الجنوب، واستمرار الخروقات الجوية والعسكرية، وتعقيدات ملف السلاح الخارج عن إطار الدولة، بل إن هذه التحديات ذاتها تجعل التوافق الداخلي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فلبنان لا يستطيع تغيير الجغرافيا السياسية المضطربة المحيطة به، لكنه يستطيع أن يغيّر موقعه داخلها، بالانتقال من دولة تتأثر باستمرار الاستقطابات الإقليمية إلى دولة تمتلك من التماسك المؤسسي والسياسي ما يمكّنها من تحييد مصالحها الوطنية عن صراعات الآخرين. عندئذٍ ، يغدو الوفاق الداخلي أكثر من مجرد تسوية بين القوى السياسية، إذ يصبح أداةً استراتيجية لحماية السيادة، وتعزيز قدرة الدولة على مخاطبة العالم بصوت واحد، ومنع الأزمات الإقليمية من التحول مجدداً إلى انقسامات داخلية. فالقوة الحقيقية للبنان في هذه المرحلة لن تُقاس بقدرته على التأثير في موازين القوى الإقليمية، وإنما بقدرته على بناء إجماع وطني يحول دون أن تتحول تلك الموازين مرة أخرى إلى عامل يهدد استقراره ووحدته.

ثالثاً) لبنان في معادلة الأمن الإقليمي: استراتيجية عربية للتعامل مع المخاطر والتحولات

أعادت التحولات التي أعقبت المواجهة الأمريكية/الإسرائيلية –الإيرانية تعريف مفهوم الأمن في الشرق الأوسط، فلم يعد الخطر الإقليمي يتمثل فقط في اندلاع حروب واسعة بين الدول، وإنما في انتشار أنماط جديدة من عدم الاستقرار تقوم على الحروب غير المباشرة، والهجمات المحدودة، وتعدد الفاعلين المسلحين، وصعوبة الفصل بين الأمن الداخلي للدول والأمن الإقليمي العام. في هذا السياق، يحتل لبنان موقعاً بالغ الحساسية، ليس بسبب حدوده الجنوبية وتداخلها مع الصراع العربي- الإسرائيلي فحسب، وإنما لأنه يمثل نموذجاً مكثفاً للتحديات التي تواجه المنطقة: دولة ذات تركيبة سياسية واجتماعية معقدة، تتقاطع فيها الحسابات الداخلية مع تأثيرات البيئة الإقليمية، وتتحمل تبعات صراعات تتجاوز قدرتها الذاتية على التحكم بمساراتها.

من هنا، فإن أي استراتيجية عربية تجاه لبنان ينبغي ألا تُبنى فقط على معالجة الأزمات القائمة، بل على منع تكرار إنتاجها. فالتجربة اللبنانية أثبتت أن ترك الأزمات دون معالجة جذرية يؤدي إلى إعادة تدويرها بأشكال مختلفة، وأن الاستقرار لا يتحقق بمجرد وقف الأعمال العدائية، وإنما بخلق بيئة سياسية تمنع عودة منطق الانقسام والارتهان للخارج. لذلك، فإن المقاربة العربية المطلوبة تحتاج إلى الانتقال من "سياسة رد الفعل" إلى "سياسة الاستباق الاستراتيجي"، عبر مساعدة لبنان على بناء قدرة وطنية على الصمود السياسي والمؤسسي، وتعزيز مناعته في مواجهة الضغوط الإقليمية المتغيرة.

تكمن الفرصة الجديدة أمام لبنان في أن التحولات الإقليمية الحالية قد تُعيد الاعتبار للدول التي تمتلك القدرة على تقديم نموذج للاستقرار والتوازن. فلبنان، رغم أزماته العميقة، لا يزال يمتلك عناصر قوة ناعمة مهمة: موقعاً جغرافياً حساساً في شرق المتوسط، ورصيداً ثقافياً وتعليمياً، وشبكات اغتراب واسعة، وتاريخاً من الانفتاح على محيطه العربي والدولي. ويمكن لهذه العناصر أن تتحول إلى أدوات نفوذ إيجابي إذا استطاع اللبنانيون استثمار اللحظة الراهنة لإعادة بناء الثقة الداخلية، وإنتاج رؤية وطنية تقلل من تأثير الصراعات الخارجية على قراره السياسي.

إن التحدي الحقيقي أمام لبنان والعالم العربي لا يكمن فقط في حماية الحدود أو احتواء الأزمات الآنية، بل في منع تحول لبنان

الدول الهشة لا تدفع فقط ثمن معارك تخوضها بل معارك تُخاض حولها لذا تبرز أهمية كلفة لبنان باعتبارها محطة تحدد مستقبل الدولة اللبنانية

لم تضع الحرب حدًا لعدم استقرار الشرق الأوسط بقدر ما نقلت المنطقة لمرحلة أكثر تعقيدًا جعلت الإقليم يقف على توازن دقيق بين التهدئة والانفجار

مرة أخرى إلى مؤشر على اختلال الأمن الإقليمي. فاستقرار لبنان لم يعد قضية تخص اللبنانيين وحدهم، بل أصبح اختباراً لقدرة المنطقة على الانتقال من إدارة الصراعات إلى بناء منظومة أكثر توازناً، يكون فيها لبنان دولةً فاعلة في محيطها، لا مساحةً تتنافس فيها الأزمات.

رابعاً) استراتيجية عربية متوازنة تجاه إيران: التعاون الإقليمي وحماية الأمن العربي

تفرض التحولات المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، وما رافقها من تهديدات متبادلة باستخدام القوة، على الدول العربية، إعادة بناء مقاربتها تجاه إيران على أسس أكثر واقعية وعمقاً. فالمنطقة تقف أمام معادلة دقيقة، إذ لم تعد المواجهة المفتوحة خياراً يمكن تحمل كلفته، في ظل امتلاك أطراف الصراع قدرات تدميرية قد تؤدي إلى زعزعة أمن الإقليم لعقود، كما أن العودة إلى سياسات التجاهل أو الاكتفاء بإدارة الأزمات لم تعد كافية في ظل استمرار الملفات الخلافية المرتبطة بالنفوذ الإقليمي وأمن الخليج وسلامة الممرات البحرية، وفي مقدمتها مضيق هرمز الذي يمثل شرياناً حيوياً للطاقة والتجارة العالمية.

من هنا، فإن الاستراتيجية العربية الأكثر اتزاناً لا ينبغي أن تقوم على منطق العِداء الدائم أو التسوية غير المشروطة، وإنما على إدارة التنافس والخلاف ضمن إطار سياسي وقانوني واضح. فالعرب بحاجة إلى علاقة مع إيران تقوم على قواعد مستقرة تحدد مجالات التعاون كما تضبط مصادر التوتر، حيث يمكن فتح مساحات للحوار في الملفات الاقتصادية والبيئية والأمن البحري ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، دون أن يعني ذلك التغاضي عن المخاوف المشروعة المتعلقة بالتدخلات الإقليمية أو دعم الفاعلين من غير الدول أو استخدام أدوات الضغط التي تمس أمن الدول العربية واستقرارها.

وقد أثبتت الممارسات الدبلوماسية الأخيرة، لا سيما مسار استعادة العلاقات بين بعض دول الخليج وإيران، أن الحوار المباشر يمكن أن يُشكِّل أداة فعالة لخفض التوتر عندما يستند إلى مبادئ واضحة، في مقدمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بحسن الجوار. غير أن نجاح هذا المسار يبقى مرتبطاً بانتقال العلاقات من مجرد إدارة الخلافات إلى بناء الثقة، ومن منطق النفوذ إلى منطق الشراكة المتكافئة.

في المقابل، فإن التهديدات المتزايدة باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه إيران، رغم قدرتها على إحداث أضرار عسكرية كبيرة، لا تقدم وحدها حلاً مستداماً لمعضلات المنطقة، لأن الأمن الحقيقي لا يُبنى على توازن الخوف، بل على قواعد تمنع تكرار الأزمات. لذلك، تحتاج الدول العربية إلى تطوير رؤية أمنية جماعية تحمي مصالحها، وتعزز قدراتها الذاتية، وتمنحها هامشاً أوسع للتأثير في مستقبل الإقليم، بدلاً من أن تبقى رهينة صدامات القوى الكبرى.

أي أن مستقبل العلاقة العربية – الإيرانية لن يتحدد بقدرة أي طرف على فرض إرادته على الآخر، بل بمدى القدرة على صياغة توازن إقليمي جديد يعترف بمصالح جميع الأطراف، دون المساس بالأمن القومي العربي أو استقلال الدول. فالعرب يحتاجون إلى إيران مستقرة تحترم قواعد النظام الإقليمي، كما تحتاج إيران إلى بيئة آمنة تسمح لها بالتنمية والتعاون. وبين هذين المسارين، تكمن الحكمة الاستراتيجية في بناء شرق أوسط لا يقوم على الهيمنة أو الإقصاء، وإنما على قواعد واضحة تجعل من الاستقرار المشترك مصلحة متبادلة وشرطاً ضرورياً لمستقبل المنطقة.

خامساً) مستقبل علاقة إيران بالجمهورية اللبنانية بعد الحرب

تدخل العلاقة الإيرانية – اللبنانية مرحلة جديدة بعد الحرب، تختلف عن المراحل السابقة التي اتسمت بتداخل عميق

منع تحول أي حادث لمواجهة تعيد المنطقة لنقطة الصفر يتطلب احتواء الأزمات بالدبلوماسية وتعزيز دور الدولة وفتح مساحات للتفاهم السياسي

بين الحسابات الإقليمية والواقع الداخلي اللبناني. إذ أظهرت التطورات الأخيرة أن استمرار توظيف الساحة اللبنانية ضمن صراعات المنطقة لم يعد قابلاً للاستمرار بالصيغة ذاتها، في ظل تغير موازين القوى، وارتفاع كلفة المواجهات، وتزايد القناعة العربية والدولية بأن استقرار لبنان أصبح جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي. ومن ثم، فإن مستقبل هذه العلاقة لن يتحدد فقط بحجم النفوذ الإيراني، بل بقدرة الطرفين على إعادة تعريفها ضمن إطار يحترم سيادة الدولة اللبنانية ومصالحها الوطنية.

لقد كشفت الحرب أن لبنان دفع ثمناً باهظاً نتيجة ارتباط أزماته الداخلية بالتجاذبات الإقليمية، وأن استمرار استخدامه كساحة رسائل متبادلة بين القوى المتنافسة يهدد مستقبله السياسي والاقتصادي. في المقابل، تدرك إيران أن المرحلة المقبلة تفرض مقاربة مختلفة، في ظل الضغوط الدولية، وتزايد المخاوف العربية من تمدد نفوذها، والحاجة إلى ترتيبات إقليمية أكثر استقراراً. لذلك، فإن الخيار الأكثر استدامة لا يكمن في استمرار سياسة النفوذ غير المتوازن، بل في الانتقال إلى علاقة تقوم على التعاون بين دولتين ذات سيادة، وفق قواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

غير أن هذا التحول يواجه تعقيدات حقيقية، فالعلاقة بين البلدين لا تقتصر على القنوات الرسمية، بل ترتبط بواقع سياسي وأمني تشكل خلال عقود، وبقوى لبنانية ذات ارتباطات إقليمية عميقة. من هنا، فإن المطلوب ليس مواجهة إيران أو عزلها، بل إعادة تنظيم طبيعة العلاقة بحيث تصبح الدولة اللبنانية الإطار الناظم لأي تعاون خارجي. فالفرصة المتاحة أمام لبنان تتمثل في تحويل موقعه من ورقة في صراعات الآخرين إلى مساحة توازن وحوار تخدم مصالحه الوطنية.

قد يكون التحدي الأبرز في المرحلة المقبلة، هو قدرة إيران على الانتقال من منطق النفوذ إلى منطق الشراكة، وقدرة المجتمع العربي والدولي على دعم لبنان في بناء توازن يحميه دون دفعه إلى صراع جديد. علماً أن العلاقة المستقبلية بين بيروت وطهران لا ينبغي أن تقوم على القطيعة أو التبعية، وإنما على معادلة أكثر نضجاً: احترام إيران لسيادة لبنان وخياراته الوطنية، وحفاظ لبنان على علاقاته المتعددة بما يخدم مصالحه. وفي منطقة لا تزال مفتوحة على احتمالات عديدة، يمكن للبنان أن يحوّل موقعه الجغرافي والسياسي من ساحة صراع إلى جسر للحوار الإقليمي، إذا نجح في تثبيت وحدته الداخلية وتعزيز قراره الوطني.

الخاتمة

في نهاية المطاف، لا يُقاس مستقبل الشرق الأوسط بمن انتصر في معركة عابرة، بل بقدرته على كسر منطق الصراع الذي أعاد إنتاج أزماته لعقود. فالقوة قد تُفرض لحظة، لكنها لا تصنع استقراراً. وحدها القواعد التي تحمي الدول، وتصون السيادة، وتمنع تحويل الخلافات إلى حروب، قادرة على بناء مستقبل مختلف .

في قلب هذا التحول يقف لبنان أمام مفترق تاريخي: إما أن يبقى ساحةً تتقاطع فيها أزمات الآخرين، أو يحوّل محنته إلى فرصة لاستعادة الدولة ودورها الطبيعي. فالأمم لا تُخلَّد بقدرتها على خوض الحروب، بل بحكمتها في صناعة السلام. وكما قال "دوايت أيزنهاور": "لا يمكن أن يكون هناك سلام إلا إذا كان هناك إرادة للسلام."

* خبير قانوني أول- وزارة الخارجية القطرية

حسابات الحرب الخاسرة: كيف يدفع الاقتصاد العالمي ثمن الحرب الإيرانية

توقع دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود طويل الأجل وعالم تجاري متشرذم متعدد الأقطاب

تُعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران من أكثر العلاقات توتراً في النظام الدولي منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وقد مرت هذه العلاقة بمراحل متعددة، تراوحت بين العقوبات الاقتصادية والأزمات السياسية والمواجهات غير المباشرة، وصولاً إلى العمليات العسكرية المحدودة وتبادل الضربات في بعض الأحيان. غير أن تداعيات الصراع بين البلدين، لا تقتصر على الجانبين العسكري والسياسي فحسب، بل تمتد لتشمل آثاراً اقتصادية عميقة على المستويين العالمي والإقليمي، نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، التي تضم أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم كما تُعد ممراً حيوياً ورئيسيًا للتجارة والطاقة.

أ.د. تباني آمال

وقد أحدثت العمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، صدمة هائلة لأسواق الطاقة العالمية وسلاسل التوريد، وهي الأكبر من نوعها منذ سبعينيات القرن الماضي. ولم تقتصر تداعيات هذا الصراع المعقد -الذي اتخذ أبعاداً عالمية- على النطاق الجغرافي المباشر للشرق الأوسط، بل امتدت لتُعيد تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية لكل من القوى الكبرى والاقتصادات النامية على حد سواء.

تتناول هذه الورقة البحثية أهم التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية / الإيرانية على الاقتصاد العالمي، وأسواق الطاقة، والتجارة الدولية، وأسواق المال، إضافة إلى انعكاساتها على اقتصادات الشرق الأوسط والدول العربية.

أولاً: التداعيات الاقتصادية الإقليمية للحرب على الشرق الأوسط ودول الخليج

١- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي على الصعيد العالمي

تمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المراكز الاقتصادية في العالم، إذ تمتلك نحو ثلث احتياطات النفط العالمية ونسبة كبيرة من احتياطات الغاز الطبيعي. كما يعتبر مضيق هرمز الشريان الذي يتدفق عبره نحو ٢٠ مليون برميل من النفط يومياً وخُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال، مما يعني أن أي اضطراب أمني في المنطقة يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي.

وتعتمد العديد من الدول الصناعية (مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية) على نفط الخليج لتلبية احتياجاتها من الطاقة، كما تعتمد الأسواق الأوروبية على الغاز والنفط القادم من المنطقة لتعويض جزء من احتياجاتها.

٢- "مفارقة هرمز" وأزمة دول الخليج العربية

على الرغم من أن صدمات النفط السابقة كانت تمثل طفرة مالية لدول الخليج العربية المصدرة للنفط، إلا أن الحرب الأمريكية / الإيرانية لسنة ٢٠٢٦م، وضعت هذه الدول في مأزق مزدوج يُعرف بـ "مفارقة هرمز"، إذ ارتفعت الأسعار العالمية،

بلغت التكلفة المباشرة للعمليات الحربية والانتشار العسكري على أمريكا ١٢٥ مليار دولار وانخفاض نمو الناتج الأمريكي ٠,٥ نقطة

لكن معظم هذه الدول عجزت عن إيصال نفطها وغازها إلى الأسواق.

وقد تباينت انعكاسات الحرب على دول الخليج العربية، لكن يمكن اختصار أهم هذه الانعكاسات على النحو التالي

أ- **خسائر العائدات والتدمير:** تضررت ميزانيات العراق والكويت وقطر والبحرين بشدة بسبب حصار الصادرات، في حين انخفض إنتاج دول مجلس التعاون بمقدار ١٠ ملايين برميل يومياً في ذروة الأزمة.

ب- **أزمة الغذاء والمياه:** واجهت دول الخليج حالة طوارئ حادة في الإمدادات الغذائية والمائية نتيجة لاعتمادها على مضيق هرمز في استيراد ٨٠٪ من المواد الغذائية، بالإضافة إلى تعرض بعض محطات تحلية المياه لضربات صاروخية. وقد قفزت أسعار الاستهلاك محلياً بنسب تراوحت بين ٤٠٪ إلى ١٢٠٪.

ت- تضرر السياحة والاستقرار الجاذب: وذلك بعد أن طالت الهجمات المرتدة المطارات والفنادق الحيوية، مم أدى إلى تراجع السياحة سواء في دول الخليج أو دول الشرق الأوسط (خاصة الأردن، مصر ولبنان).

ثانياً: انعكاسات الحرب على الاقتصادين الأمريكي والإيراني

تكبد الاقتصادان الأمريكي والإيراني تكاليف مباشرة وغير مباشرة جراء الحرب الأخيرة، يمكن تلخيص ذلك فيما يلي

١- الفاتورة الباهظة للحرب على الاقتصاد الأمريكي

رغم أن الولايات المتحدة تمتلك أكبر اقتصاد في العالم، إلا أن الحرب كانت مكلفة اقتصادياً، مم أدخل إدارة الرئيس دونالد ترامب في مأزق مالي داخلي نتيجة لتبعات الحرب غير الشعبية. وتشمل أهم الآثار السلبية ما يلي

أ- الكلفة العسكرية: بلغت التكلفة المباشرة للعمليات والانتشار العسكري أكثر من ١٢٥ مليار دولار.

ب- الضغوط الهيكلية: تسببت الحرب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو ٠,٥ نقطة مئوية بحسب تقديرات "غولدمان ساكس"، مع تآكل القدرة الشرائية للأسر الأمريكية وتراجع الاستهلاك الداخلي نتيجة لارتفاع أسعار الوقود والتضخم الكلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛

ت- ارتفاع الدولار الملاذ: ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ٢,٥٪ كملاذ آمن عالمي، وهو ما عقّد مفارقة الصادرات والرسوم الجمركية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية

ث- زيادة عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة وارتفاع الدين العام

ج- انخفاض ثقة المستثمرين.

ومع ذلك، فقد استفادت بعض الصناعات الأمريكية، وعلى رأسها الصناعات العسكرية وشركات الطاقة من هذه الحرب، كما أن الاقتصاد الأمريكي استفاد جزئيًا من قوة الدولار واستمرار الاستثمار في قطاع التكنولوجيا.

٢- **الشلل الكلي للاقتصاد الإيراني**

يعتبر الاقتصاد الإيراني الأكثر تضرراً من هذه الحرب نظراً للعقوبات السابقة المتراكمة وكذا ضعف الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى كونه ساحة مباشرة لهذه لحرب.

يمكن تلخيص أبرز الآثار السلبية للحرب على الاقتصاد الإيراني فيما يلي

أ- انكماش الناتج الداخلي: شهدت إيران انكماشاً اقتصادياً حاداً بلغ ٥,٤-٪سنة ٢٠٢٦م.

انكماش الاقتصاد الإيراني ٥,٤-٪ عام ٢٠٢٦ وارتفعت نسبة الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل ٤٥ ٪

ب- شلل مصرفي: أدت الهجمات والأزمات الداخلية إلى شلل كامل في القطاع المصرفي الإيراني وتجميد المعاملات، مع لجوء الحكومة لطباعة النقد لتغطية الرواتب

ت- تفاقم الفقر: ارتفعت نسبة الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل إلى قرابة ٤٥ ٪.

ث- تعرض البنية التحتية الإيرانية لضربات قاصمة دمرت شبكات النقل والجسور والموانئ ومنشآت الطاقة والكهرباء.

ج- انخفاض الصادرات النفطية الإيرانية.

ح- تراجع قيمة العملة المحلية.

خ- ارتفاع معدلات التضخم.

د- زيادة البطالة.

ذ- تراجع الإنتاج الصناعي.

ر- انخفاض احتياطات النقد الأجنبي.

ثالثًا: الانعكاسات على الاقتصاد العالمي

أشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الحرب الأمريكية / الإيرانية أدت إلى تغير مفاجئ في مختلف مؤشرات ومكونات الاقتصاد العالمي، بعد أن كان الاقتصاد يسير نحو تعافٍ تدريجي مدعوم بالاستثمار في التكنولوجيا وانخفاض معدلات التضخم، إلا أن اندلاع الحرب أعاد الضغوط التضخمية وأضعف توقعات النمو العالمي

ارتفعت أسعار الطاقة ٢٥٪ مقارنة بما قبل الحرب وقفزت أسعار خام برنت لتتجاوز عتبة ١٠٠ إلى ١٢٠ دولارًا للبرميل

١- **صدمة أسواق النفط والغاز**

إن أسواق الطاقة هي أول وأكبر المتأثرين بأي توتر بين الولايات المتحدة وإيران، وقد أوضح تقرير صندوق النقد الدولي أن تعطيل منشآت إنتاج الطاقة وإغلاق مضيق هرمز في مطلع مارس ٢٠٢٦م، قد تسببا في انخفاض الامدادات من النفط والغاز في الأسواق العالمية، في الوقت الذي بقي فيه الطلب مرتفعاً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد، وخلق مخاوف من حدوث أزمة طاقة عالمية جديدة تشبه أو تتجاوز أزمة عام ٢٠٢٢م، الناتجة عن الحرب الروسية / الأوكرانية، إذ أدت هذه الارتفاعات إلى نشوء عبء كبير على الاقتصادات المستوردة للطاقة، كما أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل.

وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يوليو ٢٠٢٦ م، فقد :

أ- ارتفعت أسعار الطاقة بنحو ٢٥٪ مقارنة بما قبل الحرب، إذ قفزت أسعار خام برنت بشكل حاد لتتجاوز عتبة ١٠٠ إلى ١٢٠ دولاراً للبرميل.

ب- أزمة الغاز المسال: تضررت صادرات الغاز القطري المسال بالكامل لعدم وجود مسارات بديلة، لا سيما بعد استهداف المنشآت الحيوية

ت- ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في آسيا بحوالي ٥٠٪.

ث- ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة ٢٥٪.

ج- شهدت أسعار النفط تقلبات حادة نتيجة اضطرابات الإمدادات، فقد واجه العالم عجزاً هيكلياً في المعروض تم تعويضه جزئياً بالسحب العاجل من المخزونات التجارية والاستراتيجية الدولية، مما دفعها إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات.

٢- ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي

بعد أن شهد العالم اتجاهاً تنازلياً لمعدلات التضخم منذ مطلع عام ٢٠٢٤م، تسببت الحرب في انعطاف معدل التضخم العالمي صعودا وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي. وكما هو معلوم، يؤدي التضخم المرتفع إلى تدهور القدرة الشرائية للعائلات والأفراد، وتراجع الاستهلاك، وارتفاع معدلات الفقر في الدول منخفضة الدخل.

فقد ساهم الارتفاع القياسي لأسعار النفط والغاز في رفع تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ في معظم القطاعات الاقتصادية، وهو ما انعكس على أسعار الغذاء والصناعة والنقل والخدمات، مم أدى إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي من ٤,١٪ عام ٢٠٢٥م، إلى نحو ٤,٧٪ عام ٢٠٢٦م، مع استمرار الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات.

على صعيد أخر، ونتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج والوقود وتأمين الشحن البحري، خفّضت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٦ إلى ٢,٥٪ - ٣,٠٪ مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٥٪ في السنوات السابقة بفضل الانتعاش التكنولوجي، وهي الوتيرة الأبطأ للنشاط الاقتصادي العالمي منذ فترة جائحة كورونا.

٣- اضطراب التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية

أدت الحرب إلى اضطراب حركة التجارة الخارجية، ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي

أ- ارتفاع تكاليف النقل البحري.
ب- زيادة أقساط التأمين على السفن.
ت- تعطل بعض خطوط الإمداد.
ث- زيادة زمن الشحن.

كما دفعت العديد من الشركات العالمية إلى إعادة النظر في سلاسل التوريد وتنويع مصادر الاستيراد.

فيما يتعلق بالأسواق المالية العالمية فقد شهدت:

أ- انخفاض مؤشرات الأسهم العالمية.

ب- ارتفاع عوائد السندات الحكومية.

ت- زيادة الطلب على الدولار الأمريكي.

ث- ارتفاع الإقبال على الذهب باعتباره ملاذًا آمنًا.

ج- هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

ح- تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية، انتقال الاستثمارات إلى مناطق أكثر استقرارًا.

خ- انخفاض شهية المستثمرين للمخاطرة، تراجع الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاعتماد على الاستثمارات المحلية.

أكد صندوق النقد الدولي أن الحرب أدت إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية وارتفاع علاوات المخاطر، كما قد تتعرض عملات بعض الدول النامية لضغوط نتيجة خروج الاستثمارات الأجنبية.

٤- أثر الحرب الأمريكية / الإيرانية على الأمن الغذائي

ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في زيادة تكاليف الأسمدة، النقل، الري والإنتاج الزراعي. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار الأسمدة بنحو ٢٦٪ وأسعار الأغذية بحوالي ٨٪ خلال عام ٢٠٢٦ نتيجة الحرب، ومن المؤكد أن تتأثر الدول الفقيرة بصورة أكبر لأنها تعتمد على استيراد الغذاء والطاقة معًا.

٥- انعكاسات الحرب الأمريكية / الإيرانية على السياسات الاقتصادية

دفع الوضع الجديد البنوك المركزية إلى:

أ- رفع أسعار الفائدة الاسميّة وتأجيل خفض أسعار الفائدة.

ب- الإبقاء على سياسة نقدية متشددة.

ت- مكافحة التضخم مع المحافظة على النمو.

كما أوصى صندوق النقد الدولي بتوجيه الدعم المالي للفئات الأكثر احتياجًا بدلاً من الدعم الشامل للطاقة، مع الحفاظ على استقرار المالية العامة وتجنب تشويه إشارات الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التشديد المالي على الصعيد العالمي قد دفع بعائدات السندات السيادية طويلة الأجل إلى الارتفاع، مما تسبب في موجات تقلّب حادة في أسواق الأسهم الدولية.

٦- ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري

أدت الحرب الأمريكية الإيرانية إلى زيادة الإنفاق الدفاعي في العديد من الدول، وهو ما يزاحم الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، ويؤدي بالضرورة إلى اتساع العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة.

خاتمة:

شكلت الحرب الأمريكية / الإيرانية تهديداً مباشراً للاستقرار الاقتصادي العالمي، نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في إنتاج النفط والغاز وحركة التجارة الدولية. وقد انعكست آثارها على أسعار الطاقة، والتضخم، والتجارة العالمية، وأسواق المال، والاستثمارات، والنمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم.

ورغم أن بعض الدول المصدرة للنفط قد حققت بعض المكاسب المالية المؤقتة نتيجة ارتفاع الأسعار، إلا أن استمرار حالة اللايقين وإمكانية اشتعال فتيل الحرب مرة أخرى، سيؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية واسعة تشمل جميع الأطراف، سواء من خلال تباطؤ النمو، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، بل ويتوقع البعض إمكانية دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود طويل الأجل وعالم تجاري متشرذم متعدد الأقطاب.

لذلك تظل الحلول الدبلوماسية والحوار السياسي الخيار الأكثر فاعلية لتجنب أزمة اقتصادية عالمية جديدة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الدولي وتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة والعالم.

* جامعة الجزائر-3- إطاري سابق بوزارة المالية - الجزائر

تكلفة الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية الإيرانية على دول الخليج

ضرورة تبنّي عقيدة خليجية استراتيجية مشتركة وصلاحيات لأمانة مجلس التعاون لإدارة الأزمات

بنت دول الخليج خططها الاستراتيجية على رؤى اقتصادية طموحة، تهدف إلى تطوير البنية التحتية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الاندماج في الأسواق العالمية. إلا أن إيران في حربها الأمريكية / الإسرائيلية اعتمدت على نموذج رسخته عبر سنوات طويلة، إذ حولت كل موقع إلى جبهة محتملة، وكل ممر بحري إلى أداة نفوذ سياسي، وكل شبكة من وكلائها إلى وسيلة لإطالة أمد الصراع. فلم تعد معركتها مقتصرة على الدفاع عن أراضيها، بل باتت تقوم على توزيع تكاليف الحرب بما يضمن أن تصبح أسعار النفط، وحركة الشحن الدولي، واستقرار الدول الخليجية عناصر أساسية في حسابات الردع التي تبنتها.

د. فاطمة الشامسي

وبالرغم من أن دول المجلس أظهرت حضوراً دبلوماسياً بارزاً بوصفها منصات للحوار وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط، وأسهمت في رعاية العديد من الاتفاقيات لخفض التصعيد في عدة ملفات إقليمية ومن ضمنها الملف المرتبط بالحرب وتداعياتها، إلا أن أغلب الجهود باءت بالفشل نظرًا للتعنت الإيراني الذي تمارسه ميليشيات الحرس الثوري.

أولًا: تداعيات الحرب وكلفتها على دول مجلس التعاون

أظهرت الهجمات الإيرانية المتكررة على دول المجلس، بالرغم من أنها لم تكن طرفًا مباشرًا في الصراع القائم، أن طهران تسعى إلى نقل الصراع إلى قلب المدن والمنشآت الاقتصادية في الخليج، عبر استهداف البنية التحتية المدنية والمواقع الحيوية ومرافق الطاقة والموانئ الصناعية. هذه الحرب أفرزت واقعاً استراتيجياً جديداً على دول المجلس، جعلها محورًا رئيسيًا في ديناميات الحرب الإقليمية التي مست الاعتداءات أمنها الوطني، وأضرت بصورة مباشرة استقرارها الاقتصادي.

استهدفت التهديدات العسكرية مواقعها الحيوية وأحدثت أضرارًا كبيرة بالمرافق الخدمية والمنشآت الصناعية والموانئ اللوجستية، وأضرت بصورة مباشرة بالمدن الساحلية والمنشآت النفطية وشبكات النقل البحري التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الخليجي وأبرزتها في مواقع أمامية لمواجهة شرسة.

ومع استمرار الحرب والهجمات الإيرانية، تفاقمت التداعيات الاقتصادية على دول الخليج، فاستهداف منشآت الطاقة فيها، ساهم في تعطيل نحو ٢٠٪ من طاقتها التصديرية، وأوقف انتاج الغاز الطبيعي المسال كليًا بعد ضرب المنشآت في لفان، ومع اتساع نطاق التصعيد، دخلت المنطقة في مرحلة جديدة من المخاطر الجيوسياسية. لقد حولت إيران مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي خمس البترول في العالم و٢٠٪ من تجارة الغاز الطبيعي المسال، إلى ورقة مساومة قوية ونقطة اختناق مركزية في بنية نظام الطاقة العالمي، حيث تحول الصراع من عمليات عسكرية محدودة إلى أزمة أمنية واسعة، تهدد موانئ التجارة العالمية الحيوية، تقيد حركة الشحن الدولي، وترفع تكاليف التجارة العالمية، وتخفض معدلات النمو الاقتصادي. حيث أشارت

تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، من المتوقع أن ينخفض بنسبة تتراوح بين ٣,٧ إلى ٦,٠ ٪، وهو ما يعادل انكماش يتراوح بين ١٢٠ مليار دولار و١٩٤ مليار دولار (بأسعار عام ٢٠١٥)، وسيكون تركيز الخسائر في منطقة مجلس التعاون الخليجي ودول بلاد الشام. مما يعني أن الصراع مع إيران لم يهدد فقط أمن الخليج واقتصاده ويقوض مشاريع التحديث التي استثمرت هذه الدول فيها بكثافة ماليًا وسياسيًا، إنما أيضًا يهدد أسواق الطاقة العالمية، ويعرقل النمو الاقتصادي.

ولأن دول الخليج تمثّل ركيزة أساسية في معادلة الطاقة العالمية، لكونها تتصدر إنتاج النفط والغاز عالميًا، فإن استهداف إيران البنية التحتية لقطاع الطاقة فيها ترتبت عليه تكلفة باهظة. فقد ارتفعت التكلفة التقديرية لإصلاح ما تم تدميره من منشآت الطاقة، ومصافي النفط ومحطات الكهرباء وغيرها من المباني الحيوية التي تضررت نتيجة الاستهداف المباشر. وتكشف التقديرات الأولية التي أصدرتها وحدة أبحاث الطاقة لشركة "ريستاد إنرجي" في أبريل، إلى أن التقييم الأولي لتكلفة إصلاح البنية التحتية المتضررة في قطاع الطاقة الخليجي، والذي شمل محطات الغاز المسال، ومصافي التكرير، ومحطات الوقود في قطر والإمارات والكويت والسعودية وسلطنة عمان والبحرين والعراق، يمكن أن تتجاوز ٢٥ مليار دولا، وهي تقديرات لا تشمل جميع مراحل القتال، ومن المتوقع حسب شركة أبحاث الطاقة "ريستاد إنيرجي" ارتفاع التكلفة على دول الخليج أكثر من التقديرات الحالية (٢٥ مليار دولار) إذا استمرت الحرب فقد تصل إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار. وترجح الشركة أن تستحوذ عمليات الهندسة والإنشاء على ٤٩٪ من تكلفة إصلاح البنية التحتية في دول الخليج، أو ما يعادل ١٢ مليار دولار، بينما قد يحتاج قطاع المعدات والمواد إلى ١٠ مليارات دولار أو ما يعادل ٣٩٪ من التكلفة المقدرة، يليه قطاع الخدمات اللوجستية والسفن، بنسبة ٦٪، ثم العمليات بنسبة ٦٪.

وفي بعض الحالات فأإه بالرغم من توفر الأموال لعملية الإصلاح، إلا أن عمليات التعافي قد تستغرق مدة تصل إلى ٥ سنوات.

تدفع الحرب دول الخليج لتصنيع أنظمة الدفاع الجوي محليًا لتقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز القدرات الصناعية وتحفيز التنسيق الأمني

ليست فقط التكلفة الباهظة للبنية التحتية لقطاع الطاقة في دول المجلس، بل أيضًا أدت الهجمات الإيرانية إلى تقويض الثقة والشعور بالأمن في منطقة الخليج، مما تسبب في اضطراب حركة السياحة والسفر الجوي في هذا المركز الحيوي للنقل العالمي، ودفع بعض المقيمين الأجانب إلى المغادرة. لقد ألحقت الحرب ضررًا مباشرًا بمشاريع التنمية طويلة الأمد التي تتطلع إليها دول المجلس، فتنويع الإيرادات، واستقطاب الاستثمار، وتطوير الطاقة المتجددة، وتوسيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، تحتاج إلى بيئة مستقرة أكثر من حاجتها لمزيد من الاستثمار. ونتيجة لذلك، دخلت المنطقة في مرحلة حرب مفتوحة لا نهاية واضحة لها، "حرب مكلفة تحول فيها الموارد من التنمية إلى الدفاع ومن الاستثمار الاقتصادي إلى الأمن ومن بناء المستقبل إلى إدارة الأزمات".

إن أمن الخليج يرتبط باستقرار التجارة والاقتصاد العالميين، وأن دول المجلس تشكل ركيزة أساسية في منظومة الاستقرار الدولي. ففي عام ٢٠٢٥م، تجاوز إنتاج دول مجلس التعاون مجتمعة من النفط الخام ١٧ مليون برميل يوميًا، ما يعادل ١٧ ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وتشكل احتياطاتها نحو ٥١١,٩ مليار برميل، أي ما نسبته ٣٢,٦ ٪ من الاحتياطي العالمي. وفي العام نفسه صدّرت دول المجلس نحو ١٨٠,٩ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بنسبة ١٣,١ ٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وبلغ احتياطيها من الغاز نحو ٤٤,١٩٥ تريليون متر مكعب، بما يمثّل ٢١,٤ ٪ من الاحتياطي العالمي. لذلك فأن استهداف إيران للبنية التحتية للطاقة في الخليج، يشكل أحد أخطر أبعاد التصعيد العسكري في المنطقة. وفي ظل استخدام إيران الثقل الطاقي الخليجي كعنصر ضغط استراتيجي على الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، فقد فرضت الهجمات الأخيرة واقعاً أمنياً جديداً يضع حماية السيادة الخليجية في صدارة الأولويات، ويدفع إلى تعزيز المظلات الدفاعية والتنسيق العسكري مع الحلفاء. الذي يمرّ عبره قرابة خُمُس إمدادات النفط والغاز العالمية. وذلك لأن دول الخليج تعتبر المركز الرئيسي لتدفق النفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي.

وعلى الجانب الآخر، أدى توقف تصدير الطاقة عبر مضيق هرمز إلى فجوة في الإمدادات تُقدّر بنحو ١٠ ملايين برميل يوميًا، ولم تتمكن الدول التي لديها خطوط تصدير بديلة، كالإمارات عن طريق خط أنابيب النفط الخام من حبشان في أبوظبي إلى الفجيرة، وكذلك المملكة العربية السعودية من خلال خط أنابيب بطول ١٢٠٠ كم من بقيق في المنطقة الشرقية إلى ينبع في البحر الأحمر، من سدّ النقص في إمدادات النفط نظرًا لانخفاض القدرة الاستيعابية للطرق البديلة، فضلًا عن التحدي الذي واجهته المملكة العربية السعودية خصوصًا عندما أغلق الحوثيون مضيق باب المندب في يوليو ٢٠٢٦م، مما سبب خفضًا لصادرات النفط السعودية، والتي كانت تصدر ما بين ٦ و٧ ملايين برميل يوميًا. وفي ظل بدائل محدودة تتركز أساساً في السعودية والإمارات بطاقة استيعابية تتراوح بين ٣,٥ و٥,٥ مليون برميل يومياً، فرضت أزمة مضيق هرمز واقعًا جديدًا تتعلق بالقدرة على تأمين الممرات المائية وقدرة السفن على العبور وكلفة التغطية التأمينية.

الخيارات المستقبلية

غيرت الحرب مع إيران أطر الأمن ونماذجه في المنطقة، ومع هذا التحول تبرز الحاجة إلى شراكات وتحالفات جديدة تقوض أسلوب الهيمنة الأحادية، وتدفع باتجاه الاعتماد على الذات وتنويع الشراكات الدولية والإقليمية مما يعزز الاستقلالية الاستراتيجية. على أن يهدف هذا التحول المنشود إلى التكيف مع عالم متعدد الأقطاب متغير، مع الحفاظ على التحالف الأمريكي كركيزة أساسية، بالتوازي مع بناء بُنية أمنية إقليمية ذات مصداقية، تتجه نحو تنويع الشركات الدولية مع أطراف مثل الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية، تركيا، روسيا، الصين. وهو ما يمهد إلى بناء شراكة استراتيجية، قائمة على توازنات قوى مرنة، تضمن حماية سلاسل التوريد والأمن الجماعي بعيدًا عن تقلبات السياسة الأمريكية.

يشكل التباين بين دول مجلس التعاون عبئًا استراتيجيًا سعت من خلاله إيران لتفتيت استجابة دوله لهجمات مسيراتها وصواريخها البالستية

وشكل إغلاق مضيق هرمز، تهديدًا حقيقيًا لمجلس التعاون الخليجي، إذ كشفت عن ثغرات في الترتيبات الأمنية الإقليمية وغياب ملحوظ لخطط طويلة الأجل الكفيلة بضمان استدامة صادرات الطاقة بعيدًا عن الاعتماد الكلي على المضيق. ويمكن النظر إلى الاعتبارات المستقبلية من خلال ركيزتين أساسيتين: أولًا، غياب التعاون في استراتيجيات تصدير الطاقة؛ إذ أثّر إغلاق مضيق هرمز بشدة على بعض أعضاء المجلس، كقطر والبحرين والكويت، نظراً لافتقارها إلى مسارات ملاحية بديلة تتجاوز هذا المنفذ الحيوي. ثانيًا، غياب نهج جماعي للأمن، ولا سيما الأمن البحري، الذي تجلّى في غياب موقف موحد تجاه النزاع، وانعدام إطار عمل أمني منسق بين دول المجلس. من هذا المنطلق، تبدو دول المجلس بحاجة إلى استراتيجية مشتركة تضمن استمرارية صادرات النفط والغاز في أوقات الاضطرابات، وفي وقت يصبح المرور فيه عبر مضيق هرمز غير ممكن. ويتطلب هذا بناء الثقة؛ إذ ستخترق خطوط الأنابيب العابرة للحدود أراضي الدول المجاورة، وستكون الدول المطلة على البحر هي مركز التصدير النهائي.

يشكل التباين بين دول مجلس التعاون الخليجي عبئاً استراتيجياً، سعت من خلاله إيران إلى تفتيت استجابة دول المجلس لهجمات مسيراتها وصواريخها البالستية. فوجدت كلّ دولة نفسها تخوض معركتها منفردة، في حين بقيت مؤسّسات الدفاع الجماعي التابعة للمجلس غير مُفعّلة. وبهدف سدّ هذه الفجوة، لا بدّ من تبنّي عقيدة استراتيجية مشتركة، ومنح الأمانة العامة لمجلس التعاون صلاحيات لإدارة الأزمات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة منهجية. كما تتطلب المرحلة من دول الخليج تعزيز قدرتها على الصمود الاقتصادي، عبر توسيع الاحتياطيات الإستراتيجية، وبناء شبكات طاقة ونقل أكثر مرونة وكفاءة وقدرة في أوقات الأزمات والنزاعات، فضلًا عن توطين الصناعات الحيوية، وتسريع خطط التنوع الاقتصادي للحد من الاعتماد المفرط على صادرات الهيدروكربونات، التي تظل عرضة للمخاطر العابرة للممرّات البحرية الضيقة.

وقد تدفع حرب إيران دول الخليج إلى تصنيع أنظمة الدفاع الجوي محليًا والذي من شأنه أن يقلل الاعتماد على الولايات المتحدة، ويعزز القدرات الصناعية المحلية، ويخلق حوافز ذاتية لتعزيز التنسيق الأمني داخل مجلس التعاون الخليجي. وقد يشمل ذلك دمج اتفاقيات الدفاع الثنائية بشأن تكنولوجيا مكافحة الطائرات المسيّرة، بل وقد يشمل عروضًا للمشاركة في إنتاج أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية أو أنظمة دول أخرى. على الصعيد الاستراتيجي، يمكن لمجلس التعاون الخليجي العمل على تحقيق تكامل أوثق بين منصات الدفاع.

ومن الجدير بالذكر، مراعاة التحولات الحديثة في استراتيجيات الأمن الوطني، بحيث لا تقتصر على الدفاع العسكري المباشر فقط، بل تشمل أمن سلاسل التوريد والأمن السيبراني، مع التحول إلى فاعل استراتيجي يمتلك أدوات ردع خاصة، ولاسيما في مجالي الدفاع الجوي والتقنيات المسيرة. بالتوازي مع ذلك، يمكن لدول المجلس تفعيل احتياطاتها الاستراتيجية من الهيدروكربونات وتطوير بنيتها التحتية للتخفيف من صدمة الإمدادات العالمية. فضلا عن تعزيز التنسيق المالي الطارئ، وتوسيع التعاون اللوجستي لحماية برامج التنويع الاقتصادي من الأضرار المحتملة.

دولة الإمارات والمواجهة

طوّرت الإمارات خلال العقود الماضية نموذجًا متوازنًا يجمع بين القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية والتحالفات الدولية. ومع ذلك فإن تعرضها للنصيب الأكبر من الاعتداءات الإيرانية بالصواريخ والمسيّرات مع اندلاع المواجهة الإيرانية / الأمريكية، تطرح تساؤلات حول مدى قدرتها على التعامل مع تداعيات هذا الصراع المعقّد، لاسيما أنها تقع في قلب منطقة استراتيجية شديدة الحساسية. غير أن استثمار الإمارات المكثف في قدرتها الدفاعية على مدى عقدين، مكنها من التصدي لغالبية هذه

أدخلت الحرب دول المنطقة في نفق لا يفضي لتسوية سلمية ولا لصراع شامل يعيد تشكيل ميزان القوى بل يدفع نحو حرب استنزاف مفتوحة

الهجمات. ما وطد مكانتها كقوة إقليمية متوسطة، قادرة على الصمود في وجه أزمة ذات أبعاد وتداعيات على الاقتصاد الدولي.

تُظهر الاستجابة اللوجستية لدولة الإمارات مرونة عالية وسرعة في إيجاد مسارات بديلة لتسهيل حركة تبادلها التجاري، إذ وقّعت "شركة بروج" اتفاقيات مع كل من "شركة جلف تينر" في ميناء خورفكان، و"جلف تينر للشحن"، "الاتحاد للقطارات"، لتوسيع خيارات التصدير وإنشاء خطوط نقل بحرية- برية أكثر مرونة، وأنشأت موانئ أبو ظبي جسراً برياً، يربط ميناءي الفجيرة وخورفكان بميناء خليفة وجبل على والشارقة، وذلك بالاعتماد على ٨٠٠ شاحنة، وأربع رحلات يومية لقطارات الاتحاد. كما اتفقت "موانئ أبو ظبي" و"شركة بروج" على إنشاء مركز تصدير بديل في الفجيرة، وأعلنت في مايو عن بناء خط أنابيب ثان يضاعف سعة التصدير عبر الفجيرة بحلول ٢٠٢٧م. إلى جانب مناقشات مقترحات لشركات كبرى مثل "دبي وورلد" لتجاوز المرور عبر مضيق هرمز.

وعلى الجانب الآخر أكد المستثمرون أن الإمارات تمثل نموذجاً متقدماً لـ«هيكلية التنقل» العالمية، حيث تجمع بين وجود قاعدة رئيسية للأعمال والإقامة، وشبكة واسعة من الفرص الاستثمارية، إلى جانب المرونة التي تتيح للعائلات الدولية إدارة مصالحها بين مختلف الأسواق المالية العالمية. وأكدت البيانات أن نحو ٧٢٪ من هؤلاء المقيمين عادوا إلى الإمارات أو سجلوا خططاً للعودة خلال ٦٠ يوماً، ما يعكس استمرار مكانة الدولة كوجهة أساسية ومستقرة لحياتهم وأعمالهم. وتشير التقارير إلى أن قوة الاقتصاد الإماراتي، وتطور قطاع الخدمات المالية، وبيئة الأعمال المتقدمة، جعلت الدولة خياراً مفضلاً للمستثمرين الباحثين عن مركز إقليمي يتمتع بالاستقرار والقدرة على دعم الأعمال الدولية.

وبالرغم من أن التطورات الأخيرة عززت أهمية وجود قواعد أعمال مرنة حول العالم، إلا أنها لم تغير مكانة الإمارات باعتبارها المرتكز الرئيسي للثروات البريطانية المتنقلة ومركزاً عالمياً لإدارة الأعمال والاستثمارات. فما زالت الإمارات تواصل تعزيز مكانتها كقاعدة رئيسية للثروات البريطانية المتنقلة، مع استمرار اعتماد رواد الأعمال والمستثمرين والعائلات البريطانية عليها كمركز للإقامة وإدارة الأعمال والاستثمارات، إذ يشير يوجين زلوتين، الرئيس التنفيذي لشركة «فلامينغو كومبلاينس»، إلى قدرة المقيمين المرتبطين بالمملكة المتحدة على إدارة تحركاتهم الدولية بمرونة خلال فترات التغيرات الإقليمية، مع حفاظهم على ارتباط قوي بالإمارات كقاعدة رئيسية للإقامة والأعمال. فقد أصبحت الإمارات بالنسبة للعديد من المستثمرين البريطانيين المكان الذي تتركز فيه شركاتهم وعلاقاتهم المصرفية واستثماراتهم وشبكاتهم المهنية، ما يعكس قوة موقعها مركزاً اقتصادياً عالمياً.

خلاصة القول: إن الحرب الإسرائيلية / الأمريكية على إيران أدخلت دول المنطقة في نفق لا يقود إلى تسوية سلمية، ولا يفضي إلى صراع شامل يعيد تشكيل ميزان القوى بصورة حاسمة، بل يدفع نحو حرب استنزاف مفتوحة لا تبدو لها نهاية في المدى القريب. فقد تحول المشهد في الآونة الأخيرة إلى تصعيد متبادل وتهديد للبنى الحيوية، مع تراجع واضح في مستويات الأمن الإقليمي، وازدياد مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي ليس على مستوى دول المنطقة فحسب، بل على المستوى العالمي أيضًا.

* نائب المدير التنفيذي السابق للشؤون الإدارية - جامعة السوربون-أبو ظبي

تكلفة ما بعد الحرب على إيران

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

التكلفة الشاملة المباشرة أو غير المباشرة للحرب الأمريكية / الإسرائيلية ـ الإيرانية، مرتفعة وعلى أكثر من دائرة من دوائر الصراع، وكذلك التكلفة ممتدة من حيث المدى الزمني ما بعد الحرب، فنجد هناك تكلفة سريعة وآنية، وأخرى متوسطة وبعيدة المدى، وبغض النظر عن الأرقام المعلنة أو تقديرات الخسائر التي ترصدها و تتوقعها مؤسسات المال الدولية أو خبراء الاقتصاد والعلوم الاستراتيجية، وتأثيرها على أطراف الصراع خاصة الذين انخرطوا في هذه الحرب، أو تحملوا تداعياتها، وكذلك على الاقتصاد العالمي وإمدادات الطاقة وسلال الإمداد التجارية العالمية.

وفي الواقع خلفت هذه الحرب نتائج أخرى ربما أكثر تأثيرًا وخطورة من التكلفة المادية، بل ممتدة وغير معروف مداها الزمني، وكذلك اتساع رقعتها الجغرافية، وتداعياتها الدولية والإقليمية، أو الأطراف التي تتأثر بها أو التي تقع ضمن دائرة تداعياتها المستقبلية، حيث طرحت هذه الحرب العديد من الأسئلة التي لم تجد الكثير منها إجابات واضحة يمكن البناء عليها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، ومنها: هل أنهت هذه الحرب النظام الدولي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ خاصة على ضوء تهميش منظمة الأمم المتحدة أبرز مكونات النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، على ضوء تفرد الولايات المتحدة بالقرار العالمي دون اللجوء لمجلس الأمن واتخاذ قرارات الحروب بإرادة منفردة بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، بل يرى البعض أن النظام العالمي الجديد أخذ يتشكل خارج المنظمة الدولية بالفعل حيث تتقدم أمريكا ومعها الصين ويتأخر الاتحاد الأوروبي وروسيا، وأن النظام الجديد يستند إلى شرعية المصالح والقوة المفرطة في غياب مبادئ القانون الدولي التي تأسس عليها عالم منظمة الأمم المتحدة، وقد تم ترجمة ذلك في حروب فنزويلا وقطاع غزة، بل القضية الفلسطينية برمتها، وفي أوكرانيا، وما يحدث حاليًا في إيران.

وعلى ضوء هذه المتغيرات سوف تكون دول العالم الثالث الأكثر تضررًا و سوف تدفع أثمان الهيمنة الكونية الجديدة الفالتة من الضوابط القانونية والأخلاقية، لذلك تنبهت العديد من دول العالم لخطورة هذه التحولات واتجهت إلى اتخاذ تدابير داخلية وإقليمية لتعزيز موقعها الجيوسياسي، وحماية مصالحها، والحفاظ على أمنها الوطني عبر إجراءات أمنية ذاتية، أو تشاركية، فلجأت إلى توطين صناعة الأسلحة الحديثة، وتعدد مصادر الأسلحة المستوردة والتركيز على المتطلبات والاحتياجات التي تفرضها الأجيال الجديدة من الحروب، خصوصًا بعد انتشار الميليشيات المسلحة ما دون الدولة والتي تستخدمها بعض الدول كرأس حربة في الحرب بالوكالة لتشتيت جهود الأطراف الأخرى، كما اتجهت هذه الدول إلى تدشين شبكة علاقات إقليمية ودولية قائمة على معاهدات دفاعية، وتبادل التكنولوجيا العسكرية التي تقوم عليها الصناعات العسكرية المتطورة حيث أوجدت الحرب الأخيرة نمطًا جديدًا من التسليح غير الذي كان سائدًا لسنوات، بدخول المسيرات قليلة التكلفة، والصواريخ الباليستية، والحروب السيبرانية والتخابر والاختراقات خلف الصفوف بعدة وسائل، ما جعل هذه الأسلحة أكثر تهديدًا ودمارًا من الأسلحة التقليدية أو حتى النووية التي تراوح مكانها دون استخدام فعلي باستثناء الاحتفاظ بها للردع الاستراتيجي فقط ولم تدخل حروبًا منذ قصف هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية.

واستشعرت المملكة العربية السعودية هذه المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي وبالتبعية النظام الإقليمي، وأيضًا طبيعة متطلبات المرحلة القادمة ، لذلك قطعت شوطًا مهمًا وريادياً في امتلاك مقومات القوة على مختلف هذه الدوائر وكان ذلك قبل بدء الحرب الإيرانية الأخيرة بسنوات أي منذ البدء في وضع رؤية ٢٠٣٠ التي وضعت استراتيجية شاملة للتعامل مع متطلبات المستقبل بوضوح لتلبية الاحتياجات وفقًا للأولويات، ثم توالت الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات الدفاع المشترك مع جمهورية باكستان الإسلامية العام الماضي، وأخيرًا جاءت اتفاقية الدفاع المشترك الثلاثية بين المملكة وباكستان وتركيا وجميعها تهدف إلى تعزيز دفاعات الدول الثلاث، لترسيخ مبدأ الردع والتوازن الإقليمي، حيث لا تهدف إلى الهجوم والاعتداء، أو تفجير أزمات إقليمية، بل لتحقيق الردع في إطار توازن إقليمي وتجنب الانزلاق إلى حروب إقليمية جديدة، كما أن هذه الاتفاقيات ليست مغلقة على أطرافها فقط، بل مفتوحة أمام دول إقليمية أخرى حال تطلب الأمر ذلك، مما يشجع المزيد من دول الإقليم على التخلي عن النزعات العدوانية والأطماع وإشعال الحروب، والانخراط مع المملكة والدول الأخرى في قبول العيش بسلام، والجنوح نحو الاستقرار والاتجاه للتنمية المستدامة والعمل على رفاهية الشعوب، حيث يكون الانضمام إلى هذه المعاهدات للتعاون الإقليمي ودعم السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، وتجنب ويلات الحروب.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa

آراء حول الخليج

25 YEARS since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All